

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العلامة الأوحْدُ (١) شيخُ النُّحاة والأدباء ،
جمالُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن عبد الله (٢) بن مالك الطائِيّ
الأندلسي الجيَّاني (٣) ، مقيم (٤) دمشق - رحمه الله - (٥) ؛
حامداً لله ربِّ العالمين ومصلياً على محمد سيِّدِ المرسلين (٦)
وعلى آله وصحبه (٧) أجمعين (٨) :

هذا كتابٌ في النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ،
مستولياً على أبوابه وفصوله ؛ فسميته لذلك : « تسهيل الفوائد
وتكميل المقاصد » فهو جدير بأن يلبى دعوتَه الألباء ،
ويجتنب (٩) منابذته النَّجباء ، ويعترف العارفون برشد المُغرى

(١) ساقطة من (م) .

(٢) في (ص) : ابن عبد الله مرتين .

(٣) في (ج) : الجياني الأندلسي الشافعي .

(٤) سقطت من (س) .

(٥) في (ج) : رحمه الله تعالى .

(٦) في (ج ، ص ، م) : خاتم النبيين .

(٧) في (د ، س ، ص) : وصحابته .

(٨) سقطت من (س) .

(٩) في (س) : ويتجنب .

بتحصيله ، وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله . فليثق
متأمله ببلوغ أمّله ، وليتلقّ بالقبول ما يرد (١) من قبله .
وليكن لحسن الظنّ ألفا ، ولدواعي (٢) الاستبعاد مخالفا .
فقلّما (٣) حلّى متحلّ بالاستبعاد ، إلا بالخيبة والإبعاد .
وإذا كانت العلوم منحا إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير
مستبعد أن يدخر (٤) لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من
المتقدمين . أعاذنا الله من حسد يسدّ باب الإنصاف ، ويصدّ عن
جميل الأوصاف ؛ وألهمنا شكراً يقتضى توالى الآلاء ، ويقضى
بانقضاء اللاّواء .

وهأنا شارح (٥) فيما انتدبتُ إليه ، مستعينا بالله (٦)
عليه ، ختم الله لى ولقارئيه (٧) بالحسنى ، وختم لى ولهم
الحظّ الأوّفى فى المقرّ الأسنى ، بمنّه وكرمه .

(١) فى (س) : ما ورد عليه من قبله .

(٢) فى (س) : ولداعى .

(٣) فى (س ، ص) : فقلّ ما .

(٤) فى (س) : أن يدخر منها .

(٥) فى (س ، ص ، م) : ساع .

(٦) فى (م) : بالله تعالى .

(٧) فى (م) : ولقارئه ، وزاد فى ختام المقدمة : « آمين » .

١ - باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق^(١) به

الكلمة لَفْظٌ مُسْتَقِلٌ^(٢) ، دالٌّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً^(٣) أو منوى^(٤) معه كذلك . وهي : اسمٌ وفعلٌ وحرْفٌ .
والكلامُ ما تَضَمَّنَ من الكَلِمِ إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته^(٥) .
فالاسمُ كلمةٌ يسندُ ما معناها إلى نفسها أو نظيرِها .
والفعلُ كلمةٌ تُسندُ أبداً ، قابلةٌ لعلامةٍ فرعيةٍ المُسندِ إليه .
والحرفُ كلمةٌ لا تقبلُ إسناداً وضعياً بنفسِها ولا بنظيرِ^(٦) .
ويُعتبرُ الاسمُ . بندائه ، وتنوينه في غير روى ، وبتعريفه^(٧) ،
وصلاحيته بلا تأويلٍ لإخبارٍ عنه أو إضافةٍ إليه أو عودِ ضميرٍ
عليه^(٨) أو إبدالِ اسمٍ صريحٍ منه ، وبالإخبارِ به مع مباشرة

(١) في (هـ) من نسخ الظاهرية : وما يتعلق بذلك من الأقسام .

(٢) ساقطة من (د، س) .

(٣) في (د) : وتقديراً بواو العطف .

كامرئ القيس ، فمجموعه كلمة واحدة تحقيقاً وهو كلمتان تقديراً لأنه
مركب من مضاف ومضاف إليه .

(٤) منوى صفة لمحدوف ، والتقدير :

الكلمة لفظ صفته ما ذكر ، أو غير لفظ منوى مع اللفظ .

(٥) احترز من المقصود لغيره كالجملعة الواقعة صلة في نحو : جاء الذي وجهه حسن .

(٦) في (ج، م) : ولا بنظيرها . احترز من الأسماء الملازمة للنداء نحو : يا فل فلانها لا تقبل
إسناداً وضعياً بنفسها لكن لها نظير يقبله نحو : رجل فيقال : في الدار رجل . والحرف لا نظير
له يقبله .

(٧) في (د) : وتعرفه . والتعريف يشمل تعريف الإضافة والتعريف بأل وتعريف العلمية .

(٨) في (س) : أو بعود ضميرٍ عليه .

الفعل ، وبموافقة ثابتِ الاسمِية في لفظ أو معنى دون مُعارضٍ ،
وهو لَعَيْنٌ أو معنى ؛ اسماً أو وصفاً .

وَيُعتَبَرُ الفِعْلُ : بتاءِ التَّأْنِيثِ الساكنةِ ، ونونِ التوكيدِ
الشَّائِعِ^(١) ، ولزومه مع ياءِ المتكلمِ نونَ الوقايةِ ، وباتِّصاله
بضميرِ الرَّفْعِ البارزِ .

وأقسامُه : ماضٍ ، وأمرٌ ، ومضارعٌ .

فيميزُ^(٢) الماضيَ التاءَ المذكورةَ ، والأمرَ معناه ونونُ
التوكيدِ^(٣) ، والمضارعَ افتتاحه بهمزةٍ للمتكلمِ مفرداً ،
أو بنونٍ له عظيماً^(٤) أو مشارِكاً^(٥) ، أو بتاءٍ للمخاطبِ
مطلقاً وللغائبةِ والغائبتينِ^(٦) ، أو بياءٍ للمذكَّرِ الغائبِ مطلقاً
والغائباتِ^(٧) .

والأمرُ مستقبليٌّ أبداً .

والمضارعُ صالحٌ له وللحالِ ولونفِي بلا ؛ خلافاً لمن خصَّها

(١) في (س) التأكيد ؛ واحترز بالشائع من شذوذ لحاقها اسم الفاعل كقوله :
(وأُنشده ابن جنِّي) :

أريت إن جاءت به أملودا
مرجلا ويلبس البرودا

أقاتلن أحضروا الشهودا

(٢) في (ب) : ويميز ، وفي (م) : فتميز .

(٣) في (س) : التأكيد .

(٤) في (م) : تعظيماً .

(٥) بكسر الراء وفتحها .

(٦) في (ص ، م) : وللغائبين .

(٧) في (س) : وللغائبات .

بالمستقبل^(١) . ويترجّح الحال مع التجريد^(٢) ، ويتعيّن عند الأكثر بمصاحبة الآن وما في معناه وبلام الابتداء ونفيّه بـ « ليس » و « ما » و « إن » . ويتخلّص^(٣) للاستقبال بظرف مستقبلٍ ، وبإسناد^(٤) إلى متوقّع ، وباقتضائه طلباً أو وعداً ، وبمصاحبة ناصب ، أو أداة ترَجُّ أو إشفاقٍ أو مجازاة ، أو « لو » المصدرية ، أو نونٍ توكيد^(٥) ، أو حرفٍ تنفيسٍ وهو « السين » أو « سوف » أو « سَفْ » أو « سَوْ » أو « سَى » . وينصرف إلى المضيّ بـ « لَمْ » و « لَمَّا الجازمة » و « لو الشرطيّة » غالباً ، و « إذ » و « ربّما » و « قد » في بعض المواضع .

وينصرفُ الماضي إلى الحال بالإنشاء^(٦) ، وإلى الاستقبال بالطلب والوعد ، وبالعطف على ما علم استقباله ، وبالنفيّ بـ « لا »

(١) أى خص « لا » بالمستقبل . قال الدماميني في شرحه للتسهيل : وهو منقول عن سيبويه ، وقال ابن عقيل في شرحه : هم معظم المتأخرين ، ومن وروده مع « لا » للحال قوله تعالى : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً » .

(٢) أى إذا تجرد المضارع من القرائن المخلصة للحال أو الاستقبال .

(٣) في (د، س) : ويتلخص ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) في (م) : وبإسناده .

(٥) في (م) : نون التوكيد .

(٦) أى غير الطلبي : بيعت واشتريت وأعتقت ، فهذه ماضية لفظاً حاضرة معنى والإنشاء في اللغة مصدر أنشأ ، وفي الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزوجة والتطليق بطلقت والبيع والشراء ببيع واشتريت .

و « إن » بعد القَسَم ، ويحتَمِلُ المَاضِي والاستقبال بعد هَمْزَةِ
التسوية ، وحرف التَّحْضِيض ، وَكُلَّمَا ، وَحَيْثُ ، وَبِكَوْنِهِ صِلَةً ،
أَوْ صِفَةً لِنَكْرَةٍ عَامَّةٍ (١) .

(١) في (س) : بعد هذا الكلام : « وقد يوقع المستقبل موقع الماضي حكاية الحال ، والماضي
موقع المستقبل بيانه السبب » . ولا يوجد هذا في نسخة أخرى ، فلعله شرح زاده الناسخ .

٢ - باب إعراب الصحيح الآخر

الإعراب^(١) ما جرى به لبيان مقتضى العاقل ؛ من حركة ،
أو حرفٍ أو سُكُونٍ أَوْحَذَفٍ . وهو في الاسم أصلٌ لوجوب قبوله
بصيغةٍ واحدةٍ معاني مختلفةً ، والفعل والحرف ليسا كذلك ،
فبُنِيَا ، إِلَّا المضارع ، فَإِنَّه شَابَهُ الاسمَ بجواز^(٢) شبه ما وَجَبَ^(٣)
له ، فَأُعْرِبَ ، ما لم يتصل به نونٌ توكيدٍ أو إناث . وَيَمْنَعُ إعرابَ
الاسمِ مشابهةَ الحرفِ ، بلا مُعَارِضٍ^(٤) ، والسلامةُ منها تَمَكَّنُ^(٥) .
وأنواع الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ^(٦) .

(١) يطلق الإعراب في اللغة على الإبانة ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ،
وعلى التحسين يقال : أعرب الشيء حسنه ، وعلى التغيير : عربت معدة البعير تغيرت ، وأعربها
الله غيرها ، وفي الاصطلاح على ما يلحق أوأخر الكلمة المعربة من حركة أو حرف أو سكون
أو حذف ، كما ذكره المصنف وزعم أنه مذهب المحققين ، وذهب متأخرو المغاربة إلى أنه عبارة
عن التغيير الذي في أوأخر الكلمة ، وهو ظاهر قول سيوييه ، واختاره الأعلام في شرح الكتاب .

(٢) في (د) : لجواز .

(٣) وجه الشبه أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة ، ففي
قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، يحتمل النهي عن الفعلين مطلقاً ، وعن الجمع بينهما ، والنهي
عن الأول واستئناف الثاني ، فيدل على كل معنى منها بإعراب .

(٤) احترز من «أى» فإنها مشبهة للحرف سواء أكانت شرطاً أم استفهاماً أم موصولة ، لكن
عارض هذه المشابهة لزومها للإضافة وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى نكرة فغلبت مشابقتها
المعرب على مشابقتها المبني لكونها داعية إلى ما يستحقه الاسم من الأصالة وهو الإعراب .

(٥) في (م) : وبالسلمة منها يتمكن .

(٦) سقطت من (ص) :

وُخِّصَ (١) الجرُّ بالاسم ، لأنَّ عامِله لا يَسْتَقِيلُ (٢) فَيُحْمَلُ غَيْرُهُ عليه ، بخلاف الرفع والنصب . وُخِّصَ الجِزْمُ بالفعل ، لكونه فيه كالعَوَضِ من الجرِّ .

والإِعْرَابُ بالحركة والسُّكُونُ أَصْلٌ ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ (٣) . فارْفَعُ بضمِّه ، وَأَنْصِبْ بفتحةٍ ، وَجُرِّ بكسرةٍ ، وَأَجْزِمُ بسكونٍ ، إِلَّا في مواضع النِّيَابَةِ .

وتنوبُ الفتحَةُ عن الكسرةِ في جرِّ ما لا ينصرفُ ، إِلَّا أَنْ يُضَافَ أَوْ يَصْحَبَ الألفَ واللَّامَ أَوْ بدلَهَا ، والكسرةُ عن الفتحَةِ في نصبِ أُولَاتِ (٤) ، والجمعِ بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ ، وإن سُمِّيَ به فكذلك ، والأَعْرَفُ حينئذٍ بقاءً تنوينه ، وقد يُجْعَلُ كَأَرْطَاةَ عِلْمًا .

وتنوبُ الواوُ عن الضمِّ ، والألفُ عن الفتحَةِ ، والياءُ عن الكسرةِ ، فيما أُضِيفَ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ من «أبٍ» ، و«أخٍ» و«حَمٍ» غيرِ مماثلٍ قَرَوًا وَقُرْءًا وَخَطًّا ، و«فمٍ» بلا ميمٍ ، وفي «ذِي» بمعنى صاحبٍ . والتزامُ نقصِ «هَنِ» (٥) أَعْرَفُ

(١) سقطت من (ص) .

(٢) أي لأنه مفتقر إلى ما يتعلق به نحو : مررت بزيد .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) في (ص ، وشع) : آلات .

(٥) في (س) : نقصهن .

من إلحاقه بهن ، وقد تشدد نونه ، وخاء أخ ، وباء أب
وقد يُقال أخو ، وقد يُقصر حم ، وهما (١) ، أو يلزمها
النقص كيد ودم ، وربما قصراً ، أو ضعف دم .

وقد يثلث فاء « فم » منقوصاً أو مقصوراً (٢) ، أو يضعف
مفتوح الفاء أو مضمومها ، أو تتبَع فاؤه حرف إعرابه في
الحركات ، كما فعل بفاء مرء (٣) وعيني « امرئ » (٤)
و « أبنم » ، ونحوهما : فوك وأخواته على الأصح . وربما قيل
« فا » ، دون إضافة صريحة نصباً ، ولا يُخص بالضرورة (٥) نحو :

يُصبح ظمآن (٦) وفي البحر فمه

خلافاً لأبي علي .

وتنوبُ التّونُ عن الضمّة (٧) ، في فعلٍ اتّصلَ به ألفُ اثنتين
أو واوٍ جمع أوياء مخاطبة ، مكسورةً بعد الألف غالباً ، مفتوحةً
بعد أختيها ، وليست دليل إعراب (٨) ، خلافاً للأخفش ،

(١) أي : وأب وأخ فيقال : أبك وأخاك وحمك رفعاً ونصباً وجرّاً كعصا .

(٢) ساقطة من (شع) .

(٣) في (م) : امرء .

(٤) في (د، شع) : امرء .

(٥) أي لا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الإضافة بالضرورة خلافاً للفارسي ، ومنه الحديث :

«خلوف فم الصائم» .

(٦) في (د) : عطشان .

(٧) هذا هو الصحيح ، أعني كون النون في الأمثلة الخمسة علامة إعراب ، كما ذكر المصنف

(شع) . وقد استظهر بقوله : « غالباً » على قراءة من قرأ : « أتعداني » بفتح النون .

(٨) في (ص) : دليل الإعراب .

وتُحذَفُ جزءاً ونَصْباً ولنون التَّوكِيدِ ، وقد (١) تُحذَفُ لنون
الوقاية أو تُدغم فيها ، وَندَرُ حذفها مفردةً في الرفعِ نظاماً
ونشراً .

وما جرى به ، لالبيان مقتضى عاملٍ ، من شبه الإعرابِ
وليس حكايةً أو إتياعاً أو نقلاً أو تخلُّصاً من سكونين (٢) ؛ فهو
بناءً . وأنواعه (٣) : ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ .

(١) في (س) : تحذف بسقوط «وقد» .

(٢) أى ما خالف حركة الإعراب وحركة الحكاية والإتياع والنقل والتخلص فهو بناء .

(٣) في (م) : وألقابه .

٣ - باب إعراب المعتل الآخر

يظهر الإعراب بالحركة والسكون ، أو يقدر في حرفه^(١) وهو^(٢) آخر المعرب ، فإن كان^(٣) ألفاً قدر فيه غير الجزم ، وإن كان ياءً أو واواً يشبهانه قدر فيهما الرفع ، وفي الياء الجر ، وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا في الضرورة ، فيقدر لأجلها جزمها^(٤) ، ويظهر لأجلها جر الياء^(٥) ورفعها^(٦) ، ورفع الواو^(٧) ، ويقدر لأجلها كثيراً وفي السعة قليلاً نصبهما^(٨) ورفع الحرف الصحيح^(٩) وجره^(١٠) ، وربما قدر جزم الياء في السعة^(١١) .

(١) أى حرف الإعراب .

(٤) أى جزم الثلاثة فثبت نحو :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا	من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
ونحو : إذا العجوز غضبت فطلق	ولا ترضاها ولا تملق
ونحو : ألم يأتيك والأنباء تنمى	بما لاقت لبون بنى زياد
(٥) نحو : ويوماً يوافين الهوى غير ماضى	ويوماً ترى فيهن غولا تغول
(٦) نحو : فعوضنى منها غناى ولم تكن	تساوى عندى غير خمس دراهم
(٧) نحو : إذا قلت : عل القلب يسلو قيضت	هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

(٨) أى نصب الواو والياء نحو : أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

وكقراءة من قرأ : « إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » بسكون الواو فى « يعفو » .

ونحو : ولو أن واش بالجمامة داره ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

ونحو : ما أقدر الله أن يدنى على شحط من داره الحزن ممن داره صول

(٩) كقراءة مسلمة بن محارب : « وبعولتهن » بإسكان التاء ، وحكى أبو عمرو أن لغة

تميم تسكين المرفوع من « يعلمهم » ونحوه .

(١٠) كقراءة أبي عمرو : « فتوبوا إلى بارئكم » بالسكون .

(١١) كقراءة قبل : « إنه من يتقى ويصبر » . بإثبات الياء فى « يتقى » .

٤ - بابُ إعرابِ المثنى والمجموعِ عَلَى حَدِّهِ (١)

التَّثْنِيَةُ جَعَلَ الاسمَ القابِلَ دَلِيلَ اثْنَيْنِ مَتَّفِقَيْنِ فِي اللَّفْظِ
غَالِباً ، وَفِي المعنى عَلَى رَأْيٍ ؛ بِزِيَادَةِ أَلْفٍ فِي آخِرِهِ رَفْعاً ، وَيَاءٌ
مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا جَرًّا وَنَصْباً ، تَلِيهِمَا نونٌ مَكسُورَةٌ ، فَتَحُهَا
لِغَةً ، وَقَدْ تُضَمُّ ، وَتَسْقُطُ لِلإِضَافَةِ أَوْ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لِتَقْصِيرِ
صِلَةٍ ، وَلِزُومِ الأَلْفِ لِغَةٍ حَارِثِيَّةً .

وَمَا أُعْرِبَ إِعْرَابَ المثنى ؛ مَخَالَفًا لِمَعْنَاهُ ؛ أَوْغَيْرَ صَالِحٍ
لِلتَّجْرِيدِ (٢) وَعَطْفٍ مِثْلِهِ عَلَيْهِ ؛ فَمُلْحَقٌ (٣) بِهِ ، وَكَذَلِكَ كِلَا
وَكَلْتَا مِضَافَيْنِ إِلَى مُضَمَّرٍ ، وَمَطْلَقًا عَلَى لُغَةٍ كِنَانَةٍ .

وَلَا يُغْنِي العَطْفُ عَنِ التَّثْنِيَةِ ، دُونَ شَدُوذٍ أَوْ اضْطِرَارٍ ، إِلاَّ مَعَ
قَصْدِ التَّكْثِيرِ ، أَوْ فَصْلِ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ (٤) .

وَالجَمْعُ جَعَلَ الاسمَ القابِلِ دَلِيلَ مَا فَوْقَ اثْنَيْنِ ؛ كَمَا سَبَقَ ،

(١) أَى حَدِ المثنى ، وَزَادَ فِي (س) : وَمَا يَتَعَلَقُ بِهِ .

(٢) نَحْوُ : البَحْرَيْنِ عِلْمَ مَكَانٍ ، وَالقَمْرَيْنِ لِلشَّمْسِ وَالقَمَرِ فَلَا يُقَالُ : بَحْرٌ وَبَحْرٌ وَلَا قَمَرٌ

وَقَمَرٌ .

(٣) فِي (س) : مِلْحَقٌ بِدُونَ فَاءٍ .

(٤) كَقَوْلِ الحِجَاجِ وَقَدْ نَعَى لَهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدِ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ وَأَخُوهُ مُحَمَّدٌ : سَبْحَانَ اللَّهِ !

مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ ؟

بتغيير ظاهرٍ أو مقدرٍ^(١) ، وهو التفسير ، أو بزيادةٍ في الآخرٍ مقدرٍ انفصالها لغير تعويض ، وهو التصحيح .

وإن^(٢) كان لمذكرٍ فالزيدُ في الرفعِ ، وأو بعد ضمة ، وفي الجرِّ والنصبِ ياءٌ بعد كسرةٍ ، تليهما نونٌ مفتوحةٌ ، تُكسرُ ضرورةً وتسقطُ للإضافة أو لضرورة^(٣) ، أو لتقصيرِ صلة . وربما سقطت اختياراً قبل لامٍ ساكنةٍ غالباً .

وليس الإعرابُ انقلابُ الألفِ والواوِ ياءً ، ولا مقدرًا في الثلاثة ، ولا مدلولًا بها عليه مقدرًا في مثلوها ، ولا النونُ عوضٌ من حركةِ الواحدِ ولا من تنوينهِ ولا منهما ولا من تنوينينِ فصاعداً ؛ خلافاً لزاعمي ذلك ؛ بل الأحرفُ الثلاثةُ إعرابٌ ، والنونُ لرفعِ توهمِ الإضافةِ أو الإفرادِ .

وإن كان التصحيحُ لمونثٍ أو محمولٍ عليه فالزيدُ ألفٌ وتاءٌ . وتصحيحُ المذكرِ مشروطٌ بالخلوِّ من تاءِ التانيثِ المغايرةِ لما في نحو : « عِدَّةٌ » و « ثَبَّةٌ » عَلمين ، ومن إعرابِ بحرفين ، ومن تركيبِ إسنادٍ أو مزج ، وبكونهِ لمن يَعْقِلُ ، أو مشبه^(٤)

(١) نحو : فلك للمفرد والجمع .

(٢) في (س) : فإن كان .

(٣) في (س، م) : للضرورة . ومثاله :

لكم غير أنا إن نسلم نسلم

ولسنا إذا تأبون سلما بمدعنى

(٤) سقطت « به » من (م) ، والمقصود المشبه بالعاقل نحو قوله تعالى : « رأيتهم لى ساجدين »

للسمس والقمر والكواكب .

به علماً ، أو مصغراً ، أو صفةً تقبل تاء التأنيث ^(١) إن قصد معناه ؛ خلافاً للكوفيّين في الأوّل والآخِر ، وكونُ العَقْل لبعضٍ مُثنىً أو مجموعٍ كافٍ ، وكذا التذكيرُ مع اتّحادِ المادّةِ ، وشذُّ ضَبْعانٍ في ضَبْعٍ وضَبْعانٍ .

وما أعربَ مثلَ هذا الجمعِ غيرِ مستوفٍ للشروطِ فمسموعٌ كـ «أولى» ^(٢) ، و«نحن الوارثون» ، و«علّيين» ، و«عالمين» و«أهلين» ، و«أرضين» ، و«عشرين» إلى «التسعين» ^(٣) . وشاع هذا الاستعمال فيما لم يُكسّرَ من المعوّضِ من لاهه هاء التأنيثِ : بسلامه فاءً ^(٤) المكسورِها ^(٥) ، وبكسر المفتوحِها ^(٦) ، وبالوجهين في المضمومِها ، وربّما نال هذا الاستعمالُ ما كُسّرَ ، ونحو رِقّةٍ ، وحرّةٍ ^(٧) ، وأضائةٍ ^(٨) وإوزةٍ ^(٩) .

(١) في (س) زاد بعد هذا : باطراد .

(٢) هذا الترتيب في (ص) فقط ، وفي جميع النسخ : « كنحن الوارثون وأولى » واستحسنت ترتيب (ص) لورود النص القرآني بدون زيادة كاف التمثيل ، وأولى وصف لا واحد له من لفظه وهو بمعنى أصحاب وغير مستوفٍ للشروط .

(٣) في غير (ص) : إلى تسعين . وكون هذه العقود فاقدة شروط الجمع بالواو والتنون ظاهر .

(٤) في (م) : بسلامه في .

(٥) نحو : مائة ومثون رفعا ، ومثين جرأ ونصباً ، ولا تغير الفاء فيها عن الكسر .

(٦) نحو : سنة وستون وسنين ، وتغير الفاء من الفتح إلى الكسر .

(٧) هذه اللفظة في (س، ص) : « واحرة » وقال في (شع) : هذه اللفظة ليست في أصل

التسهيل وربما وجدت ببعض النسخ ، والذي أسمع أنهم قالوا في الحرة وهي أرض ذات حجارة سود : حرات وجمعه بالواو والتنون كما قالوا أرضون وقالوا أيضاً : الأخرن . انتهى .

وفي القاموس : وجمع الحرة لأرض ذات حجارة نخرة سود كالحرار والحرات والأخرين .

(٨) في (د) : وإضائة ، وفي (س) : وإضافة . والأضائة الغدير وسمع جمعه على إضيين

بكسر الهمزة وحذف الألف .

(٩) كقولهِ : تُلِي الإوزون في أكنافِ دارِها تمشي وبين يديها البيرِ مشور

وقد يُجَعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللّامِ في النونِ منونَةً غالباً ،
ولا تُسْقِطُها الإضافةُ ، وتلزمه الياءُ . وينصبُ كائناً بالألفِ
والتاءِ بالفتحةِ على لغةٍ ، ما لم يُرَدِّ إليه المحذوفُ وليس
الوارد من ذلك واحداً مردودَ اللامِ ، خلافاً لأبي عليٍّ^(١) .

(١) زعم الفارسي أن قولهم : سمعت لغاتهم بفتح التاء مفرد ردت لامة ؛ أصله لنو ؛
تجركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفها ؛ ورد بأنه لم يسمع في لغة رد اللام فيقال لغات . (شع) .

٥ - بابُ كَيْفِيَّةِ التَّنْبِيَةِ وَجَمْعِي التَّصْحِيحِ

الاسمُ الَّذِي حُرِفَ إِعْرَابُهُ أَلْفٌ لَازِمَةٌ مَقْصُورٌ ، فَإِنْ كَانَ يَاءً لَازِمَةً تَلِي كَسْرَةً فَمَنْقُوصٌ ، فَإِنْ (١) كَانَ هَمْزَةً تَلِي أَلْفًا زَائِدَةً فَمَمْدُودٌ .

فَإِذَا تُنِّيَ غَيْرُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ الَّذِي هَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ أَوْ زَائِدَةٌ لِحَقَّتِ الْعَلَامَةُ دُونَ تَغْيِيرٍ ، مَا لَمْ تَنْبُ عَنْ تَنْبِيَتِهِ تَنْبِيَةً غَيْرَهُ (٢) .

وَإِذَا تُنِّيَ الْمَقْصُورُ قُبِلَتْ أَلْفُهُ : « وَآوًا » إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً بَدَلًا مِنْهَا أَوْ أَصْلًا أَوْ مَجْهُولَةً وَلَمْ تُحْمَلْ ، وَ« يَاءً » إِنْ كَانَتْ خِلَافَ (٣) ذَلِكَ ، لَا إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً وَآوِيٌّ مَكْسُورٍ الْأَوَّلِ أَوْ مَضْمُومَةٍ ؛ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ ، وَالْيَاءُ - فِي رَأْيِي - أَوْلَى بِالْأَصْلِ وَالْمَجْهُولَةِ مَطْلَقًا (٤) .

(١) فِي (د، س) : وَإِنْ .

(٢) أَيْ فَلَا تَلْحَقُهُ الْعَلَامَةُ الْمَذْكُورَةُ حَيْثُودَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : سَوَاءٌ ، كَمَا مِثْلُ الْمُصَنِّفِ فِي شَرْحِهِ ، فَإِنَّ اللُّغَةَ الْفَصِيحَى أَنَّهُ لَا يَنْبِي ، وَاسْتَعْنُوا بِتَنْبِيَةِ (سِي) عَنْ تَنْبِيَتِهِ فَيَقَالُ : هُمَا سَيَانٌ وَلَا يُقَالُ : هُمَا سَوَاءَانُ ، عَلَى أَنَّ أَبَا زَيْدٍ وَأَبَا عَمْرٍو حَكِيَاهُ .

(٣) فِي (س ، م ، ش) : بِخِلَافِ . وَقَدْ سَقَطَ هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : « ثَالِثَةٌ » مِنْ (د) .

(٤) يَعْنِي أَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ لَا يَعْدِلُ عَنِ الْيَاءِ فِي الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْأَلْفِ الْمَجْهُولَةِ سِوَاءَ أَمِيلًا أَمْ لَمْ يَمِيلًا . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ سَبِيحِيَّةٌ عَاضِدٌ لِهَذَا الرَّأْيِ .

وتُبَدَلُ^(١) واوًا همزة الممدودِ المبدلةُ من ألف التانيث^(٢) ،
وربّما صُحِّحَتْ أو قُلبَتْ ياءً ، وربّما قُلبت الأَصْلِيَّةُ واوًا ،
وفِعْلُ ذلك بالملحقَةِ أوّلَى من تصحيحها ، والمبدلةُ من أصل
بالعكس ، وقد تقلبُ ياءً ، ولا يقاسُ عليه ، خلافاً للكسائي^(٣) ،
وصحّحوا مِذْرَوَيْنِ وثِنَائَيْنِ تصحيحَ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ ، للزوم
عَلْمَى التثنية والتانيث .

وحُكِّمُ ما ألحقَ به علامةُ جمع التصحيحِ القياسيةُّ حُكْمُ
ما ألحقَ به علامةُ التثنية ، إِلَّا أَنْ آخِرَ المقصورِ والمنقوصِ
يُحذَفُ في جمع التذكيرِ ، وتَلِي علامته فتحة المقصورِ مطلقاً ؛
خلافاً للكوفيّين في إلحاق ذى الألفِ الزائدة بالمنقوص ، وربّما
حذفتُ خامسةً فصاعداً في التثنية ، والجمع بالألفِ والتاء ،
وكذا الألفُ والهمزةُ من قاصِعاء ونحوه ، ولا يقاسُ على^(٤) ذلك ،
خلافاً للكوفيّين ، وتُحذَفُ تاءُ التانيثِ عند تصحيحِ ما هي فيه ،
فيعاملُ معاملةً مؤنث^(٥) عارٍ منها لو صحّح .

(١) في (د) : وتقلب .

(٢) زاد في (س) بعد ذلك : وليست موضوعة للتانيث كالألفِ خلافاً للكوفيّين . ولا توجد
هذه الزيادة في نسخة أخرى .

(٣) قال ابن عقيل في شرحه : الحق أنه يقاس عليه ، لأنها لغة فزارة ، حكاه أبو زيد في
كتاب الهمزة .

(٤) في (س) : ولا يقاس عليه .

(٥) في (شع) : خال ، وقال في الهامش : « عار في نسخة » فيقال في فتاة فتيات بقلب
الألف ياء ، وفي فتاة فنوات بقلبها واوًا .

ويقال في المراد به مَنْ يَعْقِلُ مِنْ أَبْنِ وَأَبٍ وَأَخٍ وَهَنْ
 وذى : بَنُونٌ وَأَبُونٌ وَأَخُونٌ وَهَنُونٌ وَذَوُو (١) ، وفى (٢) بنت
 وأبنة وأخت وهنت (٣) وذات : بنات وأخوات وهنات
 وهنوات وذوات ، وأمّهاتٌ فى الأمِّ من الناس أكثرٌ من أمّات ،
 وغيرها بالعكس .

والمؤنثُ بهاءٌ ، أو مجرداً ثلاثياً صحيحَ العين ساكنة ،
 غيرَ مضعّفٍ ولا صفةً ، تتبَعُ عينه فاءه فى الحركة مطلقاً ،
 وتُفْتَحُ وتُسَكَّنُ بعدَ الضمّةِ والكسرةِ ، وتُمنَعُ الضمّةُ قبلَ الياءِ ،
 والكسرةُ قبلَ الواوِ باتفاقٍ ، وقبلَ الياءِ بخُلفٍ ، ومطلقاً عند
 الفراءِ فيما لم يُسمَعِ .

وشدُّ جِروا تٌ ، والتزمَ فَعَلاتٌ فى لَجَبَةِ ، وغُلَّبَ فى
 رَبَعَةٍ ، لقول بعضهم لَجَبَةٌ وَرَبَعَةٌ (٤) ، ولا يقاسُ على ما ندر من
 كَهَلاتٍ ، خلافاً لقطرب .

ويسوغُ فى لَجَبَةِ القياسُ ، وفاقاً لأبى العباس ، ولا يقالُ
 فَعَلاتٌ اختياراً فيما استحقَّ فَعَلاتٍ ، إلاّ لاعتلالِ اللّامِ أو

(١) فى (س، م) : ذووا ، وفى (د) : دووه .

(٢) فى (م) : أوفى .

(٣) فى (ص، ش) : وهنة . وفى القاموس : وهنت بالفتح لغة ج هنات وهنوات .

(٤) زاد بعد هذا فى (س فقط) : أولشبهها بالهاء فى لزوم التاء . ولا أرى له معنى فى

هذا الموضع .

شبه الصفة ، وتفتح هذيلٌ عين جَوَزَاتِ وَبَيَضَاتِ ونحوهما ،
واتَّفَقَ على عَيْرَاتِ شذوذًا (١) .

(فصل) : يُتِمُّ (٢) في التثنية من المحذوف اللام ما يُتِمُّ
في الإضافة لا غير . وربما قيل أَبَانِ وَأَخَانِ وَيَدَيَانِ وَدَمَيَانِ (٣)
وَدَمَوَانِ وَفَمَيَانِ وَفَمَوَانِ ، وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ ،
وذواتا على الأصل ، ويشئ (٤) اسمُ الجمعِ والمكسَّرُ بغيرِ
زنة مُنتَهَاهُ ، ويختارُ في المضافين لفظًا أو معنىً ، إلى متضمنيهما
لفظُ الإفرادِ على لفظِ التثنية ، ولفظُ الجمعِ على لفظِ الإفرادِ ،
فإن فُرِّقَ متضمنهما (٥) أختير الإفرادُ ، وربما جُمِعَ المنفصلانِ
إن أَمِنَ اللَّبْسُ ، ويقاسُ عليه ، وفاقًا للفراءِ . ومطابقةً ما
لهذا الجمعِ لمعناه أو لفظه جائزةٌ . ويعاقبُ الإفرادُ التثنيةَ في
كلِّ اثنتين لا يغني أحدهما عن الآخر ، وربما تعاقبا مطلقاً .
وقد يقع افعلا ونحوه (٦) موقعَ أَفْعَلٍ (٧) ونحوه ، وقد تقدَّرَ
تسمية جزءٍ باسمِ كلِّ ، فيقع الجمعُ موقعَ واحِدِهِ أو مثناه .

(١) والشذوذ من جهة فتح العين والقياس تسكينها . وقد سقطت لفظة «شذوذًا» من (د) .

(٢) سقطت من (ب) . والمقصود : يرد في التثنية من المحذوف اللام ما يرد في الإضافة .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) في (ص) : وثئى .

(٥) في (د) : متضمنهما . ومثاله : قطعت رأس زيد وعمرو .

(٦) سقطت من (ص) .

(٧) كقوله : فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحمر عرضاً ممنعاً

فصلٌ : يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ قِيَاساً ، ذُو تَاءِ التَّائِيثِ
مطلقاً ، وَعَلِمَ الْمُؤنَّثُ مطلقاً ، وَصِفَةُ الْمَذَكَّرِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ ،
وَمَصغُرُهُ ، وَاسْمُ الْجَنْسِ الْمُؤنَّثُ بِالْأَلْفِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى
فَعْلَانٍ أَوْ فَعْلَاءً أَفْعَلَ ، غَيْرَ مَنْقُولَيْنِ إِلَى الْأَسْمِيَةِ حَقِيقَةً^(١)
أَوْ حُكْمًا^(٢) ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ .

(١) كما لو سميت بسكري وحمراء امرأة فتقول حينئذ: سكريات وحمراوات .
(٢) نحو : بطحاء فإنها صفة مقابلة في الأصل لأبطح ؛ لكن غلب استعمالها بلا موصوف
فأشبهت الأسماء .

٦ - باب المعرفة والنكرة

الاسم معرفة ونكرة . فالمعرفة : مضمرة ، وعلم ، ومشار ،
به ، ومنادى ، وموصول ، ومضاف ، وذو أداة .

وأعرفها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم^(١) ،
ثم ضمير الغائب السالم عن^(٢) إبهام ، ثم المشار به ،
والمنادى^(٣) ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب المضاف
إليه ، وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً .

والنكرة ما سوى المعرفة .

وليس ذو الإشارة قبل العلم ، خلافاً للكوفيين ولا ذو
الأداة قبل الموصول ، ولا « من » و « ما » المستفهم بهما
معرفتين ، خلافاً لابن كيسان في المسألتين .

(١) في (س) : العلم الخاص ، وفي (شع) : ينبغي أن يقيد بالخاص كزيد وعمرو ليخرج
أسامة ونحوه ، وكذا هو في بعض النسخ .

(٢) في (د) : من إبهام ، وفي (س) : من الإبهام . ومثاله : زيد أكرمه ، فلو تقدم اسمان
أو أكثر نحو : قام زيد وعمرو وكلمته ، لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه في التعريف .

(٣) في بعض النسخ بعد المنادى : « وتعريفه بالقصد لاجرف التعريف منويا ، خلافاً
لبعضهم .

٧ - باب المُضمر

وهو الموضوع لتعيين مُسمَّاهُ مُشعراً بتكلمه أو خطابِهِ أو غيْبته .

فمنه واجبُ الخفاءِ . وهو المرفوعُ بالمضارع ذى الهمزة

أو النون ، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه ، وأسم فعل الأمر مطلقاً .

ومنه جائزُ الخفاءِ ، وهو المرفوعُ بفعل الغائب والغائبة ،

أو معناه (١) من أسم فعل وصفة (٢) وظرف وشبهه .

ومنه بارز متّصل :

وهو إن عني به المعنى بنفعل « نا » في الإعراب كله ،

وإن رُفِعَ بفعلٍ ماضٍ فـ « تاءٌ » ، تُضمُّ للمتكلِّم ، وتُفتح

للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وتوصل مضمومةً بميم (٣)

وألِف للمخاطبين والمخاطبتين ، وبميم مضمومة (٤) مملوذة

للمخاطبين ، وبنونٍ مشدّدة للمخاطبات . وتسكينُ ميم الجمع

(١) في (د،س) : وما في معناه .

(٢) في (د) : أو صفة .

(٣) في (شع) بألف وميم .

(٤) في (م) : وبميم مملوذة ، وسقطت منها : « مضمومة » .

إِنْ لَمْ يَلِهَا ضَمِيرٌ مَتَّصِلٌ أَعْرَفُ ، وَإِنْ وَلِيهَا لَمْ يَجُزِ التَّسْكِينُ ،
خِلَافاً لِيُونَسَ .

وَإِنْ رُفِعَ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ^(١) فَهُوَ «نُونٌ» مَفْتُوحَةٌ لِلْمَخَاطَبَاتِ أَوْ
الْغَائِبَاتِ ، وَ«أَلْفٌ» لِتَثْنِيَةِ غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ^(٢) ، وَ«وَاوٌ» لِلْمَخَاطَبِينَ
أَوْ الْغَائِبِينَ ، وَ«يَاءٌ» لِلْمَخَاطَبَةِ . وَلِلْغَائِبِ مَطْلَقاً مَعَ الْمَاضِي مَا لَهُ
مَعَ^(٣) الْمَضَارِعِ ، وَرَبِّمَا أَسْتُغْنَى مَعَهُ بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ . وَلَيْسَ
الْأَرْبَعُ عِلَامَاتٍ ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَكْنٌ ، خِلَافاً لِلْمَازِنِيِّ فِيهِنَّ ،
وَلِلْأَخْفَشِ فِي الْيَاءِ .

وَيُسَكَّنُ آخِرُ الْمُسْنَدِ إِلَى «التَّاءِ وَالنُّونِ وَنَا» ؛ وَيَحْذِفُ مَا
قَبْلَهُ مِنْ مَعْتَلٍ ، وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِلَى فَاءِ الْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ ، وَإِنْ
كَانَتْ فَتْحَةً أُبْدِلَتْ بِمُجَانِسَةِ الْمَحْذُوفِ وَنَقِلَتْ ، وَرَبِّمَا نَقَلَ
دُونَ إِسْنَادٍ إِلَى أَحَدِ الثَّلَاثَةِ فِي زَالٍ وَكَادَ أُخْتِيَ كَانَ ، وَعَسَى ،
وَحَرَكَةٌ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مُجَانِسَةٌ ، فَإِنْ مَآثِلَهَا^(٤) أَوْ كَانَ
أَلْفاً حُذِفَ وَوَلِيَ مَا قَبْلَهُ بِحَالِهِ^(٥) . وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ وَآوًا
وَالْآخِرُ يَاءً أَوْ بِالْعَكْسِ حُذِفَ الْآخِرُ وَجَعَلَتْ الْحَرَكَةُ الْمُجَانِسَةُ
عَلَى مَا قَبْلَهُ .

(١) أَى غَيْرِ الْمَاضِي كَالْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ .

(٢) وَهُوَ الْمَخَاطَبُ وَالْغَائِبُ .

(٣) فِي (س) : مَعَ الْفَعْلِ الْمَضَارِعِ .

(٤) فِي (د) : مَآثِلَهُمَا .

(٥) أَى تَبَقَى حَرَكَةُ الْعَيْنِ فِي مِثْلِ تَدْعُونَ ، وَالْمِيمِ فِي تَرْمِينِ ، وَالشِّينِ فِي تَحْشُونَ وَتَحْشِينَ عَلَى
حَالِهَا وَلَا تَغْيِيرَ .

ويأتى ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأولهم (١)
 بجماعة ، وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يفهم الجمع (٢) ،
 أولسداً واحد مسدهم ، ويُعاهل بذلك ضمير الاثنين وضمير
 الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً ، ودونه قليلاً . ولجمع
 الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات ، «فَعَلْتُ» ونحوه
 أولى من «فَعَلْنَ» ونحوه بأكثر جمعه ، وأقله والعاقلات مطلقاً
 بالعكس . وقد يُوقع «فَعَلْنَ» موقع «فَعَلُوا» طلب التشاكل ، كما
 قد يسوِّغ لكلماتٍ أُخِرَ (٣) ، غير ما لها من حكم ووزن .
 ومن البارز المتصل في الجرِّ والنصب : «ياؤ» للمتكلِّم ،
 وكافٌ مفتوحة للمخاطب ، ومكسورةٌ للمخاطبة ، وها
 للغائبة ، وهاؤٌ مضمومةٌ للغائب ، وإن وليت ياءً ساكنةً أو
 كسرةً كسرها (٤) غير الحجازيين ، وتُشبع حركتها بعد
 متحركٍ ، ويُختار الاختلاس بعد ساكنٍ مطلقاً ، وفاقاً لأبي
 العباس ، وقد تُسكَّن أو تُختلَس الحركة بعد متحركٍ عند بني
 عُقيل وبني كلاب اختياراً ، وعند غيرهم اضطراباً . وإن فصلَ

(١) كقوله تعالى : «وإذا الرسل أقتتت» .

(٢) كقول الشاعر :

يموت ويفنى فارضخى من وعائيا

وإني رأيت الضامرين متاعهم

أى يموتون ، فأفرد كأنه يريد : يموت من ذكر .

(٣) سقطت من (ص ، م ، شع) .

(٤) في (د) : فيكسرها .

المتحرك في الأصل سا كنٌ حُذِفَ جزءًا أو وقفًا جازت الأوجهُ
الثلاثة . ويلى الكافَ والهَاءُ في التثنية والجمع ما ولى التاء ،
وربما كُسرَت الكافُ فيهما بعد ياءٍ سا كنة أو كسرة . وكسُرُ
ميم الجمع بعد الهاءِ المكسورة باختلاسٍ قبلَ سا كنٍ ، وبإشباعِ
دونه أقيسُ ، وضمُّها قبلَ سا كنٍ وإسكانُها قبلَ متحركٍ أشهرُ ،
وربما كُسرَت قبلَ سا كنٍ مطلقًا .

فصل : تلحقُ قبلَ ياءِ المتكلمِ إنْ نُصِبَ بغيرِ صفةٍ أو
جُرِّبَ « مِنْ » أو « عَن » أو « قَد » (١) أو « قَط » أو « بَجَل » (٢)
أو « لَدُن » نونٌ مكسورةٌ للوقاية ، وحذفُها مع « لَدُن » وأخواتِ
« لَيْتَ » جائزٌ (٣) ، وهو مع « بَجَل » و« لَعَلَّ » أعرفُ من
الثبوت ، ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط بالعكس ،
وقد تلحقُ مع أسمِ الفاعلِ ، وأفعل التفضيلِ ، وهى الباقيةُ
في « فَلَيْنِي » (٤) لا الأولى ، وفاقًا لسيبويه .

فصل : من المضمَرِ منفصلٌ في الرفعِ ، منه للمتكلمِ « أَنَا »
محذوفَ الألفِ في وصلٍ عند غيرِ تميمٍ ، وقد يقال : « هُنَا »
و« أَنْ » ، ويتلوه في الخطابِ « تاءٌ » حرفيةٌ كالاسمية لفظاً وتصرفاً .

(١) في (س) زاد بعدها : بمعنى حسب .

(٢) زاد بعدها في (س) أيضا : أختيها .

(٣) سقط سطر من (د) من قوله : « جائز » إلى قوله « ليس وليت » .

(٤) من بيت لعمر بن معدى كرب :

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات إذا فليني

ولفاعل نَفَعْلُ «نَحْنُ» ، وللغيبة «هُوَ» و«هِيَ» و«هُمْ» و«هِنَّ» ،
ولميمِ الجمعِ في الانفصالِ ما لها في الاتصالِ ، وتسكينُ هاءِ
«هُوَ» و«هِيَ» بعد الواوِ والفاءِ واللامِ وثُمَّ جائزٌ ، وقد تسكَّنُ
بعد همزة الاستفهامِ ، وكافِ الجرِّ ، وتحذفُ الواوِ والياءُ
أضطراراً^(١) ، وتسكَّنهما قيسٌ وأسدٌ ، وتشددُهُما همدانٌ .

ومن المضمراتِ : «إِيَّا» ، خلافاً للزجاجِ ، وهو في النَّصْبِ
كـ «أَنَا» في الرَّفْعِ ، لكن يليه دليلٌ ما يراد به من متكلِّمٍ
أو غيره اسماً مضافاً إليه ، وفاقاً للخليل والأخفش والمازنيِّ ،
لا حرفاً ، خلافاً لسيبويه ومن وافقه ، ويقال : إِيَّاكَ وإِيَّاكَ
وهِيَاكَ وهِيَاكَ .

فصل : يتعيَّنُ انفصالُ الضميرِ إن حُصِرَ «إِنَّمَا» ، أو رُفِعَ
بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوبِ^(٢) ، أو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ
صاحبِها^(٣) أو أضميرِ العاملِ^(٤) ، أو أُخِّرَ ، أو كان حرفَ
نفسٍ ، أو فَصَلَهُ متبوعٌ ، أو ولىَ واوَ المُصاحَبَةِ ، أو إِلاَّ ،
أو إمَّا ، أو اللامَ الفارقةَ ، أو نَصَبَهُ عاملٌ في مُضْمَرٍ قبلَهُ

(١) بعدها في (س فقط) : أو على لغة .

(٢) كقوله :

بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

(٣) في (د) : على صاحبها .

(٤) في (س) : أو ضمير العامل .

غير مرفوع إن أتفقا رتبةً ، وربّما اتّصلا غائبين إن لم يشتهيا لفظاً ، وإن اختلفا رتبةً جاز الأمران .

ووجب - في غير ندور - تقديمُ الأسبقِ رتبةً مع الاتّصال ، خلافاً للمبرد ولكثيرٍ من القدماء . وشذَّ « إلاك » فلا يقاسُ عليه (١) .

ويختارُ اتّصالُ نحو هاء « أعطيتك » وأنفصالُ الآخر من نحو (٢) : « فراقبها » و « منعكها » و « خلّتك » (٣) . وكهائ « أعطيتك » هاء (٤) « كنته » وخلفُ ثاني مفعولي (٥) نحو (٦) : « أعطيتُ زيداً درهماً » في باب الإخبار . ونحو : « ضمنتُ إياهم الأرض » و « يزيدهم حباً إلى هم » من الضرورات . فصل : الأصلُ تقديمُ مفسّرِ ضميرِ الغائب ، ولا يكونُ غيرَ الأقربِ إلّا بدليلٍ ، وهو إما مصرّحٌ بلفظه ، أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسّاً أو علماً ، أو بذكر (٧) ما هو (٨) له جزءٌ أو كلٌّ أو نظيرٌ أو مصاحبٌ بوجه ما .

(١) بعده في (س) : ولا يجوز حتاك ، خلافاً لابن الأنباري فيهما .

(٢) في (س) : من نحو : حثيك وفراقبها .

(٣) قبلها في (د) : وواقبك ، ولم أجده في نسخة أخرى .

(٤) في (م) ، وشع : هاء نحو كنته .

(٥) في (م) : بخلف وثاني مفعولي ...

(٦) سقطت من (د، س) .

(٧) في (س) : أو تذكر .

(٨) سقطت من (م) .

وقد يقدم (١) الضميرُ المكملُ معمولَ فعلٍ أو شبهه
على مفسرٍ صريحٍ : كثيراً إن كان معمول مؤخر الرتبة (٢) ،
وقليلاً إن كان مقدمها وشاركه صاحبُ الضمير في عامله .
ويتقدم أيضاً غير منوي التأخير : إن جرَّ برُبَّ ، أو رُفِعَ بنِعْمَ
أو شبهها أو بأول المتنازعين ، أو أُبدِلَ منه المفسر ، أو
جُعِلَ خبره ، أو كان (٣) المسمّى ضميرَ الشأنِ عند
البصريين ، وضميرَ المجهولِ عند الكوفيّين ، ولا يفسر إلاّ
بجملةٍ خبريةٍ مصرّحٍ بجزءيها ، خلافاً للكوفيّين في نحو :
ظننته قائماً زيداً ، وإنه ضُربَ أو قام (٤) . وإفراذه لازم وكذا
تذكيره ما لم يله مؤنثٌ أو مذكّرٌ شبيهٌ به مؤنثٌ (٥) ، أو
فعلٌ بعلامةٍ تانيثٍ ، فيرجحُ تانيثه باعتبار القصّةِ على
تذكيره باعتبار الشأن .

(١) في (س، م) : ويقدم .

(٢) الضمير المكمل معمول فعل نحو قوله تعالى : « فأوجس في نفسه خيفة موسى » والمكمل معمول شبه الفعل نحو : أضراب غلامه — أو غلام أخيه . زيد ؟

(٣) في (م) : إن كان .

(٤) أجراهما الكوفيون على حذف المسند إليه من غير أداة ولا إضمار ، ومنعهما البصريون لمسبق من شرطهم . وبعد هذا الكلام في (ح) : « فإن كان فيها مؤنث ليس فضلة ولا كفضلة اختيار تانيثه باعتبار القصّة ويبرز مبتدأ » وقد أشار إلى هذه الزيادة في (شع) ، ولم أجدها في نسخة أخرى .

(٥) في (د، و، س) : شبه به مؤنث ، وسقطت من (شع) كلمة « مؤنث » . ومثاله : إنها قمر

جاريتك .

ويبرزُ مبتدأً ، واسمَ « ما » ومنصوباً في بابي « إنَّ » « وظَنَّ » ،
ويستكنُّ في بابي كانَ وكادَ .

وَبُنِيَ المضمَرُ لشبهِهِ بالحرفِ وضعاً وأفتقاراً وجموداً (١) ،
أو للاستغناء (٢) باختلاف صيغِهِ لاختلاف المعاني .

وأعلاها اختصاصاً ما للمتكلِّم ، وأدناها ما للغائب ؛
ويُغلبُ الأخصُّ في الاجتماع .

فصل : من المضمَّرات (٣) المسمى عند البصريين فصلاً
وعند الكوفيِّين عماداً ، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً لمعرفة
قبلُ ، باقى الابتداء (٤) أو منسوخه ، ذى خبرٍ بعدُ ، معرفة
أو كمعرفةٍ في امتناع دخول الألف واللام عليه ، وأجاز
بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين ، وربَّما وقع بين حالٍ
وصاحبها ، وربَّما وقع بلفظ الغيبة بعدَ حاضرٍ قائمٍ مقامِ
مضافٍ ، ولا يتقدَّمُ مع الخبرِ المقدَّم ، خلافاً للكسائيِّ ، ولا
موضعَ له من الإعراب على الأصحِّ ، وإنَّما تتعيَّنُ فضليته إذا
وليه منصوبٌ ، وقُرِنَ باللام ، أو ولى ظاهراً ، وهو مبتدأٌ
مخبرٌ عنه بما بعده عند كثيرٍ من العرب (٥) .

(١) في (م) : أو جموداً .

(٢) في (س) : وللإستغناء .

(٣) في (س) : من المضمَر ، بدون علامة الجمع .

(٤) في (شع) : باقى المبتدأ .

(٥) يعنى أن بعضهم يرفع هذا المضمَر على الابتدائية ويخبر عنه بما بعده . قال سيويه :
بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خير منك ؛ برفع خير . وحكى الجرمي أن الرفع لغة تميم
وحكى عن أبي زيد وسمعهم يقرءون : « تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً » بالرفع .

٨ - باب الاسم العلم

وهو المخصوص مطلقاً غلبةً أو تعليقاً بمسمى غير مقدر
 الشَّياع ، أو الشائع الجارى مجراه . وما أستعمل قبل العلميّة
 لغيرها منقولٌ منه ، وما سواه مرتجلٌ ، وهو إمّا مقيسٌ ،
 وإمّا شاذٌّ : بفكِّ ما يُدغم ، أو فتحٍ ما يُكسر ، أو كسرٍ ما
 يُفتح ، أو تصحيحٍ ما يُعلُّ ، أو إعلالٍ ما يصحح . وما
 عَرِي من إضافة وإسناد ومزج مفردٌ ، وما لم يعرَ مركَّبٌ ، وذو
 الإضافة كنيّةٌ وغير كنيّةٌ ، وذو المزج إن ختم بغير ويّه
 أعرب غير منصرفٍ ، وقد يضاف ، وقد يُبنى (١) ؛ وإن
 ختم بويّه كسرٌ ، وقد يُعرب غير منصرفٍ ، وربّما أُضيفَ
 صدرُ ذى الإسناد إلى عجزه (٢) إن كان ظاهراً .

ومن العلم اللَّقبُ ، ويتلو غالباً (٣) أسمَ ما لُقِّبَ به

(١) هذه العبارة من (د) وسقطت من (س، ص، م، ش) وأشار ابن عقيل في الشرح إلى
 هذا الحكم بقوله بعد الإعراب مع منع الصرف والإضافة .

«وزاد هنا وجهاً ثالثاً وهو البناء تشبيهاً بخمسة عشر بسكون الياء وفتح الباء في معدى كرب ،
 وفتح الجزأين في بعلبك .

(٢) في (د، ص، ح) : عجزها .

(٣) سقطت من بعض النسخ : قال ابن عقيل في الشرح : واستظهر به على ما وقع فيه اللقب

مقدماً على الاسم كقول الشاعر :

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبالغها
 بطن شروان يعوى حوله الذيب

بِاتِّبَاعٍ أَوْ قَطْعٍ مُطْلَقًا ، وَبِإِضَافَةٍ أَيْضًا إِنْ كَانَ مُفْرَدَيْنِ .
وَيَلْزَمُ ذَا (١) الْغَلْبَةِ (٢) - بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ - مَا عُرِّفَ بِهِ قَبْلُ :
دَائِمًا إِنْ كَانَ مُضَافًا ، وَغَالِبًا إِنْ كَانَ ذَا أَدَاةٍ . وَمِثْلُهُ مَا
قَارَنْتِ الْأَدَاةُ نَقْلَهُ أَوْ أَرْتَجَاهُ ، وَفِي الْمُنْقُولِ مِنْ مُجَرَّدِ صَالِحٍ
لَهَا مَلْمُوحٌ (٣) بِهِ الْأَصْلُ وَجِهَانِ .

وَقَدْ يَنْكُرُ الْعَلَمَ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا فَيَجْرِي مُجْرَى نَكْرَةٍ ،
وَيُسَلَّبُ التَّعْيِينُ (٤) بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَيَجْبُرُ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ
إِلَّا فِي نَحْوِ : جُمَادَيْنِ ، وَعَمَائَتَيْنِ ، وَعَرَفَاتِ .

وَمُسَمِّيَاتُ الْأَعْلَامِ أَوْلُو الْعِلْمِ ، وَمَا يُحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِهِ
مِنَ الْمَأْلُوفَاتِ ، وَأَنْوَاعُ مَعَانٍ ، وَأَعْيَانٌ لَا تُؤَلَّفُ غَالِبًا .

وَمِنَ النَّوْعِيِّ مَا لَا يَلْزَمُ التَّعْرِيفَ ، وَمِنَ الْأَعْلَامِ الْأَمْثَلَةُ
الْمُوزُونُ بِهَا ، فَمَا كَانَ مِنْهَا بَتَاءً تَأْنِيثٌ (٥) ، أَوْ عَلَى وَزْنِ
الْفِعْلِ بِهِ أَوْلَى ، أَوْ مُزِيدًا آخِرَهُ أَلْفٌ وَنُونٌ أَوْ أَلْفٌ إِلْحَاقٍ
مَقْصُورَةٌ لَمْ يَنْصَرِفْ (٦) إِلَّا مُنْكَرًا ، وَإِنْ كَانَ عَلَى زِنَةِ

(١) فِي (م) : ذُو .

(٢) الْمُرَادُ بِذِي الْغَلْبَةِ مِنَ الْأَعْلَامِ كُلِّ اسْمٍ اشتهر به بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً كابن عمر ،
وَالنَّابِغَةُ .

(٣) فِي (س) : مَلُوح .

(٤) فِي (م) : التَّعْيِينِ .

(٥) فِي (د) : التَّأْنِيثِ .

(٦) فِي (س) : لَا يَنْصَرِفُ .

مستهى التكسير أو ذا أَلْفٍ تَأْنِيثٍ لم ينصرف مطلقاً ، فإن
صلحت الألفُ لتَأْنِيثٍ وإلحاق جاءَ^(١) في المِثَالِ اعتباران ،
وإن قُرِنَ^(٢) مثالٌ بما يُنزلُه منزلةَ الموزون فحكمه حكمه ،
وكذا بعضُ الأعدادِ المطلقةِ^(٣) .

وكنوا بـ «فلان» و«فلانة» عن نحو زيد وهند ، وبـ «أبي فلان»^(٤)
و «أم فلان»^(٥) عن نحو أبي بكر وأم سلمة ، وبـ «الفلان»
و«الفلانة» عن نحو لاحق وسكاب ، وبـ «هن» و«هنة»
أو «هنت» عن اسم جنسٍ غيرِ عَلمٍ ، و«بهنيئتُ» عن جامعَتُ
ونحوه . وبـ «كيت» أو «كيّة» وبـ «ذيت» أو «ذية» أو
«كذا» عن الحديث ، وقد تُكسرُ أو تُضمُّ تاءُ كَيْتٍ وذَيْتٍ .

(١) في (س) : جاز .

(٢) في (س) : قرب .

(٣) أى هى أعلام كالأمثلة الموزون بها . والمراد بالمطلقة التى لم تقيد بمعدود محذوف
أو مذکور ، وإنما دل بها على مجرد العدد نحو : ستة ضعف ثلاثة وثلاثة نصف ستة ، فتمتنع هذه
ونحوها للعلمية والتأنيث .

(٤) في (ح) : وأبى فلان .

(٥) في (م) : وأم فلانة .

٩ - باب الموصول (١)

وهو من الأسماء ما أفتقر أبداً إلى عائدٍ أو خلفه وجملةٍ صريحةٍ أو مؤولةٍ غير طلبيةٍ ولا إنشائيةٍ ، ومن الحروف ما أوّل مع ما يليه بمصدرٍ ولم^(٢) يَحْتَجِجُ إلى عائد . فمن الأسماء : « اللّذي » و « التي » للواحد والواحدة ، وقد تشدّد ياءاهما^(٣) مكسورتين أو مضمومتين^(٤) ؛ أو تُحذفان ساكناً ما قبلهما أو مكسوراً ، ويخلفهما^(٥) في التثنية علامتها مجوزاً شدُّ نونها وحذفها .

وإن عني بالذّي من يعلمُ أو شَبَّهه فجمعه «الذّين» مطلقاً ، ويغنى عنه الذّي في غير تخصيصٍ كثيراً ، وفيه للضرورة قليلاً ؛ وربّما قيل «الذّون» رَفَعاً ، وقد يقال «لذّي» و «لذّان» و «لذّين» و «لتي» و «لتان»^(٦) و «لاتي» . وبمعنى اللّذين «الأولى»^(٧)

(١) في (ج، شع) : باب الموصولات .

(٢) في (س) : فلم .

(٣) في (س) : يا أهما ، وفي (ح، ود، شع) : ياؤهما ، وفي (م) : يَأهُمَا .

(٤) في (شع) : مضمومتين أو مكسورتين .

(٥) في (شع) : ويلحقهما .

(٦) زيادة في (س) : فقط ، وأشار إلى هذه الزيادة في (شع) .

(٧) بعدها في (س) : وقد يمد ، وقد تحذف منه الأداة .

و «الأولاء» (١) ، و «اللاء» ، و «اللائين» مطلقاً أو نصباً
وجراً (٢) و «اللاءون» رفعاً . وجمع «التي» : اللاتي ، واللاتي ،
واللواتي ، وبلايات ، واللاء ، واللوا ، واللواء (٣) واللات
مكسوراً أو معرباً إعراب أولات ، والألي .

وقد يرادف التي واللاتي ، «ذات» و «ذوات» ،
مضمومتين مطلقاً . وبمعنى الذي وفروعه : «من» و «ما» و «ذا»
غير مُلغى ، ولا مُشار به بعد استفهام بما أو من ، و «ذو»
الطائفة مبنية غالباً ، و «أي» مضافاً إلى معرفة لفظاً أو
نية ؛ ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه ، خلافاً للكوفيين ،
وقد يؤنث بالتاء ، موافقاً للتي ، وبمعنى الذي وفروعه :
«الألف واللام» ، خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها ،
وتوصل بصفة محضة ، وقد توصل بمضارع اختياراً ، ومبتداً وخبر
أو ظرف اضطراراً .

ويجوز حذف عائد (٤) غير الألف واللام إن كان
متصلاً (٥) : منصوباً بفعلٍ أو وصفٍ (٦) ، أو مجروراً

(١) سقطت من (س) .

(٢) في (ح، ص، م) : أوجراً ونصباً .

(٣) سقطت من (س) . وقال في (شع) : يجوز أن يكون أصله اللواتي ، فحذفوا التاء

ثم قلبوا الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف .

(٤) في (شع) : غير عائد الألف واللام .

(٥) في (س) : إن كان ضميراً متصلاً .

(٦) في (س) : أو صفة .

بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديرًا ، أو بحرفٍ جرٍّ بمثله معنىً
ومتعلقًا الموصولُ ، أو موصوفٌ به .

وقد يُحذفُ منصوبُ صلةِ الألفِ واللامِ والمجرورُ بحرفٍ
وإن لم يكْمَلْ شرطُ الحذفِ .

ولا يُحذفُ المرفوعُ إلاَّ مبتدأً ليس خبرُهُ جملةً ولا
ظرفاً بلا شرطٍ آخر عند الكوفيّين ، وعند البصريّين بشرطِ
الاستطالة في صلةٍ غير « أَى » غالباً ، وبلا شرطٍ في صلّتها ،
وهي حينئذٍ (١) على موصوليّتها مبيّنةٌ على الضمِّ غالباً ،
خلافاً للخليلِ ويونسَ ؛ وإن حُذفَ ما تضافُ إليه أُعربتُ
مطلقاً ، وإن أُنثتُ بالتاء حينئذٍ لم تُمنعَ (٢) الصرفُ ، خلافاً
لأبي عمرو .

ويجوزُ الحضورُ أو الغيبةُ في ضميرِ المخبرِ به أو بموصوفٍ (٣)
عن حاضرٍ مقدّمٍ ، ما لم يُقصدَ تشبيهُهُ بالمخبرِ به فتتعيّنُ الغيبةُ ،
ودونَ التشبيهِ يجوزُ الأمرانِ إن وُجدَ ضميرانِ .

ويُغنى عن الجملةِ الموصولِ بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ منويٌّ
معه استقرٌّ أو شبههُ ، وفاعلٌ هو العائدُ أو ملابسٌ له ، ولا يُفعلُ

(١) في (د) : وهي حينئذٍ باقية على موصوليتها .

(٢) في (د) : لم يمتنع .

(٣) في (د، م) : أو بموصوفه .

ذلك بذى حَدَثٍ خاصٍّ ما لم يعمل مثله في الموصول أو موصوف به (١) ، وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ .

(فصل) : « مَنْ » و « مَا » في اللَّفْظِ مفردانِ مذكَّرانِ ، فَإِنْ عُنِيَ بهما غيرُ ذلك فمُراعاةُ اللَّفْظِ فيما اتَّصلَ بهما وبما أَشْبَهَهُما أَوْلَى ، ما لم يَعْضُدِ المعنى سابقٌ فيختارُ مراعاته ، أو يُلْزَمُ بمراعاة اللَّفْظِ لَبْسٌ أو قُبْحٌ ، فتجبُ مراعاةُ المعنى مطلقاً ، خلافاً لابن السراج في نحو : « مَنْ هِيَ مُحْسِنَةٌ أُمَّكَ » ، فَإِنْ حُذِفَ « هِيَ » سَهَّلَ التَّذْكِيرُ ، ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللَّفْظِ كثيراً ، وقد يُعْتَبَرُ اللَّفْظُ بعد ذلك (٢) .

وتقع « مَنْ » و « مَا » شرطيتين ، وأستفهاميتين ، ونكرتين موصوفتين . ويوصف بـ « مَا » ، على رأى ، ولا تُزاد « مَنْ » ، خلافاً للكسائيِّ ، ولا تقع على ما لا يَعْقِلُ (٣) إِلَّا مُنْزَلاً (٤) منزله ، أو مجامعاً له شمولٌ أو اقترانٌ ، خلافاً لقطرُب . و « مَا » في الغالب لما لا يَعْقِلُ وحده ، وله مع مَنْ يَعْقِلُ ، ولصفاتِ مَنْ يَعْقِلُ ، وللمبهمِ أمره ؛ وأُفردتْ نكرةً ؛ وقد تساويها « مَنْ »

(١) سقطت « به » من (م) .

(٢) أى يعتبر اللفظ ، ثم يعتبر المعنى ، ثم يعتبر اللفظ بعد ذلك كقوله تعالى « ومن الناس من يشترى هو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبراً » الآية .

(٣) في (د ، س) : على غير من يعقل .

(٤) في (م) : منزلة .

عند أبي عليّ ؛ وقد تقع «الذى» (١) مصدرية وموصوفة بمعرفة أو شبهها ، في امتناع لحاقِ «أل» .

(فصل) : وتقع «أى» شرطية ، واستفهامية ، وصفةً لنكرة مذكورة غالباً ، وحالاً لمعرفة ، ويلزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً ؛ وقد يُستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن عُلم المضاف إليه ، وأى (٢) فيهما بمنزلة كل مع النكرة ، وبمنزلة بعض مع المعرفة ؛ ولا تقع نكرة موصوفة ، خلافاً للأخفش . وقد يُحذف ثالثها في الاستفهام ، وتضاف فيه إلى النكرة بلا شرط ، وإلى المعرفة بشرط إفهامٍ تشبیهٍ أو جمع ، أو قصد أجزاء ، أو تكريرها عطفاً بالواو .

(فصل) : من الموصولات الحرفية : «أن» الناصبة مضارعاً ، وتوصلُ بفعلٍ متصرفٍ مطلقاً .

ومنها «أن» وتوصلُ بمعموليها .

ومنها «كئ» وتوصلُ بمضارع مقرونةً بلام التعليل لفظاً أو تقديرًا

ومنها «ما» ، وتوصلُ بفعلٍ متصرفٍ غير أمرٍ ، وتختص

(١) سقطت من (م) .

(٢) في (شع) : وهي فيهما :

بنيابتها عن ظرف زمان ، موصولةً في الغالب بفعل ماضى اللفظ ،
 مُثَبَّتٌ أَوْ مَنْفَى بِلَمٍّ (١) وليست أسماءً فتفتقر إلى ضمير ، خلافاً
 لأبي الحسن وابن السراج ، وتُوصَلُ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ عَلَى رَأْيٍ .
 ومنها « لو » التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ ، وصلتها كصلة « ما »
 في غير نيابةٍ ، وتُغْنِي عن التمنيِّ ، فيُنصَبُ بعدها الفعلُ (٢)
 مقروناً بالفاء .

(فصل) : الموصولُ والصلةُ كجزءي اسمٍ فلهما مالهما من
 ترتيبٍ ، ومنع فصلٍ بأجنبيٍّ إِلَّا ماشدًّا ، فلا يُتْبَعُ الموصولُ ،
 ولا يُخْبَرُ عنه ولا يُسْتثنَى منه قبل تمام الصلة أو تقدير
 تمامها ؛ وقد تَرُدُّ صلةٌ بعدَ موصولين أو أكثرَ مشتركاً فيها أو
 مدلولاً بها على ما حذِف . وقد يحذف ما علم من موصول غير
 الألف واللام ، ومن صلةٍ غيرهما ؛ ولا تُحذفُ صلةٌ حرفٍ إِلَّا
 ومعمولها باقٍ ، ولا موصولٌ حرفيٌّ إِلَّا « أَنْ » . وقد يلى معمولُ
 الصلة الموصولَ إن لم يكن حرفاً ، أو الألف واللام ؛ ويجوز
 تعليق حرفٍ جرٍّ قبلَ الألفِ واللامِ بمحذوفٍ دلَّ عليه صلتهما ،
 ويندرُ ذلك في الشعر مع غيرها مطلقاً ، ومعها غير مجرور
 بـ « من » .

(١) في (س) : أو مضارع مني بـ « لم »

(٢) في (س) : الجواب .

١٠ - بابُ اسمِ الإشارة

وهو ما وُضِعَ لمسمًى وإشارةً إليه ، وهو ^(١) في القرب مفرداً
 مذكراً « ذا » ، ثم « ذاك » ثم « ذلك » و « آلك » ، وللمؤنثة
 « تى » و « تا » و « ته » و « ذى » و « ذه » ، وتكسّر الهاءان
 باختلاس وإشباعٍ ، و « ذات » ثم « تيك » و « تيك » و « ذيك »
 ثم « تيك » و « تلك » و « تيلك » و « تالك » .

وتلى الذال والتاء في التثنية علامتها مجوزاً تشديداً نونها ،
 وتليها الكاف وحدها في غير القرب ، وقد يقال « ذانيك » ، وفي
 الجمع مطلقاً « أولاء » ، وقد يُنَوَّن ، ثم « أولئك » ، وقد يُقصران
 ثم « أولالك » ، على رأيٍ ، وعلى رأيٍ « أولاء » ثم « أولاك »
 ثم « أولئك » و « أولالك » .

وقد يقال هلاء ، وأولاء ؛ وقد تُشبع الضمة قبل اللام ،
 وقد يقال : « هولاء » ، و « ألاك » ؛ ومن لم ير التوسط جعل المجرد
 للقرب ، وغيره للبعد ، ^(٢) وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم .

(١) سقطت من (ح) .

(٢) في (د) : للقرب وغيره للبعد . والمشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب : قرين
 ووسطى وبعدى ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان : قرين وبعدى ، فالجورد
 للقرين وغيره للبعدى ، وصححه المصنف في الشرح وقال : وهو الظاهر من كلام المتقدمين ،
 ونسبه الصفار إلى سيويه .

وتصحب هاء التثنية المجرد كثيراً ، والمقرون^(١) بالكاف دون اللام قليلاً ، وفصلها من المجرد بـ «أنا» وأخواته كثير ، وبغيرها قليل ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيداً . والكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب بما يُبينها^(٢) إذا كان اسماً .

وقد يُغنى « ذلك » عن « ذلكم » ، وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف .

وتتصل بـ « أَرَأَيْتَ » - موافقة أخبرني - ، هذه الكاف ، مُغنياً لحاقُ علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء ، وليس الإسنادُ إليها^(٣) مُزالاً^(٤) عن التاء ؛ خلافاً للفراء ، وتتصل أيضاً بـ « حَيْهَلٌ » و « النَّجَاءُ » و « رُوَيْدٌ » أسماء أفعال^(٥) ، وربما اتّصلت بـ « بَلَى » و « أَبْصِرْ » و « كَلَّا » و « لَيْسَ » و « نَعَمْ » و « بئس » و « حَسِبْتُ » . وقد يُنوب ذوالبُعْد عن ذى القرب ، لعظمة المشير أو المشار إليه ، وذو القرب عن ذى البعد لحكاية الحال ، وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه ؛ وقد يشارُ بما للواحد إلى الاثنین وإلى الجمع .

(١) في (س) : والمفرد المقرون .

(٢) في (ص ، ح ، م) : بينها .

(٣) سقطت من (ح ، شع) .

(٤) في (س) : نزالاً .

(٥) في (د) : أسماء الأفعال .

ويشار إلى المكانِ بـ « هنا » لازِمَ الظرفيةِ أو شبهها ، معطًى
مالاً « ذا » من مصاحبةٍ وتجرُّدٍ . وكـ « هُنالك » (١) ثمَّ و« هُنَّا »
بفتح الهاءِ وكسرِها ؛ وقد يقال : « هُنْتُ » مَوْضِعَ « هُنَّا » ،
وقد تَصَحَّبُها الكافُ ، وقد يُرادُ بـ « هُنَّا » و« هُنالك » و« هُنَّا »
الزَّمانُ .

وُبُنِيَ اسمُ الإِشارةِ لتضمَّنِ معناها ، أو لشبهِ الحرفِ وضعاً
وأفتقاراً .

(١) في (شع) : وكذلك .

١١ - باب المعرف بالأداة

وهي «أل» ، لا اللام وحدها ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وقد تخلفها «أم» ، وليست الهمزة زائدة ، خلافاً لسيبويه ، فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي^(١) أو علمي^(٢) فهي عهدية ، وإلا فجنسية ، فإن خلفها كل دون تجوز فهي للشمول مطلقاً ؛ ويُستثنى من مصحوبها ، وإذا أُفرد^(٣) فاعتبار لفظه فيما له من نعتٍ وغيره أولى ، فإن خلفها تجوزاً فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة . وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف إليه تمييز ، وربما زيدت فلزمت . والبدلية في نحو « ما يحسن بالرجل خير منك » ، أولى من النعت والزيادة ، وقد تقوم^(٤) في غير الصلة مقام ضمير .

(فصل) : مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة ، أو فضلة ، أو بينهما . فالرفع للعمدة ، وهي مبتدأ أو خبر أو فاعل

(١) والمراد به ما تقدم ذكره لفظاً فأعيد مصحوباً بأن كقوله تعالى « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول » ، أو كان شاهداً حالة الخطاب .

(٢) والمراد به ما لم يسبق له ذكر ولم يكن شاهداً حالة الخطاب كقوله تعالى :

«إذهما في الغار» .

(٣) في (س) : وإذا أُفرد مصحوبها .

(٤) في (د) : تقام .

أو نائبه أو شبيهه به لفظاً ، وأصلها المبتدأ أو الفاعل ، أو كلاهما
أصلٌ . والنَّصْبُ للفضلة ، وهي : مفعولٌ مطلقٌ أو مقيدٌ أو
مستثنى أو حالٌ أو تمييزٌ أو مشبهٌ بالمفعولِ به^(١) . والجَرُّ لما بين
العمدة والفضلة ، وهو المضافُ إليه . وألحقَ من العمدة بالفضلات
المنصوبُ في باب « كان » و « إنَّ » و « لآ » .

(١) في (د) : بالمفعول .

١٢ - باب المبتدأ

وهو ما عِدِمَ حقيقةً أَوْحَكَمًا عاملاً لفظياً^(١) من مُخْبِرٍ عنه ،
 أَوْ وَصَفٍ سابقٍ رافعٍ ما أنفصل وأغنى ، والابتداءُ كون ذلك
 كذلك ، وهو يرفعُ المبتدأ ، والمبتدأُ الخبرُ ، خلافاً لمن رفعَهُما
 به أَوْ بتجرُّدِهِما للإسناد ، أَوْ رفعَ بالابتداءِ المبتدأَ وبهما الخبرُ ،
 أَوْ قال ترافعا ، ولاخبرَ للوصفِ المذكورِ لشِدَّةِ شَبَهِهِ بالفِعْلِ ،
 ولذا لا يصغُرُ ولا يوصفُ ولا يُعرَفُ ولا يثنى ولا يُجمَعُ إلا على لغةٍ :
 « يَتَعاقِبُونَ فيكم ملائكةٌ » . ولا يجرى ذلك المجرى باستحسانٍ
 إلا بَعْدَ استفهامٍ أَوْ نَفْيٍ ، خلافاً للأخفش ، وأجرى في ذلك
 « غيرُ قائمٍ » ، ونحوه ، مُجرى « ما قائمٌ » .

ويحذفُ الخبرُ جوازاً لقريئةٍ ، ووجوباً بعد « لولا »
 الامتناعيةً غالباً^(٢) ، وفي قَسَمٍ صريحٍ ، وبعده واوِ المُصاحبةِ

(١) وعرف به الأشموني في شرح الألفية بقوله : « هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به » . والذي عدم العوامل اللفظية حقيقة كالاسم الصريح ، والمؤول نحو : « وأن تصوموا خيراً لكم » . والوصف المستغنى عن الخبر نحو : أقائم الزيدان ؟ والذي عدمها حكماً هو المجرور بحرف جر زائد نحو : « هل من خالق غير الله » ؟ وبحسبك درهم ، ورب رجل عالم . وقيد العامل بكونه لفظياً تخرزاً من المعنوى فالمبتدأ لم يعدمه .

(٢) نحو : لولا زيد لأنتك ، أى لولا زيد موجود ، فحذف للعلم به ، ووجب حذفه لسدّ الجواب مسده ، هذا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً ، فإن كان مقيداً ، وعليه استظهر بقوله : « غالباً » قال في (شع) : وقد أسقط « غالباً » في بعض النسخ : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره =

الصريحة ، وقبل حالٍ إن كان المبتدأ أو معموله مصدرًا
عاملاً في مفسر صاحبها ، أو مؤولاً بذلك ، والخبر الذي
سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها ، لا زمان مضاف
إلى فعله ؛ وفاقاً للأخفش ، ورَفَعُها خبراً بعد « أفعل »
مضافاً إلى « ما » موصولةً بـ « كان » أو « يكون » جائزٌ ،
وفِعْلُ ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورةٍ ممنوعٌ .

وليس التالى « لولا » مرفوعاً بها ولا بفعلٍ مضمَرٍ ، خلافاً
للكوفيَّين ، ولا يغنى فاعلُ المصدرِ المذكورِ عن تقدير الخبرِ إغناءً
المرفوع بالوصف المذكور ، ولا الواوُ والحال المشارُ إليهما ، خلافاً
لنواعمى ذلك ؛ ولا يمتنع وقوعُ الحال المذكورة فعلاً ، خلافاً
للرَّاءِ ، ولا جملةً اسميةً بلا واوٍ ، وفاقاً للكسائى ؛ ويجوز إتباعُ
المصدر المذكور ، وفاقاً له أيضاً .

ويُحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقريئةٍ ، ووُجوباً كالمُخبر عنه
بنعتٍ مقطوعٍ لمجردِ مدحٍ ، أو ذمٍّ ، أو ترحمٍ ، أو بمصدرٍ
بدلٍ من اللَّفْظِ بفِعْلِهِ ، أو بمخصوصٍ فى باب « نَعَم » أو

= نحو قوله عليه السلام : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم » وإن
دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، ومنه قول المعرى :

يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسه لسالا

قال المصنف فى شرحه بعد هذا الكلام : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجرى
والشلوبين ، وغفل أكثر الناس عنه . إشارة إلى ما عليه الجمهور من إطلاق وجوب حذف الخبر
بعد « لولا » .

بصريح في القسم ؛ وإن ولي معطوفاً على مبتدأ فعل لأحدهما واقعٌ على الآخر صحَّت المسألة ، خلافاً لمن منع ، وقد يُغنى مضافٌ إليه المبتدأ عن معطوفٍ فيطابقهما الخبرُ (١) .

والأصلُ تعريفُ المبتدأ وتنكيرُ الخبرِ ، وقد يُعرفان ، وينكران بشرطِ الفائدة . وحصولُها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون : وصفاً (٢) ، أو موصوفاً بظاهر أو مقدر ، أو عاملاً ، أو معطوفاً ، أو معطوفاً عليه ، أو مقصوداً به العموم أو الإبهام ، أو تاليَ أستفهام أو نفي أو «لولا» أو واوِ الحال أو فاءِ الجزاء أو ظرفٍ مختصٍّ أو لاحقٍ به ، أو بأن يكون دعاءً ، أو جواباً ، أو واجبَ التصدير ، أو مقدرًا إيجابه بعد نفي . والمعرفةُ خبرُ النكرة عند سيبويه في نحو : كم مالك ؟ وأقصدُ رجلاً خيراً منه أبوه .

والأصلُ تأخيرُ الخبرِ ، ويجوزُ تقديمه إن لم يُوهمُ ابتدائية الخبرِ أو فاعليَّة المبتدأ ، أو يقرن بالفاءِ أو بـ«لولا» لفظاً ، أو معنى في الاختيار ، أو يكنُ (٣) لمقرون بلامِ الابتداء ، أو لضميرِ الشأنِ ، أو شبهه ، أو لأداةِ استفهام أو شرطٍ أو مضافٍ إلى

(١) سقط من (م) : عن معطوف ، وسقط من (س) : عن معطوف فيطابقهما الخبر ، والأصل تعريف المبتدأ .

(٢) في (س) : بأن يكون مضافاً أو وصفاً ، والمضاف ليس بنكرة .

(٣) في (د) : ولم يكن ، وفي (شع) : أو يكون المقرون .

إحدهما^(١) ؛ ويجوز نحو : في داره زيدٌ ، إجماعاً ، وكذا :
في داره قيامٌ زيدٍ ، وفي دارها عبدٌ هند ، عند الأَخفش .

ويجب تقديم الخبر إن كان أداةً أَسْتفهام ، أو مضافاً
إليها ، أو مصححاً تقديمه الابتداءً بنكرة ، أو دالاً بالتقديم
على ما يُفهم بالتأخير ، أو مسنداً دون «أما» إلى «أن» وصلتها ،
أو إلى مقرون بـ «إلا» لفظاً أو معنى ، أو إلى ملتبس^(٢)
بضمير ما ألتبس بالخبر . وتقديم المفسر إن أمكن مصححاً ، خلافاً
للكوفيَّين إلا هشاماً ، ووافق الكسائي في جواز نحو : زيدا
أجله مُحَرِّزٌ ، لافي نحو : زيداً أجله أَحَرَزَ .

(فصل) : الخبر مفردٌ وجملهٌ ، والمفرد مشتقٌ وغيره ،
وكلاهما مغايرٌ للمبتدأ لفظاً ، متحدٌ به معنى ، ومتحدٌ^(٣) به لفظاً ،
دالٌ^(٤) على الشهرة وعدم التغيير ، ومغايرٌ له مطلقاً ، دالٌ^(٥)
على التساوى حقيقةً ، أو مجازاً ، أو قائمٌ مقام مضافٍ ، أو
مشعرٌ بلزوم حالٍ تلحق العين بالمعنى والمعنى بالعين مجازاً .

(٦) ولا يتحمل غير المشتق ضميراً ما لم يؤوّل بمشتقٍ ، خلافاً

(١) في (د) : أحدهما .

(٢) في (د) : ملتبس .

(٣) سقطت هذه العبارة من (ب) .

(٤، ٥) في (د) : دالا .

(٦) هنا موضع «فصل» في (د) فقط .

للكسائي ، ويتحمّله المشتقُّ خبراً أو نعتاً أو حالاً ما لم يرفعَ ظاهراً
لفظاً أو محلاً ؛ ويستكنُّ الضميرُ إن جرى متحمّله على صاحب
معناه ، وإلا برز ، وقد يستكنُّ إن أمن اللبس ، وفاقاً للكوفيّين .

والجملة اسميّةٌ وفعليّةٌ ، ولا يمتنع كونها طلبيّةً ، خلافاً لابن
الأنباريِّ وبعضِ الكوفيّين ، ولا قسميّةً ، خلافاً لثعلب ، ولا يلزم
تقديرُ قولٍ قبلَ الجملةِ الطلبيّةِ ، خلافاً لابن السراج ، وإن
أتحدتْ بالابتداءِ معنىً هيَ أو بعضها ، أو قامَ بعضها مقامَ مضاف
إلى العائد استغنت عن العائد^(١) ، وإلا فلا ، وقد يُحذفُ إن علم
ونُصبَ بفعلٍ أو صفةٍ^(٢) ، أو جرَّ بحرفٍ تبغيضٍ أو ظرفيّةٍ ،
أو بمسبوقٍ مماثلٍ لفظاً ومعمولاً^(٣) ، أو بإضافة اسمٍ فاعلٍ ،
وقد يُحذفُ بإجماعٍ إن كان مفعولاً به ، والمبتدأُ كلُّ أو شبهه
في العموم والافتقار ، ويضعفُ إن كان المبتدأُ غير ذلك ، ولا
يُخصُّ جوازه بالشعر ، خلافاً للكوفيّين^(٤) .

(١) فاتحداها مثل : « هجّيرى أبى بكر لا إله إلا الله » .
وهجّيرى الشخص دأبه وشأنه ، واتحاد بعضها نحو : « والذين يمسون بالكتاب
وأقاموا الصلاة إنانا نضيع أجر المصلحين » .

وقيام بعضها مقام مضاف إلى العائد نحو : « والذين يتوفون منكم ويندرون أزواجاً يتربصن
بأنفسهن » والمعنى يتربص أزواجهن ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين .
(٢) في (د) : أو وصف ، وفي (س) : أو صفة لفظاً أو محلاً .

(٣) في (س) : أو معمولاً - وذلك كقوله : « أصخ فالذى توصى به أنت مفلح » أى أنت
مفلح به .

(٤) زاد في (س) فقط بعد قوله : « خلافاً للكوفيّين » : ولا يجوز حذفه في نحو زيد ما
أظرفه ، خلافاً للفراء .

ويغنى عن الخبر باطرادٍ ظرفٌ ، أو حرفٌ جرٌّ تامٌّ معمولٌ
 في الأجود لاسمِ فاعلٍ كونهٍ مطلقٍ ، وفاقاً للأخفش تصريحاً ،
 ولسيبويه إيماءً ، لافعله ^(١) ولا للمبتدأ ولا للمخالفة ، خلافاً
 لزاعمي ذلك ، وما يُعزى للظرف من خبريةٍ وعملٍ فالأصحُّ
 كونهٍ لعامله ، وربما اجتمعاً لفظاً .

ولا يُغنى ظرفٌ زمانٍ غالباً عن خبرٍ اسمٍ عينٍ مالم يُشبهه اسمٌ
 المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت ، أو تُنَوِّ ^(٢) إضافةً معنى إليه ،
 أو يُعَمِّ . واسمُ الزمانِ خاصٌّ ، أو مسؤلٌ به عن خاصٍّ . ويغنى
 عن خبرٍ اسمٍ معنى مطلقاً ، فإن وقع في جميعه أو أكثره وكان
 نكرةً رُفِعَ غالباً ، ولم ^(٣) يمتنع نصبه ولاجره بـ « في » ، خلافاً
 للكوفيّين . وربما رُفِعَ خبراً ^(٤) الزمانُ الموقوعُ في بعضه ، ويُفَعَلُ
 ذلك بالمكانيِّ المتصرفِ بعدَ اسمٍ عينٍ : راجحاً إن كان المكانيُّ
 نكرةً ، ومرجوحاً إن كان معرفةً ، ولا يُخَصَّ رُفِعُ المعرفةُ بالشعر ،
 أو بكونه بعدَ اسمٍ مكانٍ ، خلافاً للكوفيّين .

(١) في (م) : لافعله .

ونسب هذا القول إلى سيبويه ، وهو قول الفارسي والزمخشري والتقدير عندهم : زيد
 استقر عندك أو في الدار ، لأن الأصل في العمل عندهم الأفعال .

(٢) في هذه العبارة اضطراب في بعض النسخ ، ففي (س) : أوتنوى ، وفي (شع) : أوتغنى ..
 ثم قال : وفي بعض النسخ : أوتنوى ، وفي بقية النسخ : أوتعم ، وقد أخذت بالأنسب للمعنى
 والسياق مع ثباته في أكثر النسخ ، ومثاله : أكلت يوم ثوب تلبسه ؟ أى : تجدد . ومنه :

أكلت عام نعمت تحوونه يلقحه قوم وتتجنونه

أى : إحراز نعم .

(٣) في (م) : ولا يتمنع .

(٤) في (م، شع) : خبر الزمان .

ويكثرُ رفعُ المؤقتِ المتصرفِ من الظرفين بعد اسم عين
مقدرٍ إضافةً بُعدٍ إليه . ويتعيّنُ النصبُ في نحو: «أنت مني
فرسخين» ، بمعنى : أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين ،
ونصبُ اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها ممّا يتضمّن عملاً
جائزاً ، لا إن ذكر مع الأحد ونحوه ممّا لا يتضمّن عملاً ، خلافاً
للغراء وهشام ، وفي الخلف مُخبراً به عن الظّهر رفعٌ ونصبٌ ،
وما أشبههُما كذلك ، فإن لم يتصرف كال فوق والتحت لزم نصبه .
ويُغنى عن خبر اسم عينٍ باطراد مصدرٌ يؤكّده مكرراً أو
محصوراً ، وقد يُرفعُ خبراً ، وقد يُغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر
من مصدرٍ أو مفعولٍ به أحوالٍ .

وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطفٍ وغير عطفٍ ،
وليس من ذلك ما تعدّد لفظاً دون معنى ، ولا ما تعدّد لتعدّد صاحبه
حقيقةً أو حكماً . وإن (١) توالى مبتدآت أُخبرَ عن آخرها ،
مجموعاً هو وخبره خبر متلوّه ، والمتلوّ مع ما بعده خبر متلوّه
إلى (٢) أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، ويضاف غيرُ
الأول إلى ضمير متلوّه ، أو يجاء بعد خبر الآخر بروابط
المبتدآت أولٌ لآخر ، وتال لمتلو .

(١) في (س) : فان .

(٢) في (ح) شطب على «إلى» وكتب فوقها : «إلا» .

(فصل) : تَدْخُلُ الْفَاءُ عَلَى خَبَرِ الْمَبْتَدِئِ :

وجوباً بعد « أَمَّا » ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ مُقَارَنَةٍ (١) قَوْلٍ
أَغْنَى عَنْهُ الْمَقُولُ (٢) .

وجوازاً بعد مبتدئٍ واقعٍ موقعٍ « من » الشرطيّةِ أو « ما »
أختيها ، وهو : « ال » الموصولةُ بمستقبلٍ عامٍّ ، أو غيرها موصولاً
بظرفٍ أو شبهه أو بفعلٍ صالحٍ للشرطيّةِ ، أو نكرةٌ عامّةٌ موصوفةٌ
بأحدِ الثلاثةِ ، أو مضافٌ إليها مشعرٌ بمجازاةٍ (٣) ، أو موصوفٌ
بالموصولِ المذكّرِ ، أو مضافٌ إليه . وقد تدخلُ على خبرِ كلِّ
مضافاً (٤) إلى غيرِ موصوفٍ ، أو إلى موصوفٍ بغيرِ ما ذكر ،
وعلى خبرِ موصولٍ غيرِ واقعٍ موقعٍ « مَنْ » الشرطيّةِ ولا « ما » أختيها ،
ولا تدخلُ على خبرٍ غيرِ ذلك ، خلافاً للأخفش ، وتزيلُها نواسخُ
الابتداءِ إِلَّا « إِنَّ » و « أَنَّ » و « لَكِنَّ » على الأصحِّ .

(١) في (د) : إلا في ضرورة ، أو ندور أو مقارنة ، وفي (شد) : أو في ندور مقارنة .

(٢) في (شع) : أو مقارنة قول ، أغنى عند القول ، كقوله تعالى :

« فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم » ؟ أي : فيقال لهم : أكفرتهم ؟ .

(٣) أي : أو نكرة عامة مضاف إليها شيء مشعر بمجازاة نحو : كل رجل عنده حزم

فيسعد . (شد) .

(٤) في (ص) : مضاف .

١٣- باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

فبلا شرط : « كان » و « أضحى » و « أصبح » و « أمسى »
و « ظل » و « بات » و « صار » و « ليس » ، وصلة لـ « ما » الظرفية :
« دام » ، ومنفية بثابت النفي مذكور غالباً متصلاً لفظاً أو
تقديرًا أو مطلوبة النفي : « زال » ماضى يزال و « انفك »
و « برح » و « فتي » و « فتأ » و « أفتأ » و « وني »^(١) و « رام »
مُرادفاتها ، وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يُخبر عنه بجمله
طلبية ولم يلزم التصدير أو الحذف أو عدم التصرف ، أو
الابتدائية^(٢) لنفسه^(٣) أو مصحوب^(٤) لفظي ، أو معنوي ،
وندر : « وكوني بالمكارم ذكريني » . . ، فترفعه ويسمى اسماً
وفاعلاً ؛ وتنصب خبره ويسمى خبراً ومفعولاً ، ويجوز
تعدده ؛ خلافاً لابن درستويه .

وتختص « دام » والمنفي بـ « ما » بعدم الدخول على ذي
خبرٍ مفردٍ طلبي ، وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع^(٥) ،

(١) في (م) : ونيء .

(٢) في (م) : أو ابتدائية .

(٣) نحو أقل رجل يقول ذلك . أى . ما يقول .

(٤) في (د، س) : أو لمصحوب .

(٥) في (م) : بالمرفوع .

لأنها تدلُّ على زمنٍ دونَ حَدَثٍ ، فالأصحُّ دلالتها عليهما
إِلَّا « ليس » . وإن أُريدَ بـ « كان » ثَبَّتْ أو كَفَّلْ أو غَزَلْ ؛ وبتواليها
الثلاثِ دخل في الضحى والصباح والمساء ، وبـ « ظلَّ » دامَ أو
طالَ ، وبـ « باتَ » نزل ليلاً ، وبـ « صارَ » رَجَعَ أو ضَمَّ أو قطعَ ،
وبـ « دامَ » بَقِيَ أو سَكَنَ ، وبـ « بَرِحَ » ذَهَبَ أو ظَهَرَ ، وبـ « وني »
فَتَرَ ، وبـ « رامَ » ذَهَبَ أو فارقَ ، وبـ « انفكَّ » خلصَ أو انفصلَ ،
وبـ « فتأَّ » سَكَنَ أو أَطْفَأَ ؛ سُمِّيتُ تامَّةً ، وَعَمِلْتُ عملَ مارادفت.

وكلُّها تتصرَّفُ إِلَّا « ليس » و « دام » ، ولتصاريفها مآلها ،
وكذا سائر الأفعال . ولا تدخل « صارَ » وما بعدها على ما خبره فعلٌ
ماضٍ ، وقد تدخل عليه « ليس » ، إن كان ضميرَ الشَّانِ ،
ويجوز دخولُ البواقي عليه مطلقاً ؛ خلافاً لمن أشرط في الجواز
اقتران الماضي بـ « قد » ، ويجوز في نحو : « أين زيد » ؟
توسيطُ مانفى بغير « ما » من زال وأخواتها ، لا توسط « ليس » ،
خلافاً للشَّلُوبين .

وتَرِدُ الخمسةُ الأوائلُ ^(١) بمعنى صارَ ، ويُلْحَقُ بها مارادفتها
من آصَ وعادَ وآلَ ^(٢) ورجعَ وحرارَ وأستحالَ وتحولَ وارتدَّ ،
وندر الإلحاق بصار في « ما جاءت حاجتُك » ؛ « وقعدتُ كأنها حربَةٌ » ،

(١) في (شع) : الأولى .

(٢) سقطت من (د) .

والأصح^(١) ألا يلحق بها «آل» ولا «قعد» مطلقاً ؛ وألا يجعل من هذا الباب «غداً» و«راح» ، ولا «أسحرَ وأفجرَ وأظهرَ» .
وتوسيط أخبارها كلها جائز ما لم يمنع مانع أو موجب ، وكذا تقديم خبر «صار» وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً .

وقد يقدم خبر «زال» وما بعدها منفيةً بغير «ما» ، ولا يطلق المنع ؛ خلافاً للفراء ؛ ولا الجواز ، خلافاً لغيره من الكوفيين ، ولا يتقدم خبر «دام» اتفاقاً ، ولا خبر «ليس» على الأصح ؛ ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملةً ، خلافاً لقوم ، ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدّم تأخراً مرفوعه^(٢) ، ويُقبَّح تأخراً منصوبه^(٣) ، ما لم يكن ظرفاً أو شبهه ، ولا يمنع هنا تقديم خبرٍ مشاركٍ في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب . وقد يخبر هنا وفي باب «إن» بمعرفة عن نكرة اختياراً .

(فصل) : يقترن بإلا الخبر المنفى إن قصد إيجابه وكان قابلاً ، ولا يفعل ذلك بخبر «برح» وأخواتها ، لأن نفيها إيجاب ، وما ورد منه بـ«إلا» مؤول .

(١) في (شع) : والصحيح .

(٢) في (شع) : تأخير مرفوعه — فلا يقال : قائماً كان زيد أبوه بمعنى :

كان زيد قائماً أبوه ، ولا : آ كلا كان زيد طعامك أبوه بمعنى : كان زيد آ كلا أبوه طعامك ،

لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله .

(٣) في (شع) : تأخير منصوبه ، فيقبح : آ كلا كان زيد طعامك .

وتختص « ليس » بكثرة مجيء أسميها نكرة محضة ،
 وبجواز^(١) الاختصار عليه دون قرينة ، واقتران خبرها بواو
 إن كان جملة موجبة بإلاً^(٢) ، وتشاركها في الأول « كان » بعد
 نفي أو شبهه ، وفي الثالث بعد نفي . وربما شُبِّهت الجملة
 المخبرُ بها في ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقاً .

وتختص « كان » بمرادفة « لم يزل » كثيراً ، وبجواز زيادتها
 وسطاً باتفاق ، وآخراً على رأى . وربما زيد « أصبح » و « أمسى »
 ومضارع « كان » ، و « كان » مُسندةً إلى ضمير ما ذكر ، أو بين
 جارٍّ ومجرور . وتختص كان أيضاً بعد « إن » أو^(٣) « لو »
 بجواز حذفها مع أسمها إن كان ضمير ما علم من غائب أو حاضر ،
 فإن حُسن مع المحذوفة بعد « إن » تقدير فيه أو معه ، أو نحو
 ذلك ، جاز رفع ما وليها وإلا تعين نصبه ؛ وربما جرّ مقروناً
 بـ « إن لا » أو بـ « إن » وحدها ، إن عاد اسم « كان » إلى مجرورٍ
 بحرفٍ ، وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب « إن » المذكورة خبر
 مبتدأٍ أولى من جعله خبر « كان » مضمرةً ، أو مفعولاً بفعل
 لائقٍ ، أو حالاً ؛ وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة ،
 وربما أضمرت الناقصة بعد « لَدُنْ » وشبهها ، والتزم حذفها

(١) في (شع) : ويجوز .

(٢) في (ص) : بالأول .

(٣) في (م، شع) : بعد إن ولو .

معوّضاً منها « ما » بعد « أَنْ » كثيراً وبعد « إِنَّ » قليلاً ، ويجوز حذف لامها الساكن جزماً ، ولا يمنع ذلك ملاقة ساكن ، وفاقاً ليونس (١) .

ولايلى عند البصريين « كان » وأخواتها غير ظرفٍ وشبهه ، من معمولٍ (٢) خبرها ، وأغترف ذلك بعضهم مع اتصال العامل ، وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن اسماً (٣) .

(فصل) : ألحق الحجازيون بـ « ليس » « ما » النافية ، بشرط تأخر الخبر وبقاء نفيه وفقد « إِنَّ » ، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر ، و « إِنَّ » المشار إليها زائدة كافةً لانافية ، خلافاً للكوفيّين ؛ وقد تُزاد قبل صلة « ما » الاسمية والحرفية ، وبعد « أَلَا » الاستفاحية ، وقبل مدّة الإنكار .

وليس النَّصْبُ بعد « ما » (٤) لسقوط باء (٥) الجرّ (٦) ، خلافاً للكوفيّين ، ولا يُغنى عن اسمها (٧) بدلٌ مُوجب ، خلافاً

(١) فى (س) : خلافاً ليونس .

(٢) فى (شع) : من معمول الخبر - فيمتنع : كان طعامك زيد آكلاً ، خلافاً للكوفيين ، ويجوز : كان عندك زيد قائماً .

(٣) فى (د) : قدر فيه ضمير الشأن اسماً ، خلافاً للكوفيين . وفى (س،ص) : قدر فيه البصريون ضمير الشأن : ومثاله قول الشاعر :

بما كان إياهم عطية عودا

قنافذ هَدَّاجون حول بيوتهم

(٤) فى (م،شع) : بعدها بسقوط .

(٥) فى (شع) : حرف الجر .

(٦) فى (ص) : الخبر .

(٧) فى (شع) : اسم ما .

للأخفش ، وقد تُعمل متوسطاً خبرها وموجباً بإلا ، وفقاً
لسيبويه في الأوّل ، وليونس في الثاني ، والمعطوف على خبرها
بـ «بَلُّ» و «لكن» موجبٌ فيتعينُ رفعه .

وتُلحق بها «إِنْ» النافية قليلاً ، و «لا» كثيراً ، ورفعها
معرفةً نادرٌ ، وتُكسَع (١) بالتاء فتختصّ بالحين أو مرادفه ،
مقتصراً على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلّة ، وقد يُضاف إليها
«حين» لفظاً أو تقديرًا ، وربما استُغنى (٢) مع (٣) التقدير عن «لا»
بالتاء وتُهمل (٤) «لات» على الأصحّ إن وليها (٥) «هنا» .

ورَفَعُ ما بعد «إِلَّا» في نحو «ليس الطيبَ إِلَّا الْمِسْكُ» ،
لغةً تميم ، ولا ضمير في «ليس» خلافاً لأبي علي ، ولا تلزم حاليةُ
المنفى بـ «ليس» و «ما» ، على الأصحّ .

وتُزاد الباء كثيراً في الخبر المنفى بـ «ليس» و «ما» أُختِها ،
وقد تُزادُ بعدَ نفي فعلٍ ناسخٍ للابتداء ، وبعد «أولم يروا أن» (٦)
وشبهه ، وبعد «لا» التبرئة (٧) «وهل» (٨) و «ما» المكفوفة بـ «إن»

(١) في (م) : ولات ، بالتاء .

(٢) في (شع) : استغنى به .

(٣) في (م) : عن التقدير .

(٤) في (شع) : وتهمز .

(٥) في (ح) : وليتها .

(٦) في (م) : أن الله .

(٧) في (د) : وبعد لا وهل ... الخ .

(٨) في (م) : وبل .

والتميضية ، خلافاً لأبي عليّ والزمخشريّ ، وربما زيدتُ في الحال
المنفية ، وخبر إنَّ ولكنَّ .

وقد يُجرُّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها ،
ويندُر ذلك بعد غير « ليس » و « ما » ، وقد يُفعل ذلك في
العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل ؛ وإنَّ وليَّ العاطف بعد
خبر « ليس » أو « ما » وَصَفُ يَتْلُوهُ سَبَبِيٌّ أُعْطِيَ الوصفُ ما لَهُ
مفرداً ، ورُفِعَ به السببيُّ ، أوجعلاً مبتدأً وخبراً ، و (إنَّ) ^(١) تلاه
أجنبيٌّ عَطِفَ بعد « ليس » على اسمها ، والوصفُ على خبرها ^(٢) ،
وإنَّ جُرَّ بالباءِ جاز على الأصحِّ جرُّ الوصفِ المذكور ^(٣) ، ويتعيَّن
رفعه بعد « ما » .

(١) في (شع) : فإن .

(٢) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو . فعمرو مرفوع لعطفه على اسم ليس ، وقاعداً
منصوب لعطفه على خبرها ، ويجوز رفع الوصف على الخبرية للأجنبي ، أو على الابتدائية ،
ولا يجوز نصب الوصف هنا مع « ما » لأن خبرها لا يتقدم على اسمها .

(٣) نحو : « ليس زيد بنده ولا قائم عمرو » يجر قائم بياء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة

ومنه :

وليس بيمدُنٍ حتته ذو تقدمٍ لحربٍ ولا مسنئى العمرَ مُحجِّمٍ

١٤ - باب أفعال المقاربة

منها للشروع في الفعل : « طَفِقَ » و « طَبِقَ » و « جَعَلَ » و « أَخَذَ »
و « عَلِقَ » و « أَنْشَأَ » و « هَبَّ » و « قَامَ » ، و لمقاربتة : « هَلْهَلَ » و « كَادَ »
و « كَرَبَ » و « أَوْشَكَ » و « أَلَمَّ » ^(١) و « أَوْلَى » ، و لرجائه :
« عَسَى » و « حَرَى » و « اخْدَلَوْتَ » ، و قد ترد « عسى » إشفاقاً ؛
و يلازمهن لفظ المضى ، إلا « كَادَ » و « أَوْشَكَ » و « جَعَلَ » ^(٢) .
و عملها في الأصل عَمَلُ « كان » ، لكن ألتمز كُونُ خبرها
مضارعاً مجرداً ^(٣) مع « هَلْهَلَ » و ما قبلها ، و مقروناً بـ « أَنْ »
مع « أَوْلَى » و ما بعدها ، و بالوجهين مع البواتق ، و التجريد مع
« كَادَ » و « كَرَبَ » أعرفُ ، و « عسى » و « أَوْشَكَ » بالعكس ،
و ربما جاء خبراهما مفردين منصوبين .

و خبر « جَعَلَ » جملة اسمية ، أو فعلية مصدرية بـ « إِذَا » أو

(١) سقطت من بعض النسخ ، و نبه عليها في (شع) و منه في الحديث :
« لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره » .

(٢) سقطت من (ح ، م ، شع) و ضرب عليها في (ص) و ذكر في (س) بدلاً منها : و ألم ،
و ذكر في (شع) بعد أن أسقطها : فالأربعة عشر الباقية لا يستعمل منها إلا الماضي ، و عددها كلها
سبعة عشر . انتهى .

(٣) في (شع) : مجرداً من أن . و مثاله :

قامت تلوم و بعض اللوم آونة مما يضر ولا يبقى له نفل
و كذا بقية الأفعال ، و ذلك لأن « أن » تقتضى الاستقبال و الشروع بنا فيه .

«كلما» ، وندر إسنادهَا إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها (١) . وليس المقرون بـ «أن» خبراً عند سيبويه ؛ ولا يتقدم هنا الخبرُ ، وقد يتوسطُ ، وقد يُحذفُ إن علمَ ، ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً .

ويُسند «أوشك» و«عسى» و«أخلولق» لأنَّ يفعل فيغني عن الخبر ولا يختلفُ لفظُ المُسند (٢) لاختلاف ما قبله ، فإن أُسند إلى ضميره اسماً أو فاعلاً طابقَ صاحبه معها كما يطابقُ مع غيرها ، وإن كان لحاضر أو غائبات جاز كسرُ سين «عسى» ، وقد يتصلُّ بها الضمير الموضوع للنصب اسماً عند سيبويه حملاً على «لعل» ، وخبراً مقدماً عند المبرد ، ونائباً عن المرفوع عند الأَخفش ، وربما اقتصر عليه .

ويتعيَّن عود الضمير من الخبر إلى الاسم ، وكونُ الفاعل غيره قليل . وتنفى «كاد» إعلماً بوقوع الفعل عسيراً ، أو بَعْدِهِ وعدمِ مقاربتِهِ ، ولا تُزادُ ، خلافاً للأخفش ، وأستعمل مضارعُ «كاد» و«أوشك» ، وندر اسمُ فاعلِ «أوشك» و«كاد» ، ومضارعُ «طَفِق» (٣) .

(١) هذه العبارة سقطت من بعض النسخ ، ونبه على ذلك في (شع) وقال : ولم يتعرض له المصنف في الشرح ، ومثل للمسألة الأولى : جعل زيد كلما جاءه عمرو يضره . وقال : إنه يحتاج إلى سماع . ومثل للثانية بما حكاه الزاهد أنه يقال : عسى زيد قائم ، على أن في عسى ضمير الشأن ومثل للثالثة : ما جعل زيد ينظم ..

(٢) في (د) : ولا يختلف السند .

(٣) سقطت من (د، س، م، شع) : وثبتت في (ص) وهامش (ح) .

١٥ - باب الأحرفِ الناصبةِ الاسمِ الرافعةِ الخبرَ

وهي «إِنَّ» للتوكيد، و«لَكِنَّ» للاستدراك، و«كَأَنَّ» للتشبيه
وللتحقيق أيضاً على رأى، و«لَيْتَ» للتمنى، و«لَعَلَّ» للترجى
وللإشفاق^(١) والتعليل^(٢) والاستفهام. ولهن شَبَهٌ
بـ«كان» الناقصة، في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما،
فعملت عملها معكوساً ليكونا معهنَّ كَمفعولٍ قُدّم وفاعلٍ
أُخِّرَ تنبيهاً على الفرعية^(٣)، ولأنَّ معانيها في الأخبار، فكانت
كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأُعطيَا إعرابيهما^(٤)،
ويجوز نصبهما بـ«لَيْتَ»، عند الفراء، وبالخمسة عند بعض
أصحابه، وما أُستشهد به محمولٌ على الحال، أو على إضمارِ
فِعْلٍ، وهو رأى الكسائي. وما لا تدخل عليه «دام» لا تدخل عليه
هذه الأحرف^(٥)، وربما دخلت «إِنَّ» على ما خبره نهى^(٦).

(١) الترجى للمحبوب والاشفاق للمكروه.

(٢) في (شع): وللتعليل.

(٣) لأن الأصل تقديم المرفوع. وزاد بعدها في (س) فقط، وتكميلاً لما مع الابتداء
ونواسخه الأقسام الممكنة وهي: رفعان ونصبان ورفع قبل نصب والعكس. ويظهر أنه زيادة
ناسخ.

(٤) في (ح): لإعرابهما.

(٥) في (م): وما لا تدخل عليه هذه الأحرف. وهو سهو أسقط «دام» وما بعدها فأفسد

المعنى. وسقطت «هذه» من (د).

(٦) في (م): خبره هي.

وللجزئين بعد دخولهنَّ مالهما مجردين ، لكنَّ يجب هنا تأخير الخبر ، ما لم يكن ظرفاً أو شبهه فيجوز توسيطه ، ولا يُخصَّ حذفُ الاسمِ المفهومِ معناه بالشَّعر ، وقلَّما (١) يكون إلا ضميرَ الشَّان ، وعليه يُحمل : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ » لا على زيادة « مِنْ » ، خلافاً للكسائي .

وإذا عَلِمَ الخبرُ جاز حذفه مطلقاً ، خلافاً لمن أشرط تنكير الاسم . وقد يَسُدُّ مسدّه وأوُّ المصاحبة ، والحالُ (٢) ، والتُّزَمَ الحذفُ في « لَيْتَ شَعْرِي » مُردِّفاً باستفهام (٣) .

وقد يُخبرُ هنا — بشرط الإفادة — عن نكرة بنكرة أو بمعرفة . ولا يجوز نحو : « إِنَّ قَائِماً الزَّيْدَانِ » ، خلافاً للأخفش والفراء ، ولا نحو : « ظَنَنْتَ قَائِماً الزَّيْدَانِ » خلافاً للكوفيَّين .

(فصل) : يستدام كسرُ « إِنَّ » ما لم تُؤوَّلْ هي ومعمولها بمصدر ، فإن لزم التأويلُ لَزِمَ الفتحُ ، وإلا فوجهان (٤) .

(١) في (س، ص، م، شع) : وقل ما يكون .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) كقوله :

ألا لیت شعری هل أیتن لیلۃ بواد وحولۃ إذخر ولیلۃ

فالخبر محذوف وجوباً أى : لیت شعری بكذا ثابت أو موجود ، لأنه بمعنى : لیتنی أشعر ، وجملۃ الاستفهام فی موضع نصب بشعری ، وهو مصدر .

(٤) في (م) : فالوجهان .

فلامتناع التأويل كُسرتْ : مبتدأة ، وموصولاً بها ،
وجواب قَسَم ، ومحكيةً بقَوْلٍ ، وواقعةً موقعَ الحال ، أو
موقعَ خبرِ أسمِ عينٍ ، أو قبلَ لامٍ معلقةٍ .

وللزوم التأويل فُتِحَتْ بعد « لو » و « لولا » (١) و « ما »
التوقيتية ، وفي موضع مجرور ، أو مرفوع فعل أو منصوبه
غيرَ خبرٍ .

ولإمكان الحالين أُجيزَ الوجهان بعد : أوَّلُ قولي ، و « إذا » (٢)
للمفاجأة (٣) ، وفاء الجواب ، وتفتح بعد « أمّا » بمعنى
حقاً ، وبعد « حتى » غير الابتدائية ، وبعد « لا جرم » غالباً ؛
وقد تُفْتَحُ عند الكوفيين بعد قَسَمٍ ما لم توجد اللام .

(فصل) : يجوز دخول لام الابتداء بعد « إنَّ » المكسورة على
أسمها المفصول ، وعلى خبرها (٤) المؤخر عن الاسم ، وعلى
معموله مقدماً عليه بعد الاسم ، وعلى الفصل المسمّى عماداً ،
وأوَّلُ جزءٍ (٥) الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما .

(١) سقطت من (م، شع) ولكنه مثل لها في (شع) بقوله تعالى « فلولا أنه كان من المسبحين » .

(٢) في (د) : وإذ .

(٣) في (ص) : المفاجئة . ومثاله قول الشاعر :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم

روى بالفتح على تقدير المصدرية ، وهو مبتدأ خبره محذوف . أى : فإذا عبوديته ثابتة ، وبالكسر
على عدم التأويل بالمصدر .

(٤) في (شع) : وعلى الخبر .

(٥) في (م) : جزء .

وربّما دخلتُ على خبر « كان » الواقعة خبراً لـ « إن » (١) .
ولا تدخل على أداة شرط ، ولا على فعلٍ ماضٍ متصرفٍ خالٍ
من « قد » ، ولا على معموله المتقدّم ، خلافاً للأخفش ، ولا على
حرف نفي (٢) إلّا في نُدور ، ولا على جوابِ الشرط ، خلافاً
لابن الأنباريّ ، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر ، خلافاً
للكسائي ؛ وقد يليها حرفُ التنفيس ، خلافاً للكوفيّين ، وأجازوا
دخولها بعد « لكنّ » ولا حجةً فيما أوردوه لشذوذه وإمكان
الزيادة ، كما زيدتُ مع الخبر مجرداً أو معمولاً لأَمسى أو
« زال » (٣) ، أو « رأى » (٤) أو « أن » ، أو « ما » ؛ وربّما زيدتُ
بعد « إن » قبل الخبر المؤكّد بها ، وقبل همزتها مبدلةً هاءً
مع (٥) تأكيد الخبر أو تجريده ، فإنّ صحبتُ (٦) ، بعد
« إن » (٧) نونَ توكيدٍ أو ماضياً متصرفاً عارياً من « قد »
نويّ قَسَمٌ وأمتنعَ الكسرُ .

(١) في (م، ح، شع) : خير إن ، ومثاله ما ثبت في بعض نسخ البخاري من قول أم
حبيبة رضي الله عنها : « إني كنت عن هذا الغنية » .

(٢) في (ص) : ولا تدخل على حرف نفي . وهذه العبارة مقدمة في (ص) على قوله :
وربما دخل ...

(٣) كقول الشاعر :

وما زلت من ليلٍ لادن أن عرفتها لكالهام المقصي بكل مراد

(٤) في (م) : أو أرى ، وفي (ص) : ذكر الفعلين وضرب على « أرى » ، ومثل له في
(شع) بقوله :

رأوك لني ضراء أعيت فثبتوا بكفيك أسباب المني والمآرب

(٥) في (م) : بعد تأكيد .

(٦) سقطت من (شع) .

(٧) في (م، س) : بعد أن معموله لفعل قلبي أو بعد نون التوكيد .

(فصل) : تَرَادِفُ «إِنَّ» «نَعَمْ» فلا إعمال ، وتخفف فيبطل الاختصاص ، ويغلب الإهمال ، وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس بـ «إِنَّ» النافية ولم يكن بعدها نفى ، وليست غير الابتدائية ، خلافاً لأبي علي ، ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء^(١) ، ويقاس على نحو : «إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا» وفاقاً^(٢) للكوفيين والأخفش ، ولا تعمل عندهم ولا تؤكد^(٣) بل تفيد النفي ، واللام الإيجاب . وموقع «لكن» بين متنافيين بوجه ما ، ويمنع^(٤) إعمالها مخففة ، خلافاً ليونس والأخفش . وتلى «ما» «ليت» فتعمل وتهمل ، وقل الإعمال في «إنما» ، وعدم سماعه في «كأنما» و «لعلما» و «لكنما» ، والقياس سائغ .

(فصل) : لِتَأُولِ «أَنَّ» ومعموليها بمصدرٍ قد تقع اسماً لعواملِ هذا الباب مفصلاً بالخبر ، وقد تتصلب بـ «ليت» سادة مسدِّ معموليها ، ويمنع ذلك في «لعل» ، خلافاً للأخفش . وتخفف «أَنَّ» فينوي معها اسم لا يبرز إلا اضطراباً ، والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرية بـ «لا» أو بأداة شرط ، أو بـ «رُبَّ» ، أو بفعلٍ يقترن غالباً إن تصرف ولم يكن دعاءً ،

(١) نحو : «وإن كانت لكبيرة» . واحترز بقوله «غالباً» من نحو : إن قتلت لمسلماً .

(٢) في (م) خلافاً .

(٣) في (م) : ولا تأكيد .

(٤) في (د) : ويمنع ، وفي (شع) : وتعمل .

ب «قد» ، أو ب «لو» ، أو بحرف تنفيس أو نفى .
وتُخَفَّف «كَانَ» فتعملُ في اسم كاسم «أَنَّ» المقدَّر ،
والخبر جملةٌ اسميةٌ أو فعليةٌ مبدوءةٌ ب «لَمْ» أو «قَدْ» ، أو
مفردٌ . وقد يبرزُ اسمُها في الشعر . ويقال : «أما إن جَزَاكَ
الله خيراً» ، وربما قيل : «أَنْ جَزَاكَ ، والأصل أَنَّهُ .
وقد يقال في «لعلَّ» : «عَلَّ» و «لَعَنَّ» و «عَنَّ» و «لَأَنَّ»
و «أَنَّ» و «رَعَنَّ» و «رَغَنَّ» و «لَعَنَّ» و «لَعَلَّتْ» .
وقد يقع خبرُها «أَنْ يَفْعَلَ» بعد اسم عينٍ حملاً على
«عسى» ، والجرب «لعلَّ» ثابتة الأولِ أو محذوفته ،
مفتوحة الآخر (١) أو مكسورته لغةً عُقيليَّة

(فصل) : يجوز رفعُ المعطوف على اسم «إِنَّ» و «لكن» بعد
الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقاً ، خلافاً للكسائيِّ ، ولا بشرط (٢)
خفاءٍ إعراب الاسم ، خلافاً للفراءِ ، وإن تُوهِم ما رأياه قُدِّر
تأخيرُ المعطوفِ أو حَذْفُ خبرٍ قبله ، وأنَّ في ذلك ك «إِنَّ» على
الأصحِّ ، وكذا البواقي عند الفراءِ ، والنعت وعطف البيان
والتوكيد كالمنسوق عند الجرِّمِيِّ والفراءِ والزجاجِ ؛ ونذر :
إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ
رفعَ المعطوف على أولِ مفعولٍ ظَنَّ إنَّ خَفِيَ إعرابُ الثاني .

(١) في (م) : الأجزاء .

(٢) في (س ، ص ، شع) : ولا يشترط .

١٦ - باب « لا » العاملة عمل « إن »

إذا لم تُكْرَرْ (١) « لا » ، وقُصِدَ خلوَصُ العموم (٢) باسم
نكرةٍ يليها غيرَ معمولٍ لغيرِها ، عملت عملَ « إن » ، إِلَّا أَنَّ
الاسمَ إن لم (٣) يكن مضافاً ولا شبيهاً به رُكِبَ معها وُبْنِيَ على ما
كان يُنصَبُ به ، والفتحُ في نحو : « ولا لذاتَ للشَّيبِ »
أولى من الكسر . ورُفِعَ الخبرُ إن لم يركبَ الاسمُ مع « لا »
بها عند الجميع ، وكذا مع التركيب على الأصح . وإذا
عُلِمَ كُتِرَ حذفُه عند الحِجَازِيِّين ؛ ولم يُلفَظْ به عند التميميين ؛
وربَّما أُبْقِيَ (٤) وحذِفَ الاسمُ .

ولا عملَ لِـ « لا » في لفظِ المثنيِّ من نحو : « لا رَجُلَيْنِ فيها » ،
خِلافاً للمَبْرُودِ ، وليست الفتحَةُ في نحو : « لا أَحَدَ فيها »
إِعْرَابِيَّةً ، خِلافاً للزَّجَّاجِ والسَّيرافِيِّ ، ودخولِ الباءِ على « لا »
يُمنَعُ التركيبَ غالباً ، وربَّما رُكِبَتِ النكرةُ مع « لا » الزائدة .

وقد يُعاملُ غيرُ المضافِ معاملته في الإعرابِ ونزاعِ التنوينِ

(١) في (د، م) : تتكرر .

(٢) فإن لم يقصد لم تعمل عمل « إن » بل تعمل عمل « ليس » نحو : لا رجل قائماً .

(٣) في (د، شع) : إذا لم .

(٤) في (شع) : بنى ، وهو خطأ من الناسخ .

والنون إنَّ وليه مجرورٌ بلامٍ معلقةٌ بمحذوفٍ غير خبرٍ ، فإنَّ فصلها جارٌّ آخرٌ أو ظرفٌ أمتنعتُ المسألةُ في الاختيار ، خلافاً ليونسَ ، وقد يقال في الشعر : « لا أباك » ، وقد يُحمَل على المضاف مُشابهةً بالعمل فيُنزَع تنوينه .

(فصل) : إذا انفصل مصحوب « لا » ، أو كان معرفةً بطل العملُ بإجماع ، ويلزَم حينئذ التكرارُ في غير ضرورة ، خلافاً للمبردِّ وأبنِ كيسانَ ، وكذا التَّاليها خبرٌ مفردٌ أو شبهه . وأُفردتْ في : « لا نولُكَ أن تفعلَ » لتأوله بـ « لا ينبغي » ، وقد يؤوَّل غيرُ عبدِ الله وعبدِ الرَّحمن من الأعلام بنكرةٍ فيعامل معاملةً بعد نزع ما فيه أو فيما أُضيفَ إليه من ألفٍ ولامٍ ، ولا يعاملُ بهذه المعاملة ضميرٌ ، ولا أسمٌ إشارةً خلافاً للفراءِ ، ويُفتح أو يُرفع الأوَّل من نحو . « لاحولَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله » فإنَّ فُتِحَ فُتِحَ الثاني أو نُصِبَ أو رُفِعَ ، وإنَّ رُفِعَ رُفِعَ الثاني أو فُتِحَ ، وإن سقطت « لا » الثانية فُتِحَ الأوَّل ورُفِعَ الثاني أو نُصِبَ ؛ وربَّما فُتِحَ منويًا معه « لا » .

وتُنصَبُ صفةٌ اسم « لا » أو تُرفعُ مطلقاً ، وقد تُجعل مع الموصوفِ خمسةَ عشرَ إنَّ أُفردا أو اتَّصلا ، وليس رفعُها مقصوداً على تركيب الموصوفِ ، ولا دليلاً على إلغائِ « لا » ، خلافاً لابنِ برهانٍ في المسألتين ، وللبدل الصالح لعمل « لا »

النصبُ والرَّفْعُ ، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه ، وكذا المعطوف نسقاً .

وإن كرر اسم «لا» المفرد دون فصلٍ فُتِحَ الثاني أو نُصِبَ (١) . ولد «لا» مقرونةً بهمزة الاستفهام في غير تمنٍّ وعَرَضَ مالها مجردةً ، ولها في التمني من لزوم العمل ومنع الإلغاء وأعتبار الابتداء ما «كَيْتَ» ، خلافاً للمازني في جعلها كالمجرّدة .

ويجوز إلحاق «لا» العاملة بـ «لَيْسَ» فيما لا تمنى فيه من جميع مواضعها ، وإن لم تُقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم (٢) .

(١) زاد في (س، شع) : أرفع .

(٢) وحيث ترفع الاسم وتنصب الخبر ولا تكون نصّاً على العموم بل يجوز أن يكون العموم مقصوداً أو غير مقصود ، فإن أريد التنصيص على العموم لم يجز إجراؤها كـ «ليس» بل تجرى كـ «إن» .

١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

الداخل عليهما « كان » ، والممتنع دخولها

عليهما لاشتمال المبتدأ على أستفهام

فتنصبُهما مفعولين ، ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلاَّ
بدليل ، ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين ،
ولثانیهما من الأقسام والأحوال ما لخبر « كان » ، فإن وقع
موقعهما ظرفٌ أو شبهه أو ضميرٌ أو اسمٌ إشارةً امتنع الاقتصار
ليه إن كان أحدهما لا إن لم يكنه (١) ولم يُعلم المحذوف .
وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظنٌ أو يقينٌ أو كلاهما
أو تحويل .

فلاَّوَل (٢) : « حَجَا يَحْجُو (٣) » لا لَغَلْبَةٍ ولا قَصْدٍ ولا رَدٍّ
ولا سَوَقٍ ولا كَتْمٍ ولا حِفْظٍ (٤) ولا إِقَامَةٍ ولا بُخْلِ ، و«عَدَّ» لا
لِحُسْبَانٍ ، و«زَعَمَ» لا لكفالة ولا لرياسة ولا سِمَنٍ ولا هُزَالٍ ،

(١) أى لم يكن أحد المفعولين . وهذه العبارة من المتن سقطت من (س) .

(٢) وهو الظن .

(٣) فى هامش (ص) : قال أبوحيان : لم أعلم أحداً ذكر «حجا» غير هذا المصنف .

ومثل لها فى (شع) بقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أذا ثقة حتى ألت بنا يوماً ملمات

(٤) سقطت من (شع) .

و«جعل» لا لتصييرٍ ولا إيجادٍ ولا إيجابٍ ولا ترتيبٍ ولا مقاربةً ، و«هَبَّ» غير متصرفٍ .

وللثاني : «عَلِمَ» لا لِعُلْمَةٍ ولا عِرْفَانٍ ، و«وَجَدَ» لا لإصابة ولا استغناءً ولا حُزْنَ ولا حِقْدٍ ، و«أَلْفَى» مرادِفْتُهَا ، و«دَرَى» لا لِحُتْلٍ ، و«تَعَلَّمَ» بمعنى اعْلَمَ غير متصرفٍ .

وللثالث : «ظَنَّ» لا لِتُهْمَةٍ ، و«حَسِبَ» لا لِلوْنٍ ، و«خَالَ يَخَالُ» لا لِعُجْبٍ ولا ظَلَعٍ ، و«رَأَى» لا لإبصارٍ ولا رَأْيٍ ولا ضَرْبٍ .

وللرابع : «صَيَّرَ» و«أَصَارَ» وما رادفهما من «جَعَلَ» و«وَهَبَ» غير متصرفٍ و«رَدَّ» و«تَرَكَ» و«تَخَذَ» و«اتَّخَذَ» و«أَكَانَ» . وألحقوا بـ«رَأَى» العِلْمِيَّةَ الحُلْمِيَّةَ ، و«سَمِعَ» المعلقةً بَعَيْنٍ ، ولا يُخْبِرُ بَعْدَهَا إِلَّا بِفِعْلِ دَالٍّ عَلَى صَوْتٍ ، ولا تُلْحَقُ «ضَرَبَ» مع المَثَلِ على الأَصَحِّ ، ولا «عَرَفَ» و«أَبْصَرَ» ، خلافاً لهشام ، ولا «أَصَابَ» و«صَادَفَ» و«غَادَرَ» ، خلافاً لابن درَسْتَوِيهِ ؛ وتُسَمَّى المُتَقَدِّمَةُ على «صَيَّرَ» قَلْبِيَّةً .

وتختص متصرفاتها بقُبْحِ الإلغَاءِ في نحو : ظننتُ زيدُ قائمٌ ، وبِضَعْفِهِ في نحو : متى ظننتُ زيدُ قائمٌ ، وزيدُ أظنُّ أبوهُ قائمٌ ، وبجوازه بلا قُبْحِ ولا ضَعْفِ في نحو : زيدُ قائمٌ ظننتُ ، وزيدُ ظننتُ قائمٌ ، وتقدير ضمير الشأن

أو اللام المعلقة في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، أولى من الإلغاء .
وقد يقع المُلغى بين معمولي «إنَّ» ، وبين «سوفَ» ومصحوبها ،
وبين معطوفٍ ومعطوفٍ عليه ، وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه
جائزٌ لا واجبٌ ، خلافاً للكوفيَّين ، وتوكيدُ المُلغى بمصدرٍ
منصوبٍ قبيحٌ ، وبمضافٍ إلى الياءِ ضعيفٌ ، وبضميرٍ أو أسمٍ
إشارةٌ أقلُّ ضَعْفاً . وتؤكدُ الجملةُ بمصدرِ الفعل بدلاً من
لفظه منصوباً فيلغى وجوباً ، ويقبُحُ تقديمه ، ويقلُّ القُبْحُ
في نحو : متى ظنُّكَ زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإنْ جُعِلَ «متى» خبراً
لـ «ظنَّ» رُفِعَ وعَمِلَ وجوباً ، وأجاز الأَخفشُ والفراءُ إعمالَ
المنصوب في الأمر والاستفهام .

وتختصُّ أيضاً القلبيةُ المتصرفَةُ بتعديها معنى لا لفظاً
إلى ذى استفهام ، أو مضافٍ إليه ، أو تالي لامِ الابتداءِ (١)
أو القسمِ أو «ما» أو «إنَّ» النافيتين أو «لا» ، ويسمى
تعليقاً (٢) ، ويشاركهنَّ فيه مع الاستفهام : «نظَرَ» و«أَبْصَرَ»
و«تفكَّرَ» ، و«سألَ» وما وافقهنَّ أو قاربهنَّ ، لا ما لم
يقاربهنَّ ، خلافاً ليونسَ ، وقد يعلِّقُ «نسى» .

(١) في (د، وشع) : لام ابتداء ومثاله :

علمت لزيد عندك . ، «ولقد علموا لمن اشتراه ...» .

(٢) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب . وسمى تعليقاً لأنه إبطال في اللفظ

مع تعليق العامل بالمثل وتقدير إعماله .

وَنَصَبُ مَفْعُولٍ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُوْمَنْ هُو ، أَوَّلَى
 مِنْ رَفْعِهِ ، وَرَفْعُهُ مَمْتَنَعٌ بَعْدَ «أَرَأَيْتَ» بِمَعْنَى «أَخْبِرْنِي» .
 وَلِلْأَسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ بِهِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مِمَّا بَعْدَهُمَا مَالَهُمَا دُونَ
 الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ ، وَالْجُمْلَةِ بَعْدَ الْمَعْلُوقِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ
 بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ إِنْ تَعَدَّى بِهِ ، وَفِي مَوْضِعِ مَفْعُولِهِ إِنْ
 تَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَسَادَّةٌ مَسَدٌّ مَفْعُولُهُ إِنْ تَعَدَّى إِلَى أَثْنَيْنِ ،
 وَبَدَلٌ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِنْ تَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَفِي مَوْضِعِ
 الثَّانِي إِنْ تَعَدَّى إِلَى أَثْنَيْنِ وَوُجِدَ الْأَوَّلُ .

وَتَخْتَصُّ الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَّرِفَةُ وَ«رَأَى» الْحُلْمِيَّةُ وَالْبَصْرِيَّةُ
 بِجَوَازِ كَوْنِ فَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مُتَّحِدِي الْمَعْنَى ،
 وَقَدْ يُعَامَلُ بِذَلِكَ «عَدِمَ» ، وَ«فَقَدَ» ، وَيُمْنَعُ الْإِتِّحَادُ عَمُومًا إِنْ
 أُضْمِرَ الْفَاعِلُ مُتَّصِلًا مَفْسَّرًا بِالْمَفْعُولِ .

(فصل) : يُحَكَّى بِالْقَوْلِ وَفُرُوعِهِ الْجُمْلِ ، وَيُنْصَبُ بِهِ
 الْمَفْرَدُ الْمُؤَدَّى مَعْنَاهَا وَالْمَرَادُ بِهِ مَجْرَدُ اللَّفْظِ ، وَإِلْحَاقُهُ فِي الْعَمَلِ
 بِالظَّنِّ مُطْلَقًا لُغَةً سَلِيمًا ، وَيَخْصُّ أَكْثَرَ الْعَرَبِ هَذَا الْإِلْحَاقَ
 بِمُضَارَعِ الْمَخَاطَبِ الْحَاضِرِ بَعْدَ اسْتَفْهَامِ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُنْفَصِلٍ
 بِظَرْفٍ أَوْ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ أَوْ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ، فَإِنْ عَدِمَ شَرْطُ
 رُجْعٍ إِلَى الْحِكَايَةِ ، وَيَجُوزُ إِنْ لَمْ يَعْدَمِ ، وَلَا يُلْحَقُ فِي
 الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ مَا فِي مَعْنَاهُ ، بَلْ يُنَوَى مَعَهُ الْقَوْلُ ، خِلَافًا

للكوفييين ، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكى ، وقد
يعنى القولُ فى صلةٍ وغيرها عن المحكى لظهوره ، والعكس كثيرٌ .
وإن تعلقَ بالقول مفردٌ لا يؤدى معنى جملةً ، ولا يراد
به مجردُ اللفظِ حُكى مقدراً معه ما هو به جملةً^(١) ، وكذا
إن تعلقَ بغير القول .

(فصل) : تدخلُ همزةُ النقلِ على «عَلِمَ» ذاتِ المفعولين ،
و«رَأَى» أختها ، فينصبان ثلاثة مفاعيلَ ، أولها الذى كان
فاعلاً ، ويجوز حذفه والاختصارُ عليه على الأصح ، وللثانى
والثالث بعدَ النقلِ مالهما قبله مطلقاً خلافاً لمن منع الإلغاءَ
والتعليقَ ، وألحقَ بهما سيبويه «نَبَأَ» ، وزاد غيره «أَنبَأَ»
و«خَبَرَ» و«أَخْبَرَ» و«حَدَّثَ» ، وزاد الأَخفش «أَظَنَّ» و«أَحْسَبَ»
و«أَخَالَ» و«أَزَعَمَ» و«أَوْجَدَ» ، وألحقَ غيرهم «أَرَى» الحُلُمِيَّةَ
سماعاً ، وما صيغ للمفعول من ذى ثلاثة فحكمه حكمُ «ظَنَّ»
إلا فى الاختصار على المرفوع .

(١) سقط الجار والمجرور : «به» من (م) .

١٨ - باب الفاعل

وهو المسند إليه فعلٌ أو مضمَّنٌ معناه ، تامٌّ مقدَّمٌ فارغٌ غيرُ مَصْبُوغٍ للمفعول ، وهو مرفوعٌ بالمُسندِ حقيقةً إنَّ خَلَا مِنْ «مِنْ» و«الباءِ» الزائدتين ، وَحُكْمًا إنَّ جُرَّ بِأحدهما ، أو بإضافة المسند ، وليس رافعه الإسناد ، خِلافًا لَخَلْفٍ . وإنَّ قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ ما يَطْلُبُ الفعلَ فهو مبتدأٌ ، وإنَّ وليه ففاعلٌ فعلٍ مضمَرٍ يفسره الظاهر ، خِلافًا لمن خالف .

ويَلْحَقُ الماضيَ المُسندَ إلى مؤنَّثٍ أو مؤوَّلٍ به أو مُخْبِرٍ به عنه أو مضافٍ إليه مقدَّرَ الحذفِ تاءً ساكنةً ، ولا تُحذفُ غالباً إنَّ كان ضميراً متصلاً مطلقاً ، أو ظاهراً متصلاً حقيقياً التأنيث غير مكسَّر ولا أسم جمع ولا جنس ، ولحاقها مع الحقيقي المقيّد المفصول بغير «إلا» أجودٌ ، وإنَّ فصلَ بها فبالعكس . وَحُكْمُها مع جمع التفسير وشبهه ، وجمع المذكر بالألف والتاء ، حكْمُها مع الواحد المجازي التأنيث ، وَحُكْمُها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً حكْمُها مع واحدِهِ ، وَحُكْمُها مع ألبنين والبناتِ حكْمُها مع الأبناء والإماء ، ويساويها في اللزوم وعدمه تاءٌ مضارع الغائبة ، ونون التأنيث الحرفية .

وقد تلحقُ الفعلُ المسندُ إلى ما ليس واحداً من ظاهرٍ أو ضميرٍ منفصلٍ علامةٌ كضميره (١) ؛ ويضمَرُ جوازاً فعلُ الفاعلِ المُشعرُ به ما قبله ؛ والمجابُ به نفيٌ أو أستفهام . ولا يُحذفُ الفاعلُ إلاَّ مع رافعه المدلولِ عليه ، ويرفعَ توهمَ الحذفِ إن خفيَ الفاعلُ جعله مصدرًا منويًا (٢) ، أو نحو ذلك .

(١) فيقال : قاما الزيدان ، ومنه قولهم : « التقتا حلقتا البطان » . وقاموا الزيدون ، ومنه قول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخية ل قومي فكلهمُ ألومُ
وقمن الهندات ، ومنه قول الشاعر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالحدود النواضر
فالألف والواو والنون علامات كناء التأنيث في : « قامت » . وهذه لغة طي ، وحكى أنها من لغة أزد شنوءة . واللغة المشهورة أن لا تلحق هذه العلامة الفعل .

(٢) كما في قوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » أى بدا لهم بداء .

١٩ - باب النائب عن الفاعل

قد يُتْرَكُ الفاعلُ لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ جوازاً أو وجوباً
فينوب عنه جارياً مجراه في كل ما له مفعولٌ به ، أو جارٌّ
ومجرور ، أو مصدرٌ لغير مجرد التوكيد : ملفوظٌ به أو
مدلول عليه بغير العامل ، أو ظرفٌ مختصٌّ متصرفٌ ، وفي
نيابته غير متصرف أو غير ملفوظ به خلافٌ ، ولا تُمنع
نيابةُ المنصوب لسقوط (١) الجارِّ مع وجود المنصوب
بنفس الفعل ، ولا نيابةُ غير المفعولِ به (٢) وهو موجود ،
وفاقاً للأخفش والكوفيّين . ولا تُمنع نيابةُ غير الأول من
المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم يكن جملةً أو شبهها ،
خلافاً لمن أطلق المنع في باب «ظنَّ» و«أعلمَ» ، ولا ينوب
خبرُ «كان» المفرد ، خلافاً للفراء ، ولا مميّزه ، خلافاً للكسائيّ ،
ولا يجوز : كينَ يُقامُ ، ولا جُعِلَ يُفعلُ ، خلافاً له وللفراء .
(فصل) : يُضَمُّ مطلقاً أوّلُ فعلِ النائب ، ومع ثانيه إن كان
ماضياً مزيداً أوّله تاءٌ (٣) ، ومع ثالثه إن أفتتح بهمزة وصل .

(١) في (ح، م، شع، شد) : يسقط .

(٢) في (د) : ولا نيابة غير الأول من المفعول به .

(٣) في (شع) أوّله تاءٌ مزيدة .

ويحرك (١) ما قبل الآخر لفظاً إن سَلِمَ من إعلال
 وإدغام ، وإلّا فتقديراً (٢) بكسرٍ إن كان الفعل ماضياً (٣) ،
 وبفتح إن كان مضارعاً (٤) ، وإن أعتلت عينُ الماضى
 ثلاثياً أو على « انفعَل » أو « افتعل » كُسِرَ ما قبلها بإخلاصٍ
 أو إشمَامِ ضَمٍّ ؛ وربما أُخْلِصَ ضَمًّا ، ويُمنَعُ الإخْلَاصُ عند
 خوف اللبس . وكسُرُ فاءِ فُعِلَ ساكنَ العين لتخفيف (٥)
 أو إدغامٍ لغّةً ، وقد تُشَمُّ فاءُ المدغم ، وشذَّ في « تُفوعِل »
 « تَفِيْعِل » (٦) .

وما تعلقَ بالفعل غيرَ فاعلٍ ، أو مشبّه به ، أو نائب عنه
 منصوبٌ لفظاً أو محلاً ؛ وربما رُفِعَ مفعولٌ به ونُصِبَ فاعلٌ
 لأمن اللبس .

(فصل) : يجب وصلُ الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه
 بالمنصوب ، أو كان ضميراً غيرَ محصور ، وكذا الحكمُ عند
 غير الكسائي وأبن الأنباري في نحو : ما ضَرَبَ عَمْرُوٌ إِلَّا

(١) في (شع) : وحرك .

(٢) أى : وإن لم يسلم .

(٣) في (شع) : بالكسر في الماضى .

(٤) في (شع) : والفتح في المضارع .

(٥) في (د) : بتخفيف .

(٦) في (س ، ح ، م) : تفعيل ، ومثل لها في (شع) بقوله : نحو : تغيفل في تفوفل .

وهو موافق للتحقيق .

زيداً ، فإن كان المرفوعُ ظاهراً والمنصوب ضميراً لم يسبق
الفعل ولم يُحصَرُ فبالعكس .

وكذا الحكمُ عند غير الكسائيِّ في نحو : ما ضَرَبَ عَمراً
إِلَّا زَيْدٌ ، وعند الأكثرين^(١) في نحو : ضرب غلامه زيداً ،
والصحيح جوازه على قلَّة^(٢) .

(١) في (د) : وعند الأكثر .

(٢) سقط من (د) : على قلَّة . وعلى جواز هذا قول الشاعر :

كساحلمه ذا الحلم أثواب سودد ورقى نداه ذا الندى فى ذرا المجد

وقد تقدمت هذه المسألة فى باب المضمَر .

٢٠ - باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه (١)

إذا أنتصبَ لفظاً أو تقديرًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لما بعده أو ملابَسُ ضميره بجائز العمل فيما قبله غير صلة (٢) ولا مشبّهٍ بها ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ولا جوابٍ مجزومٍ ، ولا مسندٍ إلى ضميرٍ للسابق (٣) متصلٍ ، ولا تاليٍ استثناءً أو معلقٍ (٤) أو حرفٍ ناسخٍ أو كم الخبرية أو حرفٍ تحضيضٍ (٥) أو عرضٍ أو تمنٍّ بـ «ألا» ، وجب نصبُ السابق إن تلا ما يختصّ بالفعل ، أو أستفهاماً بغير الهمزة ، بعاملٍ لا يظهر موافقٍ للظاهر أو مقاربٍ ، وقد يُضمَر مطاوع للظاهر فيُرفع السابق به (٦) ، ويرجّح (٧) نصبه على رفعه بالابتداء إن أُجيبَ به أستفهام بمفعول ما يليه ، أو بمضاف

(١) في (شع) : أو بملابسه .

(٢) في (شع) : غير صفة . وهو سهو لأنه مثل له بقوله : نحو : زيد أنا الضاربه .

(٣) في (ح ، س ، م) : السابق .

(٤) في (س) : ولا معلق . ومثاله : زيد كيف لقيته ؟

(٥) في (م) : تخصيص ، وهو تصحيف من الناقل .

(٦) سقطت «به» من (ص ، شع) . وعلى هذا جاء قول الشاعر :

لا تجزعي إن منفس أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

في رواية الكوفيين برفع منفس على إضمار المطاوع أي إن هلك ، منفس أهلكته . يقال لفلان منفس ونفيس أي مال كثير .

(٧) في (س) : ويرجّح .

إليه مفعول ما يليه ، أو وليه فعل أمرٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ ، أو
وَلَىٰ هُوَ هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامٌ (١) أو حرفٌ نَفْيٍ لا يَخْتَصُّ أو
« حَيْثُ » أو عاطفاً (٢) على جملةٍ فعليةٍ تحقياً أو تشبيهاً أو كان
الرَّفْعُ يُوهِمُ وصفاً مخللاً .

وإن ولى العاطفُ جملةً ذات وجهين ، أى اسمية الصدر ،
فِعْلِيَّةَ الْعَجْزِ ، استوى الرَّفْعُ والنَّصْبُ مطلقاً ، خلافاً للأخفش
ومن وافقه في ترجيح الرَّفْعِ إن لم يصلح جعلُ ما بعد العاطفِ
خبراً ؛ ولا أثار للعاطفِ إن وليه « أمّا »

وأبتداءً المسبوق باستفهامٍ أولى من نصبه إن ولى فصلاً
بغير ظرفٍ أو شبهه ، خلافاً للأخفش ، وكذا أبتداءً المتلوِّ
بـ « لَمْ » أو « لَنْ » أو « لا » ، خلافاً لابن السِّيد ، وإن عَدَمَ المانع
والموجبُ والمرجِّحُ والمسوّى (٣) رَجَحَ الابتداءً (٤) ، خلافاً للكسائيُّ
في ترجيح نصبِ تالي ما هو فاعلٌ في المعنى ، نحو : أنا زيدٌ
ضربتهُ ، وأنت عمروٌ كلمتهُ . ومُلابِسةُ الضَّميرِ بنعت
أو معطوفٍ بالواو غير مُعادٍ معه (٥) العاملِ كملابسته (٦) .

(١) في (ص) : الاستفهام .

(٢) في (م) : أو عاطف .

(٣) في (م) : والمساوى . والمقصود المسوى بين النصب والجر وهو الجملة ذات الوجهين .

(٤) في (م) : يرحج الابتداء .

(٥) في (م) : مع .

(٦) في (م) : كملابسة .

بدونهما ؛ وكذا الملايسة بالعطف في غير هذا الباب .
ولا يمتنعُ نصبُ المشتغلِ عنه بمجرورٍ حَقَّقَ فاعليَّةَ
ما عُلقَ به ، خلافاً لابن كيسان .

وإن رَفَعَ المشغولُ شاغله لفظاً أو تقديرًا فحكمه في
تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه ، ولا
يجوز في نحو : أزيد ذهب به ؟ الاشتغال بمصدرٍ منويٍّ ،
ونصبُ صاحبِ الضمير ، خلافاً للسيرافي وابن السراج .

وقد يفسرُ عاملُ الاسم - المشغولِ عنه العاملُ الظاهرُ - عاملاً
فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغول مسنداً إلى غير
ضميريهما ، فإن (١) أُسند إلى أحدهما فصاحبُه مرفوع
بمفسر المشغول ، وصاحبُ الآخر منصوبٌ به .

(١) في (شع) : وإذا أُسند .

٢١ - باب تعدى الفعل وكزومه

إن اقتضى فعلٌ مَصَوْغاً^(١) له باطراد اسمٌ مفعول تامٌ ،
نصبه مفعولاً به ويسمى : متعدياً ، وواقعاً ، ومُجَاوِزاً ؛ وإِلَّا
فلازمًا ؛ وقد يُشهر^(٢) بالاستعمالين فيصلح للاسمين^(٣) ،
وإن عُلِّقَ اللَّازِمُ بمفعول به معنًى عُدِّي بحرف^(٤) جَرٍّ ، وقد
يُجرى مُجرى المتعدى شذوذاً ، أو لكثرة الاستعمال ،
أو لتضمين^(٥) معنًى يوجب ذلك .

واطرد الاستغناء عن حرف الجرّ المتعين مع « أَنْ » و « أَنَّ »
محكوماً على موضعيهما بالنصب لابلجرّ ، خلافاً للخليل
والكسائيّ ، ولا يعامل بذلك لتعين الجارّ غيرهما ، خلافاً للأخفش
الأصغر ، ولا خلاف في شذوذ بقاء الجرّ في نحو :

أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

(١) في (د) : اسما مَصَوْغاً له . ويظهر أن هذه الزيادة من الشرح حيث جاء في شرح ابن عقيل
لهذا الموضع : أى اسما مَصَوْغاً له اسم مفعول ، كضرب مثلاً ، فإنه يقتضى اسما كزيد مثلاً يصاغ
له اسم مفعول كمضروب .

(٢) في (م، و) : يشتهر .

(٣) في (س) : للقسمين .

(٤) في (شع) : بحرف الجرّ .

(٥) في (م) : لتضمن .

(فصل) : المتعدّي من غير بائي « ظَنَّ » و « أَعْلَمَ » ، متعدّدٌ إلى واحدٍ ، ومتعدّدٌ إلى اثنين ؛ والأوّل متعدّدٌ بنفسه وجوباً ، وجائزُ التعدّي واللزوم ، وكذا الثاني بالنسبة إلى أحد المفعولين . والأصل تقديم ما هو فاعلٌ (١) معنى على ما ليس كذلك ، وتقديم ما لا يُجرُّ على ما قد يُجرُّ (٢) ، وترك هذا الأصل واجبٌ وجائزٌ وممتنعٌ لمثل القرائن المذكورة فيما مضى .

(فصل) : يجب تأخيرُ منصوب الفعل إن كان « أن » مشدّدة أو مخففة ، وتقديمه إن تضمّن معنى استفهامٍ ، أو شرطٍ ، أو أضيفَ إلى ما تضمّنها ، أو نصبه جواب « أمّا » (٣) ، ويجوز في غير ذلك - إن علم النصب - تأخيرُ الفعل (٤) ، غير تعجبيٍّ ولا موصولٍ به حرفٌ ، ولا مقرونٍ بلامٍ ابتداءً أو قسمٍ مطلقاً ، خلافاً للكوفيّين في منع نحو : زيداً غلامه ضرب ، وغلامه أو غلام أخيه ضرب زيدٌ ، وما أراد أخذ زيدٌ ، وما طعامك أكل إلا زيدٌ .

ولا يُوقَع فعلٌ مضمَرٌ متّصلٌ على مفسّره الظاهر ، وقد يُوقَع على مضافٍ إليه ، أو موصولٍ بفعله .

(١) في (شع) : فاعل في المعنى .

(٢) في (د) : على ما يجر .

(٣) نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » .

(٤) فتقول : زيدا ضرب عمرو ، وكثري أكل موسى ، فإن جهل النصب

لم يؤخر ، فلا يقال : موسى ضرب عيسى ، على أن موسى هو المفعول .

(فصل) : يجوزُ الاقتصارُ قياساً على منصوب الفعل ، مستغنى عنه بحضور معناه أو سببه أو مُقارِنه أو الوَعْدِ به أو السَّوَالِ عنه بلفظه أو معناه أو عن متعلِّقه ، وبطلْبه ، وبالرّدِّ على نافية أو النَّاهِي عنه أو على مثبتِه أو الأمر^(١) به ، فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازمٌ ، وقد يُجعل المنصوبُ مبتدأً أو خبراً فيلزم حذف ثاني الجزئين .

(فصل) : يُحذف كثيراً المفعولُ به غيرُ^(٢) المخبر عنه والمُخْبِر به والمتعجّب منه والمُجَاب به والمحضور والباقي محذوفاً عاملاً . وما حُذف من مفعولٍ به فمَنوَى للدليل ، أو غيرُ منوَى ، وذلك إمّا لتضمين^(٣) الفعل معنى يقتضى اللزوم ، وإمّا للمبالغة بترك التقييد ، وإمّا لبعض أسباب النِّيابة عن الفاعل .

(فصل) : تدخلُ في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدّي إلى اثنين همزةُ النّقل فيزداد^(٤) مفعولاً إن كان متعدّياً ، ويصير متعدّياً إن كان لازماً ، ويعاقب الهمزة كثيراً ، ويُغنى عنها قليلاً تضعيفُ العينِ ما لم تكن همزةً ، وقلَّ ذلك في غيرها من حروفِ الحلق .

(١) في (م) : أو على الأمر به . ومثاله : لا بل زيدا لمن قال : اضرب عمرا ؟

(٢) في (م) : في غير .

(٣) في (س ، د ، م ، شع) : لتضمن .

(٤) في (ص) : فيزداد ، وفي هامشها : فيزداد .

٢٢ - باب تنازع^(١) العاملين فصاعداً معمولاً واحداً

إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه^(٢) متفقان لغير توكيد ،
أو مختلفان بما تأخر غير سببي مرفوع عمل فيه أحدهما ،
لا كلاهما ، خلافاً للفراء في نحو : قام وقعد زيد ، والأحق
بالعمل الأقرب ، لا الأسبق ، خلافاً للكوفيين ، ويعمل المُلغى
في ضمير المتنازع مطابقاً له غالباً ، فإن أدت مطابقتُهُ إلى
تخالف^(٣) خبرٍ ومخبرٍ عنه فالإظهار .

ويجوز حذف المضمَر غير المرفوع ما لم يمنع مانع ، ولا يلزم
حذفه أو تأخيرُه معمولاً للأول ، خلافاً لأكثرهم ، بل حذفه إن لم
يمنع مانع أولى من إبقائه متقدماً ؛ ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره
إلا في باب «ظن» ، وإن أُلغى الأول رافعاً صح دون اشتراط
تأخير الضمير ، خلافاً للفراء ، ولا حذفه خلافاً للكسائي ،
ونحو : ما قام وقعد إلا زيد ، محمول على الحذف لاعلى التنازع ،
خلافاً لبعضهم ، ويُحكَّم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم
من ترجيح بالقرب أو السبق ، وبإعمال الملغى في الضمير
وغير ذلك . ولا يمنع التنازع تعدد إلى أكثر من واحد ،
ولا كون المتنازعين فعلي تعجب ، خلافاً لمن منع .

(١) هذا الباب يسمى «باب التنازع» كما ذكر المصنف ويسمى «باب الإعمال» كما ذكره
بعض النحويين .

(٣) في (م) : مخالفة .

(٢) في (د، شع) : أو شبهه .

٢٣ - باب (١) الواقع مفعولاً مطلقاً (٢) من مصدرٍ

وما يجرى مجراه

المصدر (٣) اسمٌ دالٌّ بالأصالة (٤) على معنى قائم بفاعلٍ
أو صادرٍ عنه حقيقةً أو مجازاً ، أو واقعٍ على مفعول ، وقد يسمّى
فِعْلاً وَحَدَثًا وَحَدِثَانًا ، وهو أصلُ الفعل لافْرَعُهُ خِلافًا للكوفيين ،
وكذا الصِّفَةُ ، خِلافًا لبعض أصحابنا ، ويُنصَّب بمثله أو بفرعه (٥)
أو بقائم مقام أحدهما ، فإن ساوى معناه معنى عامٍ فهو لمجرد
التوكيد ، ويسمّى مبهمًا ، ولا يثنى ولا يُجمع ، وإن زاد عليه فهو
لبيان النوع أو العدد ، ويسمّى مختصًا ومؤقتًا (٦) ، ويثنى
ويُجمع ؛ ويقوم (٧) مقام المؤكّد مصدرٌ مرادفٌ ، واسم مصدر
غيرُ عَلَمٍ ، ومقام المبيّن نوعٌ أو وصفٌ أو هيئةٌ أو آلةٌ أو كلُّ
أو بعضٌ أو ضميرٌ أو اسمٌ إشارةٌ أو وقتٌ أو « ما » الاستفهامية
أو الشرطية .

(١) في (م) : باب المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً ...

(٢) سقطت من (د) ، وفي (شم) : من مصدر وما جرى مجراه .

(٣) سقطنا من (م) .

(٤) في (د، س، م، ح) : أو فرعه ، وفي (شم) : وفرعه ثم شرحه بقوله : وهو الفعل
نحو : ضربت ضرباً ، « وما بدلوا تبديلاً » ، واسم الفاعل نحو : أنا ضارب ضرباً ، « والذاريات
ذرواً » واسم المفعول نحو : زيد مضروب ضرباً .

(٦) وهذا هو القسم الثاني من قسمي المصدر ، والأول هو المبهم .

(٧) في (شم) : ويقام .

ويُحذف^(١) عاملُ المَصْدِرِ :

جوازاً^(٢) لقرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ .

ووجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مهمَلٍ ، أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مستعملٍ في طلبٍ ، أو خبرٍ إنشائيٍّ ، أو غيرٍ إنشائيٍّ ، أو في توبيخٍ مع استفهامٍ ، ودونه للنفس أو لمخاطبٍ أو غائبٍ في حكمٍ حاضرٍ . أو لكونه تفصيلاً عاقبةً طلبٍ أو خبرٍ ، أو نائباً عن خبرٍ اسمٍ عَيْنٍ بتكريرٍ أو حصرٍ ، أو مؤكِّدٍ جملةٍ ناصيةٍ على معناه وهو مؤكِّدٌ نفسه ، أو صائرةً به نصّاً وهو مؤكِّدٌ غيره ، والأصحّ منع تقديمهما . ومن الملتزم إضمارُ ناصبه المشبّه به ، مشعراً بحدوثٍ بعد جملةٍ حاويةٍ فعَّله وفاعله معنى دون لفظٍ ، ولا صلاحيةً للعمل فيه ، وإتباعه جائزٌ ، وإن وقعت صِفته موقعه فإتباعها أولى من نصبها ، وكذا التّالي جملةً خاليةً ممّا هو له . وقد يُرفع مبتدأً المفيدُ طلباً ، وخبراً المكرراً والمحصوراً والمؤكِّدُ نفسه والمفيدُ خبراً إنشائياً وغيرَ إنشائيٍّ .

(فصل) (٣) : المَجْعُولُ بدلاً من اللفظِ بفعلٍ مهمَلٍ (٤)

(١) في (س) : وقد يحذف .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) موضع الفصل غير واضح في (د) ، وأشار في هامش (ح) بعد أن أثبتته إلى أن هذا الفصل لم يثبت ولم يشرحه المصنف ، وقد سقطت من الشروح الثلاثة للمصنف وابن عقيل والداميني من أول الفصل إلى أول الفقرة التالية منه : وقد ينوب عن المصدر ، وثبت في بقية النسخ .

(٤) هو ما أشار إليه في الفصل السابق .

مفردٌ كدَفْرًا^(١) ، وجائزُ الإفرادِ والإضافةِ كَوَيْلُهُ ، ومضافٌ غيرُ مثنى كَبَلَهُ الشَّيْءُ وَيَهْلُهُ ، ومثنى كَلْبَيْكَ ، وليس كَلَدَى لبقاءِ يائه مضافاً إلى الظَّاهِرِ ، خلافاً لِيُونُسَ ، وربما أُفْرِدَ^(٢) مبنياً على الكسر . وقد ينوب عن المصدرِ اللّازمِ إضمارُ ناصبه صفاتٌ كـ : عائذاً بك ، وهنيئاً لك ، وأقائماً وقد قعدَ النَّاسُ ، وأقاعداً وقد سارَ الرَّكْبُ ، وقائماً قد علمَ اللهُ وقد قعدَ النَّاسُ ، وأسماءُ أعيانٍ كـ : تُرْباً وَجَنْدَلًا ، وفاهاً لِفَيْكَ ، وأأعورَ وذا نَابِ . والأصحُّ كَوْنُ الأَسْمَاءِ مفعولاتٍ^(٣) ، والصّفاتِ أحوالاً .

(١) في القاموس : الدفر الدفع في الصدر .

(٢) في (د) : وربما أضيف إلى ضمير غائب أو أفرد .

(٣) زاد في (د) : والأصح كون الأسماء والمصادر التي لا أفعال لها مفعولاً بها .

٢٤ - باب المفعول له

وهو المصدرُ المَعْلَلُ به حَدَثٌ شَارَكَه في الوَقْتِ ظَاهِراً أَوْ مَقْدِراً وَالْفَاعِلُ تَحْقِيقاً أَوْ تَقْدِيرًا . وَيُنْصَبُ مِنْهُمْ الْحَدَثُ (١)
نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَصَاحِبِ فِي الْأَصْلِ حَرْفَ جُرٍّ ، لِانْصَبَ نَوْعِ الْمَصْدَرِ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ (٢) ؛ وَإِنْ تَغَايَرَ الْوَقْتُ أَوْ الْفَاعِلُ أَوْ عَدِمَتِ الْمَصْدَرِيَّةُ جُرًّا بِاللَّامِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا . وَجَرَّ الْمَسْتَوِيَّ لِشُرُوطِ النَّصْبِ مَقْرُونًا بِ « ال » أَكْثَرَ مِنْ نَصْبِهِ ، وَالْمَجْرَدُ بِالْعَكْسِ . وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي الْمَضَافِ ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَشْتَرُطُ اتِّحَادَ الْفَاعِلِ .

(١) زاد في (س) فقط بعد الحدث : ظاهراً أو مقدرًا . ومفهم الحدث كالمصدر نحو : يعجبني ضربك ابنك تأديباً ، وفرعه نحو : ضربت أو أنا ضارب ابني تأديباً .

(٢) في (س) : خلافاً للزجاج ، وفي (شع) : هو بعض المتأخرين ، وينسب أيضاً إلى

٢٥ - باب المفعولِ المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه

وهو ما ضَمَّن - من اسمٍ وقتٍ أو مكانٍ - معنى « في » باطرادٍ لواقعٍ فيه مذكورٍ أو مقدرٍ ناصبٍ له ، ومُبَهَّمُ الزَّمانِ ومختصُّه لذلك صالحٌ ، فإن جازَ أَنْ يُخْبَرَ عنه أو يُجَرَّ بغيرِ « مِنْ » فمتصرِّفٌ ، وإلَّا فغيرٌ متصرِّفٌ ، وكلاهما منصرفٌ وغيرٌ منصرفٌ .

فالمتصرِّفُ المنصرفُ كحِينٍ ووقتٍ ، والذي لا يتصرِّفُ ولا ينصرفُ ما عُيِّنَ من سحرٍ مجرداً ، والذي يتصرفُ ولا ينصرفُ كغُدوةٍ وبُكرةٍ عَلَمَيْنِ ، والذي ينصرفُ ولا يتصرِّفُ بُعِيدَاتُ بَيْنَ ، وما عُيِّنَ مِنْ ضُحَاً وَضُحُوَّةٍ وَبَكْرٍ^(١) وسحيرٍ وصباحٍ ، ومساءٍ ، ونهارٍ ، وليلٍ ، وَعَتَمَةٍ ، وعشاءٍ ، وعشيَّةٍ ، وربما مُنعتِ الصِّرفَ والتَّصرِّفَ^(٢) .

وَأَلْحَقَ بِالْمَنْعُوعِ التَّصْرِيفِ مَا لَمْ يُضَفَّ مِنْ مَرْكَبِ الْأَحْيَانِ كصباحٍ مساءً^(٣) ويومٍ يومٍ ، وَأَلْحَقَ غَيْرُ خَنْعَمِ « ذَا » وَ« ذَاتِ » مُضَافَيْنِ إِلَى زَمَانٍ ، وَأَسْتَقْبَحَ الْجَمِيعَ التَّصْرِيفِ فِي صِفَةٍ^(٤) حِينَ عَرَضَ قِيَامُهَا مَقَامَهُ وَلَمْ تُوصَفْ ، وَمَظْرُوفٌ

(١) في (س) بكرة بالناء ، وفي بقية النسخ « بكر » بدون تاء ، وزن سحر بمعنى بكرة .

(٢) يعني عشية بلاتنوين للعلمية الجنسية والتأنيث .

(٣) في (س) : كصباح ومساء ..

(٤) في (د) : في صفته .

ما يصلح ^(١) جواباً لـ « كم » واقع في جميعه تعميماً أو تقسيطاً ،
وكذا مَظروفٌ ^(٢) ما يصلح جواباً لـ « متى » إن كان أسم شهرٍ
غيرَ ^(٣) مضافٍ إليه شهر ، وكذا مَظروفُ الأبدِ والدهرِ واللَّيلِ
والنَّهارِ مقرونةً بالألفِ واللامِ ، وقد يُقصدُ التَّكثِيرُ ^(٤)
مبالغةً فيعاملُ المنقطعُ معاملةَ المتصلِ ، وما سوى ما ذُكرَ من
جوابِ « متى » فجائزٌ ^(٥) فيه التَّعميمُ والتَّبعيضُ إن صلح
المَظروفُ لهما .

(فصل) ^(٦) : وفي الظُّروفِ ظروفٌ مبنيةٌ لا لتركيبٍ ؛
فمنها « إذ » للوقتِ الماضي لازمةُ الظرفيةِ إلاَّ أن يُضافَ ^(٧)
إليها زمانٌ أو تقعَ مفعولاً بها ، وتلزمها الإضافةُ إلى جملة
وإن عُلِمَتْ حذفتُ وعُوِّضَ منها ^(٨) تنوين ، وكُسِرَت الذَّالُ
لالتقاءِ الساكنينِ لا للجرِّ ، خلافاً للأخفش ، ^(٩) ويَقْبَحُ

(١) في (م) : ما لم يصلح .

(٢) في (م) : وكذا ما يصلح بسقوط « مَظروف » ، وقد سقط هذا من (س) إلى : مضاف

إليه شهر .

(٣) في (م) : عين مضاف .

(٤) في (شع) : وقد يقصد التعميم .

(٥) في (شع) : فصالح فيه التعميم .

(٦) في (ب) : « باب » بدلا من « فصل » .

(٧) في (شع) : أضيف .

(٨) سقطت من (ح) .

(٩) زاد في (س) بعد الأخفش : وقد تفتح .

أَنْ يَلِيَهَا اسْمٌ بَعْدَهُ فَعْلٌ مَاضٍ ، وَتَجِيءُ حَرْفًا^(١) لِلتَّعْلِيلِ^(٢)
وَلِلْمَفَاجَأَةِ^(٣) ، وَليست حينئذٍ ظرفٌ مكانٍ ولا زائدةً ، خِلافًا
لبعضهم^(٤) ، وَتَرْكُهَا بَعْدَ « بَيْنَا » وَ« بَيْنَمَا » أَقْيَسُ مِنْ
ذِكْرِهَا . وَكِلَاهِمَا عَرَبِيٌّ ، وَيَلْزَمُ « بَيْنَا »^(٥) وَ« بَيْنَمَا »
الظَّرْفِيَّةَ الزَّمَانِيَّةَ ، وَالإِضَافَةَ إِلَى جُمْلَةٍ ، وَقَدْ تَضَافَ « بَيْنَمَا »
إِلَى مَصْدَرٍ .

ومنها^(٦) « إِذَا » لِلوَقْتِ الْمُسْتَقْبَلِ مُضْمَنَةً^(٧) مَعْنَى الشَّرْطِ
غَالِبًا^(٨) ، لَكِنَّهَا لَمَّا تُتَيَقَّنُ كَوْنُهُ أَوْرَجَّحَ - بِخِلَافِ « إِنْ » - فَلِذَا
لَمْ تَجْزَمْ غَالِبًا إِلَّا فِي شَعْرِ ، وَرَبْمَا وَقَعَتْ مَوْجِعَ « إِذْ » وَ« إِذْ »
مَوْجِعَهَا ، وَتَضَافُ أَيْدًا إِلَى جُمْلَةٍ مَصْدَرَةٍ بِفَعْلٍ ظَاهِرٍ أَوْ مَقْدَرٍ

(١) فِي (شع) : وَتَجِيءُ لِلتَّعْلِيلِ .

(٢) وَفِي هَذَا خِلَافٌ مَفْصَلٌ بِالشُّرُوحِ ، وَاسْتَدَلَّ الْمَصْنِفُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :

« وَإِذْ اعْتَرَفْتُمُوهُمْ » ، « وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ » وَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذْ هَمَّ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وَقَالَ : إِنْ سَبَّوْهُ أَشَارَ إِلَيْهِ .

(٣) فِي (س ، د) : وَالْمَفَاجَأَةُ .

(٤) أَشَارَ فِي (شع) إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ ، وَأَنَّ اخْتِيَارَ شَيْخِهِ أَبِي

حِيَانَ أَنَّهَا لِلْمَفَاجَأَةِ بَاقِيَةٌ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا الزَّمَانِيَّةِ ، وَكَوْنِهَا لِلْمَكَانِ حِكَاةَ السَّيْرَانِيَّةِ عَنْ بَعْضِهِمْ ، وَبِحِكْمِي
عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ . وَقَالَ الْمَصْنِفُ فِي الشَّرْحِ : الْخِتَارُ عِنْدِي الْحُكْمَ بِحَرْفِيَّتِهَا ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْأَسْتَاذُ
أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيْنَ .

(٥) فِي (ح) : وَيَلْزَمُ بَيْنَمَا وَبَيْنَا .

(٦) هَذَا مَوْضِعُ فِصْلٍ فِي (م وَفِي شع) : ، وَفِي (ص) وَضِعَ الْفِصْلُ بَيْنَ السُّطُورِ .

(٧) فِي (س) : مُتَضَمِّنَةٌ .

(٨) وَقَدْ تَخَلَّوْا مِنْ تَضَمِينِ مَعْنَى الشَّرْطِ فَتَكُونُ لِمَجْرَدِ الظَّرْفِيَّةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ نَحْوِ :

« وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى » .

قبل اسم يليه فعلٌ ، وقد تُغنى أبتدائيةُ اسمٍ بعدها عن تقدير فعلٍ ، وفاقاً للأخفش^(١) ، وقد تُفارقها الظرفيةُ مفعولاً بها ، أو مجرورةً بحتى ، أو مبتدأةً^(٢) . وتدلُّ على المفاجأةِ حرفاً لا ظرفَ زمان ، خلافاً للزجاج ، ولا ظرفَ مكانٍ ، خلافاً للمبرد ، ولا يليها في المفاجأةِ إلا جملةٌ اسمية ، وقد تقع بعد « بينا » و « بينما » . ومنها « مذ » و « مُنذ » وهى الأصل ، وقد تُكسر ميمهما^(٣) ، ويضافان إلى جملةٍ مصرَّحٍ بجزءيها ، أو محذوفٍ فعلها ، بشرطِ كونِ الفاعلِ وقتاً يجاب به « متى » أو « كم » ، وقد يجران الوقت ، أو ما يستفهم به عنه حرفين بمعنى « من » إن صلح جواباً لـ « متى » ، وإلا فبمعنى « فى » ، أو بمعنى « من » و « إلى » معاً ، وقد يغنى عن جواب « متى » فى الحالين مصدرٌ معيّن^(٤) الزمان ، أو أن وصلتها ، وليس قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين خلافاً للبصريين ، وسكون ذال « مذ » قبل متحركٍ أعرف من ضمها ، وضمها قبل ساكنٍ أعرف من كسرهما .

(١) فى (شع) : خلافاً للأخفش : ثم فسره بعد ذلك بما يفيد الوفاق ، حيث قال : فيجوز عنده : إذا زيد قائم فقم . واستدل على ذلك بقول الشاعر .

إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المنذر

(٢) فى (ص) : أو مبتدأ . وهو قول ابن جنى فى المحتسب فى قوله تعالى :

« إذا وقعت الواقعة » فى قراءة من نصب : « خافضة رافعة » ووافق المصنف .

وقال ابن عقيل : هو غير متعين ، إذ يجوز بقاؤها على ظرفيتها ، والجواب :

« فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة » .

(٣) فى (د، س، ص) : ميمها .

(٤) فى (م) : تعين للزمان .

ومنها « الآن » لوقت حضر جميعه أو بعضه ، وظرفيته
غالبه لا لازمة ، وبني لتضمن معنى الإشارة ، أولشبه الحرف في
ملازمة لفظ واحد ، وقد يُعرب على رأى ، وليس منقولاً من
فعل ، خلافاً للفراء .

ومنها « قَطُّ » للوقت الماضي عموماً ، ويقابله عَوْضٌ ،
ويختصان بالنفى ، وربما استعمل « قَطُّ » دونه لفظاً ومعنى ،
أو لفظاً لا معنى ، وقد ترد « عَوْضٌ » للمضى ، وقد يُضاف إلى
العائضين أو يُضاف إليه فيُعرب ، ويقال قَطُّ وقُطُّ وقَطُّ وقَطُّ ،
وعَوْضٌ وعَوْضٌ .

ومنها « أمس » ، مبنياً على الكسر بلا استثناء عند
الحجازيين ، وباستثناء المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين ،
ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره . وليس بناؤه على الفتح لغةً
خلافاً للزجاجي^(١) ، فإن نُكِّرَ أو كُسِّرَ^(٢) أو صُغِرَ^(٣)
أو أُضيفَ أو قارنَ الألفَ واللامَ أُعربَ باتِّفاق^(٤) ، وربما
بُنِيَ المقارنُ لهما^(٥) .

(١) في (م) : للزجاج . وقال ابن عقيل في الشرح : وحكاه ابن عصفور عن الزجاج أيضاً ،
وقال ابن الباذش : خرج الزجاجي عن إجماع النحاة بقوله : « ومن العرب من يبنيه على الفتح .
(٢، ٣) سقطتا من (م) ، ح ، شع) .

(٤) وذكري في (شع) بعد التمثيل لتكثيره بنحو : كل غد صائر أمساً ، ومضى أمسنا ، والأمس
المبارك ، وكذا إذا ثنى أو جمع كأمسين وأميس وأوامس وأماسي ، وكذا إذا صغر كأميس ،
كما ذكر المبرد والفارسي وابن الدهان والمصنف ، ونص سيبويه على أن «أمس» لا يصغر كغد .

(٥) أي المقارن للألف واللام ، كقول الشاعر :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله بيا بك حتى كادت الشمس تغرب

(فصل) : الصالحُ للظرفيةِ القياسيةِ من أسماءِ الأمكنةِ
 مادلاً على مقدرٍ (١) أو مسمى إضافي محض ، أو جارٍ باطرادٍ
 مجرى (٢) ما هو كذلك ، فإن جيءَ بغير ذلك لظرفيةٍ لازمةٍ (٣)
 غالباً لفظُ « في » أو ما في معناها ؛ ما لم يكن كَمَقْعَدٍ في الاشتقاقِ
 من اسمِ الواقعِ فيه ، فيُلحَقُ بالظروفِ ؛ قياساً إن عملَ فيه
 أصلُه أو مشاركُ له في الفرعيةِ ، وسماعاً إن دَلَّ على قُرب أو
 بُعد نحو : هو مِنِّي منزلةُ الشَّغافِ ، ومناطُ الثُّريَّا .

(فصل) : من الظروفِ المكانيةِ كثيرُ التصرّفِ كـ «مكان»
 لا بمعنى بدل ، ويمينٍ ، وشمالٍ ، وذاتِ اليمينِ ، وذاتِ
 الشمالِ ، ومتوسّطُ التصرّفِ كغيرِ «فوق» و«تحت» من أسماءِ
 الجهاتِ (٤) و«بين» مجرداً (٥) . ونادرُ التصرّفِ كـ «حيثُ»
 و«وسَطُ» و«دون» ، لا بمعنى رديءٍ ، وعادِمُ التصرّفِ «كفوق»
 و«تحت» و«عند» و«لُدُن» و«مع» و«بينَ بينَ» دون إضافةِ
 و«حوالٍ» و«حوَلٍ» و«حوالي» و«حوَلِي» و«أحوالٍ» ،
 و«هنا» وأخواته و«بدل» لا بمعنى بديل ، وما رادفه من مكان .

(١) في (س، م) : مقدار . وأشار في (شع) إلى هذه المخالفة وقال : وهما متقاربان .

(٢) في (د) : جرى .

(٣) في (م، شع) : لازمة .

(٤) وهو أمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وأعلى .

(٥) في (م) : مجرد - والمقصود تجرده من الألف وما .

فـ «حيثُ» مبنية على الضمِّ ، وقد تُفتح أو تُكسر ،
وقد تخلفُ ياءها (١) واوٌ ، وإعرابها لغةً فقَعَسِيَّةٌ ، وندرت (٢)
إضافتها إلى مفردٍ ، وعدمُ إضافتها لفظاً أندرُ وقد يرادُ بها
الحين عند الأَخْفَشِ .

و «عندُ» للحضورِ أو القربِ (٣) ، حساً أو معنى ، وربما
فُتِحَتْ عَيْنُهَا أو وُضِمَّتْ .

و «لَدُنْ» لأوَّلِ غايَةِ زَمَانٍ أو مَكَانٍ ، وَقَلَّمَا تَعَدَمَ «مِنْ» ، وقد
يقال «لَدُنْ وَلَدِنْ وَلَدِنْ وَلَدِنْ وَلَدِنْ» (٤) وَلَدٌ وَلَدٌ وَلَدًا وَلَدُنْ» (٥) ،
وإعراب اللغة (٦) الأولى لغةً (٧) قيسيةً . وتجبر المنقوصةُ
مضافةً إلى مُضْمَرٍ ، ويجرُّ ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً
وتقديرًا إن كان جملةً ، وإن كان «غدوةً» نُصِبَ أَيْضاً ، وقد
يُرفَعُ ، وليست «لدى» بمعناها بل بمعنى «عند» ، على
الأصح ، وتعامل ألفها معاملةً أَلْفِ «إلى» و «على» ، فتسلَّم مع
الظَّاهِرِ ، وتُقلَبُ ياءً مع المضمَرِ غالباً .

(١) في (شع) : وقد تقلب ياؤها واواً فيقال : حوث قال اللحياني : هي لغة طيء .

(٢) في (ح) : وندر .

(٣) في (د، س) : أو للقرب .

(٤) سقطت من (د، س) .

(٥) قال في (شع) : لأنها في بعض نسخ التسهيل ، وهي ثابتة في جميع نسخ التحقيق .

وزاد بعدها في (س) :

لت ولت بسكون التاء وضمها .

(٦) سقطت من (م) .

(٧) سقطت من (د) . والمقصود باللغة الأولى : «لدن» .

و «مع» للصحبة^(١) اللائقة بالمذكور ، وتسكينها قبل حركة ، وكسرها قبل سكون لغة ربيعية^(٢) ، واسميتها حينئذ باقية على الأصح ، وتُفرد فتساوى جميعاً معنى ، وفقى لفظاً ، لايداً ، وفاقاً ليونس والأخفش ، وغير حالتها حينئذ قليل .
ويتوسّع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به مجازاً ، ويسوغ^(٣) حينئذ إضماره غير مقرون بـ «فى» ، والإضافة والإسناد إليه ، ويمنع من هذا التوسع - على الأصح - تعدى الفعل إلى ثلاثة .

(١) فى (م) : المصحبة .

(٢) فى (س، م، شع) : ربيعية .

(٣) فى (س) : ويجوز .

وهو الاسم التالى واواً تجعله بنفسها فى المعنى كـمجرورٍ «مَعَ»
 وفى اللَّفْظِ كـمنصوبٍ معدى بالهمزة (١) ، وانتصابه بما عمل
 فى السابق (٢) مِن فَعْلٍ أَوْ عَامِلٍ عَمَلَهُ ، لا بمضمرٍ بعد الواو ، خلافاً
 للزجاج ، ولا بها ، خلافاً للجرجاني ، ولا بالخلاف ، خلافاً للكوفيين ،
 وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح (٣) عطفه ، خلافاً لابن جنى ،
 ولا يقدم (٤) المفعولُ معه على عامل المصاحب باتفاق ، ولا عليه
 خلافاً لابن جنى . ويجب العطف فى نحو : أَنْتَ وَرَأْيُكَ ،
 وَأَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالُكَ ، والنصب عند الأكثرِ فى نحو : مَالُكَ
 وَزَيْدًا ، وما شَأْنُكَ وَعَمْرًا ، والنصبُ فى هَذَيْنِ وَنَحْوَهُمَا
 بـ « كان » مضمرَةً قبل الجارِّ ، أو بمصدرٍ « لا بَسَ » منوياً بعد
 الواو ، لا بلا بس (٥) ، خلافاً للسيرافى وأبن خروف ، فإن كان
 المجرور ظاهراً رجح العطف ، وربّما نُصِبَ بفعلٍ مقدّرٍ بعد « ما »
 أو « كيف » أو زمنٍ مضافٍ ، أو قبل خبرٍ ظاهرٍ فى نحو : ما أَنْتَ

(١) فى (د) : معدى الهمزة

(٢) فى بعض النسخ : فى الاسم السابق .

(٣) فى (ح، م) : ما لا يصلح .

(٤) فى (م) : ولا يتقدم .

(٥) فى (د) : لا بتلابس ، وفى (س) : لا تلابس .

والسَّيرَ ، وكيف أنت وقصعةً ، وأزمانَ قومي والجماعة . . ،
وأنا وإياه في لحاف .

ويترجح العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهنٍ ،
فإن خيف به فواتٌ ما يضرُّ فواته رجع النَّصب على المعية ،
فإن لم يَلِقِ الفعلُ بتالي الواو جاز النَّصبُ على المعية وعلى إضمار
الفعل اللائق إن حَسُنَ « معَ » موضعَ الواو ، وإلَّا تعيَّن الإضمارُ
والنَّصبُ في نحو : حَسْبُكَ وزيداً درهمٌ ، بـ « يحسب »
منوياً ، وبعدَ « ويئله » و « ويلاً له » بناصب^(١) المصدر ، وبعد
« ويلٌ له » بـ « ألزِمَ » مضمراً ، وفي : « رأسه والحائط » و « امرأً
ونفسه »^(٢) ، و « شأنك والحجَّ » ، على المعية أو العطف بعد
إضمار « دع » في الأوَّل والثاني ، و « عليك » في الثالث ، ونحو : هذا
لك وأباك ، ممنوع في الاختيار . وفي كون هذا الباب مقيساً
خلافٌ ، ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله
متقدماً^(٣) ، وقد يعطى حُكْمَ ما بعد المعطوفِ ، خلافاً لابن كيسان .

(١) في (م) : ناصب .

(٢) في (م) : وامرؤ

(٣) فيقال : كان زيد وعمراً متفقاً ، وجاء البرد والطيالسة شديداً ، كما يقال : كان زيد

متفقاً وعمراً ، وجاء البرد شديداً والطيالسة .

٢٧ - باب المستثنى

وهو المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديرًا من مذكورٍ أو متروكٍ بـ «إِلَّا»
أو ما بمعناها (١) بشرط الفائدة ، فإن كان بعضُ المستثنى
منه حقيقةً فمتَّصلٌ ، وإِلَّا فمَنْقَطِعٌ مقدَّرُ الوقوعِ بعدَ «لَكِنَّ»
عند البصريين ، وبعد «سوى» ، عند الكوفيَّين ، وله بعد «إِلَّا»
من الإعراب إن تُركَ المستثنى منه وفرَّغَ العاملُ له ماله مع عدمها ،
ولا يفعلُ ذلك (٢) دون نَهْيٍ أو نفيٍ صريحٍ أو مؤوَّلٍ ، وقد
يُحذفُ - على رأى - عاملُ المتروكِ ، وإن لم يُتركِ المستثنى منه
فلمستثنى بـ «إِلَّا» النصب مطلقاً بها (٣) لا بما قبلها معدى بها ،
ولا به مستقلاً ، ولا بأستثنى مضمراً ، ولا بـ «أَنَّ» مقدرة بعدها ،
ولا بـ «إِنَّ» مخففةً مركَّباً منها ومن لا «إِلَّا» خلافاً لزعامى
ذلك ، وفاقاً لسبويه والمبرد (٤) .

فإن كان المستثنى بـ «إِلَّا» متَّصلاً مؤخراً عن المستثنى منه
المشتمل عليه نهى أو معناه ، أو نفي صريح ، أو مؤوَّل

(١) فى (د) : أو بما فى معناها .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) زاد فى (س،ص) : والجرجانى ، وقل ابن عقيل فى (شع) : والمازنى والزجاج

والجرجانى أيضاً .

غير مردود به كلامٌ تَصْمَنُ الاستثناء ، اختير فيه مترخياً
النَّصْبُ ، وغير متراخ الإِتِّبَاعُ إِبْدَالاً عند البصريين ، وعطفاً
عند الكوفيين ؛ ولا يُشترط في جواز نصبه تعريفُ المستثنى منه ،
خلافاً للفرّاء ، ولا في جواز الإبدالِ عَدَمُ الصّلاحية للإيجاب ، خلافاً
لبعض القدماء . وإِتِّبَاعُ المتوسّط بين المستثنى منه وصفته أوّلُ
من النصب ، خلافاً للمازنيّ في العكس . ولا يُتَّبَعُ المجرور بـ «من»
و «الباء» الزائدتين ولا أسم «لا» الجنسيّة إلاّ باعتبار المحلّ ،
وأجاز بنو تميم (١) اتِّبَاعَ (٢) المنقطع المتأخّر إن صحَّ
إِغناؤه عن المستثنى منه وليس من تغليبِ العاقل على غيره
فيخصّص (٣) بأحد وشبهه خلافاً للمازنيّ .

وإن (٤) عاد ضميرٌ قبل المستثنى بـ «إلا» الصالح للإِتِّبَاعِ
على المستثنى منه العامل فيه ابتداءً أو أحدُ نواسخه ،
أُتبع الضميرَ جوازاً وصاحبه (٥) اختياراً ، وفي حكمهما
المضاف والمضافُ إليه في نحو : ماجاء أخو أحدٍ إلاّ زيدٌ ، وقد
يُجعل المستثنى متبوعاً ، والمستثنى منه تابعاً ، ولا يُقدّم دون
شدوذِ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً ، بل على
أحدهما ، وماشذٌ من ذلك فلا يقاس عليه خلافاً للكسائيّ .

(١) في (د) : التميميون .

(٢) في (س) : انقطاع .

(٣) في (م) فيخصص ، وفي (شع) : فيخصص .

(٤) في (م) : فان .

(٥) في (س) : أو صاحبه .

(فصل) : لا يُستثنى بأداةٍ واحدة دون عطف شيئان^(١) ،
وموهِم^(٢) ذلك بدلٌ ومعمولٌ عاملٌ مضمَرٌ لا بدَّ لآنِ خلافاً لقوم ،
ولا يَمْتَنَعُ استثناءُ النُّصْبِ^(٣) خلافاً لبعض البصريين ، ولا
استثناءُ الأكثرِ وفاقاً^(٤) للكوفيين ، والسابقُ بالاستثناءِ منه
أولى من المتأخِّرِ^(٥) عند تَوْسُطِ المستثنى^(٦) ، وإن^(٧)
تأخَّرَ عنهما^(٨) فالثاني أولى مطلقاً ، وإن تقدَّم فالأول
أولى إن^(٩) لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى ، وإن يَكُنْهُ
فهو أولى مطلقاً إن لم يمنع مانعٌ ، وإذا^(١٠) أمكن أن يشرك^(١١)
في حُكْمِ الاستثناءِ مع ما يليه غيره لم يُقتصر عليه إن كان العاملُ
واحداً ، وكذا إن كان غيرَ واحد^(١٢) والمعمولُ واحد^(١٣)
في المعنى .

-
- (١) فيجوز : قام القوم إلا زیداً وعمراً ، ولا يجوز : أعطيت الناس إلا عمراً الدنانير ،
بل يقال : أعطيت الناس الدنانير إلا عمراً .
(٢) في (س) وموهما .
(٣) في (م) : النصيب .
(٤) في (م) خلافاً . وقال في (شع) : وبه قال أبو عبيد والسيرافي ، واختاره ابن خروف
والشلوبين ، ومنعه البصريون .
(٥) في (م) : المتأخر عنه .
(٦) في (د) : المشتق .
(٧) في (شع) : فإن .
(٨) سقطت من (شع) .
(٩) في (د) : وإن لم يكن .
(١٠) في (م) : وإن أمكن .
(١١) في (د ، شع) : يشترك .
(١٢) في (د) : أو غير واحد .
(١٣) في (شع) : واحداً .

(فصل) : تُكْرَرُ «إِلَّا» بعد المستثنى بها توكيدا فيبدل ما يليها مما تليه (١) إن كان مُغْنِيًا عنه وَإِلَّا عَطْفَ بِالْوَاوِ ، وَإِنْ كَرَّرْتُ لغيرِ توكيدٍ ولم يُمكن (٢) استثناءُ بعضِ المُستثَنياتِ من بعضِ شُغْلِ العاملِ ببعضها (٣) إن كان مُفْرَغًا ونُصِبَ ما سواه ؛ وَإِنْ لم يكن مُفْرَغًا فلجميعها النِّصْبُ إن تَقَدَّمتْ ، وَإِنْ تَأَخَّرتْ فَلأحدها (٤) ما له مُفْرَدًا وللبواقِ النِّصْبُ ، وحكمها في المعنى حكمُ المُستثنى الأَوَّلِ ، وَإِنْ أَمَكَّن استثناءُ بعضها من بعضِ أَسْثَنِي كُلُّ من مَتَلَّوهُ ، وَجُعِلَ كُلُّ وَتَرٍ خَارِجًا وَكُلُّ شَفْعٍ دَاخِلًا ، وما أَجْتَمَعَ فهو الحَاصِلُ ، وكذا الحَكمُ في نحو : له عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ خِلافًا لِمَنْ يُخْرِجُ الأَوَّلَ والثَّانِي (٥) ، وَإِنْ قُدِّرَ المُستثنى الأَوَّلُ صِفَةً لم يُعْتَدَّ بِهِ وَجُعِلَ الثَّانِي أَوَّلًا .

(فصل) (٦) : تَوَوَّلَ «إِلَّا» بغيرِ ، فيوصَفُ بها وبتاليها جَمْعٌ أَوْ شَبَهُهُ مَنْكُرٌ أَوْ مَعْرَفٌ بِأَدَاةِ جَنسِيَّةٍ ، وَلَا تَكُونُ كَذَلِكَ (٧)

(١) في (شع) ؛ مما يليه ، وقد وضحتها الدماميني في شرحه بقوله :

بالتاء الفوقية ، أى : مما تليه .

(٢) في (م) : ولم يكن .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) في (د) : فلا حد هما .

(٥) وفي (شع) : خِلافًا لِمَنْ يُخْرِجُ الأَوَّلَ من الثَّانِي ، ووجهه بما سبق من أنه جارٍ على

القاعدة السابقة من جعل الأَوَّلَ خَارِجًا والثَّانِي دَاخِلًا .

(٦) سقط لفظ الفصل من (ح) ودل عليه بعلامته : ()

(٧) في (س) : وَلَا تَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ .

دون متبوع^(١) ، ولا حيث لا يصلح الاستثناء ، ولا يليها نعت
 ما قبلها ، وما أوهم ذلك فحالٌ أوصفةٌ بدل محذوف ، خلافاً
 لبعضهم ، ويليهما في النفي فعلٌ مضارعٌ بلا شرط ، وماضٍ^(٢)
 مسبوقٌ^(٣) بفعلٍ ، أو مقرونٌ بـ «قد» ، ومعنى : أنشدك^(٤)
 إِلَّا فعلتَ : ما أسألكُ إِلَّا فَعَلَكَ ، ولا يعمل ما بعد «إِلَّا» فيما
 قبلها مطلقاً ، ولا ما قبلها فيما بعدها إِلَّا أَنْ يكون مستثنى ،
 أو مستثنى منه ، أو تابِعاً له ، وما ظنُّ من غير الثلاثة معمولاً
 لما قبلها^(٥) قدر له عاملٌ خلافاً للكسائيّ في منصوبٍ ومخفوضٍ ،
 وله ولا بن الأنباريّ في مرفوع .

(فصل) : يُستثنى بـ «حاشا» و«عدا» و«خلا»^(٦) ، فيجرُّن
 المستثنى أحرفاً وينصبُّنه أفعالاً ، ويتعيّن الثاني لـ «خلا» و«عدا» بعد
 «ما» عند غير الجرميّ ، والتزم سيبويه فعلية «عدا» وحرفية
 «حاشا»^(٧) ، وإن وليها مجرورٌ باللام لم تتعيّن فعليتها خلافاً
 للمبرد ، بل اسميتها لجواز تنوينها ، وكثر فيها «حاش» ، وقلَّ

(١) في (شع) : دون موصوف .

(٢) في (شع) : أو ماض .

(٣) في (س) : مستوف .

(٤) في (م ، شع) : أنشدك الله .

(٥) في (د) : لما قبله .

(٦) في (د ، س) : يستثنى بحاشا وخلا وعدا .

(٧) في (ح) : حاشي .

«حشًا»^(١) و«حاش»^(٢) ، وربما قيل «ماحاشًا»^(٣) ، وليس أحاشي^(٤) مضارع «حاشًا» المستثنى بها خلافاً للمبرد ؛ والنصب في ما النساء وذكرهن بـ «عدًا» مضمرة ، خلافاً لمن أول «ما» بـ «لا» .
ويستثنى بـ «ليس» و«لا يكون» فينصبان المستثنى خبراً ، واسمهما^(٥) بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه^(٦) لازم الحذف ، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة ، وقد يوصف على رأي المستثنى منه ، منكرراً أو مصحوباً^(٧) بـ «أل» الجنسية ، بـ «ليس» و«لا يكون» ، فيلحقهما^(٨) ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة .

(فصل) : يستثنى بـ «غير» فتجرُّ المستثنى معرفة بما له بعد «إلا» ، ولا يجوز فتحها مطلقاً لتضمن معنى «إلا» خلافاً للفراء ، بل قد تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبنى .
واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبـ «إلا» جائز .

-
- (١) في (ح) حشى : أى في التى تستعمل للتثنيه
(٢) في (م) : وحاشا
(٣) في (ص) : ما حاشى ومنه قول الشاعر :
رأيت الناس ما حاشا قريشا فإننا نحن أفضلهم فعلا
ومنع سيبويه دخول (ما) على (حاشا) (شع) .
(٤) في (د) : يحاشى .
(٥) في (س ، وشع) : واسمها .
(٦) والتقدير : ليس بعضهم ، ولا يكرن بعضهم ، وهو ما قال به ابن العلي في البسيط .
(٧) في (م) : أو مصحوب ال .
(٨) في (د) فيلحقها .

ويساويها في الاستثناء المنقطع «بَيْدَ» مضافاً إلى «أَنَّ»
 وصلتها . ويساويها مطلقاً «سَوَى» ، وينفرد بلزوم الإضافة
 لفظاً ، وبوقوعه صلةً دونَ شيءٍ قبله ، والأصحُّ عدمُ ظرفيته
 ولزومه النَّصب . وقد تضمَّ سيئه (١) ، وقد تفتح فيمَد ،
 وقد يقال : «ليس إلاَّ» ، و«ليس غيرُ» ، وغير ، إذا فهم
 المعنى ، وقد ينونُ ، وقد يقال : ليس غيرهُ ، وغيره (٢) ، ولم
 يكن غيرهُ ، وغيره وفاقاً للأخفش (٣) .

والمذكور بعد «لاسيماً» منبهٌ (٤) على أولويته بالحكم ،
 لا مستثنى ، فإن جُرَّ فبالإضافة و«ما» زائدة ، وإن رُفِع فخبِر
 مبتدأ محذوف ، و«ما» بمعنى «الذي» ، وقد توصلُ بظرفٍ
 أو جملةٍ فعليةٍ ؛ وقد يقال : «لاسيماً» بالتخفيف «ولاسواءِما» (٥) .

(١) أى مع القصر . رواه الأخفش (شع) .

(٢) فى (شع) : وليس غيره ، أى بذكر المضاف إليه والنصب والرفع على ما تقدم ،
 والتقدير فى الرفع : ليس غيره الجائى ، وفى النصب : ليس هو أى الجائى غيره .
 (٣) فيحذف الاسم إن نصبت ، والخير إن رفعت ، فتقول : جاءنى زيد لم يكن غيره
 أو غيره .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) بالمد فى جميع النسخ ، وفى شرح المصنف (شم) : يقال : قام القوم لاسواء ما زيد .
 وكلامه يقتضى جواز الرفع والجر بعدها كما فى (لاسيما) .

وهو مادلاً على هيئةٍ وصاحبها متضمناً ما فيه معنى « في » غير تابع ولا عمدة ؛ وحقه النصب ، وقد يُجرّ بباءٍ زائدةٍ . وأشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان ؛ ويغنى عن اشتقاقه وصفه ، أو تقديرُ مضافٍ قبله أو دلالتُه على مفاعلة أو سِعْرٍ أو ترتيب أو أصالة أو تفرّيع أو تنويع أو طورٍ واقع فيه تفضيلٌ . وجعلُ « فاه » حالاً^(١) من : « كَلَّمته فاه إلى في » أولى من أن يكون أصله جاعلاً فاه إلى في ، أو من فيه إلى في ، ولا يقاس عليه خلافاً لهشام .

فصل : الحالُ واجبُ التَّنْكِيرِ ، وقد يجيء معرفاً بالأداة أو الإضافة^(٢) ، ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير ما تقدّم ، ويجعله التميميون توكيداً ، وربّما عومل بالمعاملتين مركّبُ العدد ، وقضّهم بقضّهم . وقد يجيء المؤولُ بنكرةٍ علماً .

(١) في (م ، شع) : وجعل فاه من : « كَلَّمته فاه إلى في » حالاً أولى .

(٢) في (م) : أو بالإضافة . ومثاله : « كَلَّمته فاه إلى في » ، وطلبته جهدى وطاقتي ،

ورجع عوده على بدته ، ومررت بزيد وحده .

(فصل) (١) : وإن وقع مصدرٌ موقعَ الحالِ فهو حالٌ ، لامعمولٍ
حالٍ محذوف (٢) ، خلافاً للمبرّد والأخفش ؛ ولا يطرد
فيما هو نوع للعامل نحو : أتيتُهُ سرعةً خلافاً للمبرّد ؛
بل يُقتصر فيه وفي غيره على السماع ، إلا في نحو : أنت
الرجلُ علماً ، وهو زهيرٌ شعراً ، وأما علماً فعالمٌ . وترفع
تسميُ المصدرَ التاليَ (٣) «أما» في التنكير جوازاً مرجوحاً ، وفي
التعريف وجوباً ، وللحجازيين في المعرف رفعٌ ونصبٌ ، وهو
في النَّصْبِ مفعولٌ له عند سيبويه ، وهو والمنكرُ مفعولٌ مطلق
عند الأخفش .

(فصل) : لا يكون صاحبُ الحالِ في الغالب نكرةً ما لم
يُختصَّ ، أو يسبقه نفيٌ أو شبهه ، أو تتقدّم الحالُ ، أو
تكنُ جملةً مقرونةً بالواو ، أو يكن الوصفُ به على خلافِ
الأصل ، أو يشاركه فيه معرفةٌ (٤) . ويجوز تقديمُ الحالِ على
صاحبه (٥) ، وتأخيرُه (٦) إن لم يعرض (٧) مانعٌ

(١) في (ج ، م) : فصل ، وفي (ح) علامة الفصل دون ذكره ، وفي (س) سقط
هذا كله حتى آخر الفصل .

(٢) في (م) : للمحذوف .

(٣) في (شع) : الثاني .

(٤) نحو : هذا رجل وعبد الله منطلقين .

(٥) في (م) : صاحبها .

(٦) في (م) أو تأخيرُه .

(٧) في (م) : يمنع .

من التقديم كالإضافة ^(١) إلى صاحبه ، أو من التأخير كاقترانه بـ «إلا» ، على رأي ، وإضافته إلى ضمير ما لا بَسَ ^(٢) الحال ، وتقدمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع ، ولا يمتنع ^(٣) تقديمه على المرفوع والمنصوب خلافاً للكوفيّين في المنصوب بالظاهر مطلقاً ، وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال ؛ وأستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً ، ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزءه أو كجزئه .

(فصل) ^(٤) : يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه ، ولم يكن نعنا ولا صلة «لأل» أو حرف مصدرى ، ولا مصدرًا مقدراً بحرف مصدرى ، ولا مقروناً بلام الابتداء أو القسم . ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف ، أو صلة «ال» أو حرف مصدرى ، أو مصدرًا مقدراً بحرف مصدرى أو مقروناً بلام الابتداء أو القسم ، أو جامداً ضمن معنى مشتق ، أو أفعال تفضيل ، أو مفهّم تشبيهه ، وأغثفر توسيط ذى التفضيل بين حالين غالباً ؛

(١) سقطت هذه العبارة من (م) .

(٢) في (م) : يلبس .

(٣) في (د) : ولا يمنع .

(٤) في (ح) سقط لفظ «الفصل» ووضعت علامته .

وقد يُفعل ذلك بذى التشبيه ، فإن كان الجامدُ ظرفاً أو حرفَ جرٍّ مسبوqاً بمخبرٍ عنه جازَ على الأصحّ توسيطُ الحال بقوّة إن كانت ظرفاً أو حرفَ جرٍّ ، وبضعفٍ إن كانت غيرَ ذلك . ولا تلزم الحاليّة في نحو : فيها زيدٌ قائماً فيها ، بل تترجّح على الخبريّة ، وتلزم هي في نحو : فيك زيدٌ راغبٌ خلافاً للكوفيّين في المسألّتين .

(فصل) : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعدّدها ، واتّحاد^(١) صاحبها أو تعدّده ، بجمعٍ وتفريقٍ ، ولا تكونُ لغير الأقرب إلّا لمانع ، وإفرادها بعد «إمّا» ممنوعٌ ، وبعد «لا» نادرٌ ، ويُضمر عاملها : جوازاً لحضور معناه أو تقدّم^(٢) ذكره في استفهام^(٣) أو غيره ، ووجوباً إن جرّت مثلاً ، أو بيّنت أزياداً ثمّ أو غيره شيئاً فشيئاً ، مقرونةً بالفاء أو ثمّ ، أو نابت عن خبرٍ ، أو وقعت بدلاً من اللفظِ بالفعل في توبيخٍ وغيره ، ويجوزُ حذف الحالِ ما لم تنبُ عن غيرها ، أو يتوقّف المرادُ على ذكرها ، وقد يعملُ فيها غيرُ عاملِ صاحبها خلافاً لمن منع .

(١) في (م) : أو اتحاد .

(٢) في (م) : أو تقديم .

(٣) في (م) : في الاستفهام .

ومثاله : راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ أي : جئت راكباً .

(فصل^(١)) : يؤكّد بالحال ما نصبها من فعلٍ أو أسمٍ يشبهه
وتخالفهما لفظاً أكثر من توافقهما ، ويؤكّد بها أيضاً في بيان
يقينٍ أو فخرٍ أو تعظيمٍ أو تصاغُرٍ أو تحقيرٍ أو وعيدٍ خبرٍ
جملة جزآها^(٢) معرفتان جامدان جموداً محضاً ؛ وعاملها
« أَحَقُّ » أو نحوه مضمراً بعدهما^(٣) ، لا الخبر مؤولاً^(٤)
بمسمى ، خلافاً للزجاج ، ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً ، خلافاً
لابن خروف .

(فصل) : تقع الحال جملةً خبريةً غير مفتوحةٍ بدليلٍ استقبال
مضمّنةً ضميرٍ صاحبها ، ويغني عنه في غير مؤكدة ولا مصدرية
بمضارع مثبتٍ عارٍ من «قد» أو منفيٍّ بـ «لا» أو «ما» أو
بماضي اللفظ تالٍ لـ «إلا» أو متلوٍّ بـ «أو»^(٥) «واو» تسمى
واو الحال وواو الابتداء ، وقد تُجاء^(٦) مع الضمير في
العارية من التصدير^(٧) المذكور ، وأجتماعهما في الاسمية
والمصدرية بـ «ليس» أكثر من أنفراد الضمير .

(١) سقط لفظ الفصل من (ح) ووضعت علامته : ()

(٢) في (٥) : خبراها .

(٣) أي بعد المبتدأ والخبر لأن الدال عليه هو الجملة فلا يقدر إلا بعد تمامها .

(٤) في (د) : المؤول .

(٥) في (م) : بالواو .

ومثاله أن يمتنع مثل : اضرب زيدا وذهب عمرو أو مكث .

(٦) في (د) : وقد يجاء بها .

(٧) في (د) : من الضمير المذكور .

وقد تخلو منهما ^(١) الاسمية عند ظهور الملابسة ^(٢) ، وقد
تصحب الواو المضارع المثبت عارياً من «قد» ، أو المنفى
بـ «لا» ، فيجعل على الأصح خبراً مبتدأً مقدرً ، وثبوت «قد»
قبل الماضي غير التالى لـ «إلا» والمتلو بـ «أو» ^(٣) أكثر من
تركها إن وجد الضمير ^(٤) ، وانفراد الواو حينئذ أقل من
انفراد قد ، وإن عُدِم الضمير لزمناً .

(فصل) : لا محلّ إعرابٍ للجمله المفسّرة ، وهى الكاشفة
حقيقة ما تليه ^(٥) . مما يفتقر إلى ذلك ، ولا للاعتراضية ،
وهى المفيدة تقويةً بين جزءى صلة أو إسنادٍ أو مجازاة أو
نحو ذلك ، ويميّزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها ، وجواز
أقترانها بالفاء ، و«لن» ، وحرف تنفيس ، وكونها طلبيةً ،
وقد تعترض جملتان خلافاً لأبى على .

(١) فى (م) : منها .

(٢) فتقع حالا بدون واو ولا ضمير ، نحو : مررت بالبرّ ، قفيز بدرهم
أى منه ، فيستغنى بنية الضمير عن الواو .

(٣) فى (م) بالواو .

(٤) فثبوتها نحو : « وقد كان فريق منهم » ، « آلاّن وقد عصيت » ، وتركها نحو : « وجاءوا

أباهم عشاءً ليكون : قالوا » ، « أوجاءوكم حصرت صدورهم » .

(٥) فى (م ، شع) : ثلثه .

وهو ما فيه معنى « مِنْ » الجنسية من نكرة منصوبة
 فضلة غير تابع ، ويميّز إما جملةً وستبين ، وإما مفرداً
 عدداً ، أو مفهَمَ مقدار ، أو مثليةً أو غيريه أو تعجبٍ بالنص
 على جنس المراد بعد تمامٍ بإضافةٍ أو تنوينٍ ، أو نونٍ ثنيةٍ ،
 أو جمعٍ أو شبهه . وينصبه مميّزه لشبهه بالفعل أو شبهه ،
 ويجرّه بالإضافة إن حذف ما به التمام^(١) ، ولا يحذف^(٢) إلا
 أن يكون تنويناً ظاهراً في غير « ممتليء ماءً » ونحوه ، أو مقدراً
 في غير « ملآن ماءً » ، و « أحد عشر درهماً » ، و « أنا أكثر
 مالا » ونحوهن ، أو يكون نون ثنيةٍ ، أو جمع تصحيح ،
 أو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه في غير « ممتلئين أو
 ممتلئين غضباً » ، وتجب إضافة مفهَمَ المقدار إن كان في
 الثاني معنى اللام ، وكذا إضافة بعض^(٣) لم تُغيّر تسميته بالتبويض
 فإن تغيّرت به رجّحت الإضافة والجرُّ على التنوين والنصب ،
 وكونُ المنصوب حينئذ تمييزاً أولى من كونه حالاً وفقاً

(١) وما به التمام هو المضاف إليه والتنوين ، ونون الثنية ، ونون الجمع ، ونون شبه الجمع .

(٢) في (د) : ولا يحذف غالباً .

(٣) في (م) : بعض ما لم يتغير .

لأبي العباس ؛ ويجوز إظهار «مِنْ» مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يميز عدداً ولم يكن فاعل المعنى .

(فصل) : مميِّز الجملة منصوبٌ منها بفعلٍ يُقدَّرُ^(١) غالباً إسنادهُ إليه مضافاً إلى الأوَّلِ ، فإن صحَّ الإخبار به عن الأوَّلِ فهو له أو لمُلابسه المقدَّرُ ، وإن دلَّ الثاني على هيئة وعُنَى به الأوَّلُ جاز كونه حالاً ، والأجود استعمالُ «مِنْ» معه عند قصد التَّمييز ، ولميِّز الجملة من مطابقة^(٢) ما قبله إن اتَّحدا معنى ما له خبراً ، وكذا إن لم يتَّحدا ، ولم يلزم إفراد لفظ.^(٣) المميِّز لإفراد معناه ، أو كونه مصدرًا لم يُقصد اختلاف أنواعه ، وإفراد المبين بعد جمعٍ إن لم يوقع في محذورٍ أولى . ويعرِّض للميِّز الجملة تعريفه لفظاً فيقدَّرُ تنكيره^(٤) أو يؤوَّلُ ناصبه بمتعدِّ بنفسه ، أو بحرفٍ جرٍّ محذوفٍ ، أو يُنصبُ على التشبيه بالمفعولِ به لا على التَّمييز محكوماً بتعريفه ، خلافاً للكوفيِّين . ولا يمنع تقديم المميِّز^(٥) على عامله إن كان فعلاً متصرفاً ، وفاقاً للكسائيِّ والمازنيِّ^(٦) والمبرد ، ويمنع إن لم يكنه بإجماعٍ ، وقد يستباح في الضرورة .

(١) في (م) : مقدر .

(٢) في (م) : المطابقة .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في (س) : يقدر بنكرة بدلا من « تنكيره » وسقط ما بعده إلى قوله « بالمفعول » .

(٥) في (س ، م) : التَّمييز .

(٦) في (ح) : والمبرد والمازني .

٣٠ - باب العدد

مفسّر ما بين عشرة ومائة واحدٌ منصوبٌ على التّمييز (١) ،
ويضاف غيره إلى مفسّره مجموعاً مع ما بين اثنين وأحد عشر ،
ما لم يكن مائةً فيُفرد غالباً ، ومفرداً مع مائة فصاعداً ، وقد
يُجمع معها وقد يُفرد تمييزاً ، وربما قيل (٢) عَشْرُو درهمٍ ،
وأربعُو ثوبه ، وخمسةُ أثواباً ، ونحو ذلك ، ولا يفسّر واحدٌ
وأثنان (٣) ، و«ثِنْتَا حَنْظَلٍ» ضرورة . ولا يُجمع المفسّر
جمعَ تصحيح ولا بمثالِ كثرةٍ من غير بابِ مَفَاعِلَ إن كَثُرَ
أستعمال غيرهما إلا قليلاً ، ولا يَسُوغُ ثلاثةَ كلابٍ ونحوه
تَأْوَلُهُ بثلاثةٍ من كذا (٤) خلافاً للمبرّد ، وإن كان المفسّر
أسمَ جنسٍ أو جمعٍ فُصِّلَ بـ«مِنْ» ، وإن (٥) ندر مضافاً
إليه لم يُقَسَّ عليه ، ويُغْنِي عن تمييز العددِ إضافته إلى غيره .
(فصل) : تُحذفُ تاءُ الثلاثةِ وأخواتها إن كان واحدُ المعدادِ

(١) سقط من (شع) : على التمييز .

(٢) في (س) : وقد يقال : عشرون درهم .

(٣) زاد في (س) : لوضوحهما .

(٤) في (د) من كلاب .

(٥) في (د) : فإن ندر .

مؤنثَ المعنى حقيقةً أو مجازاً ، أو كان المردودُ اسمَ جنسٍ
أو جمع مؤنثاً ، غيرَ نائبٍ عن جمعٍ مذكّرٍ ، ولا مسبوقٍ
بوصفٍ يدلُّ على التذكيرِ ، وربما أوّلَ مذكّرٍ بمؤنثٍ ،
ومؤنثٌ بمذكّرٍ ، فجاءَ بالعددِ على حسبِ التأويلِ ، وإن كان
في المذكورِ لغتانِ فالحذفُ والإثباتُ سيانٍ ، وإن كان المذكورُ
صفةً نابتٌ عن الموصوفِ اعتبرَ غالباً حاله لا حالها .

(فصل) : يُعطفُ العشرون وأخواته على النيفِ ، وهو إن
قُصدَ التعيينُ واحدٌ أو أحدٌ وأثنان وثلاثة وواحدة أو
إحدى وأثنتان وثلاثٌ إلى تسعةٍ في التذكيرِ وتسعٍ في
التأنيثِ ^(١) ، وإن لم يقصدَ التعيينُ فيهما فبِضْعَةٍ وبِضْعٍ ،
ويُستعملان أيضاً دون تنييفٍ ، وتُجعلُ العشرةُ مع النيفِ
اسماً واحداً مبنياً على الفتح ما لم يظهرَ العاطفُ ^(٢) .

ولتاءِ الثلاثةِ والتسعةِ وما بينهما عند عطفِ عشرين
وأخواتها مالها قبل النيفِ ^(٣) . ولتاءِ العشرةِ ^(٤) في التركيبِ
عكسُ مالها قبله ، ويُسكَّنُ شينها في التأنيثِ الحجازيون ،
ويكسرها التميميون ، وقد تُفتحُ ، وربما سُكَّنَ عينُ عَشْرٍ .

(١) سقط من (س) من قوله : إلى تسعة إلى قوله : بِضْعَةٍ .

(٢) فإن ظهر زال التركيب وأعرَب الجزآن ، فيقال : عندئذ ثلاثة وعشرة للمذكر ، وثلاث
وعشر للمؤنث ، ومنه قوله :

كَانَ بِهَا الْبَدْرُ ابْنُ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ إِذَا هَبَّاتُ الصَّيْفُ عَنْهُ تَجَلَّتْ
(٣) في (شع) : قبل التنييفِ .

(٤) في (شع) عشرة . بدون أل .

ويقال في مذكَر ما دون ثلاثة عشر : أحد عشر ، وأثنا عشر ،
وفي مؤنثه : إحدى عشرة واثنتا عشرة ؛ وربما قيل : وَحَد
عَشْر ، وواحدَ عشرة ، وواحدةَ عشرة ، وإِعرابِ اثنا واثنتا
باقٍ لوقوع ما بعدهما موقع النُّون ، ولذلك لا يضافان بخلافِ
أخواتهما ، وقد يجرى ما أُضيف منهما ^(١) مجرى بَعْلَبِكَ
أو ابنِ عُرْس ، ولا يقاسُ على الأولِ خلافاً للأخفش ، ولا
على الثاني ، خلافاً للفراء ، ولا يجوز بإجماعِ «ثمانى عشرة» إلاَّ
في الشعرِ ، وياءُ الثماني في التركيب مفتوحةٌ أو ساكنةٌ ، أو
محذوفةٌ بعد كسرةٍ أو فتحة ، وقد تُحذفُ في الإفراد ، ويجعل
الإعرابُ في متلوها ، وقد يفعلُ ذلكَ برباعٍ وشناحٍ وجوارٍ
وشبَّهها .

وقد يستعمل «أحدٌ» استعمالَ «واحدٍ» في غير تنييف ،
وقد يغني بعد نفيٍ أو أستفهامٍ عن قومٍ أو نسوةٍ ، وتعريفه
حينئذٍ نادرٌ ، ولا تستعمل إحدى في تنييفٍ وغيره دونَ
إضافةٍ ؛ ^(٢) وقد يقالُ لما يُستعظمُ ممَّا لا نظيرَ له : هو أحدُ
الأحدين ، وإحدى الإحدِ ، ويختصُّ «أحدٌ» بعد نفيٍ محضٍ

(١) في (ح) : منها ، وفي (شع) : إليهما .

(٢) قال في (شع) : هكذا وقع في نسخ التسهيل ، ولم يتعرض لهذا في شرحه ،

وصوابه :

ولا تستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة ، فلا يقال : جاء إحدى : بل إحدى النساء

مثلا .

أو نهى أو شبههما بعموم من يعقل ، لازم (١) الأفراد والتذكير ، ولا يقع بعد (٢) إيجاب يُراد به العموم خلافاً للمبرد ، ومثله عَرِيبٌ (٣) وديَارٌ وشَفْرٌ وكَتِيعٌ وكرَابٌ ودُعْوَى ونَمِيٌّ وداريٌّ ودُورِيٌّ وطُورِيٌّ وطُؤِيٌّ (٤) وطُؤِيٌّ وطَأْوِيٌّ ودَبِيٌّ ودَبِيحٌ ودَبِيحٌ (٥) وأَرِيمٌ وأَرْمٌ ووَابِرٌ ووَابِنٌ وتَأْمُورٌ وتُؤْمُورٌ (٦) ، وقد يغني عن نفى ما قبل أحدِ نفى ما بعده إن تضمن ضميره أو ما يقوم مقامه ، وقد لا يصحبُ شَفْرٌ (٧) نفيًا ، وقد تُضمُّ شِينُهُ .

(فصل) : لا يثنى ولا يُجمعُ من أسماء العددِ المفتقرةِ إلى تمييزٍ إلا مائةٌ وألفٌ ؛ وأختصَّ الألفُ بالتمييز مطلقاً ، ولم يميِّزْ بالمائةِ إلا ثلاثٌ وإحدى عشرةً وأخواتهما . وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفرداً غير مفسر

(١) في (د) : لازم التنكير والإفراد والتذكير ، وفي (س) لازم التذكير .

(٢) في (س) : في إيجاب .

(٣) بعد هذا في (س) : وعين وعابنه .

(٤) في (ح) : وطؤاي ، وقد سقطت هذه اللفظة من (شع) .

(٥) في (د ، س) : بالذال المعجمة .

(٦) قال في (شع) : فهذه ثنتان وعشرون كلمة .

وهذا العدد موافق لما هو محقق ، ويكون اللفظ الساقط من (شع) نقصاً من الناسخ . قال في (شع) كلها مختصة بما سبق ذكره ، وزاد غيره ألفاظاً انتهت إلى ست عشرة لفظة . فالجموع ثمان وثلاثون كلمة . وقال : ومن المزيد : طوارفي وطارف وأنيس . انتهى .

(٧) في (د) : وقد لا يصحب نفيًا ، بسقوط « شفر » .

أو مفسراً بتمييز ، وعلى الآخر إن كان مضافاً أو علماً
شذوذاً لاقياساً خلافاً للكوفيّين ، وتدخّل على الأول والثاني إن
كان معطوفاً ومعطوفاً (١) عليه ، وعلى الأول (٢) إن كان
مركباً ، وقد يدخّل على جزءيه بضعف ، وعليهما وعلى التمييز
بفتح .

(فصل) : حُكْمُ العَدَدِ المميّزِ بشيئين في التّركيب لمذكّرهما
مطلقاً إن وُجِدَ العَقْلُ ، وإلّا فليسابقهما بشرطِ الاتّصالِ ،
ولمؤنّثهما إن فُصِّلَ بـ « بين » وعُدِمَ العَقْلُ ، ولسابقهما في الإضافةِ
مطلقاً ، والمراد بـ « كُتِبَ لِعَشْرِ » (٣) بين يومٍ وليلةٍ : عشرُ ليالٍ
وعشرةُ أيّامٍ ، وبـ « اشترتُ عشرةً بين عبدٍ (٤) وأمةٍ »
خمسةُ أعبدٍ وخمسُ آمٍ

(فصل) (٥) : يورّخ بالليالي لسبقها ، فيقال أوّلَ الشهرِ :
كُتِبَ لأوّلِ ليلةٍ منه أو لغرته أو مهله أو مُستهله ، ثم لليلةٍ
خلتُ ، ثمّ خلّتا ثمّ خلّون إلى العشر (٦) ، ثمّ خلّت إلى
النصفِ من كذا ، وهو أجودٌ من لخمس عشرة خلّت أو بقيتُ ،

(١) في (ص) : أو معطوفاً عليه .

(٢) في (د) : وعلى الثاني .

(٣) في (م) : لعشرين .

(٤) في (م) : اعبد .

(٥) سقط من (ب) لفظ الفصل .

(٦) في (م) : إلى العشرة .

ثم لأربع عشرة بقيت إلى عشر^(١) بقين إلى ليلة بقيت ،
ثم لآخر ليلة منه أو سلخه أو أنسلاخه ، ثم لآخر يوم منه
أو سلخه أو أنسلاخه ، وقد تخلف التاء النون ، وبالعكس .

(فصل) : يصاغ^(٢) موازن فاعل من اثنين إلى عشرة
بمعنى بعض أصله فيفرد^(٣) أو يضاف إلى أصله وينصبه
إن كان اثنين لا مطلقاً ، خلافاً للأخفش^(٤) ، ويضاف
المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله أو
يعطف عليه العشرون وأخواته أو تركب معه العشرة^(٥)
تركيبها مع النيف مقتصرًا عليه ، أو مضافاً إلى المركب
المطابق له ، وقد يُعربُ الأوّلُ مضافاً إلى الثاني مبنياً عند
الاقتصار على ثالثٍ عشرٍ ونحوه ، ويُستعملُ الاستعمالُ المذكورُ
في الزائد على عشرة الواحدٍ مجعولاً حادياً وإن قصد بفاعل
المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعلُ الذي تحت أصله معدوداً به
أستعمل مع المجعول استعمال جاعل لأن له فعلاً ، وقد يُجاوز

(١) في (م) : إلى عشرين .

(٢) في (ص) : يساغ .

(٣) في (م) : فيفرد .

(٤) في (شع) : وثعلب : ثم قال : والحاصل في المسألة ثلاثة أقوال : وجوب الإضافة ،
وهذا هو المشهور . والثاني جواز النصب مع الإضافة فيها كلها ، وهو منقول عن الأخفش والكسائي
وثعلب وقطرب . والثالث التفصيل بين ثانٍ وبقاياها وهو اختيار المصنف .

(٥) في (م) : العشرون .

به العَشْرَةُ فيقال : رابعٌ ثلاثة عشر ، أو رابعٌ (١) عَشْرَ
ثلاثة عَشْرَ ، ونحو ذلك ، وفاقاً لسيبويه ، بشرط الإضافة ، وحكم
فاعل المذكور في الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث
حكم أسم الفاعل .

(فصل) : استعمل كخمسة عشر ظروفٌ كيومَ يومَ ،
وصباحَ مساءً ، وبينَ بينَ ، وأحوالٌ أصلها العطف كتفرَّقوا
شغَرَ بَغْرَ (٢) ، وشَذَرَ مَذَرَ (٢) ، وجَدَعَ مَدَعَ ، وأخُولَ أخولَ ،
وتركتُ البلادَ حيثَ بيثَ (٤) وهو جاري بيثَ بيتَ ،
ولقيته كفةً كفةً ، وأخبرته صحرةً بحرةً (٥) ، وأحوالٌ
أصلها الإضافة كباديَ بداً ، أوباديَ بدى ، وأيديَ سبا ، وأياديَ
سبا ، وقد يُجرُّ بالإضافة الثاني من مركَّبِ الظُّروفِ ومن بيثَ
بيتَ وتالييه ، ويتعيَّنُ ذلك للخلوِّ من الظرفية ، وقد يقال :
باديَ بدءً ، وباديَ بدءاً وبدى (٦) أو بدءاً (٧) ، وبدءً ذي بدءٍ (٨)

(١) في (ح ، س ، م) : ورابع .

(٢) سقطت هاتان اللفظتان من (س) .

(٣) بفتح الشين والميم ويكسرهما ومعناه : هبوا إلى كلِّ الوجوه .

(٤) بفتح الحاء والباء ويكسرهما . أى مضيعة مبددة .

ويقال : تركتهم حيث بيث أى متفرقين متبددين ، وكذلك حوثاً بوثاً ، وحوث بوث ، وحات

باث ، بالبناء على الكسر .

(٥) زاد بعدها في (س ، ص) . وذكر فوجه في (ص) كلمة « زائد » :

وزيزيدون : بحرة بعد بحرة فيعربون ، والمعنى : « متكشفا » .

(٦) هذه اللفظة في (ح ، س) فقط .

(٧) سقطت من (س) .

(٨) سقطت هذه العبارة من (د) .

أَوْ ذِي بَدْءَةٍ (١) أَوْ ذِي بَدَاءَةٍ (٢) ، وَقَدْ يُقَالُ سَبًّا بِالتَّنْوِينِ ،
وَحَاثٍ بَاثٍ ، وَحَوْثًا بَوْثًا ، وَكَفَّةً عَنِ كَفَّةٍ (٣) ، وَالْحِجْقُ
بِهَذَا : وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ ، وَحَيْصٍ بَيْصٍ (٤) وَالْحَازِبَازَ .

(١) فِي (د) : بِدَاءَةٍ بِهَمْزَةٍ عَلَى الْأَلْفِ .

(٢) زَادَ بَعْدَهَا فِي (س ، ص) وَضَرَبَ عَلَيْهَا فِي (ص) : أَوْلَ كَفَّةٍ .

(٣) زَادَ بَعْدَهَا فِي (س ، ص) وَنَبِهَ فِي (ص) عَلَى زِيَادَتِهِ : وَقَدْ يُقَالُ : «حَوْصُ
بَوْصٍ ، وَالْحَازِبَازُ ، وَخَازِبَازُ ، وَخَزْبَازُ ، وَخَازِبَاءُ .» وَهِيَ لُغَاتٌ وَرَدَتْ فِي الشُّرُوحِ .

(٤) وَمَعْنَى وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ وَقَعُوا فِي شِدَّةٍ ذَاتِ تَأْخِرٍ وَتَقَدَّمَ ، وَفِي الْقَامُوسِ ذَكَرَ
فِي الْحَازِبَازِ عَشْرَ لُغَاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : هُوَ ذَبَابٌ يَكُونُ فِي الرُّوْضِ ، أَوْ هِيَ حِكَايَةُ أَصْوَاتِهِ ،
وَدَاءٌ يَأْخُذُ فِي أَعْنَاقِ الْإِبِلِ وَالنَّاسِ ، وَنَبْتَانٌ ، وَالسَّنُورُ .

٣١ - باب كم وكأين (١) وكذا

« كم » : اسمٌ لَعَدَدٍ مَبْهَمٍ ، فيفتقرُ إلى مميّز لا (٢)
يحذفُ إلّا لدليلٍ (٣) ، وهو إن استفهم بها كميّز عشرين
وأخواته ، لكنّ فضله جائزٌ هنا في الاختيار ، وهناك في الاضطرار ،
وإن دخل عليها حرفٌ جرٌّ فجره جائزٌ بـ « من » مضمرة لا
بإضافتها إليه خلافاً لأبي إسحاق ، ولا يكون مميّزها جمعاً
خلافاً للكوفيّين ، وما أُوهم ذلك فحالٌ ، والمميز محذوف (٤) .
وإن (٥) أُخبر بـ « كم » قصداً للتكثير فميّزها كميّز
عَشْرَةٌ (٦) أو مائة (٧) ، مجرورٌ (٨) بإضافتها إليه لا بـ « من »
محذوفةً خلافاً للفراء ، وإن فُصِّل نُصِبَ حملاً على
الاستفهاميّة ، وربّما نصب غير مفصولٍ ، وقد يُجرّ في
الشعرِ مفصّولاً بظرفٍ أوجارٍ ومجرورٍ ، لا بجملة ولا بهما معاً .

(١) في (م) : وكأى .

(٢) في (م ، س ، شع) : ولا .

(٣) في (س) : بدليل .

(٤) نحو : كم لك شهوداً ؟ وكم عليك رقباء ؟ فالتقدير : كم إنساناً لك شهوداً ؟

وكم نفساً عليك رقباء ؟

(٥) في (م) : فإن أخبر .

(٦) فيكون جمعاً مجروراً نحو : كم غلمان ملكت ! !

(٧) فيكون مفرداً مجروراً نحو : كم ثوب أبلت ! !

(٨) في (م ، شع) : مجروراً .

(فصل) : لزمت « كَمْ » التصدير ، وبُنيت في الاستفهام لتضمينها معنى حَرْفِهِ ، وفي الخبر^(١) لَشَبَّهَهَا بالاستفهامية لفظاً ومعنى ، وتقع في حالتَيْها مبتدأً ومفعولاً ومضافاً إليها وظرفاً ومصدرًا .

(فصل) : معنى « كَأَيِّن »^(٢) و « كَذَا » كمعنى « كَمْ » الخبرية ، ويقتضيان مميّزا منصوباً ، والأكثر جرّه بـ « مِنْ » بعد « كَأَيِّن » ، وتنفردُ من « كَذَا » بلزوم التصدير ، وأنها قد يُستفهم بها ، ويقال : كَيْءٌ وَكَآءٌ وَكَآءٌ وَكَأَيٌّ ، وقلَّ ورود « كَذَا » مفرداً أو مكرراً بلا واو ، وكنى بعضهم بالمفرد المميّز بجمع^(٣) عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميّز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطفٍ عن أَحَدَ عَشَرَ وبابه ، وبالمكرر مع عطفٍ عن أَحَدٍ وَعَشْرِينَ وبابه .

(١) في (ش ، شع) : وفي الخبرية .

(٢) في (م) : كَأَيٌّ .

(٣) في (م) : بجمع مخصوص .

٣٢ - باب نِعَمَ وَبِئْسَ

وليسا باسمين فيلياً عوامل الأسماء خلافاً للفراء ، بل
هما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل
المبالغة ، وأصلهما فَعِلَ ، وقد يردان كذلك ، أو بسكون
العين وفتح الفاء أو كسرها أو بكسرها ، وكذلك (١)
كلُّ ذى عَيْنٍ حَلْقِيَّةٍ من «فَعِلَ» فِعْلاً أو أسماً ، وقد تُجَعَلُ العَيْنُ
الحلْقِيَّةُ متبوعة الفاء في فعيل ، وتابعتها في فَعْلٍ ، وقد يُتْبَعُ
الثانى الأَوَّلَ في مثل : نَحَوٍ وَمَحْمُومٍ ، وقد يقال في «بِئْسَ» :
«بِئْسَ» .

(فصل) (٢) : فاعل نِعَمَ وَبِئْسَ في الغالب ظاهرٌ معرفٌ
بالألِفِ واللَّامِ ، أو مضافٌ إلى المعرَّفِ بهما مباشراً أو بواسطة ،
وقد يقوم مقام ذى الألفِ واللَّامِ «ما» معرفة تامّة ، وفاقا
لسيبويه والكسائي ، لا موصولةً ، خلافاً للفراءِ والفراسي .
وليست بنكرةٍ مميّزةٍ ، خلافاً للزمخشريّ والفراسي في أحد
قوليه ، ولا يؤكِّدُ فاعلهما توكيداً معنوياً ، وقد يوصف ، خلافاً

(١) في (س) : وكذا .

(٢) سقط من (ح) وأثبت علامة الفصل : () .

لابن السراج والفارسيّ ، وقد ينكر مفرداً ، أو مضافاً ،
ويُضمر ممنوع الإتياع مفسراً بتمييز مؤخر^(١) مطابق
قابل «أل» لازم غالباً ؛ وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكّداً
وفاقاً للمبرد والفارسيّ ، ولا يمتنع عندهما^(٢) إسناد «نعم» و «بئس»
إلى «الذي» الجنسيّة ، ونذر نحو : نعم زيد رجلاً ،
ومرّ بقوم نعيموا قوما ، ونعم بهم قوما ، ونعم عبدُ الله
خالدٌ ، وبئس عبدُ الله أنا إن كان كذا ، وشهدتُ صفيّناً
وبئستُ صفيّناً .

ويُدلُّ على المخصوص بمفهوميّ «نعم وبئس» ، أو يذكر
قبلهما معمولاً للابتداء أو لبعض نواسخه ، أو بعد^(٣) فاعليهما
مبتدأ ، أو خبر مبتدأ لا يظهر ، أو أوّل معمولي فعل ناسخ ،
ومن حقّه أن يختصّ ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً
بالممدوح بعد «نعم» وبالمذموم بعد «بئس» ، فإنّ بايئنه
أوّل ، وقد يُحذف وتخلّفه صفته^(٤) أسماءً وفعالاً ، وقد
يغني متعلقُ بهما ، وإن كان المخصوص مؤنثاً جاز أن يقال :

(١) في (د) : مؤخرآ .

(٢) في (س) : عنده وعند الفارسي ، وفي (ص) ضرب على الزيادة . وصححها :
« عندهما » .

(٣) في (د ، ح) : وبعد فاعليهما .

(٤) في (م) : صفة .

«نعمتُ» و«بئستُ» مع تذكير الفاعل . وتُلحق «ساءً» ببئس ،
وبها وبنعم «فُعُلُ» موضوعا (١) أو محولا من فَعَلَ أو فَعِلَ
مضمنا تعجبا ، ويكثر أنجرار فاعله بالباء ، وأستغناؤه عن
الألف واللام ، وإضماره على وَفَق ما قبله .

(١) في (د) : مصوغا . وفي (س) : مصنوعا .

ومثاله : حسن الخلق خلق الحكماء ، وقبح العناد عناد المبطلين . وقوله تعالى : «كبرت
كلمة تخرج من أفواههم» .

أصل «حَبَّ» من «حَبَّذا» حُبٌّ^(١) أى صار حبيباً ، فأُدغم
 كغيره وألزم منع التصرّف وإيلاء «ذا» فاعلا في إفراد وتذكير
 وغيرهما . وليس هذا التركيب مزيلا فعلية «حَبَّ» فتكون^(٢) مع
 «ذا» مبتدأً خلافاً للمبرّد وابن السراج ومن وافقهما ، ولا اسمية
 «ذا» فيكون مع «حَبَّ» فعلا فاعله المخصوص ، خلافاً لقوم ، وتدخل
 عليهما^(٣) «لا» فتحصل موافقة «بئس» معنى ، ويذكر بعدهما
 المخصوص بمعناهما مبتدأً مخبراً عنه بهما ، أو خبر مبتدأٍ لا يظهر ،
 ولا تعمل فيه النواسخ ولا يقدم ، وقد يكون قبله أو بعده تمييزاً مطابق
 أحوال عامله «حَبَّ» ، وربما أستغنى به أو بدليل آخر عن المخصوص .
 وقد تفرد «حَبَّ» فيجوز نقل ضمة^(٤) عينها إلى فائها ، وكذا
 كلُّ فعلٍ حلقي الفاء مرادٍ^(٥) به مدح أو تعجب ، وقد يُجرَّ
 فاعل «حَبَّ» بباءٍ زائدةٍ ، تشبيهاً بفاعل أفعل تعجباً .

(١) في (م) حبيب .

(٢) في (م، شع) : فيكون .

(٣) في (د، س، م، شع) : عليها .

(٤) في (د) : ضم عينها .

(٥) في (د) : مراداً .

ينصب المتعجب منه مفعولاً^(١) بموازن « أَفْعَلْ » فعلاً لا اسماً خلافاً للكوفيّين غير الكِسائيّ ، مخبراً به عن « ما » متقدّمةً بمعنى شيء ، لا استفهاميّة ، خلافاً لبعضهم ، ولاموصولةً خلافاً للأخفش في أحد قوليه . وكأفْعَلْ « أَفْعَلْ »^(٢) خبراً لا أمراً ، مجروراً بعده المتعجب منه بباءٍ زائدة لازمة^(٣) ، وقد تفارقه إن كان « أَنْ » وصلتها ، وموضعه رفعٌ بالفاعليّة لانصب بالمفعوليّة خلافاً للفرّاء والزمخشري وابن خروف . واستفيد الخبر من الأمر هنا وفي جواب الشرط كما استفيد الأمر من مثبت الخبر ، والنهي من منفيّه ، وربّما استفيد الأمر من الاستفهام . ولا يتعجب إلّا من مختص ، وإذا علم جاز حذفه مطلقاً ، وربّما أُكِّد « أَفْعَلْ » بالنون ، ولا يؤكّد مصدرٌ فعلٌ تعجبٌ ، ولا أفْعَلْ تفضيل .

(فصل) ^(٤) : همزة « أَفْعَلْ » في التعجب لتعديّة ما عدم التعدي في الأصل أو الحال ، وهمزة « أَفْعَلْ » للصيرورة ، ويجب

(١) سقط لفظ « مفعولاً » من (د) .

(٢) زاد بعدها في (شع) : في الدلالة على التعجب .

(٣) في (د) : لازمة .

(٤) سقط من (ح) وثبت موضع الفصل : () .

تصحيح عنيهما ، وفك «أفعل» المضعف ، وشد تصغير «أفعل» مقصوراً على السماع خلافاً لابن كيسان في اطراده وقياس «أفعل» عليه ، ولا يتصرفان ، ولا يليهما غير المتعجب منه ، إن لم يتعلق بهما ، وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر ، وإن كان أحدهما فقد يلي ، وفاقاً للفراء والجرمي والفرسي وابن خروف والشلوبين ، وقد يليهما عند ابن كيسان «لولا» الامتناعية ، ويُجر ما تعلق بهما من غير ما ذكر بالي إن كان فاعلاً ، وإلا فبالباء إن كانا من مفهم علماً أوجهلاً ، وباللام إن كانا من متعد غيره ، وإن كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به .

ويقال في التعجب من «كسا زيد الفقراء الثياب» ، و«ظن عمرو بشرا صديقا» : ما أكسى زيدا للفقراء الثياب ، وما أظن عمراً لبشر صديقا ، وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل لابه ، خلافاً للكوفيين .

(فصل) : بناء هذين الفعلين ^(١) من فعل ثلاثي مجرد تامّ مثبت متصرف قابل معناه للكثرة ^(٢) ، غير مبني للمفعول ، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء ، وقد يُبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس ومن فعل أفعل مفهم عسر ^(٣) أو جهل ،

(١) في (ص) : الفعل .

(٢) في (د) : للشكرة .

(٣) في (س) : عشر .

ومن مَزِيد فيه ، فإن كان «أفعل» قيس عليه ، وفاقاً لسيبويه .
وربما بُنِيَ من غير فعل ، أَوْفَعِلٌ ^(١) غير متصرف ، وقد يغنى
في التعجّب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط ، كما يغنى في غيره .
ويتوصّل إلى التعجّب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ،
ذو مصدر مشهور إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ^(٢)
ما للمتعبّب منه مضافاً إليه بعد ما «أشدّ» أو «أشدّد» ونحوهما ،
وإن لم يعدم الفعل إلا الصّوغ للفاعل جيء به صلةً لما المصدرية
آخذةً ما للمتعبّب منه بعد ما أشدّ أو أشدّد ونحوهما ^(٣) .

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) نحو : ما أكثر ما ضرب زيد ، وأكثر بما ضرب زيد ، وإن كان المانع النفي جعل
الفعل المنفي صلةً لأن نحو : ما أقبح أن لا يأمر بالمعروف ، وأقبح بأن لا يأمر ، وأجاز البغداديون :
ما أحسن ما ليس يذكر زيد ، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد ، وتابعهم ابن السراج .

٣٥ - باب أفعال التفضيل

يُصاغُ للتفضيل موازن «أفعل» اسماً مما صيغ منه في التعجبِ فعلاً على نحو ماسبق من أطراد وشذوذ ونيابة أشد وشبهه ، وهو هنا اسم ناصبٌ مصدرُ المحوج إليه تمييزاً ، وغلب حذفُ همزةٍ أخيرٍ وأشْرٌ في التفضيلِ ، ونَدَرَ في التعجبِ . ويلزمُ أفعالَ التفضيلِ عارياً الأفرادُ والتذكيرُ ، وأن يَلِيَهُ أو معموله المفضولُ ^(١) مجروراً بـ «من» وقد يسبقانه ، ويلزم ذلك إن كان المفضولُ ^(٢) اسمَ استفهامٍ ، أو مضافاً إليه ، وقد يُفصلُ بين «أفعل» و «مِنْ» بـ «كَوْ» وما اتَّصلَ بها ، ولا يخلو المقرونُ بـ «من» في غير تهكُّمٍ من مشاركةِ المفضَّلِ في المعنى أو تقديرِ مشاركتهِ ، وإن كان «أفعلُ» خبراً حُذِفَ للعلمِ به المفضولُ غالباً ، ويقلُّ ذلك إن لم يكن خبراً ، ولا تُصاحبُ «من» المذكورةُ غيرَ العارى إلا وهو مضافٌ إلى غير مُعتدٍّ به ^(٣) ، أو ذو ألفٍ ولامٍ زائدتين ، أو دالٌّ على عارٍ متعلِّقٍ ^(٤) به «مِنْ» ، أو شاذٌّ .

(٢٠١) في (م) : «المفضول» بصاد مهمله .

(٣) في (م) : متعد به .

(٤) في (س) : يتعلق به .

(فصل) : إن قُرِنَ (١) أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بحرفِ التعريفِ ،
أو أُضِيفَ إلى معرفةٍ مطلقاً له التَّفْضِيلُ ، أو مؤوَّلاً بما لا تَفْضِيلَ
فيه ، طابَقَ ما هوَ له في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِهِما ، وإن قُيِّدَتْ
إِضافتُهُ بتضمينِ معنى (٢) « مِنْ » جاز أن يطابَقَ ، وأن
يُستعملَ استعمالَ العارى ، ولا يتعيَّنُ الثاني ، خلافاً لابن السراج ،
ولا يكونُ حينئذٍ إلاَّ بعضُ ما أُضِيفَ إليه (٣) ، وشذَّ أَظْلَمِي
وَأَظْلَمَةُ ، وأستعمالُهُ عارياً ، دونَ « مِنْ » ، مجرداً عن معنى
التَّفْضِيلِ مؤوَّلاً باسمِ فاعلٍ أو صفةٍ مشبَّهةٍ مطرَّدٌ عند
أبي العباس ، والأصحُّ (٤) قَصْرُهُ على السَّماعِ (٥) ، ولزومُ الإفرادِ
والتذكيرِ فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة ، ونحو : هو
أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وهى أَفْضَلُ امْرَأَةٍ ، وهما أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ
أو امرأتينِ ، وهم أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وهنَّ أَفْضَلُ نِسَاءٍ (٦) ،
معناه ثبوتُ المزيَّةِ للأوَّلِ على المتفاضلينِ واحداً واحداً ، أو اثنين
اثنين ، أو جماعةً جماعةً .

وإن كان المضافُ إليه مشتقاً جاز إفرادُهُ مع كونِ الأوَّلِ

(١) في (س) : إن قدر .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في (شع) : ما يضاف إليه .

(٤) في (شع) : والأفصح .

(٥) قال في (شع) والوجه إطراده .

(٦) في (م، شع) : نساء .

غير مُفْرَد ، وألْحَقَ بِأَسْبَقَ مطلقاً أَوَّلُ صفةً ، وإن نويت
 إِضَافَتُهُ بنى على الضمِّ ، وربَّما أُعْطِيَ مع نِيَّتِهَا ماله مع وجودها ،
 وإن جُرِّدَ عن الوصفية جَرَى مجرى « أَفْكَلٌ »^(١) ، وألْحَقَ
 آخَرَ بِأَوَّلٍ غيرِ المجرِّدِ فيما له^(٢) مع الإفراد والتذكيرِ
 وفروعِهما من الأوزان ، إلا أن آخَرَ يطابقُ في التَّنْكِيرِ والتعريفِ
 ما هو له ، ولاتليه « مِنْ » وتاليها ، ولا يضافُ بخلافِ أَوَّلٍ ،
 وقد تنكَّرُ « الدُّنْيَا » و « الجُلِّيُّ » لشبهِهما بالجوامد ، وأما « حُسْنِي »
 و « سُوءِي » فمصدران .

(فصل) : لا يرفعُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ في الأعرافِ ظاهراً إلاَّ
 قبلَ مفضولٍ هوَ مُذْكَورٍ أو مقدرٍ ، وبعد ضميرٍ مذكورٍ أو
 مقدرٍ مفسَّرٍ بعد نفيٍ أو شبهه يصاحب « أَفْعَلَ » ولا ينصبُ
 مفعولاً به ، وقد يدلُّ على ناصبه ، وإن أُوِّلَ بما لا تفضيلَ فيه
 جازَ على رأى أن ينصبه ، وتعلَّقُ به حروفُ الجرِّ على نحوِ
 تعلَّقِهَا بِأَفْعَلِ المتعجَّبِ به .

(١) في (م) : أفعل .

(٢) في (ح) : في ماله . وفي (شع) : فيما له من الإفراد .

٣٦ - باب اسم الفاعل

وهو الصِّفة الدالَّة على فاعلٍ جارِيَّة (١) في التَّذكِيرِ والتَّأْنِيثِ على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، ويوازن في الثلاثيِّ المجرَّد « فاعلاً » ، وفي غيره المضارع مكسور (٢) ما قبل الآخر ، مبدوءاً بميم مضمومةٍ وربَّما كسرتُ في « مُفْعِلٍ » أو ضمت عينه ، وربَّما ضمت عين « مُنْفَعِلٍ » مرفوعاً ، وربَّما استغنى عن « فاعِلٍ » بـ « مُفْعِلٍ » وعن مُفْعَلٍ بـ « مفعول » فيما له ثلاثيٌّ وفيما لا ثلاثيٌّ له ؛ وعن مُفْعِلٍ بـ « فاعِلٍ » ونحوه أو بـ « مُفْعَلٍ » وعن فاعلٍ بمُفْعِلٍ أو مِفْعَلٍ ؛ وربَّما خَلَفَ فاعِلٌ مفعولاً ، ومفعولٌ فاعلاً .

(فصل) : يَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ غَيْرُ الْمَصْغَرِ وَالْمَوْصُوفِ خِلافًا لِلْكَسَائِيِّ ، مَفْرَدًا وَغَيْرَ (٣) مَفْرَدٍ عَمَلٍ فِعْلُهُ مَطْلَقًا ، وَكَذَا إِنْ حُوِّلَ لِلْمَبَالِغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ ، خِلافًا لِلْكَوْفِيِّينَ .

وربما عَمِلَ مَحْوَلًا إِلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ ، وَرَبَّمَا بَنَى فَعَالٍ وَمِفْعَالٍ وَفَعِيلٍ وَفَعُولٍ مِنْ أَفْعَلٍ ، وَلَا يَعْمَلُ غَيْرُ الْمُعْتَمِدِ عَلَى صَاحِبِ

(١) في (د) : دالة .

(٢) في (م، وشمع) : مكسوراً .

(٣) في (د) : أو غير مفرد .

مذكور أو منوي ، أو على نفي صريح أو مؤول أو استفهام موجود
أو مقدر ، ولا الماضي غير الموصول به «ال» (١) أو محكى به الحال
خلفاً للكسائي ، بل يدل على فعلٍ ناصبٍ لما يقع بعده من
مفعول به يتوهم أنه معموله (٢) . وليس نصب ما بعد المقرون
بـ «أل» مخصوصاً بالماضي خلفاً للرمانى ومن وافقه ، ولا على
التشبيه بالمفعول به خلفاً للأخفش ، ولا بفعل مضميرٍ خلفاً
أقوم .

(فصل) (٣) : يضاف (٤) اسمُ الفاعلِ المجردُ الصالحُ
للعملِ إلى المفعولِ به جوازاً (٥) إن كان ظاهراً متصلاً ، ووجوباً
إن كان ضميراً متصلاً ، خلفاً للأخفش وهشام في كونه
منصوبَ المحلِّ . وشدَّ فصلُ المضافِ إلى ظاهرٍ (٦) بمفعولٍ أو
ظرف . ولا يضافُ المقرونُ بالألفِ واللامِ إلا إذا كان مثني أو
مجموعاً على حدِّه ، أو كان المفعولُ به معرفاً بهما ، أو مضافاً
إلى معرفٍ بهما (٧) ، أو إلى ضميره ، ولا يُغنى كونه المفعولُ به

(١) سقطت «ال» من (د) .

(٢) في (س) : مفعوله .

(٣) ثبت الفصل في (ب، س، م، شع) ، وسقط من بقية النسخ مع وجود ما يدل عليه في
بعض هذه النسخ .

(٤) في (ج، د، س، شع) : ويضاف بالواو .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) في (د، ص) : إلى الظاهر .

(٧) في (م، شع) : المعرف بهما .

معرّفاً بغيرِ ذلك ، خلافاً للفراء ، ولا كونه ضميراً ، خلافاً للرّمانيّ
والمبرد في أحدِ قوليه .

ويُجرُّ المعطوفُ على مجرورِ ذى الألفِ واللامِ إن كان مثله
أو مضافاً إلى مثله أو إلى ضمير^(١) مثله ، لا إن كان غيرَ
ذلك ، وفاقاً لأبي العباس^(٢) .

(فصل) : يعملُ اسمُ المفعولِ عملَ فعلِهِ مشروطاً فيه ما شرطَ
في اسمِ الفاعِلِ ؛ وبنائوه من الثلاثيِّ على زنة مفعولٍ ، ومن غيره
على زنة اسمِ فاعله مفتوحاً ما قبلَ آخره ، ما لم يُستغنَ فيه^(٣)
بمفعولٍ عن مُفَعَّلٍ ، وينوبُ في الدلالةِ لا العملِ عن مفعولٍ
بقلةِ فِعْلٍ وفَعْلٍ وفُعْلَةٍ ، وبكثرةِ فَعِيلٍ ، وليس مقيساً ،
خلافاً لبعضهم ، وقد ينوب عن مُفَعَّلٍ .

(١) في (د، م، شع) : إلى ضميره .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (م) .

(٣) سقط الجار والمجرور « فيه » من (م) .

٣٧ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي الملاقية فعلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديرًا ،
قابلةً للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط ، وموازنتها
المضارع^(١) قليلة إن كانت من ثلاثي ، ولازمة إن كانت من غيره ،
ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم أطراد إضافتها^(٢) إلى
الفاعل معنى ، وهي : إما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظاً ،
أو معنى لا لفظاً ، أو لفظاً لا معنى ، أو خاصة بأحدهما معنى
ولفظاً ، فالأولى تجرى على مثلها وضدّها ، والباقى تجرى
على مثلها لا ضدّها ، خلافاً للكسائي والأخفش .

(فصل) : معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل
أوسبي موصول أو موصوف يشبهه ، أو مضاف إلى أحدهما أو
مقرون بـ « ال » أو مجرد أو مضاف إلى ضمير الموصوف أو
إلى مضاف إلى ضميره لفظاً أو تقديرًا ، أو إلى ضمير مضاف
إلى مضاف إلى ضمير الموصوف . وعملها في الضمير جرّ بالإضافة
إن باشرته وخلت من « ال » ، ونصب على التشبيه بالمفعول به^(٣)

(١) في (ص، شع) : للمضارع .

(٢) في (م) : اطرادا فيها .

(٣) سقط الجار والمجرور « به » من (د) .

إن فُصِلَتْ أَوْ قُرِنَتْ بِـ «ال» ، ويجوز النَّصْبُ مع المباشرةِ
والخُلُوءِ من «ال» وفاقاً للكسائي . وعملها في الموصولِ والموصوفِ
رفعٌ ونصبٌ مطلقاً ، وجرٌّ إن خَلَتْ من «ال» وقُصِدَتْ الإِضَافَةُ (١)
وإن وليها سببيٌّ غيرُ ذلك عملت فيه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً ،
إِلَّا أَنْ مَجْرُورَ المَقْرُونَةِ بِـ «ال» مَقْرُونٌ بِـ «ال» (٢) أَوْ مَضَافٌ
إِلَى المَقْرُونِ بِهَا ، أَوْ إِلَى ضَمِيرِ المَقْرُونِ بِهَا (٣) ، وَيَقْلُ نَحْوُ :
حَسَنٍ وَجْهَهُ ، وَحَسَنٍ وَجْهَهُ ، وَحَسَنٍ وَجْهَهُ ؛ وَلَا يَمْتَنِعُ خِلافاً لِقَوْمِ .

(فصل) : إِذَا كَانَ مَعْنَى الصِّفَةِ لِسَابِقِهَا رَفَعَتْ ضَمِيرَهُ وَطَابَقَتْهُ
فِي إِفْرَادٍ وَتَذْكِيرٍ (٤) وَفُرُوعِهِمَا مَا لَمْ يَمْنَعُ مِنَ المِطَابَقَةِ مَانِعٌ ،
وَكَذَلِكَ (٥) إِنْ كَانَ مَعْنَاهَا لِغَيْرِهِ وَلَمْ تَرْفَعْهُ ، فَإِنْ رَفَعْتَهُ جَرَتْ
فِي المِطَابَقَةِ مَجْرَى الفِعْلِ المَسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ أَمَكْنَ تَكْسِيرُهَا
حِينَئِذٍ مَسْنَدَةً إِلَى جَمْعٍ فَهُوَ أَوْلَى مِنْ إِفْرَادِهَا ، وَتَثْنِي وَتُجْمَعُ
جَمْعَ المَذْكَرِ السَّالِمِ عَلَى لُغَةِ : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ » ، وَقَدْ
تُعَامَلُ غَيْرُ الرَّافِعَةِ مَا هِيَ لَهُ إِنْ قُرِنَ بِـ «ال» مَعَامَلَتَهَا إِذَا رَفَعْتَهُ ،
وَإِذَا قُصِدَ اسْتِقْبَالُ المَصْبُوعَةِ مِنْ ثَلَاثِيٍّ عَلَى غَيْرِ فَاعِلٍ

(١) سقطت هذه العبارة من (شع) .

(٢) سقطت «أل» من (د، ص) .

(٣) سقط من (م، شع) قوله : إلا أن مجرور... إلى : المقرون بها .

(٤) في (م) : الإفراد والتذكير .

(٥) في (م، شع) : وكذا .

رَدَّتْ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَقْدِرَ الْوُقُوعُ ^(١) . وَإِنْ قُصِدَ ثَبُوتُ مَعْنَى أَسْمِ
الْفَاعِلِ عُمُومًا مَعَامِلَةَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ وَلَوْ كَانَ مِنْ مَتَعَدِّ إِذَا أُمِنَ
اللَّبْسُ ، وَفَاقًا لِلْفَارِسِيِّ ؛ وَالْأَصَحُّ أَنْ يُجْعَلَ أَسْمُ مَفْعُولٍ ^(٢)
الْمَتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ مُطْلَقًا ، وَقَدْ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِجَامِدٍ
لِتَأْوِيلِهِ بِمَشْتَقٍّ ؛ وَلَا تَعْمَلُ ^(٣) الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ فِي أَجْنَبِيٍّ مُحَضٍّ ،
وَلَا تُؤَخَّرُ عَنْ مَنْصُوبِهَا .

(١) سقطت عبارة : « ما لم يقدر الوقوع » من (م) وشرحها في (شع) بقوله : فإن الصفة
حينئذ تبقى على حالها ولا تحول إلى فاعل ، كقراءة الجمهور : « إنك ميت وإنهم ميتون » .
(٢) في (م، شع) : المفعول .
(٣) سقطت هذه العبارة إلى آخر الفصل من (د) . وقال في (شع) عند شرحها : وفي بعض
نسخ التسهيل : « ولا تعمل الصفة الخ » .

٣٨ - باب إعمال المصدر

يَعْمَلُ المصدر مظهراً مكبراً غير محدود^(١) ولا منعوت قبل تمامه عمل فعله ، والغالب إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله تقديره به بعد « أن » المخففة أو المصدرية أو ما أختيها ، ولا يلزم ذكر مرفوعه . ومعموله كصلة في منع تقدمه وفصله . ويضمَر عاملُ فيما أوهم خلاف ذلك أو يُعَدُّ نادراً ، وإعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً ، وإعماله منوناً أكثر من إعماله مقرونناً بالألف واللام . ويضاف إلى المرفوع أو المنصوب ، ثم يُستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعل ما لم يكن الباقي^(٢) فاعلاً فيستغنى عنه غالباً ، وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون ، ويتبع مجروره لفظاً ومحللاً ما لم يمنع مانع . فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوعاً بالمصدر جازاً في تابعه الرفع والنصب والجر .

ويعمل عمله^(٣) أسمه غير العلم ، وهو ما دل على معناه ، وخالفه بخلوه - لفظاً^(٤) وتقديراً دون عوض - من بعض

(١) زادى (س) : بالتاء .

(٢) فى (م، شع) : الثانى .

(٣) فى (س) : ويعمل عمل المصدر .

(٤) فى (ص، م) : أو تقديراً .

١٠ في فعله ، فإن وُجِدَ عَمَلٌ بَعْدَ مَا تَضَمَّنَ (١) حُرُوفَ الْفِعْلِ ،
من اسمٍ مَا يُفَعَّلُ بِهِ أَوْ فِيهِ ، فهو للدلول به عليه (٢) .

(فصل) : يَجِيءُ بَعْدَ الْمَصْدَرِ الْكَائِنِ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ
مَعْمُولٌ عَامِلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ الْبَدَلُ لَا الْمَبْدَلُ مِنْهُ ، وَفَاقًا لِسَيَّبِيهِ
وَالْأَخْفَشِ ، وَالْأَصَحُّ (٣) أَيْضًا مَسَاوَاةٌ هَذَا الْمَصْدَرِ اسْمٍ (٤)
الْفَاعِلِ فِي تَحْمُلِ الضَّمِيرِ ، وَجَوَازُ تَقْدِيمِ الْمَنْصُوبِ بِهِ (٥)
وَالْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ .

(١) في (د) : ضمن .

(٢) زاد بعدها في (س) : خلافاً لقوم . وتوضيحه كما روى عن بعض العرب من نحو :
أعجبنى دهن زيد لحيته ، وكحل هند عينها ، وكقوله تعالى : « ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء
وأمواتا » . فالدهن ما يدهن به ، والكحل ما يكتحل به ، والكفات ما يكفت فيه الأشياء أى تجمع
وتحفظ ، فالمنصوب بعد هذه ونحوها عامله محذوف دل عليه المذكور . ورأى المصنف هنا يخالف
رأى البصريين والكوفيين والبغداديين ، فإنه يفرق بين هذه وغيرها من أسماء المصادر ، والبصريون
يمنعون ، والكوفيون والبغداديون يجوزون ، واستثنى الكسائى الخبز والدهن والقوت ، وأجازها
الفراء ، وقال هشام : لا يمتنع فى القياس . (شع) .

(٣) في (د) أثبت هذه العبارة فى الهامش وكتب عليها علامة (صح) . وقال فى (شع) :
وفى بعض نسخ التسهيل بعد هذا : « والأصح أيضا » الخ الفصل .

(٤) فى (د) : الاسم .

(٥) سقط من (د) : « المنصوب به » .

٣٩ - باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها

فمنها « مِنْ » ، وقد يقالُ « مِنْنا » ، وهي لابتداءِ الغايةِ مطلقاً على الأصح ، وللتبويض ، ولبيانِ الجنس ، وللتعليل ، وللبديل ، وللمجاوزة ، وللانتهاء ، وللاستعلاء ، وللفضل^(١) ، ولموافقة الباء ، ولموافقة « في » و « إلى »^(٢) ، وتزادُ لتنصيصِ العمومِ أو لمجرد التوكيدِ بعد نفي أو شبهه ، جازةً نكرةً مبتدأً أو فاعلاً أو مفعولاً به ، ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي أو شبهه ، وفاقاً للأخفش . وربما دخلت على حال^(٣) .

وتنفرد « مِنْ » بجرّ ظروفٍ لاتصرفُ كقبْلُ وبعْدُ وعندِ ولَدَى ولَدُنْ^(٤) ومَعَ ، وعنِ وعَلَى أسمين .

وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالربِّ^(٥) ، والتاء واللامُ بالله ، وشذَّ فيه : مِنْ اللهُ ، وترَبِّي^(٦) .

(١) في (س) : وللفضل .

(٢) سقط من (س ، شع) .

(٣) في (م) : على فاعل حال . قال في (شع) : كقراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وجماعة : « ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء » بضم النون وفتح الخاء ، أى نتخذ أولياء حالة كوننا دونك .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) في (م) : برب .

(٦) في (س) : وترب .

ومنها : «إلى» للانتهاء مطلقاً ، وللمصاحبة ، وللتبيين ،
 ولموافقة اللام و «في» و «من» ، ولاتزاد خلافاً للفراء .
 ومنها : اللام للملك وشبهه ، وللتملك وشبهه ، وللاستحقاق ،
 وللنسب ، وللتعليل ، وللتبليغ ، وللتعجب ، وللتبيين ؛ وللصيرورة^(١)
 ولموافقة «في» و «عند» و «إلى» و «بعد» و «على» و «من» ،
 وتزاد مع مفعول ذى الواحد قياساً فى نحو « للرويا تعبرون » .
 و «إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لما يريد» ، وسماعاً فى نحو : «رَدِفَ لَكُمْ» ،
 وفتح اللام مع المضمرة لغة غير خزاعة ، ومع الفعل لغة عكّل
 وبلعنبر^(٢) .

وتساوى لام التعليل معنى و ملاً « كى » مع أن وما أختيها
 والاستفهامية .

ومنها : الباء للإلصاق ، وللتعدية ، وللسببية ، وللتعليل ،
 وللمصاحبة ، وللظرفية ، وللبدل^(٣) ، وللمقابلة ، ولموافقة «عن»
 و «على» و «من» التبعية وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما .
 ومنها : «فى» للظرفية حقيقةً أو مجازاً ، وللمصاحبة ،

(١) فى (س) : للضرورة .

(٢) فى (م،شع) : وبلعتين . وفى القاموس : وبنوبلع بطين من قضاة ، والعنبر أبوحى من
 تميم ... وعنبرى البلد مثل فى الهداية ، لأن بنى العنبر أهدى قوم . قال فى (شع) ومثال فتح اللام
 مع الفعل قراءة سعيد بن جبير . «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال» .. بفتح اللام . وحكى
 أبو زيد أنه سمع : «وما كان لله ليعذبهم» بفتح اللام .

(٣) سقطت من (ص) .

وللتعليل ، وللمقايسة^(١) ، ولموافقة « على » والباء .

ومنها : « عَنْ » للمجاورة ، وللبدل ، وللإستعلاء ،
وللإستعانة ، وللتعليل ، ولموافقة « بعد » و« في » ، وتزاد هي
و« على » و« الباء » عوضاً .

ومنها « على » للإستعلاء حساً أو معنى ، وللمصاحبة ،
وللمجاورة ، وللتعليل ، وللظرفية ، ولموافقة « من » و« الباء » ،
وقد تزداد دون تعويض .

ومنها : « حتى » لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده ،
ومجرورها إما بعض لما قبلها من مُفهم جمع إيفهاماً^(٢) صريحا
أو غير صريح^(٣) ، وإما كـبعض . ولا يكون ضميراً ، ولا
يلزم كونه آخر جزء أو ملاقى آخر جزء ، خلافاً لزاعم ذلك ،
ويختص تالي الصريح^(٤) المنتهى به بقصد زيادة^(٥) ما ،
وبجواز^(٦) عطفه ، وأستثناؤه . وإبدالُ حائها عيناً لغةً هذليّة^(٧) .

(١) سقطت من (م) .

(٢) في (م) : إيفهاماً .

(٣) سقطت من (م) . وشرحه في (شع) بقوله : وهو ما دل على الجمع بغير لفظ
موضوع له نحو : « ليسجننه حتى حين » فمجرور « حتى » منتهى أحيان مفهومة لم يصرح بذكرها .

(٤) في (د) : التصريح .

(٥) في (م) : مادة ما . وشرحه في (شع) بقوله : فإذا قلت : « ضربت القوم حتى زيد .
ففي ذكر القوم غنى عنه ، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن فيه زيادة قوة أو ضعف أو تعظيم
أو تحقير .

(٦) في (م) : ويجوز .

(٧) في (م) : هذيل .

ومنها : الكاف للتشبيه (١) ، ودخولها على ضمير الغائب
المجرورِ قليلٌ ، وعلى « أنت » و « إياك » وأخواتهما (٢) أقلُّ ،
وقد توافق « على » ، وقد تزدادُ إنْ أُمِنَ اللَّبَسُ وتكونُ اسماً
فُتَجَرُّ وَيُسْنَدُ إِلَيْهَا ، وإنْ وقعتُ صلةٌ فالحرفيةُ راجحةٌ ، وتزدادُ
بعدها « ما » كافةً ، وغير كافةً ، وكذا بعدَ « رَبِّ » و « الباءِ »
وتُحَدِّثُ فِي الباءِ المكفوفةِ معنى التقليلِ ، وقد تُحَدِّثُ فِي الكافِ
معنى التعليلِ (٣) ، وربما نَصَبَتْ حينئذٍ مضارعاً ، لا (٤) لَأَنَّ
الأصل « كيما » . وإنْ ولى « ربَّما » اسمٌ مرفوعٌ فهو (٥) مبتدأٌ
بعده خبرٌ ، لا خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ و « ما » نكرةٌ موصوفةٌ
بهما ، خلافاً لأبي عليٍّ فِي المسألتينِ ، وتزدادُ (٦) « ما » غيرَ
كافةٍ بعدَ « من » و « عن » .

ومنها . « مذ » و « منذ » ، وقد ذُكِرَا فِي بابِ الضُّروفِ .
ومنها . « رَبِّ » ، ويقالُ رَبُّ رَبِّ وَرَبِّ (٧) وَرَبِّ وَرَبَّتْ وَرَبَّتْ وَرَبَّتْ
وَرَبِّ وَرَبِّ وَرَبَّتْ (٨) وليستُ اسماً ، خلافاً للكوفيِّين والأخفشِ
فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، بل هي حرفٌ تكثيرٍ ، وفاقاً لسيبويه ، والتقليلُ

(١) فِي (شع) : كاف التشبيه . وسقط هذا السطر من (س) ، إلى قوله : وإياك .

(٢) فِي (م) : وأخواتها .

(٣) فِي (د) : التقليل .

(٤) سقطت « لا » من (م) .

(٥) فِي (س) : هو .

(٦) فِي (س) : وقد تزداد .

(٧، ٨) سقط ما بين الرقمين من (م) ، وسقط من (س) : رَبِّ وَرَبِّ وَرَبَّتْ وَرَبَّتْ :
وَرَبُّ بضمين .

بها نادرٌ ، ولا يلزمُ وصفُ مجرورها ، خلافاً للمبردٍ ومن وافقه ،
 ولا مضيٌّ ما تعلقُ به ، بل يلزمُ (١) تصديرُها وتنكيرُ مجرورها .
 وقد يُعطفُ على مجرورها وشبهه مضافٌ إلى ضميرِهما ،
 وقد تجرُّ ضميراً لازماً تفسيره بمتأخرٍ منصوبٍ على التمييزِ (٢)
 مطابق للمعنى . ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتذكيره عند تثنيةِ
 التمييزِ وجمعه وتأنيثه أشهرُ من المطابقة .

(فصل) (٣) قد يلي - عند غير المبرد - «لولا» الامتناعية
 الضميرُ الموضوعُ (٤) للنصبِ والجرِّ مجرورَ الموضعِ عند سيبويه ،
 مرفوعه عند الأخفش والكوفيين .

ويُجرُّ بـ «وَعَلَّ» في لغة عُقيلٍ ، وبـ «مَتَى» في لغة هذيلٍ .
 (فصل) في الجرِّ بحرفٍ محذوفٍ : يُجرُّ بـ «رَبِّ» محذوفةً
 بعد «الفاء» كثيراً ، وبعد «الواو» أكثرَ ، وبعد «بَلِّ» قليلاً ، ومع
 التجردِ (٥) أقلُّ ، وليس الجرُّ بالفاءِ وبـ «بَلِّ» باتِّفاقٍ ، ولا بالواوِ
 خلافاً للمبردٍ ومن وافقه . ويُجرُّ بغيرِ «رَبِّ» أيضاً محذوفاً
 في جوابِ ماتضمَّن مثله ، أو في معطوفٍ على ماتضمَّن بحرفِ
 متصلٍ أو منفصلٍ بـ «لَا» أو «لَوْ» أو في مقرونٍ بعد ماتضمَّن

(١) سقطت من (م) .

(٢) سقطت من (م) : على التمييز .

(٣) لم يذكر الفصل في (ج، ص) وثبتت علامته .

(٤) في (ص) : الموقع .

(٥) في (ح) : المجرد .

بِالْهَمْزَةِ أَوْ «هَلَا» أَوْ «إِنَّ» أَوْ الْفَاءِ الْجَزَائِيَّتَيْنِ . وَيُقَاسُ عَلَى
جَمِيعِهَا ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي جَوَابِ (١) نَحْوِ : «بِمَنْ مَرَّتَ» ؟
وَقَدْ يَجْرُ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ مَحذُوفًا ، وَلَا يُقَاسُ مِنْهُ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرَ
فِي بَابِ «كَمْ» وَ «كَانَ» وَ «لَا» الْمَشْبَهَةِ (٢) بِ «إِنَّ» ، وَمَا يَذْكَرُ (٣)
فِي بَابِ الْقَسَمِ . وَقَدْ يُفْصَلُ فِي الضَّرُورَةِ بَيْنَ حَرْفِ جَرٍّ
وَمَجْرُورٍ بِظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ (٤) ، وَنَدَرَ فِي النَّثْرِ الْفَصْلُ
بِالْقَسَمِ بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَالْمَجْرُورِ ، وَالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(١) سقط الجار والمجرور من (م) .

(٢) سقط من (م) : المشبهة بإن .

(٣) في (م) : وهو ما يذكر

(٤) سقطت عبارة بظرف أو جار ومجرور من (م) .

٤٠ - باب القسم

وهو (١) صريحٌ وغيرُ صريحٍ . وكلاهما جملة فعليةٌ أو اسميةٌ . فالفعليةٌ غيرُ الصريحةِ في الخبرِ كعملتُ ووثقتُ مضمَّنةٌ معناه ، وفي الطلبِ كَنَشَدْتُكَ (٢) وَعَمَرْتُكَ ، وأبدِلَ من اللَّفْظِ هذه : عَمَرَكَ اللهُ ، بفتحِ الهاءِ وضمِّها ، وَقَعَدَكَ اللهُ ، وقعيدك اللهُ (٣) كما أُبدِلَ في الصَّريحةِ من فعلها المصدرُ أو ما بمعناه (٤) . ويضمُرُ الفعلُ في الطَّلَبِ كثيراً استغناءً (٥) بالمُقَسَّمِ به مجروراً بالباءِ ويختصُّ الطَّلَبُ بها ، وإن جُرَّ في غيره بغيرها حذف الفعل وجوباً ، وإن حُذِفَا معاً نُصِبَ المُقَسَّمُ به ، وإن كان «اللهُ» جاز جَرُّه بتعويضِ «آ» ثابتِ (٦) الألفِ ، أو «ها» محذوفِ الألفِ أو ثابتها ، مع وصلِ أَلْفِ اللهِ وقطعِها (٧) ، وقد يستغنى في التعويضِ بقطعها ؛ ويجوز جَرُّ «اللهِ» دون عوض ، ولا يشارك في

(١) في (م، شمع) : وهو جملة تؤكد ما تلاها من جملة خبرية غير تعجبية وهو صريح . الخ

(٢) في (د) : كَنَشَدْتُكَ .

(٣) لم يرد لفظ الجلالة في (د) .

(٤) في (م) : أو ما معناه .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) في (س) : بتعويض ثابت الألف .

(٧) في (س) : وقطعها .

ذلك ؛ خلافاً للكوفيّين ، وليس الجرّ في التعويض بالعوض ، خلافاً
للأخفش ومن وافقه .

فإن أبدى^(١) في الجملة الاسمية بمتعيّن للقسم حذف
الخبر وجوباً ، وإلا فجوازاً . والمحذوف^(٢) الخبر إن
عَرى من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدّر ، وإن كان
« عمراً » جاز أيضاً^(٣) ضمّ عينه ودخول الباء عليه ، ويلزم
الإضافة مطلقاً ، وإن كان « إيمن » الموصول الهمزة لزم الإضافة
إلى الله غالباً ، وقد يُضاف إلى الكعبة والذى ، وقد يقال فيه
مضافاً إلى الله « إيمن وإيمن وإيمن وإيمن^(٤) وإيمن^(٥) » وإيمن^(٦)
« ومُن » مثلت الحرفين وم مثلثا^(٧) ، وليست الميم بدلاً من
واو ، ولا أصلها « من » خلافاً لمن زعم ذلك^(٨) ، ولا « إيمن »
المذكور^(٩) جمع يمين ، خلافاً للكوفيّين ، وقد يُخبر عن

(١) في (م) ابتداء .

(٢) في (ص) : وبالمحذوف .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون . ونقلت عن تميم .

(٥) بكسر الهمزة . ونقلت عن سليم .

(٦) بهزة مكسورة وميم مضمومة . ونقلت عن أهل الإمامة .

(٧) حكى الكسائي والأخفش : م الله ، ورم الله ، وحكى الهروي : م الله - بالفتح .

(شع) .

(٨) في غير (ص، ح) : لزاعم ذلك .

(٩) في (م، شع) : المذكورة .

أسم (١) الله مقسماً به بـ «لَك» (٢) و«عَلَى» (٣) . وقد يُبتدأ
بالنذر قسماً .

(فصل) (٤) . المقسم عليه جملة (٥) مؤكدة بالقسم ،
تصدر (٦) في الإثبات بلام مفتوحة ، أو «إِنْ» مثقلة أو مخففة ،
ولا يُستغنى عنهما غالباً دون استطالة ، وتصدر في الشرط
الامتناعي بـ «لو» أو «لولا» ، وفي النفي بـ «ما» أو «لا» أو «إِنْ» ،
وقد تصدر بـ «لن» أو «لم» ، وتصدر في الطلب بفعله أو
بأداته أو بإلاً أو لماً بمعناها . وقد تدخل اللام على «ما»
النافية اضطراباً ، وإن كان أول الجملة مضارعاً مثبتاً مستقبلاً
غيرَ مقارن حرف تنفيس ولا مقدّم معموله لم تُغني اللام
غالباً عن نون توكيد (٧) ، وقد يُستغنى بها عن اللام ، وقد
يؤكد النفي بـ «لا» ، ويكثر حذف «نافي» المضارع المجرد مع
ثبوت القسم (٨) ، ويقال مع حذفه ، وقد يحذف «نافي» الماضي
إِنْ أَمِنَ اللَّبِيسُ ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ لِتَقَدُّمِ نَفْيِ عَلَى الْقَسْمِ ، وقد
يكون الجواب مع ذلك مثبتاً .

(١) في (شع) : وقد خبر عن الله .

(٢) في (م) : تلك .

(٣) في (م، شع) : أو على .

(٤) لم يذكر لفظ الفصل في (ح) ووضعت علامته .

(٥) في (د) : جملة بلك وعلى مؤكدة . وهو سهو ظاهر بتكرار ما في السطر السابق .

(٦) في (شع) : مصدر .

(٧) في (م، شع) : التوكيد .

(٨) نحو : «تالله تفتأ تذكر يوسف» بحذف «لا» النافية .

وقد يُحذف لِأَمْنٍ ^(١) اللبس نافي الجملة الاسمية ، وقد يكون الجواب قَسَمًا ، ولا يخلو دون أستطالة الماضي المثبتُ المجابُ به من اللام مقرونة بـ «قد» أو «ربّما» أو «بما» مرادفتها إن كان متصرفًا ، وإلّا فغير مقرونة ^(٢) ، وقد يلي «لقد» و«لَبِمَا» ^(٣) المضارع الماضي معنىً ، ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدّم من معمول الماضي كما أستغنى بالداخلة على ما تقدّم من معمول المضارع .

(فصل) ^(٤) . وإذا توالى قَسَمٌ وأداة شرط غير امتناعي ، أستغنى بجواب الأداة مطلقاً إن سبق ذو خبر ، وإلّا فبجواب ^(٥) ماسبق منهما ، وقد يغني حينئذ جواب الأداة مسبوقه بالقَسَم . وقد يُقرن القَسَم المؤخر بفاءٍ فيغني جوابه . وتُقرن أداة الشرط المسبوقه ^(٦) بلام مفتوحة تسمى الموطئة ، ولا تُحذف

(١) سقط من شع : لأمن اللبس .

(٢) في (م) : وجاء المتصرف أيضاً باللام فقط . وشرحها في (شع) بقوله أي وإلا يكن منصرفاً فاللام غير مقرونة بما ذكر نحو :

لعمري لنعم الفتى ما لك إذا الحرب أصلت لظاها رجالا

وجاءت العبارة الواردة في (م) بعد هذا الكلام في (شع) وقال : ومنه «لظلوا من بعده»

ومن كلام امرأة من غفار : والله لتزل رسول الله . وحكى سيبويه : والله لكذب .

ولا يجوز حذف اللام وقد ، وقال بعضهم : ولا بد مع اللام من قد ظاهرة أو مقدره .

(٣) في (م) : ولما .

(٤) لفظة «فصل» من (س ، وم) .

(٥) في (شع) : فجواب .

(٦) سقطت من (م) . والمراد : المسبوقه بقسم ملفوظ أو مقدر .

وَالْقَسَمُ مَحذُوفٌ إِلَّا قَلِيلاً . وقد يجاء بـ « كَثْنٌ » بعد ما يغنى عن
الجواب فيُحْكَم بزيادة اللام .

(فصل) ^(١)، لا يتقدّم على جواب قَسَم ^(٢) معموله إلاَّ
إن ^(٣) كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ ويستغنى للدليل كثيراً
بالجواب عن القَسَم ، وعن الجواب بمعموله ، أو بقَسَم
مسبق ببعض حروف الإجابة ، والأصحّ كون « جَيْرٌ » منها ،
لا اسماً بمعنى حقاً ، وقد تفتح راؤها ، وربما أغنت هي « ولاجرَمَ »
عن لفظ القَسَم مراداً ، وقد يجاب ^(٤) بـ « جَيْرٌ » دون إرادة
قَسَم ^(٥) .

(١) ذكر الفصل في (ب، س، م، شع) وسقط من بقية النسخ ووضعت علامته في (ح، ص) .

(٢) في (شع) : القسم .

(٣) في (م، شع) إلا إذا كان .

(٤) في (س) : ولا يجاب بخبر دون إرادة .

(٥) سقطت من (س)

٤١ - باب الإضافة^(١)

المضاف هو الاسم المفعول كجزءٍ لما^(٢) يليه ، خافضاً له ، بمعنى « في » إن حسن تقديرها وحدها^(٣) ، وبمعنى « من » إن حسن^(٤) تقديرها مع صحّة الإخبار عن الأول بالثاني ، وبمعنى اللّام تحقيقاً أو تقديرًا فيما سوى ذينك . ويُزال ما في المضاف من تنوين أو نون تُشبهه ، وقد يُزال منه تاء التانيث إن أمن اللبس ، ويتخصّص^(٥) بالثاني إن كان نكرة^(٦) . ويتعرّف به إن كان معرفة ، ما لم يوجب تأوّلُه بنكرة وقوعه موقعَ ما لا يكون معه معرفة ، أو عدمُ قبوله تعريفاً لشدة إبهامه كـ « غير » و « مثل » و « حسب » ، أو تكن^(٧) إضافته غير محضة ولا شبيهةً بمحضة ، لكونه صفةً مجرورها مرفوعٌ بها في المعنى ، أو منصوبٌ ، وليس من

(١) تطلق الإضافة اصطلاحاً على النسبة ، ومنه قول سيبويه :

« هذا باب الإضافة وهي النسبة . »

(٢) في (د) : مما يليه .

(٣) سقطت من (م) . ومثاله : « وهو ألد الخصام » . ، « تربص أربعة أشهر » .

وقال في (شع) وأغفل هذا أكثر النحويين .

(٤) في (م، شع) : إن صح .

(٥) في (س) : يختص .

(٦) سقطت من (م) : إن كان نكرة . ومثاله : غلام رجل .

(٧) في (س، م) : أو تكون .

هذا (١) المصدرُ المضافُ إلى مرفوعه أو منصوبه ، خلافاً لابن برهان ، ولا أَفَعْلُ التَّفْضِيلُ ، ولا الاسمُ (٢) المضاف إلى الصفة ، خلافاً للفارسيّ ، بل إضافة المصدر وأفعْلُ التَّفْضِيلُ محضة ، وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة (٣) بمحضة لامحضة ، وكذا إضافة المسمّى إلى الاسم ، أو الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى (٤) القائم مقام الوصف ، والمؤكّد إلى المؤكّد ، والمُلغى إلى المعْتَبَر ، والمعْتَبَر إلى المُلغى .

(فصل) : لا يقدّم على مضاف معمول مضاف إليه إلا على «غير» مراداً به نفى (٥) خلافاً للكسائيّ في جواز : أنت أخانا أول ضاربٍ .

ويؤنّث المضاف (٦) لتأنيث المضاف إليه إن صحّ الاستغناء به ، وكان المضاف بعضه أو كبعضه ، وقد يرد مثل ذلك في التذكير (٧) ؛ ويضاف الشيء بأدنى ملابسة .

(١) في (س) : من هذا الباب .

(٢) في (د، س) : لا الاسم .

(٣) في (د) : المشبهة .

(٤) سقط حرف الجر من (د) .

(٥) في (م ، و شع) : مراد به النفي . ومثاله في نحو : زيد غير ضارب عمراً ، فيجوز :

زيد عمراً غير ضارب . ومنه

إن امرأ خصني عمداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور .

فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفي . قال في (شع) : والصحيح منع هذه المسألة ، والبيت ونحوه من الشذوذ وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره .

(٦) سقط من (س) : المضاف لتأنيث .

(٧) في (س) : التنكير . والمراد أن يذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف إليه نحو :

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب التواني

(فصل) : لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء : منها ما مرّ
 في الظروف والمصادر والقسم ، ومنها حمادى (١) ، وقصارى (٢)
 ووحد لازم النصب والإفراد والتذكير وإيلاء ضمير ،
 وقد يُجرّب «على» وبإضافة «نسيج» ، و«جحيش» و«عَيْر»
 وربّما ثنى مضافاً إلى ضمير مثني (٣) .

ومنها «كلاً» و«كلتا» ، ولا يُضافان إلا (٤) إلى معرفة
 مثناة لفظاً ومعنى ، أو معنى (٥) دون لفظ ، وقد تُفرّق بالعطف
 اضطراراً (٦) .

ومنها «ذو» وفروعه ، ولا يُضَمَّن إلا إلى اسم جنس ظاهر ،
 وكذا «أولو» و«أولات» ، وقد يضاف «ذو» إلى علم وجوباً
 إن قرنا وضعاً (٧) ، وإلا فجوازاً ، وكلاهما مسموع ، والغالب
 في ذى الجواز الإلغاء ، وربّما أُضيف جمعه إلى ضمير غائب
 أو مخاطب .

ولازمتها معنى لا لفظاً أسماء كـ «قبل» و«بعد» وكـ «آل»

(١) في (س، م) : جمادى بالمعجمة .

(٢) وحمادى بالمهملة وقصارى معناهما الغاية .

(٣) كما يقال : على وحديهما .

(٤) سقطت من (س) .

(٥) سقط لفظ «معنى» من (س) ، وفي (شع) : أو معنى لا لفظاً .

(٦) أى مع الواو خاصة كقوله :

كلا أخى وخليلى واجدى عضداً فى النائبات وإلام الملمات

(٧) كقولهم : ذو الكلاع ، وذو سليم ، وذويزن .

بمعنى أهل ، ولا يضاف غالباً إلا إلى علم من يعقل ، وك « كل »^(١) غير واقع توكيداً أو نعتاً^(٢) ، وهو عند التجرد منوى^(٣) الإضافة ، فلا يدخل عليه « ال » ، وشذ تنكيره وانتصابه حالاً ، ويتعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وغيره إن أُضيف إلى نكرة ، وإن أُضيف إلى معرفة فوجهان . وإفراد ما ل « كلا » و « كلتا » أجود من تثنيته ، ويتعين في نحو : كلانا كفيلاً صاحبه .

(فصل) : ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى ، إن نوى تنكيره أو لفظ المضاف إليه أو عوض منه تنوين^(٤) أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف^(٥) لم يغير الحكم^(٦) ، وكذا لو عكس هذا الآخر ، وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوين ولا العطف بُنى المضاف على الضم إن لم يشابه ما لا تلزمه الإضافة معنى .

(فصل) : تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل فتبنى وجوباً إن لزم الإضافة ، وجوازاً راجحاً إن لم تلزم وصُدرت الجملة بفعل مبنى ، فإن صُدرت باسم أو

(١) في (ص) لفظ غير واضح .

(٢) نحو : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً » ، « وكل أتوه داخرين » .

(٣) في (م) : معنوى .

(٤) سقط الجار والمجرور من (م) . ومثاله « وكل أتوه » . « أيا ما تدعوا » ويومئذ وحيتئذ .

(٥) كقوله : قبل وبعد كل قول يفتنم حمد الإله البر وهاب النعم

(٦) في (م) : لم يغير الحكم .

فعل معرب جاز الإعرابُ باتِّفاق ، والبناء ، خلافاً للبصريين^(١) .
 وإنَّ صُدِّرت بـ «لا التبرئة» بقى اسمها على ما كان^(٢) ، وقد
 يُجرُّ ويُرفع ، وإن كانت المحمولة على «ليس» أو «ما» أخذتها
 لم يختلف حكمهما .

ولا يضاف أسمُ زمانٍ إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلاَّ
 قليلاً ، وقد تضاف «آية» بمعنى علامة إلى الفعل المتصرّف مجرداً
 أو مقروناً بـ «ما» المصدرية أو النافية ، ويشاركها في الإضافة
 إلى المتصرّف المثلث «لَدُن» و«رَيْثَ» ، وقد تُفصل «لَدُن»
 والحين بـ «أَنَّ»^(٣) و«رَيْثَ» بـ «ما» ؛ وقالوا : اذهب بذى
 تَسَلِّمُ ، أى بذى سلامتك ، ولا بذى تَسَلِّمُ ما كان كذا .
 ويختلف فاعلاً اذهب وتسلم بحسب المخاطب . وعود ضميرٍ
 من الجملة إلى أسم الزمان^(٤) المضاف إليها نادر ؛ ويجوز في
 رأى الأكثر بناء ما أُضيف إلى مبنيٍّ من أسم ناقص الدلالة^(٥)
 ما لم يُشبه تام الدلالة .

(فصل) : يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفتاً إليه ومطرّحاً ،

(١) والسماع ورد بالوجهين في قوله تعالى «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» ، «يوم
 لا تملك نفس» قرئ بالسبعة فيهما يفتح الميم ورفعهما .

(٢) في (شع) : على ما كان عليه .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في م (شع) : إلى الزمان .

(٥) سقط هذا السطر كله من (س) .

ويعرب بإعرابه المضاف إليه قياساً إن امتنع استبداده به ،
وإلا فسماعاً .

وفي قيامه مقامه في التذكير والتأنيث وجهان^(١) ، وقد
يخلفه في التنكير^(٢) إن كان المضاف «مثلاً» ، وقد يُحذف
مضاف ومضاف إليه ويقام ما أُضيف إليه الثاني أو ما أُضيف إليه
صفةً للثاني^(٣) محذوفةً مقامَ ما حُذِفَ ، وقد يقام مقامَ
مضاف محذوفٍ مضاف إلى محذوفٍ قائم مقامه رابعٌ ، وقد
يُستغنى بمضاف إلى مضاف إلى مضاف إلى رابع^(٤) عن الثاني
والثالث ، ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفاً إثر عاطفٍ متصلٍ أو
منفصلٍ بـ «لا» مسبوقٍ بمضافٍ مثل المحذوف لفظاً ومعنى^(٥)
وربما جرَّ المضاف المحذوفُ دون عطف ، ومع عاطفٍ مفصولٍ
بغير «لا» .

(فصل) : يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجارِّ
والمجرور بقوة إن تعلَّقا به ، وإلا فبضعف ، ومثله في الضعف

(١) سقطت هذه العبارة من (م، شع) وفي (ص) أثبتتها في الهامش مع علامة «صح» وفي
(ح) بالهامش مع رمز (خ) وقد أشار الأشموني في شرح الألفية إلى هذا الحكم وأورد له الأمثلة .

(٢) في (س) : في التذكير .

(٣) في (د، س) : صفة الثاني .

(٤) في (شع) : إلى تابع .

(٥) في (م) : أو معنى . ومثاله :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتي ولا الشر يأتيه الفتي وهو طائع
أى : ولا مثل الشر .

بمفعول به متعلق بغير المضاف وبفاعل مطلقاً ، وبنداءٍ ،
ونعتٍ ، وفعل مُلغى (١) .

وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يضافَ نظماً ونشراً إلى
فاعله مفعولاً بمفعولاه ، وربما فُصل في اختيار (٢) أسمُ
الفاعل المضافُ إلى المفعول بمفعول آخر ، أو جار ومجرور .

(فصل) : الأصحُّ بقاءُ إعرابِ المعربِ إذا أُضيفَ إلى ياءِ
المتكلمِ ظاهراً في المثني مطلقاً ، وفي المجموع على حده غيرِ
مرفوع (٣) ، وفيما سواهما مجروراً ، ومقدراً فيما سوى
ذلك ، ويكسر متلوها إن لم يكن حرف لينٍ يلي حركةً ، وتُفتح
الياءُ أو تسكن ؛ وإن نُودِيَ المضافُ إليها إضافة تخصيص
جاز أيضاً حذفها وقلبها ألفاً ، والاستغناء عنها بالفتحة ،
وربما وردت الثلاثة دون نداءٍ ، وقد يُضمُّ فيه (٤) ما قبلَ
الياءِ المحذوفة وتُنوى الإضافة ، وتُفتح في الحالين بعد حرف
اللين التالى حركةً ، ويدغم فيها إن كان ياءً أو واواً ، وإن

(١) وفي (م) : أو فعل ملغى . ومثاله ما أنشد ابن السكيت :

« بأى تراهم الأرضين حلوا » أى : بأى الأرضين .

(٢) في (م) : الاختيار .

(٣) في (شع) : في غير رفع . وسقط حرف الجر « في » من (م) . وقد تحرز بغير مرفوع

من تقدير الواو في حالة الرفع نحو : قام مسلميٌّ ، أصله : مسلموي .

(٤) في (ح) : فيما .

كان ألفاً لغير تثنية جاز في لغة هذيل القلب والإدغام^(١) ،
وربما كُسرت مدغماً فيها^(٢) أو بعد ألف^(٣) ؛ ويجوز في
أبي وأخي أبي وأخي ، وفاقاً لأبي العباس ، وحذف ميم الفم
مضافاً أكثر من ثبوته ، و«فِي» مع حذف الميم واجب^(٤) .

(١) نحو: عصيّ وفقيّ في عصاي وفتاي . وذكر سيبويه هذه اللغة وعزاها لناس من العرب .

(٢) وهي لغة حكاها الفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : « وما أنتم بمصرخيّ » .

(٣) كقول بعض العرب : عصاي ، وهي لغة قليلة .

(٤) لوجوب رد الواو التي هي عين الكلمة وقلبها ياء للإدغام ، وتخفيف الياء ممتنع لبقاء

الاسم المعرب على حرف واحد ولا نظير لذلك ، فيقال « في » رفعا ونصباً وجرا .

٤٢ - باب التابع

وهو ما ليس خبراً من مشارِك^(١) ما قبله في إعرابه
وعامله مطلقاً . وهو توكيدٌ ، أو نعتٌ ، أو عطفُ بيانٍ ؛ أو
عطفُ نسقٍ ، أو بَدَلٌ^(٢) ؛ ويجوز فصلُه من المتبوع بمالم^(٣)
تتمحّض مباينته إن لم يكن توكيدَ توكيد^(٤) أو نعتَ مُبهمٍ
أو شبهه^(٥) . ولا يتقدّم معمولُ تابعٍ على متبوعٍ ، خلافاً
للكوفيّين .

(١) في (م) : مشاركة .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) في (ص) : مالم تتمحض .

(٤) زاد بعده في (د) : أو نعتاً يشبهه .

(٥) سقط من (م) : « أو شبهه » .

٤٣ - باب التوكيد

وهو معنوي ولفظي ، فالمعنوي التابع الرفع توهم إضافة إلى المتبوع ، أو أن يراد به الخصوص ، ومجيئه في الغرض الأول بلفظ النفس والعين مفردتين مع المفرد ، مجموعتين مع غيره جمع قلة ، مضافين إلى ضمير المؤكّد مطابقاً له في إفراد وغيره (١) .

ولا يؤكّد بهما غالباً ضميرُ رفع متصلٌ إلا بعد توكيده بمنفصل ، وينفردان بجواز جرهما بباء زائدة ، ولا يؤكّد (٢) مثنيّ بغيرهما إلا بـ « كلا » و « كلتا » ، وقد يؤكّدان ما لا يصحّ في موضعه واحد ، خلافاً للأخفش .

ومجيئه في الغرض الثاني تابعاً لذي أجزاءٍ يصحّ وقوعُ بعضها موقعه مضافاً إلى ضميره بلفظ « كل » أو « جميع » أو « عامّة » . وقد يُستغنى بـ « كليهما » عن « كلتيهما » ، وبـ « كليهما » عنهما ، وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكّد بـ « كل » عن الإضافة إلى ضميره (٣) ، ولا يُستغنى بنية إضافته ، خلافاً للفراء والزمخشريّ .

(١) في (شع) : في الإفراد وغيره .

(٢) في (س) : لا توكيد .

(٣) كما جاء في شعر كثير - يا أشبه الناس كل الناس بانقمر - قال في (شع) : والذي =

ولا يثنى « أَجْمَعُ » ولا « جَمْعَاءُ » ، خلافاً للكوفيَّين ومَنْ وافقَهُم . ويتبع « كَلَّهُ » « أَجْمَعُ » ، و« كَلَّهَا » « جَمْعَاءُ » و« كَلَّهْمُ » « أَجْمَعُونَ » و« كَلَّهِنَّ » « جُمِعَ » ، وقد يغنين عن « كَلَّ » ، وقد يُتْبَعْنَ بما يوازنهنَّ من « كَتَعَ » و« بَصَعَ »^(١) و« بَتَعَ » بذا الترتيب أو دونه . وقد يغنى ما صيغ من « كَتَعَ » عن ما صيغ من « جَمِعَ » وربَّما نُصِبَ « أَجْمَعُ » و« جَمْعَاءُ » حالين ، وجمعاهما كهما على الأصحَّ . وقد يرادف « جَمْعَاءُ » «مجتمعة» فلا تفيد توكيدياً .

ولا يتَّحد^(٢) توكيدُ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه إلاَّ إذا اتَّحدَ معنَى عامليهما ، وإنَّ أفاد توكيدُ النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيَّين ، ولا يُحذف المؤكِّد ويقام المؤكِّد مقامه على الأصحَّ ، ولا يُفصل بينهما بـ «إِمْأَ» ، خلافاً للفراء . وأجرى في التوكيد مُجرى كُلِّ ما أفاد معناه من الضَّرْعِ والزَّرْعِ ، والسَّهْلِ والجَبَلِ ، واليدِ والرَّجْلِ ، والظَّهْرِ والبَطْنِ .

ولا يبلى العواملُ شَيْءٌ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلاَّ « جميعاً » و« عامَّةً » مطلقاً و« كَلَّأً » و« كَلَّأً » و« كَلَّأً » مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلَّة ، وأسم « كان » في نحو :

— ذكره غيره أن « كَلَّأً » في التوكيد دائماً مضاف إلى الضمير ، وخرج البيت على النعت كما في :
زيد الرجل كل الرجل .

(١) في (س) : كتع وبتع وبصع .

(٢) هنا علامة الفصل دون ذكر الفصل في (ح) فقط .

كان كلُّنا على طاعة الرَّحمن ، ضميرُ الشَّان لا كلُّنا ، وتلزم
 تابعيَّة « كلُّ » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل متبوعه
 مطلقاً نعتاً لا توكيداً . ويلزم اعتبار المعنى في خبر « كلُّ » مضافاً
 إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة ، ولا تعرُّض في « أجمعين » إلى
 اتِّحاد الوقت ، بل هو ^(١) ككُلُّ في إفادة العموم مطلقاً
 خلافاً للفراء .

(فصل) : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه
 معنى ، وإن كان المؤكِّد به ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب
 لم يُعدَّ في غير ضرورة إلاَّ معمولاً بمثل عامده أوَّلاً أو مفصلاً .
 وإن عمَدَ ^(٢) أوَّلاً بمعمولٍ ^(٣) ظاهرٍ أختير عمَدُ المؤكِّد
 بضميرٍ ^(٤) ، وفصل الجملتين بثمَّ إن أمن اللبس أجود
 من وصلهما . ويؤكِّد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً ،
 ويُجعل المنصوب المنفصل في نحو : رأيتك إياك ، توكيداً
 لا بدلاً ، وفاقاً للكوفيَّين .

(١) سقط الضمير من (م) .

(٢) في (م) : عمل .

(٣) في (د) : بمعموله .

(٤) في (د) : بضميره .

٤٤ - باب النعت (١)

وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقاً (٢)
لتخصيص أو تعميم أو تفصيل (٣) أو مدح أو ذم
أو ترحم أو إيهام أو تركيد ، ويوافق المتبوع في التعريف
والتنكير ، وأمره في الأفراد وضديه والتذكير والتأنيث
على ما ذكر في إعمال الصفة ، وكونه مَفُوقاً في الاختصاص
أو مساوياً أكثر من كونه فائقاً ، وربما تبع في الجر غير
ما هو له دون رابطٍ إن أمن اللبس ، وقد يفعل ذلك بالتوكيد .
(فصل) : المنعوتُ به مفردٌ أو جملة كالموصول بها ، منعوتها
نكرةٌ أو معرفٌ بـ «أل الجنسيّة» وقد ترد الطلبيّة محكيّةً
بقول محذوف واقع نعتاً أو شبهة ، وحكمُ عائد المنعوت بها
حكمُ عائد الواقعة صلةً أو خبراً ، لكن الحذف من الخبر
قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر .

وتختصّ المنعوتُ بها أسم زمان بجواز حذف عائدها المجرور

(١) قال في (شع) : هذه عبارة الكوفيين ، وربما استعملها البصريون ، ويقال له : الوصف

والصفة ٥

(٢) في (د) : مسوقاً .

(٣) سقطت من (شع) .

بـ «فى» دون وصف ، ويجوز أيضاً حذف المجرور بـ «من» عائداً على ظرف أو غيره إن تعيّن معناه ، والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول ، أو جار مجراه أبداً ، أو (١) فى حال دون حال . فالجارى أبداً كلودعىّ وجرُشع وصمحمح وشمردل و «ذى» بمعنى صاحب وفروعه وأولى وأولات وأسماء النسب المقصود (٢) . والجارى فى حالٍ دون حال مطرّد وغير مطرّد ، فالمطرّد أسماء الإشارة غير المكانية (٣) ، و «ذو» الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل ، ورجلٌ بمعنى كامل أو مضاف إلى صدق أو سوء ، وأى مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، وكلٌّ وجدٌّ وحقٌّ مضافاتٍ إلى أسم جنس مكمل معناه للمنعوت ؛ وغير المطرّد النعتُ بالصدر والعدّد والقائم بمسماه معنى لازم (٤) يُنزله منزلة المشتق ، ويُنصب أى المنعوت به حالاً بعد معرفة ، و «ما» فى نحو: رجل (٥) ماشئت من رجلٍ ، شرطية محذوفة الجواب ، لا مصدرية منعوت بها ، خلافاً للفارسيّ .

(١) سقطت هذه العبارة من (م، شع) إلى : أبداً .

(٢) فى (م، شع) : المقصودة .

(٣) فى (د) : غير الكائنة .

(٤) فى (م) : لازماً .

(٥) زاد فى (س) : مررت برجل ، وسقطت الكلمتان من (ج) .

(فصل) : يُفَرَّقُ (١) نعتٌ غيرُ الواحدِ بالعطفِ إذا
أختلف ، ويُجمَعُ إذا اتَّفَقَ ، ويُغَلَّبُ التذكيرُ والعقلُ عند
الشُّمولِ وجوباً ، وعند التَّفصِيلِ اختياراً وإن تعدَّدَ العاملُ
واتَّحدَ عمله ومعناه ولفظه أو جنسه جازَ الاتِّباعَ مطلقاً ، خلافاً
لمن خصَّصَ ذلك بنعتِ فاعليٍّ وخبريٍّ مبتدأين ، فإنَّ عُدْمَ
الاتِّحادِ وجب القطعُ بالرفعِ على إضمارِ مبتدأٍ ، أو بالنَّصبِ
على إضمارِ فعلٍ لائقٍ ممنوعٍ الإظهارِ في غيرِ تخصيصِ (٢)
بوجهيه في نعتِ غيرِ مؤكَّدٍ (٣) ولا ملتزمٍ (٤) ولا جارٍ على
مُشارِ به ، وإن كان لِنكرةٍ فيشترطُ تأخُّره عن آخرِ ، وإن
كثرتِ نعوتُ معلومٍ أو منزلٍ منزلته أُتبعَتْ أو قطعتُ أو
أُتبعَ بعضُ دونَ بعضٍ وقُدِّمَ المُتبعُ . وقد يلي النعتُ « لا »
أو « إمَّا » فيجب تكريرهما (٥) مَقْرُونينِ بالواو . ويجوز
عطفُ بعضِ النعوتِ على بعضٍ ، فإنَّ صلَحَ النعتُ لمباشرةِ
العاملِ جازَ تقديمه مبدلاً منه المنعوتِ ، وإذا نُعتَ بمفردٍ
وظرفٍ وجملةٍ قدِّمَ المفردَ وأخرتِ الجملةَ غالباً .

(١) في (شع) : يعرف .

(٢) زاد بعده في (د) : ويجوز القطع .

(٣) في (م) : المُنزَّكُ ، ومثاله : « إلهين اثنين » و « نفخة واحدة » .

(٤) كالشعري العبور .

(٥) في (د) : تكرارهما ، وفي (س) : تكريرهما .

(فصل) : من الأسماء ما ينعت به وينعت^(١) ، كاسم الإشارة
ونعته مصحوب « ال » خاصة ، وإن كان جامداً محضاً فهو
عطف بيان على الأصح ؛ ومنها ما لا يُنعت ولا يُنعت به ،
كالضمير^(٢) مطلقاً ، خلافاً للكسائي في نعت ذى الغيبة ، ومنها
ما يُنعت ولا يُنعت به كالعلم^(٣) ، وما يُنعت به ولا
يُنعت كأي السابق ذكرها .

(فصل) : يُقامُ النعتُ مقامَ المنعوت كثيراً إن علم جنسه
ونُعيت بغير ظرف وجملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت
بعض ما قبله من مجرور^(٤) بـ « من » أو « في » ، وإن^(٥) لم
يكن كذلك لم يَقم الظرف والجمله مقامه إلا في شعر^(٦) .
وأستغنى لزوماً عن موصوفات^(٧) بصفاتهما ، فجرت مجرى
الجوامد ، ويعرض مثل ذلك لقصد العموم^(٨) . وقد يُكتفى
بنيّة النعت عن لفظه للعلم به^(٩) .

(١) في (ج، م، شع) : ما ينعت وينعت به .

(٢) في (ح، شع) : كالضمير .

(٣) في (م، شع) : ومنها ما ينعت به . وقد سقط من (س) : ولا ينعت كأي .

(٤) في (م، شع) : من المجرور .

(٥) في (د، شع) : فإن لم .

(٦) في (م، شع) : إلا في الشعر .

(٧) في (شع) : موصوفات بعضه .

(٨) نحو : « ولارطب ولا يابس » ، « لا يغادر صغيرة ولا كبيرة »

(٩) نحو : « وكذب به قومك » أى المعاندون .

٤٥ - باب عطف البيان (١)

هو التابع الجارى مجرى النعت فى ظهور المتبوع وفى التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلة (٢) ، ويوافق المتبوع فى الأفراد وضيده ، وفى التذكير (٣) والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، خلافاً لمن ألتزم تعريفهما ، ولمن أجاز تخالفهما ؛ ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح ، ويجوز جعله (٤) بدلاً إلا إذا قرن « بـ ال » بعد منادى ، أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بـ « ال » وهو غير صالح لإضافتها إليه ، وكذا إذا (٥) أفرد تابعاً لمنادى (٦) فإنه ينصب (٧) بعد منصوب ، وينصب ويرفع بعد مضموم ، وجعل الزائد بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً .

(١) قال فى (شع) : سمي بذلك لتكرير الأول زيادة فى البيان فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف ، وقد سماه سيويه نعتاً ، ويسميه الكوفيون الترجمة .

(٢) هو ما كان صفة فصار بالغلبة علماً كالصعق .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) فى (م، شع) : كونه .

(٥) فى (س) : إن أفرد .

(٦) فى (س) : للمنادى .

(٧) فى (د) : ينتصب .

٤٦ - باب البدل (١)

وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرًا ، دون مُتبع .
ويوافق المتبوعَ ويخالفه في التعريف والتَّنكير ، ولا يُبدل
مضمَّرٌ من مضمَّرٍ ولا مِن ظاهرٍ ، وما أَوْهَمَ ذلكُ جعلَ توكيدًا
إن لم يُفدِ إضرابًا (٢) ، فإن اتَّحدَا معنىً سمَّى بدلًا كلٌّ من
كلٍّ ، ووافقَ أيضًا في التَّذكير والتَّأنِيث ، وفي الإفراد
وُضديهِ ، ما لم يُقصدَ التفصيلُ ؛ وقد يتَّحدان لفظًا إن كان
مع الثَّانِي زيادةً بيانٍ ، ولا يُتبعُ ضميرَ حاضرٍ في غيرِ إحاطةٍ
إلا قليلًا ، ويسمَّى (٣) بدلًا بعضُ إن دلَّ على بعضِ الأوَّلِ ،
وبدلًا اشتمالٍ إن باينَ الأوَّلَ وُصحَّ الاستغناءُ به عنه ولم
يكن بعضُهُ ، وبديلًا إضرابٍ أو بداءٍ إن باينَ الأوَّلَ مطلقًا
وقصدًا ، وإلا فبدلٌ غلطٌ ، ويختص بدلًا البعض والاشتمال
باتباعهما ضميرَ الحاضرِ كثيرًا ، ويتضمن ضميرًا أو ما يقومُ
مقامَهُ .

(١) قال في (شع) : هذا اصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فنقل الأَخفش أنهم يسمونه
الترجمة والتبيين ، ونقل ابن كيسان عنهم تسميته تكرارًا .

(٢) في (د) : اضطرابا ، وهو سهو من الناسخ .

ومثال الإضراب : إياك إياى قصد زيد .

(٣) في (د) : وقد يسمى .

(فصل) : المشتمل في بدلِ الاشتمال هو الأوّل ، خلافاً لمن جعله (١) الثاني أو العامل ، والكثيرُ كونِ البديل معتمداً عليه ، وقد يكون في حُكم المُلغى ، وقد يُستغنى في الصّلة بالبديل عن لفظ المُبدل منه ، ويُقرن البديلُ بهمزة الاستفهام إنْ تَضَمَّن متبوعه معناها (٢) .

وقد تُبدلُ جملةٌ من مفردٍ ، ويُبدلُ فعلٌ من فعلٍ موافق في المعنى مع زيادة بيان ، وما فُصِّل (٣) به مذكور وكان وافياً ففيه البَدالُ والقَطْعُ ، وإن كان غيرَ وافٍ تعيّن قطعُه إن لم يُنَوِّ معطوفٌ محذوفٌ . ويُبدأُ عند اجتماع التّوابع بالنّعت ، ثمَّ بعطف البيان ، ثمَّ بالتوكيد ، ثمَّ بالبديل ، ثمَّ بالنّسق .

(١) سقط من (س) : جعله الثاني . قال في (شع) : وهو قول الفارسي في الحجة .
(٢) في نحو : كيف زيد؟ أصحیح أم سقیم؟ ومن في الدار؟ أزيد أم عمرو؟ ومتى يحيى؟
أيوم الجمعة أم يوم السبت؟
(٣) في (س) : وما فضل به - بالاضاد المعجمة . ومثاله مررت برجال : قصير وطويل
وربعة .

٤٧ - باب المعطوف عطف النسق^(١)

وهو المَجْعُولُ تابعاً بأحد حروفه ، وهي ^(٢) « الواو » و « الفاء » و « ثم » و « حتى » و « أم » و « أو » و « بل » و « لا » .
وليس ^(٣) منها « لكن » وفاقاً ليونس ، ولا « إِمَّا » وفاقاً له
ولا بن كيسان وأبي عليّ ، ولا « إِلَّا » ، خلافاً للأخفش والفراء ،
ولا « ليس » خلافاً للكوفيّين ، ولا « أَيْ » خلافاً لصاحب المستوفى .
فالستة الأوائل تشرك ^(٤) لفظاً ومعنى ، و « بل » و « لا » ^(٥)
لفظاً لا معنى ، وكذا « أم » و « أو » إن اقتضتا إضراباً ^(٦) ،
وتنفرد الواو بكون مُتَبِعِهَا في الحكم محتملاً للمعنى بَرُجْحَان ،
وللتأخر ^(٧) بكثرة ، وللتقدم بقلة ، وبعدم الاستغناء
عنها في عطف ما لا يُسْتغْنَى عنه ، وبجواز ^(٨) أن يُعْطَفَ بها بعض

(١) قال في (شع) : والكوفيون يقولون : باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة .

(٢) في (س) : وهو .

(٣) في (س) : وليس ومنها لكن .

(٤) في (د، م) : تشترك .

(٥) في (م) : وبل لا لفظاً ولا معنى .

(٦) في (د) : اضطرارا .

(٧) في (م) : وللتأخير ، وفي (شع) ، والتأخر بكثرة والتقدم بقلة .

(٨) في (س، شع) : ويجوز .

متبوعاً تفضيلاً^(١) ، وعاملٌ مضمَرٌ على عاملٍ ظاهرٍ^(٢) يجمعهما معنى واحد ، وإن عطف على منفى غير مستثنى ولم تقصد المعية وليتها «لا» مؤكدة ، وقد تليها زائدة إن أمن اللبس .
ويقال في « ثم » « فم » و « ثمّت » و « ثمّت »^(٣) ، وتشركها الفاء في الترتيب^(٤) ، وتنفرد ثم بالمهلة ، والفاء العاطفة جملة أوصفة بالسببية غالباً ، وقد يكون معها مهلة ؛ وتنفرد أيضاً بعطف مفصل على مجمل متحدّين معنى ، وبتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمّن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ، وقد تقع موقع ثم ، وثم موقعها ، وقد يحكم على الفاء^(٥) وعلى الواو بالزيادة ، وفاقاً للأخفش ، وقد تقع « ثم » في عطف المقدم بالزمان^(٦) اكتفاءً بترتيب اللفظ .

(فصل)^(٧) : المعطوف بـ « حتى » بعض متبوعه أو كبعضه ، وغاية له في زيادة أو نقص مفيد ذكرها^(٨) ، وإن عطف

(١) في (م) : تفصيلاً - بالمهلة .

(٢) في (د، م، شع) : مظهر .

(٣) في (م) : وثمة - بالتاء المربوطة .

(٤) زاد بعدها في (س) : وليست كالواو في عدم الترتيب ، خلافاً لبعض النحويين وقد سقط

من (شع) عبارة « وتشركها ... إلى بالمهلة » .

(٥) في (م) : على الواو والفاء ، وزاد في (شع) : وثم .

(٦) في (د) : في الزمان .

(٧) ذكر الفصل في (ب ، د ، م ، شع) وسقط من بقية النسخ ، وثبت علامته في (ح) .

(٨) في (م) : ذكرهما . قال في (شع) : وهذا القيد ذكره الفراء ، قال : لا بد أن يكون

الاسم بعد « حتى » مخصوصاً كما في الاستثناء .

على مجرورٍ كَزِمَ إعادة الجارِّ مالم يتعيَّن العطف ، ولاتقتضى ترتيباً على الأصحَّ .

و « أَم » متصلة ومنقطعة ، فالتَّصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأَيِّ ، وربما حذفت ونويت ، والمنقطعة ماسواها ، وتقتضى إضراباً مع أستفهام ودونه ، وعطفها المفرد^(١) قليل . وفَصْلُ « أَم » ممَّا^(٢) عُطِفَتْ عليه أكثر من وصلها . و « أَوْ » لِشَكِّ ، أو تفريق^(٣) مجرد أو إبهام أو إضراب أو تخيير .

وتُعاقب الواو في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً^(٤) ، وتوافق^(٥) « ولا » بعد النهى والنفى . والمعنى مع « إِمَّا » شكٌّ ، أو تخييرٌ ، أو إبهامٌ ، أو تفريق مجرد . وفتح همزتها لغة تميمية . وقد تُبدل ميمها الأولى ياءً ، وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية ، و ب « أَوْ » عن « وإِمَّا » ، وربما أستغنى عنها ب « وَإِلَّا »^(٦) ، وربما أستغنى عن واو « وإِمَّا » ، والأصل إن ما ، وقد تُستعمل أضراراً .

(١) في (د) : للمفرد .

(٢) في (ص، ح) : من ما .

(٣) في (م) : أو تقرير .

(٤) فالأول كتواه صلى الله عليه وسلم : « اسكن حراء فما عليك إلا نبي أو صديق

أوشهد » ، والثاني نحو : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً » .

(٥) سقطت من (س) .

(٦) في (م) : بإلا . ومثاله قول العبدى : =

والمعطوف بـ «بل» مقررٌ بعد تقريرٍ نهيٍّ أو نفيٍّ صريحٍ أو مؤوَّلٍ ، أو (١) بعد إيجابٍ لمذكورٍ موطأً (٢) به ، أو مردودٍ ، أو مرجوعٍ عنه ، وقد تكرر «بل» رجوعاً عمماً (٣) ولَى المتقدمة ، أو تنبيهاً على رُجْحانِ ما وَلَى المتأخرة ، وتُزاد «لا» قبل «بل» لتأكيد التقرير وغيره (٤) .

و «لكن» قبل المفرد بعد نهيٍّ أو نفيٍّ كـ «بل» ، ويعطف بـ «لا» بعد أمرٍ أو خبرٍ مثبتٍ أو نداءٍ .

(فصل) : لا يُشترط في صحة العطف وقوعُ المعطوف موقعَ المعطوف عليه ، ولا تقديرُ العاملِ بعد العاطف ، بل يُشترط صلاحيةُ المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرةِ العاملِ .

ويضعفُ العطف على ضميرِ الرفعِ المتصلِ ما لم يُفصلْ بتوكيدٍ أو غيره ، أو يفصلُ العاطف بـ «لا» ، وضميرِ النصبِ المتصلِ في العطف عليه كالمظاهر ، ومثله في الحالين الضميران المنفصلان .

وإن عطف على ضميرِ جرٍ اختيرَ إعادةُ الجارِّ ، ولم تلزم

= فإما أن تكون أخی بصدق فأعرف منك غثى من سمينى

وإلا فاطرحنى وانحنى عدوا أتيك وتفتينى

(١) سقطت «أو» من (م) .

(٢) في (س) : وموطأ به .

(٣) في (ص) : عن ما .

(٤) في (شع) : أو غيره .

وفاقاً^(١) ليونس والأخفش والكوفيّين ، وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدهما جاراً واتّصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ «لا»^(٢) ، والأصح المنع مطلقاً ، وما أوهم الجواز فجره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف .

(فصل) : قد تُحذف الواو مع معطوفها ودونه ، وتشاركها في الأوّل الفاء و «أمّ» ، وفي الثاني «أو» ، ويُغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً ، ونَدَر ذلك مع «أو» ، وقد يقدّم المعطوف بالواو للضرورة ، وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما طابَقهما بعد الواو ، وطابَق أحدهما بعد «لا» و «أو» و «بل» و «لكن» ، وجاز الوجهان بعد «الفاء» و «ثم» .

ويُعطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ، والماضي على المضارع ، والمضارع على الماضي ، إن اتّحد جنس الأوّل والثاني بالتأويل ، وقد يُفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أوجارٍّ ومجرور ، ولا يخصّ^(٣) بالشعر ، خلافاً لأبي عليّ ، وإن كان مجروراً أعيد الجارُّ أو نُصِب بفعلٍ مضمَر .

(١) سقط الوفاق من (شع) .

(٢) نحو : ما في الدار زيد ولا الحجره عمرو .

(٣) في بعض النسخ : ولا يخصّ .

٤٨ - باب النداء

المنادى منصوب لفظاً أو تقديرًا بأنادى ، لازم الإضمار ،
استغناءً بظهور معناه مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال ، وجعلهم
كعوض منه في القرب همزة ، وفي البعد حقيقةً أو حكماً «يا»
أو «أيا» أو «هيا» أو «آ» أو «أى» أو «آى» ، ولا يلزم الحرف إلا
مع الله ، والضمير^(١) ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ،
ويقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء .

وقد يُحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم «يا» ، وإن
وليتها «ليت» أو «رب» أو «حبذا» فهي للتنبية لا للنداء .
وقد يعمل عامل^(٢) المنادى في المصدر والظرف والحال . وقد
يفصل حرف النداء بأمر .

(فصل)^(٣) : يُبنى المنادى لفظاً أو تقديرًا على ما كان
يرفع به لو لم ينادَ إن كان ذا تعريفٍ مستدام أو حادث ،
بقصد وإقبال غير مجرور باللام ولا عامل فيما بعده ولا مُكَمَّل^(٤)

(١) سقط من (شع) : والضمير . ونبه على أنه ببعض النسخ ومثل له بنحو : يا إياك قد
كفيتك .

(٢) (م) : عمل .

(٣) سقط لفظ الفصل من (ص ، ح ، م) وثبتت علامته في (ص ، ح) .

(٤) في (س) : يكمل .

قبل النداء بعطف نسق . ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، ولا يجوز ضم المضاف الصالح للألف واللام ، خلافاً لثعلب ، وليس المبنى للنداء ممنوع النعت ، خلافاً للأصمعي .

ويجوز فتح ذى الصفة الظاهرة إتباعاً إن كان علماً ووصف بابن متصل مضاف إلى علم ، لا إن وصف بغيره ، خلافاً للكوفيين ، وربما ضم الابن إتباعاً . ويلحق بالعلم المذكور نحو : « يافلان بن فلان » (١) ويأضل^(٢) بن ضل^(٣) ، وياسيد ابن سيد ، ومجوز^(٤) فتح ذى الضمة^(٥) في النداء موجب في غيره حذف تنوينه لفظاً ، وألف ابن في الحاليين خطأ ، وإن نون فللضرورة ، وليس مركباً فيكون كمرء في إتباع ما قبل الساكن مابعده ، خلافاً للفارسي .

والوصف بابنة كالوصف بابن ، وفي الوصف ببنت في غير النداء وجهان ، ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء . وتثبت ياؤه عند الخليل^(٥) لأعند يونس ، فإن كان ذا أصل واحد ثبتت الياء بإجماع . ويترك مضموماً أو ينصب ما نون اضطراباً من منادى مضموم .

(١) زاد في (س) بن فلان .

(٢) في (م) : يافل بن فل بدلا من : ياضل بن ضل .

(٣) في بعض النسخ : ويجوز .

(٤) في (م ، شع) : ذى الضمة الظاهرة .

(٥) في (م ، شع) : عند الخليل وسيبويه .

(فصل) : لأيباشر حرف النداء في السّعة ذا الألف واللام غير المصدرّ بهما جملة مسمّى بها ، أو أسمَ جنسٍ مشبّه به ، خلافاً للكوفيّين في إجازة ذلك مطلقاً ، ويوصّف بمصحوبهما^(١) الجنسيّ مرفوعاً ، أو بموصولٍ مصدرّ بهما أو باسمٍ إشارة «أى» مضمومة متلوّة بهاء التّنبيه ، وتوتّث لتأنيث صفتها ، وليست موصولةً بالرفوع خبراً لمبتدأٍ محذوف ، خلافاً للأخفش في أحدٍ^(٢) قوليه ، ولا جائزاً نصب صفتها ، خلافاً للمازنيّ ، ولا يستغنى عن الصّفة المذكورة ، ولا يتبعها غيرها .

وأسمُ الإشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه كـ «أى» ، وكغيرها في غيره ، وقيل «يا الله» و«يا الله» ، والأكثر اللّهم ، وشدّ في الاضطرار يا اللّهم .

(فصل) : لتابع^(٣) غير «أى» وأسمُ الإشارة من منادى كمرفوعٍ إن كان غير مضاف الرّفْع والنّصب ، ما لم يكن بدلاً أو منسوقاً^(٤) عارياً من «ال» ، فلهما تابعيّان مألّهما مناديين ، خلافاً^(٥) للمازنيّ والكوفيّين في تجويز : يا زيد وعمراً .

ورفعُ المنسوق المقرون بـ «ال» راجحٌ عند الخليل وسيبويه

(١) في (م) : بمصحوبها .

(٢) في (م) : على أحد قوليه .

(٣) في (ص) : التابع .

(٤) (د) : مسبوقاً ،

(٥) سقطت عبارة الخلاف من (م) :

والمأزني ، ومرجوح عند أبي عمرو ويونس وعيسى والجرمي ، والمبرد
 في نحو : الحارث كالخليل ، وفي نحو . الرجل كآبي عمرو .
 وإن أضيف تابعُ المنادى وجب نصبه مطلقاً ، ما لم يكن كالْحَسَنِ
 الوجه ، فله ما للحسن ، ويُمنَع^(١) رفعُ النعت في نحو :
 «يازيدُ صاحبنا ، خلافاً لابن الأنباري . وتابع نعت المنادى
 محمولٌ على اللفظ ، وإن كان مع تابع المنادى ضميرٌ جيءَ
 به دالاً على الغيبة^(٢) باعتبار الأصل ، وعلى الحضور باعتبار
 الحال ، والثاني في نحو^(٣) : يا زيدُ زيدُ ، مضمومٌ أو مرفوعٌ
 أو منصوبٌ^(٤) ، والأوّل في نحو : يا تيم تيم عديّ ، مضموم
 أو منصوب ، والثاني منصوبٌ لا غير .

(فصل) : حالُ المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى
 كحالِهِ إن أضيف إليه غيره ، إلا الأُمّ والعمّ المضاف إليهما
 «أبن» فاستعمالهما غالباً بفتح الميم أو كسرهما دون ياء ، وربما
 ثبتت أو قلبت ألفاً ، وتاء «ياأبت» عوض من ياء المتكلم ،
 وكسرهما أكثر من فتحها ، وجعلها هاء في الخطّ والوقف جائز .

(١) في (م) : ويمتنع .

(٢) في (م) : دالاً على النعت .

(٣) في (م ، شع) : من نحو .

(٤) سقطت الأوصاف الثلاثة من (م) . وقال في (شع) : أ

فالضم على نداء ثان ، والرفع عطف بيان على اللفظ ، والتصيب عطف بيان على الموضع .

(فصل) : يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير^(١)
يا «هَنُ» ويا «هَنان» ويا «هَنون» ، وفي التأنيث ياهنت ،
وياهنتان وباهنات ، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب^(٢) ،
ومنه ياهناه^(٣) بالكسر والضم ، وليست الهاء بدلاً من اللام ،
خلافاً لأكثر البصريين

(١) سقط الجار والمجرور من (م) :

(٢) وهو الألف وهاء السكت ، وقد نقل أبو علي القالي في الأملى عن أبي حاتم أن العرب تقول :
ياهناه ، وياهنانيه ، وياهنوناه ، وياهنتاه الخ

(٣) في (س) : ياهنات .

٤٩ - باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

إِنْ اسْتُغِيثَ الْمُنَادَى أَوْ تُعْجَبُ مِنْهُ جُرَّ بِاللَّامِ مَفْتُوحَةً بِمَا يُجْرَى فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ، وَتُكْسَرُ اللَّامُ مَعَ الْمُعْطُوفِ غَيْرِ الْمُعَادِ مَعَهُ « يَا » ، وَمَعَ (١) الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ ، وَقَدْ يُجْرَى بِـ « مِنْ » ، وَيُسْتُغْنَى عَنْهُ إِنْ عَلِمَ سَبَبَ (٢) الْاسْتِغَاثَةِ ، وَقَدْ يُحذفُ الْمُسْتَغَاثُ فِي « يَا » الْمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجْلِهِ .

وَإِنْ وَلِيَ « يَا » اسْمَ لَا يُنَادَى إِلَّا مُجَازاً جَازَ فَتَحُ اللَّامُ بِاعْتِبَارِ اسْتِغَاثَتِهِ ، وَكُسْرُهَا بِاعْتِبَارِ الْاسْتِغَاثَةِ مِنْ أَجْلِهِ وَكُونَ الْمُسْتَغَاثِ مَحذُوفًا ، وَرَبَّمَا كَانَ الْمُسْتَغَاثُ مُسْتَغَاثًا مِنْ أَجْلِهِ تَقْرِيعًا وَتَهْدِيدًا (٣) ، وَلَيْسَتْ لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ بَعْضُ « أَلْ » (٤) ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ ، وَتَعَاقِبُهَا أَلْفُ كَأَلْفِ الْمُنْدُوبِ (٥) ؛ وَرَبَّمَا اسْتُغْنَى عَنْهَا فِي التَّعْجَبِ .

(١) فِي (س) : وَهُوَ :

(٢) فِي (م) : بِسَبَبِ .

(٣) فِي (د) : أَوْ تَهْدِيدًا .

(٤) فِي (س) : وَلَيْسَتْ لَامُ الْإِبْعَضِ الِ .

(٥) فِي (شع) : كَأَلْفِ النَّدْبَةِ . ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ : فَيَدْخُلُ الْمُسْتَغَاثُ وَالْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ بَدَلِ

الْإِلَامِ أَلْفٌ ، فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ، وَمِنْهُ :

حَتَّى يَقُولُ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَاعْجِبَا لِلْمَيْتِ النَّاشِرِ

وَإِذَا وَقَفَتْ أَلْحَقَتْ هَاءَ السَّكْتِ فَتَقُولُ : يَاعْجِبَاهُ .

وَكَلامُ سَيُوبَةَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ الْإِلَامَ هِيَ الْأَصْلُ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْإِلَامِ وَالْأَلْفِ ، فَلَا يُقَالُ : يَا لِعَجْبَاهُ .

٥٠ - باب الندبة

المندوب هو المذكور بعد « يا » أو « وا » تفجُّعا لفقدِه حقيقةً
أوحكاماً ، أوتوجُّعاً لكونه محلَّ ألمٍ أو سببه ، ولا يكون اسمَ
جنس مفرداً ، ولا ضميراً ، ولا اسم إشارة ، ولا موصولاً بصلة
لاتعيّنه ، ويساوى المنادى في غير ذلك من الأقسام والأحكام ؛
ويتعيّن إيلاؤه « وا » عند خوف اللبس ، ويلحق جوازاً آخر
ماتمّ به ألفٌ يُفتح لها متلوّها متحرّكا ، ويُحذف إن كان ألفاً
أو تنويناً أو ياءً ساكنةً مضافاً إليها المندوب ، وقد تُفتح ،
وقد تلحق ألفُ الندبة نعت المندوب ، والمجرور بإضافة نعتِه ،
ويقاس عليه ، وفاقاً ليونس ، وقد تلحق منادى غير مندوب
ولأمستغاث ، خلافاً لسيبويه ، ويليهما في الغالب سالمة ومنقلبة هاءُ
ساكنة تُحذف وصلا ، وربّما ثبتت مكسورةً أو مضمومةً ،
ويُستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء ، ولا تُحذف
همزة ذى ألف التانيث الممدودة ، خلافاً للكوفيّين .

(فصل) : يُبدل من ألف التّدبة مجانس ما وليت من
كسرة إضمام أو يائه أو ضمّته أو واوه ؛ وربّما حمل أمن اللبس

على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء ، وقبلها ياء
بعد نون اسمٍ مثنى جائز ، خلافاً للبصريين .

ولا تُقلَّب بعد كسرة «فعالٍ» ، ولا بعد كسرة إعراب ،
ولا يحرك لأجلها تنوين بكسر ولا فتح ، ولا يُستغنى عنها بالفتحة
خلافاً للكوفيّين في المسائل الأربع .

٥١ - باب أسماء لازمت النداء

وهي «فُل» و «فُلة» و «مكرمان» و «ملاّمان» و «ملاّم»
و «لؤمان» و «نؤمان» ، والمعدول إلى «فُعَل» في سبّ المذكّر ،
وإلى «فَعَالٍ» مبنياً على الكسر في سبّ المؤنث ، وهو والذي
بمعنى الأمر مقيسان في الثلاثيّ المجرد ، وفاقاً لسبويه ، وقد
يقال : رجل مكرمان وملاّمان ، وامرأة ملاّمان ونحو :
«أمسك فلاناً عن فُل» ، و «قعيدته لكاع» ، من الضّرورات .

٥٢ - باب ترخيم (١) المنادى

يجوزُ ترخيمُ المنادى المبنى إن كان مؤنثاً بالهاءِ مطلقاً ، أو
علماً زائداً على الثلاثة بحذف عجزه إن كان مركباً (٢) ، ومع (٣)
الألف إن كان « اثنا عشر » أو « اثنتا عشرة » (٤) ، وإن كان
مفرداً فيُحذف آخره مصحوباً إن لم يكن هاءً تأنيث بما قبله
من حرف لين ساكن زائد (٥) مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة أو
مقدرة وبأكثر من حرفين ، وإلا فغير مصحوب ، خلافاً للفراء في
نحو « عماد » و « سعيد » و « ثمود » ، وله وللجرمي في نحو
« فردوس » و « غرنيق » (٦) ، ولا يُرخم الثلاثي المحرك الوسط
العارى من هاء التأنيث ، خلافاً للكوفيين إلا الكسائي ؛ ويجوز
ترخيم الجملة ، وفاقاً لسيبويه .

(١) الترخيم لغة التسهيل ، ومنه صوت رخيم أى سهل لين .
وقيل : الرأفة ، والإشفاق . واصطلاحاً : حذف آخر الاسم باطراد ، وخرج بالمنادى ترخيم
التصغير .

(٢) أى تركيب مزج كحضر موت وسيبويه فيقال : يا حضر وياسب ، وهذا مذهب
البصريين ، ولم يسمع ، بل قاسوه على ما فيه تاء التأنيث . وقال ابن كيسان :
لا يحذف العجز بكماله إن حصل لبس . (شع) .
(٣) فى (س) . مركباً مع الألف .
(٤) فى (س) : إن كان اثني عشر أو اثنتي عشرة ، وفى (ص) : إن كان اثنا عشر
أو اثنتي عشرة .

(٥) فى (شع) من حرف لين زائد ساكن .

(٦) فى (م) : غرنيق .

(فصل) : تقديرُ ثُبوتِ المحذوفِ للتَّرخيمِ أَعرفُ من تقديرِ التَّمَامِ بدونِه ، فلايغيرُ على الأَعرفِ مابقىَ إلاَّ بتحريكِ^(١) آخِرَتَلَا أَلْفًا وكان مدغماً في المحذوفِ ، بفتحةٍ إن كان أصليَّ السَّكونِ ، وإلاَّ فبالحركةِ التي كانت له ، خلافاً لأكثرهم في ردِّ ما حذف لأجلِ واوِ الجمعِ ، ولا يمنع^(٢) التَّرخيمُ على الأَعرفِ من نحوِ «ثمود» ، خلافاً للفراءِ في التَّزامِ حذفِ واوِه ، ويتعيَّن الأَعرفُ^(٣) فيما يُوهِمُ تقديرُ تمامه تذكيرِ مؤنثِ ، وفيما يلزم بتقديرِ تمامه عدمُ النَّظيرِ . ويُعطى^(٤) آخِرُ المقَدِّرِ التَّمَامِ ما يستحقُّه لو تُمِّمَ به وضعاً ، وإن كان ثانياً ذا لِينٍ ضَعْفٍ إن لم يُعلمْ له ثالثٌ ، وجيءُ به إن عُلمَ .

(فصل) : قد يقدرُ حذفُ هاءِ التَّأنيثِ ترخيماً فتُحَمِّمُ^(٥) مفتوحةً ، ولا يُفعلُ ذلكُ بألفه الممدودة ، خلافاً لقومِ ، ولا يُستغنى غالباً في الوقفِ على المرخَمِ بحذفها عن إعادتها أو تعويضِ أَلْفٍ منها ، ويرخَمُ في الضَّرورةِ ما ليس منادى^(٦) من صالحٍ للنداءِ ، وإن خلا من علميَّةِ وهاءِ تَأنيثِ على تقديرِ التَّمَامِ بإجماعِ ، وعلى

-
- (١) في (م) : بتحريك .
(٢) في (شع) : ولا يمتنع .
(٣) في (د) الإعراب .
(٤) في (س) : ويعنى .
(٥) في (س) فضخم .
(٦) في (شع) : ما ليس بمنادى .

نية المحذوف ، خلافاً للمبرّد ، ولا يرخم في غيرها منادى عار من
الشروط إلا ما شدّ من « يا صاح » و « اطرق كراً »^(١) على
الأشهر . وشاع ترخيمُ المنادى المضاف بحذفِ آخرِ المضافِ إليه ،
وندر^(٢) حذفُ المضافِ إليه بأسره^(٣) وحذفُ آخرِ المضافِ^(٤) .

(١) في (م) : واطرق كرى .

(٢) سقط من (س) : وندر حذف المضاف إليه .

(٣) قال عدى بن زيد :

يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب أورايد للقنيص

أى يا عبد هند

(٤) قال أوس بن حجر

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا هل كان منا إلى ذى الغمر تسريح

أى يا علقمة .

٥٣ - باب الاختصاص (١)

إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه (٢) أو يُشارك فيه (٣) ،
تأكيد الاختصاص أولاه « أياً » معطيها (٤) مالها في النداء إلا حرفه ،
ويقوم مقامها منصوباً (٥) اسم دال على مفهوم الضمير ،
معرفاً (٦) بالألف واللام أو الإضافة ؛ وقد يكون علماً ، وقد
يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب .

(١) هذا الباب ذكر في (ب) بعد باب التحذير والإغراء .

(٢) في (د) : بمخصه .

(٣) كقولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

(٤) في (د) : معطياً .

(٥) سقط من (شع) لفظ : « منصوباً » .

(٦) في (شع) : معرفاً .

٥٤ - باب التحذير والإغراء^(١) وما ألحق بهما

يُنصَبُ تَحْذِرًا^(٢) « إِيَّايَ » و « إِيَّانَا »^(٣) معطوف عليه المحذور^(٤) ، وتحذيرا إِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهِ ، و « نَفْسِكَ » وشبهه من المضاف إلى المخاطب ، معطوفاً عليهنَّ المحذور بإضمام ما يليق من نَحٍّ أَوْ أَتَقَّ وشبههما^(٥) ؛ ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضميراً غائباً إِلَّا وهو معطوف : وشذَّ : « إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » من وجهين . ولا يلزم الإضمام إِلَّا مع « إِيَّايَا » ، أو مكرراً أو معطوف ومعطوف عليه ، ولا يُحذفُ العاطف بعد « إِيَّايَا » إِلَّا والمحذور منصوبٌ بإضمام ناصب آخر ، أو مجرور بـ « مِنْ » وتقديرها مع « أَنْ يَفْعَلَ » كاف ، وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً ومعطوفاً^(٦) عليه حكمه^(٧) في غيره .

(١) كتب هذا الباب في (ح) في ورقة منفصلة وعلق عليه :

هذا الباب لم يثبت في النسخة التي شرحها المصنف وثبت في بعض النسخ .

وعلق عليه في (شع) بقوله :

ثبت هذا الباب في بعض النسخ التي عليها خط المصنف ولم يشرحه فيما شرحه .

(٢) هذا اللفظ من (م ، ح) وفي (س ، ج) : محذراً ، وفي (د ، ص) : تحذيراً ،

وفي (شع) : حذراً ، وشرحها في هامش (ح) بأن التحذر لنفس المتكلم والتحذير لغيره .

(٣) في (د) : أو إِيَّانَا .

(٤) نحو : إِيَّايَ والشَّرَّ ، وإِيَّانَا والشَّرَّ ، أَيْ بَاعِدَ ، وَقِيلَ : أَبَاعَدَ .

(٥) في (د ، شع) : أو شبههما .

(٦) في (ج ، د ، س ، شع) : أو معطوفاً عليه .

(٧) في (ج) : كلمه .

وَيُنْصَبُ الْمُغْرَى بِهِ ظَاهِرًا مَفْرَدًا أَوْ مَكْرَرًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ
بِإِضْمَارِ الزَّمِ أَوْ شَبْهِهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ الْإِظْهَارُ دُونَ عَطْفٍ وَلَا تَكَرُّرٍ ،
وَرَبَّمَا رَفَعَ الْمَكْرَرُ ، وَلَا يَعْطَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بِالْوَاوِ ، وَكُونَ
مَا يَلِيهَا مَفْعُولًا مَعَهُ جَائِزٌ .

(فصل) : أُلْحِقَ بِالْتَحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ فِي التَّزَامِ إِضْمَارَ النَّاصِبِ
مَثَلُ وَشَبْهُهُ نَحْوُ : « كَلَيْهِمَا وَتَمْرًا » ، وَ « أَمْرًا وَنَفْسَهُ » ، وَ « الْكَلَابَ
عَلَى الْبَقَرِ » ، وَ « أَحْسَنًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ » ، وَ « مِنْ أَنْتَ زَيْدًا » ؟
وَ « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا » ، « وَلَا ^(١) شَتِيمَةٌ حُرٌّ » ، وَ « هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ »
وَ « إِنْ تَأْتِنِي فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ » ، وَ « مَرْحَبًا وَسَهْلًا » ^(٢)
وَ « عَذِيرَكَ » ، وَ « دِيَارَ الْأَحْبَابِ » بِإِضْمَارِ : أَعْطَى ^(٣) ،
وَدَعَى ، وَأَرْسَلَ ، وَأَتَّبَعَ ، وَتَذَكَّرَ ، وَأَصْنَعَ ، وَلَا تَرْتَكِبُ ،
وَلَا أَتَوَّهُمْ ، وَتَجَدَّدَ ، وَأَصَبْتَ وَأَتَيْتَ ، وَوَطَّئْتَ ، وَأَخْضِرَ ^(٤)
وَأَذَكَرَ .

وَيَتَّصِلُ ^(٥) بِهَذِهِ مَا يَسْتَلْزِمُ عَامِلَهُ عَامِلٌ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ يَتَضَمَّنُ
مَعْنَاهُ وَضَعًا ، وَمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى مَشَارِكٌ لِمَا قَبْلَهُ فِي عَامِلِهِ أَوْ

(١) فِي (ح) : وَكُلُّ شَيْءٍ ، وَلَا شَتِيمَةٌ حُرٌّ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (س) : سَهْلًا .

(٣) فِي (س) : أَعْطَى .

(٤) فِي (م) : وَاحْفَرِ بِالْفَاءِ

(٥) فِي (م) : وَمَتَّصِلٌ .

فيما^(١) ناب عنه ، ولا يمتنع الإظهار إن لم يكثر الاستعمال .
وربما قيل : « كِلاهُمَا وَتَمْرًا » ، و« كُلُّ شَيْءٍ » ، ولاشتيمة حر^(٢)
و« من أنتَ زيد » ؟ أي كلاهما لي ، وزدني تَمْرًا^(٣) وكلُّ
شياء أمم^ه ولا ترتكب ، ومن أنتَ كِلامك زيد^ه أو ذكرك^(٤) .

(١) التحقيق عن (ص ، م) وفي (د) : أو ما ناب عنه ، وفي بعض النسخ : أو في ما ناب .

(٢) في (س) : ولا شبهة حر .

(٣) سقط من (م) : تَمْرًا .

(٤) زاد بعدها في (ب) : زيد .

فزيد خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف .

٥٥ - باب أبنية الأفعال (١) ومعانيها

لماضيها المجرد مبنياً للفاعل « فَعَلَ » و « فَعِلَ » و « فَعَلَّ » ،
و « فَعَّلَ » .

ف « فَعَلَ » لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به ، أو كمطبوع عليه ، أو شبيه بأحدهما ، ولم يرد يائى العين إِلَّا هِيَوٌ ، ولا متصرفاً يائى اللام إِلَّا نَهَوٌ ، ولا مضاعفاً إِلَّا قليلاً مشروكاً ، ولا متعدياً إِلَّا بتضمينٍ أو تحويل ، ولا غير مضموم عين مضارعه إِلَّا بتداخل . وكثر فى أسم فاعليه فَعِيلٌ وَفَعْلٌ ، وَقَلَّ فاعِلٌ وَأَفْعَلٌ وَفَعَلٌ وَفَعِلٌ وَفَعَالٌ وَفُعَالٌ وَفُعَالٌ (٢) وَفَعَلَ وَفُعِلَ وَفُعِلَ وَفَعُولٌ (٣) .

(فصل) : حق عين مضارع « فَعَلَ » الفتح ، وكسرت فيه من « وَمَقٍ » و « وَثِقٍ » و « وَفِقٍ » و « وَوَلِيٍّ » ، و « وَوَرَثٍ » و « وَوَرَعٍ » و « وَوَرَمٍ » و « وَوَرِيٍّ » المخ ، وفى مضارع حَسِبَ وَنَعِمَ وَبَيْسَ وَبَيْسَ (٤) وَبَيْسَ وَوَجَرَ (٥) وَوَلِهَ وَوَهَلَ وَوَهَلَ ، واستغنى (٦)

-
- (١) فى (ح ، س ، ش) : الفعل . قال فى (شع) : هذا الباب يذكر فى التصريف ، والمصنف ذكره هنا لبيان حال العامل الذى انقضى الكلام فى معمولاته .
(٢) سقط هذا الوزن من (م) . ومثاله : وضاء أى وضىء .
(٣) وأمثلة ما قل على الترتيب : فاره وأحمق وحسن وخشن وجبان وفرات ووضاء وعفر - وهو الخبيث - وعمر - وهو الجاهل - وجنب وحضور .
(٤) سقطت هاتان اللفظتان من (س) .
(٥) فى (ص ، ح) بالحاء المهملة ، والمادتان فى مضارعهما الوجهان .
(٦) فى (شع) : واستغنوا . وفى العبارة اضطراب فى (شع) .

في ضَلَّلتَ تَضِلُّ وورَى الزَّندُ يرى ، وَفَضِلَ الشَّيْءُ يَفْضُلُ بمضارع
فَعَلَ عن مضارع فَعِلَ . ولزوم فَعِلَ أكثر من تعدّيه (١) ، ولذا
غلب وضعه للنُّعوت اللازمة وللأعراض والألوان وكبر الأعضاء ،
وقد يشارك «فَعَلَ» (٢) ويغني عنه لزوماً في اليائى اللام ، وسماعاً في
غيره ، ويطاوع فَعَلَ كثيراً ، وتسكين عينه وعين فَعَلَ وشبههما
من الأسماء لغة تميمية .

(فصل) : اسم الفاعل من متعدّى فَعَلَ على فاعِل ، ومن
لازمه على فَعِلَ وأفْعَلَ وفَعْلان .

وقد يجيئ على فاعِلٍ وفَعِيلٍ ، ولزم فَعِيلٌ في المغنى عن
فَعَلَ ، وقد يشارك فَعَلَ فَعِيلاً ، وفَعِلٌ أفْعَلَ وفَعْلان ، وربما
اشتركت الثلاثة (٣) .

(فصل) : لفَعَلٌ تعدُّ ولزوم ، ومن معانيه غلبة المقابل ،
والنيابة عن «فَعَلَ» في المضاعف (٤) واليائى العين (٥) ،
واطرد صوغه من أسماء الأعيان لإصابتها ، أو إنالته ، أو عمل
بها ، وقد يصاغ لعملها أو عمل لها ، أو أخذ منها .

ومن معانى «فَعَلَ» الجمعُ والتفريق والإعطاء والمنع والامتناع

(١) في (شع) : تعديته .

(٢) نحو: حَمِيقٌ وَحَمِيقٌ ، ورَعِينٌ ورَعِينٌ .

(٣) في (شع) : اشترك الثلاثة . نحو : شعث وأشعث وشعثان .

(٤) في (س) : والمضعف . ومثاله : جللت فأنت جليل ، وعففت فأنت عفيف .

(٥) نحو : طاب يطيب فهو طيب ، ولان يلين فهو لين .

والإيذاء والغلبة والدفع والتحويل والتحول والاستقرار والسير
والستر والتجريد والرمى والإصلاح والتصويت ؛ ولا تفتح
عين مضارع فَعَلَ دون شذوذ إن (١) لم تكن هي أو اللام
حلقية (٢) ، بل تُكسّر أو تُضمّ تخييراً إن لم يُشهر (٣) أحد
الأمرين (٤) ، أو يلتزم (٥) لسبب كالتزام الكسر عند
غير بنى عامر فيما فاوه واو ، وعند الجميع فيما عينه ياء ،
وعند غير طيئ فيما لامه ياء وعينه غير حلقية .

والتزم الكسر أيضاً في المضاعف اللام غير المحفوظ ضمّه ،
والضمّ فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقياً ، وفي
المضاعف المتعدّي غير المحفوظ كسره ، وفيما لغلبة المقابل
خالياً من ملزم الكسر ، ولا تأثير لحلقى فيه ، خلافاً للكسائي .
وقد يجيء ذو الحلقى غيره بكسرٍ أو ضمٍّ (٦) أو بهما أو مثلاً .

(فصل) : يُكسّر ما قبل آخر المضارع إن كان ماضيه غير
ثلاثي ، ولم يُبدأ بتاء المطاوعة أو شبهها ، ويُضمّ أوله إن كان
ماضيه رباعياً وإلا فُتح ؛ ويكسره غير الحجازيين ما لم يكن

(١) في (س) : إن تكن .

(٢) فإن كانت العين أو اللام حلقية فتحت عين المضارع نحو : ذهب يذهب ، ونزح ينزح .

(٣) في (س م ، شع) : يشهر .

(٤) في (شع) : أحد الاستعمالين .

(٥) في (شع) : أو يلتزم الكسر .

(٦) في (ج ، ص ، م ، س) : بضم أو كسر .

ياءً إن كُسِرَ ثانی الماضي أو زيد أوله تاءً معتادة أو همزة وصل ؛
ويكسرونه مطلقاً في مضارع أبي (١) ووجِل (٢) ونحوه ، وربما حمل
على تَعْلَمَ تَذَهَب (٣) وشبهه ، وعلى يثبي يثلم (٤) .

(فصل) : انفرد الرباعيّ بفعلل لازماً ومتعدياً لمعان كثيرة ،
وقد يصاغ من أسم رباعيّ لعمل بمسمّاه أو لمحاكاته أو لجعله
في شيء أو لإصابته أو لإصابة به أو لإظهاره ؛ وقد يصاغ من
مركبٍ لاختصار حكايته .

(فصل) : من مُثل المَزِيد فيه « أَفْعَلَ » وهو للتَّعدية
أو للكثرة أو للتصيرورة أو للإعانة أو للتعريض أو للسلب
أو لإلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه أو لجعل الشيء صاحب
ما هو مشتق من اسمه (٥) أو لبلوغ عدد أو زمان أو مكان (٦)
أو لموافقة ثلاثيٍّ أو لإغنائه عنه أو لمطاوعة فَعَلَ .

ومنها : « فَعَلَ » وهو للتَّعدية وللتكثير وللسلب وللتوجه ولجعل
الشيء بمعنى ما صيغ منه ولاختصار حكايته ولموافقة « تَفَعَّلَ »
و « فَعَّلَ » وللإغناء عنهما .

ومنها « تَفَعَّلَ » وهو لمطاوعة « فَعَّلَ » وللتكلف والتجنب

(١) في (د، س) : أتى .

(٢) في (س) : ووجد

(٣) في (د) : تنهب .

(٤) في (م) : يسلم . وزاد بعد هذا في (س) وكسر أول يعلم لغة بهراوية .

(٥) في (د، س، شع) : أو جعله صاحبه بوجه ما .

(٦) سقطت من (س) .

والصيرورة وللتلبس^(١) بمسمى ما اشتق منه وللعمل فيه
وللاتخاذ ولمواصلة العمل في مهلة ولموافقة أستفعل وموافقة
المجرد^(٢) والإغناء^(٣) عنه وعن فعل ولموافقته .

ومنها « فاعل » لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك^(٤)
فيهما معنى ولموافقة « أفعال » ذى التعدية والمجرد والإغناء
عنهما .

ومنها « تفاعل » للاشتراك في الفاعلية لفظاً وفيها وفي
المفعولية معنى ولتخييل^(٥) تارك الفعل كونه فاعلاً ولمطاوعة
فاعل الموافق أفعال ولموافقة المجرد والإغناء عنه^(٦) .
وإن تعدى تفاعل أو تفعل^(٧) دون التاء إلى مفعولين تعدى
بها^(٨) إلى واحد ، وإلا لزم .

ومنها « أفتعل » وهو لاتخاذ^(٩) وللتسبب ولفعل الفاعل

(١) في هذه العبارة اضطراب بالتقديم والتأخير في بعض النسخ . ومثاله :
تقمص وتقبأ لبس قميصاً وقباء .

(٢) في (د ، م) : ولموافقة المجرد .

(٣) في (م) : وللإغناء عنه

(٤) في (م) : ولاشتراك ، وسقط من (س) إلى قوله : ومنها تفاعل للاشتراك .

(٥) في (س) : ولتخييل .

(٦) في (م ، شد) : وللإغناء عنه . ومثاله : تمارى

(٧) في (د) : وتفاعل .

(٨) في (س ، م) : معها .

(٩) نحو : اطبخ واشتوى : اتخذ لنفسه طبيخاً وشواء ، وزاد بعدها في (س) :

والاضطراب .

بِنَفْسِهِ وَلِلتَّخْيِيرِ (١) وَلِمَطَاوَعَةِ أَفْعَلٍ وَلِمُوَافَقَةِ تَفَاعَلٍ وَتَفَعَّلٍ
وَأَسْتَفَعَلَ وَالْمَجْرَدِ وَالْإِغْنَاءِ عَنْهُ .

وَمِنْهَا « أَنْفَعَلَ » لِمَطَاوَعَةِ فِعْلٍ عِلَاجاً وَقَدْ يَطَاوَعُ « أَفْعَلٌ »
وَقَدْ يَشَارِكُ الْمَجْرَدَ وَقَدْ يُغْنِي عَنْهُ وَعَنْ أَفْعَلٍ وَيُغْنِي عَنْهُ « أَفْتَعَلَ »
فِي مَا فَاوَهُ لَامٌ أَوْ رَاءٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ مِيمٌ أَوْ نُونٌ وَقَدْ يَشَارِكُهُ (٢)
فِي مَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَيُغْنِي عَنْهُ .

وَمِنْهَا « أَسْتَفَعَلَ » لِلطَّلَبِ وَلِلتَّحَوُّلِ وَاللِّاتِّخَاذِ وَالْإِلْفَاءِ الشَّيْءِ
بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ أَوْ لَعْدَهُ كَذَلِكَ وَلِمَطَاوَعَةِ « أَفْعَلٍ » وَلِمُوَافَقَتِهِ
وَمُوَافَقَةِ تَفَعَّلٍ وَأَفْتَعَلَ وَالْمَجْرَدِ وَالْإِغْنَاءِ عَنْهُ وَعَنْ فَعَّلٍ .

وَمِنْهَا لِلْأَلْوَانِ « أَفْعَلٌ » غَيْرِ مِضَاعَفِ الْعَيْنِ وَلَا مَعْتَلِّ اللَّامِ
دُونَ شَذُوذٍ ، وَقَدْ تَلَى عَيْنَهُ أَلْفٌ ، وَقَدْ يَدُلُّ بِحَالِيهِ عَلَى عَيْبِ
حِسِّيٍّ ، وَرَبِّمَا طَاوَعُ « فَعَّلَ » ، وَقَدْ يَدْلَانِ عَلَى غَيْرِ لَوْنٍ
وَعَيْبٍ ، وَإِفْهَامِ الْعُرُوضِ مَعَ الْأَلْفِ كَثِيرٍ ، وَبِدُونِهَا قَلِيلٍ .

وَمِنْهَا « أَفْعَوَعَلَ » لِلْمِبَالِغَةِ وَاللِّصِيرُورَةِ ، وَقَدْ يُوَافِقُ
« أَسْتَفَعَلَ » وَيَطَاوَعُ « فَعَّلَ » .

و« أَفْعَوَّلَ » بِنَاءٍ مُقْتَضِبٍ (٣) ، وَكَذَا مَا نَدَرَ مِنْ أَفْعَوَّلٍ

(١) فِي (م) : وَلِلتَّخْيِيرِ

(٢) فِي (د) : يَشَارِكُ

(٣) وَالْمُقْتَضِبُ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ لَمْ يَسْبِقْ بِأَخْرَ أَصْلُهُ أَوْ كَالْأَصْلِ مَعَ الْخَلْوِ مِنْ حَرْفِ

زَائِدٍ لِمَعْنَى أَوْ الْخَلْوِ ، وَمِنْهُ : اَعْلُوْطُ بِهِ إِذَا تَعَلَّقَ بَعْتَهُ وَعَلَاهُ .

وَأَفْعِلٌّ ، وَأَمَّا فُوعِلٌ وَفُعُولٌ وَفَعَّلٌ ذُو الزِّيَادَةِ وَفُعِلَ وَفُعِيلٌ
وَفَعَّلَى فَمَلْحَقَاتٌ بِفَعَّلٍ ، وَإِلْحَاقٌ مَا سِوَاهَا بِهِ نَادِرٌ .

وتزاد التاء قبل متعدياتها للإلحاق بـ « تَفَعَّلَ » (١) ،
وهو و « أَفَعَّلَ » لمطاوعة « فَعَّلَ » تحقيقاً أو تقديراً ، وألحق
بـ « أَفَعَّلَ » (٢) « أَفَعَّلَى » (٣) و « أَفَعَّلَ » الزائد الآخر (٤) ، وإلحاق
ما سواهما به نادر (٥) . و « أَفَعَّلَ » بناءً مقتضب ، وقد
يطاوع (٦) « فَعَّلَ » ، والإلحاق به نادر .

(فصل) (٧) ، كلُّ هذه الأمثلة للتعدية قابلٌ إلا « أَفَعَّلَ »
و « أَفَعَّلَى » و « أَفَعَّلَ » ، وما طاوع متعدياً لواحد ، أو ألحق بما
لا يتعدى ، وربما عدى « أَفَعَّلَ » و « أَفَعَّلَى » ، وهمزة غير
« أَفَعَّلَ » من المهموز الأول همزة وصل .

(١) في (د) : بتفعل .

(٢) في (م) : بافعلل .

(٣) نحو : اسلنقى . ومذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء . وقال ابن جنى : قد يتعدى

ومنه : قد جعل النعاس يعرندبنى أطرده عنى ويسرندبنى

قال الزبيدي : أحسبه - أى هذا البيت - مصنوعاً . والاعرنداء والاسرنداء الغلبة . (شع) .

وزاد في (س) بعد هذا الوزن : وافعللاً .

(٤) نحو : اقعنسس .

(٥) في (ج) ينتهى الفصل عند ذلك ، وذكر في الهامش أن التكملة نسخة أخرى .

(٦) في (د) : ويطاوع .

(٧) هذا الفصل مذكور في (س ، ج) واستدرك في هامش (ص ، ح) وعاق في الهامش

بأنه لم يثبت في النسخة التي سودها المصنف . وسقط من بقية النسخ .

(فصل) (١) . يقال للمعتل الفاء مثال ، وللمعتل العين
أَجَوْفٌ ، وللمعتل اللام ناقص ، وللمتضمن أصليين معتلين
أو معتلاً ومضاعفاً لفيف ، فإن اتصل المعتلان كـ «هَوَى»
فمَقْرُونٌ ، وإن انفصلا كـ «وَفَى» فمَفْرُوقٌ .

(فصل) : صيغة فِعْلٍ (٢) الأمر من كلِّ فعل كمضارعه
المجزوم المحذوف أوله ، فإن لم يكن من أفعل وسكن تالي
حرف المضارعة لفظاً أولى همزة الوصل ، وإن كان من «أَفْعَل»
افتتح بهمزته (٣) مطلقاً .

(١) هذا الفصل كسابقه مذكور في (س ، ج) وهامش (ص ، ح) وسقط من بقية النسخ.

(٢) في (شع) : صيغة الأمر .

(٣) في (د) : بهمزة مطلقاً .

٥٦ - باب همزة الوصل

وهي المبدوءُ بها في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية ومصادرهما والأمر منها ومن الثلاثي الساكن ثاني^(١) مضارعه لفظاً عند حذف أوله ، وفي ابن ، وأثنين ، وأمرئ^(٢) ، وإنائها وأسم ، وأست ، وابنم ، وايمن المخصوص بالقسم ، والمبدوء بها «ال» ، وتفتح مع هذين ، وتضم مع غيرهما قبل ضمة أصلية موجودة أو مقدرّة ، وتشم قبل المشمة ، وتكسر فيما سوى ذلك ، وقد تكسر في «ايمن» وربما كسرت قبل الضمة الأصلية ، وأصلها الكسر على الأصحّ .

(فصل) : لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء^(٣) بها إلا في ضرورة^(٤) . ما لم تكن مفتوحة تلي همزة أستفهام فتبدل ألفاً أو تسهّل ، وثبوؤها قبل حرف التعريف المحرك^(٥) بحركة منقولة راجح ، وتغني عنها في غيره . وشذ في سلّ اسلّ^(٦) ، وإن اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه .

(١) في (د) . تالي .

(٢) في جميع النسخ عدا (ح) : وامرء ، والصحيح إملائيا هو المحقق .

(٣) في (س) : غير المبدء بها .

(٤) في (س) : صورة .

(٥) في (س) : المتحرك .

(٦) في (س) : في شل اشد .

٥٧ - باب مصادر الفعل الثلاثي

منها الثلاثي محرك^(١) الفاء بالثلاث ، مفتوح العين مجرداً ، أو ذا ألف بعدها ، مذكراً أو مؤنثاً بالتاء ، أو ساكن العين مجرداً أو مؤنثاً بالتاء أو الألف المقصورة ، أو مزيداً آخره ألف ونون .

ومنها «فَعْلَانُ» و«فَعِلُّ» و«فَعِلَّةٌ» و«فَعِيلٌ» و«فَعِيلَةٌ»^(٢) و«فَعُولٌ» و«فُعُولَةٌ» و«فَعُولٌ»^(٣) و«فُعُولِيَّةٌ» و«فُعُولِيَّةٌ»^(٤) و«فُعُولِيَّةٌ» و«فُعُولٌ» و«فُعَالِيَّةٌ» و«فُعَلَلٌ»^(٥) و«فُعُولَةٌ» و«فُعُولِيَّةٌ» و«فُعَلَى»^(٦) و«فُعَلَاءٌ» و«فُعَلَاءٌ» و«فُعَلَاءٌ» و«مَفْعُولَاءٌ» و«فُعَيْلِيٌّ»^(٧) و«فُعَيْلَاءٌ» و«إِفْعَيْلِيٌّ» و«إِفْعَيْلَاءٌ» و«فُعَلَّةٌ» و«فُعَلَى» و«فُعَلَى» و«فُعَلَى»^(٨) و«فُعَلُوتٌ» و«فُعَلْنِيَّةٌ» و«فُعَالَةٌ» و«فُعِلَانٌ»

(١) في (شع) : المحرك الفاء بالمثلث .

(٢) نحو : نَيْمَةٌ . وبعدها في (ح) : وفَعِيلِيَّةٌ .

(٣) : نحو قبول . وذكر بعدها في هامش (ص) فَعِيلِيَّةٌ .

وذكر في (ح) ووضع فوقه حرف (خ) ولم يذكره في (شع) ولا في (شد) .

(٤) ذكر في (م) بدلا منها : وفُعُولَةٌ . والمذكور من هذا الوزن في أكثر النسخ وزنان

فقط ، ومثل لهما في (شع) بخصوصية بفتح الحاء وضمها ، وذكر في (ح ، د) ثلاثة أوزان .

(٥) نحو : سُودِدٌ . ذكر بعدها في (س) ؛ وفَعْلَانٌ .

(٦) نحو : جَمْزِيٌّ . وذكر بعدها في بعض النسخ : وإِفْعَيْلِيٌّ . وهذا الوزن سيذكر في موضعه .

(٧) نحو : خَصِيصِيٌّ . وقد سقط هذا الوزن وما بعده من (د) .

وذكر في (س) بالألف .

(٨) ذكر في بعض النسخ وزنين فقط (فَعَلَى وفَعَلَى) بإسقاط الأخير

و «فَعُول» و «تَفْعِلة» و «تَفْعُلة» و «مَفْعُل» مثلث العين مجرداً
 وبالتَّاء و «مَفْعُول» (١) و «مفعولة» (٢) و «فاعل» و «فاعِلة» .
 والغالب أن يعنى بـ «فَعالة» و «فُعولة» المعانى الثابتة ،
 وبـ «فَعالة» الحِرَف وشبهها ، وبـ «فِعَال» ما فيه تَأَبُّ ، وبـ «فُعَال»
 الأَدْوَاء والأَصْوَات ، وبـ «فَعِيل» الأَصْوَات و ضُرُوب السَّير ،
 وبـ «فَعَلان» ما فيه تَقَلُّبٌ ، وبـ «فَعَل» الأَعْرَاض ، وبـ «فُعلة»
 الأَلْوَان .

والمَقِيسُ فى المتعدى من فَعَل مطلقاً ، ومن فَعِل المُفهِم
 عملاً بالفم «فَعُلُّ» ، وفى اللازم من «فَعِل» «فَعَلُّ» ، ومن «فَعَل» (٣)
 «فُعُول» ، ما لم يغلب فيه «فُعالة» أو «فُعَال» أو «فِعَال» (٤)
 أو «فَعِيل» أو «فَعَلان» فيندر فيه فُعُول .

ويُدَلُّ على المَرَّة بـ «فَعلة» ، وعلى الهَيْئَة بـ «فِعلة» ، ما لم
 يُصَغ (٥) المصدر عليهما ، وشَدَّ نحو «إِتْيَانَة» و «لِقَاءَة» .

(١) نحو: مجلود من جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدأ ومجلوداً. (القاموس المحيط).

(٢) سقط هذا الوزن من (شع) وذكر في بقية النسخ ، ومثل له في (شد) بنحو : مأوية
 وهى الرقة والمرحمة من أوى إذا رقت ورحم .

(٣) زاد في (د) : اللازم .

(٤) سقطت من (س) . وأمثلتها على الترتيب : دعابة وصراخ وصياح .

(٥) في (د) : يوضع ، وفى (س) : يضع ، وقد نبه عليهما فى (شع) .

٥٨ - باب مصادر غير الثلاثي

يُصاغ المصدرُ من كلِّ ماضٍ أوَّلُه همزة وصل بكسر
ثالثه وزيادة ألف قبل آخره ، ومن كلِّ ماضٍ أوَّلُه تاءُ
المطاوعة أو شبهها بضمِّ ما قبل آخره إن صحَّ الآخرُ ،
وإلا خلف الضمِّ الكسرُ ؛ ويصاغ من «أفعل» على «إفعال»
ومن «فعل» على «تفعيل» ، وقد يشركه «تفعلة» ، ويغني عنه
غالباً فيما لامه همزة ، ووجوباً في المعتلِّ ، و «تنزى دلوها
تنزياً» من الضرورات .

ومصدر «فَاعَل» مُفَاعَلَةٌ وفِعَالٌ ، ونَدَرَ فيما فاؤه ياءٌ . ومصدر
«فَعَلَل» والمُلْحَقُ به بزيادة هاء التانيث في آخره ، أو بكسر
أوَّلِه وزيادة ألفٍ قبل آخره ، وفتح أوَّل هذا إن كان
كالزلال جائز ؛ والغالب أن يراد به حينئذ اسم فاعل ،
وربما ورد كذلك مصدر «فَوَعَلَ» ، وقد يقال «فَعَلَ فِعَالاً»
و «فَاعَلَ فِعَالاً» و «تَفَعَّلَ تِفِعَالاً» و «أَفَعَلَ فُعَلِيَّةً» و «فَعَلَلَ
فَعَلَلِي (١) وفُعُلَاءً» .

ونَدَرَ «فِعَالٌ» غير مصدر ، ما لم تُبدَل أوَّل عينه ياءً ، وأندر

(١) في (ص) : فعلا بالألف . ومثاله : قهقري .

منه « فيعال » غير مصدر ، وقد يغنى في التكرير (١) عن
« التفعيل » (٢) « التفعال » (٣) أو « الفعيلي » ، ويغنى الفعيلي (٤)
أيضا عن التفاعل .

(فصل) : تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال معتلى العين
عوضاً من المحذوف ، وربما خلوا منها ، وتلحق سائر سائر أمثلة
الباب المجردة منها دلالة (٥) على المرة . ويصاغ مثل أسم
مفعول كل (٦) منها دالاً على حدته أو زمانه أو مكانه .

(فصل) (٧) : يجيء المصدر على زنة أسم المفعول في
الثلاثي (٨) قليلاً (٩) ، وفي غيره كثيراً ؛ وربما جاء في الثلاثي
بلفظ أسم الفاعل .

(١) في (م) : الكثير .

(٢) في (س) غير التفعيل .

(٣) في (د) : والتفعال .

(٤) في (ص) : الفعيل ، وفي (شع) : وقد يغنى الفعيلي .

(٥) في (م) : دالة .

(٦) في (د) : من كل .

(٧) سقط هذا الفصل كله من (ب) وقال في (شع) : ثبت هذا الفصل في نسخة البهاء الرقي ،

وهو آخر أصحاب المصنف ، وعلى النسخة خط المصنف .

(٨) في (ح) : اسم مفعول ثلاثي .

(٩) مثال ذلك المرفوع والموضوع بمعنى الرفع والوضع ، وهذا قول الأخفش والفراء ، ولم

يثبت سبويه ذلك . (شع) .

٥٩ - باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة (١)

يصاغ من الفعل الثلاثي «مَفْعَل» ، فَفُتِحَ عينه مراداً به المصدر أو الزَّمان أو المكان إن اعتلَّتْ لأمه مطلقاً ، أو صَحَّتْ ولم تُكسر عينُ مضارعه ، فإن كُسِرَتْ فَتِحَتْ في المراد به المصدر ، وكُسِرَتْ في المراد به الزَّمان أو المكان ، وما عينه ياءٌ في ذلك كغيره ، أو مخيَّرٌ فيه ، أو مقصورٌ على السَّماع وهو الأولى .
والتزم غيرُ طيِّءِ الكسرِ مطلقاً في المصوغ (٢) ممَّا صَحَّتْ لامه وفاؤه واو ، وشذَّ من جميع ذلك بكسر مَشْرُق ، ومَغْرِب ، ومَرْفِق ، ومَنْبِت ، ومَسْجِد ، ومَجْزِر ، ومَسْقِط ، ومِظَنَّة ومرجع ، ومَعْرِفَة ، ومَغْفِرَة ، ومَعْدِرَة ، ومَأْوِيَة ، ومَعْصِيَة ، ومَرْزِئَة ، ومَكْبِر ، ومَحْمِيَة ، وبه مع الفتح مَطْلَع ، مَفْرُق (٣) ، محشَر ، مَسْكَن ، مَنَسْك ، محل أي منزل ، مَجْمَع ، مَنَاص ، مَذْمَمَة من الدَّمَام ، مَدْبَّ النمل ، مأوى الإبل ، مَعْجَز ، مَعْجِزَة ، مظلمة ، مضلَّة ، مزلَّة ، مَعْتَبَة ، مضربة السَّيف ،

(١) عبارة : « وليس بصفة » سقطت من (ب ، ج) وأخرج بها ما جاء على مفعل من

الصفة المشبهة كفتح بمعنى شاهد عدل يقنع به .

(٢) في (د) : في الموضوع . وهو تحريف ظاهر .

(٣) في (شع) : مرفق .

مَوْضِع ، مَوْحَل ، مَوْقَعَة الطائر ، مَحْمَدَة ، مَحْسَبَة ، عِلْقُ
مَضْنَة (١) ، وَبِالتَّثْلِيثِ مَهْلِك ، مَهْلَكَة ، مَقْدَرَة ، مَأْرَبَة ،
مَقْبَرَة ، مَشْرَقَة ، مَزْرَعَة ، وَلَمْ يَجِئ « مَفْعَل » سِوَى مَهْلِكِ
إِلَّا مَعُونٌ وَمَكْرُمٌ وَمَأْلِكٌ وَمَيْسِرٌ .

(فصل) : يَصَاغُ مِنَ التُّلَاثِيِّ (٢) اللَّفْظِ أَوْ الْأَصْلِ (٣)

لِسَبَبِ كَثْرَتِهِ أَوْ مَحَلِّهَا « مَفْعَلَة » ، وَقَدْ يُقَالُ فِي الْمَحَلِّ « مَفْعَلَة »
وَ« مَفْعَل » وَ« مِفْعَل » وَأَفْعَلٌ فَهُوَ مُفْعِلٌ ، وَنَحْوُ مُثْعَلِبَةٍ وَمُثْعَلَةٍ (٤)
وَمُعْقَرَبَةٍ وَمُعْقَرَةٍ نَادِرٌ .

وَيَصَاغُ لِآلَةِ الْفِعْلِ التُّلَاثِيِّ مِثَالِ « مِفْعَل » أَوْ « مِفْعَال » أَوْ
« مِفْعَلَة » أَوْ « فِعَال » ، وَشَدَّ بِالضَّمِّ مُسْعَطٌ ، وَمُنْخَلٌ ، وَمُدْهَنٌ ،
وَمُدَّقٌ ، وَمَكْحَلَةٌ ، وَمُحْرَضَةٌ ، (٥) وَمُنْصَلٌ ، (٦) وَبِالْفَتْحِ (٧)
مِنَارَةٌ ، وَمَنْقَلٌ ، وَمَنْقَبَةٌ .

(١) فِي (د) : مِظَنَةٌ . وَيُقَالُ : عِلْقُ مَضْنَةٍ أَيْ مَا يَضُنُّ بِهِ .

(٢) فِي (ب) : مِنَ الْأَسْمِ التُّلَاثِيِّ .

(٣) فِي (م ، س) : وَالْأَصْلُ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ أَكْثَرِ النُّسَخِ ، وَذَكَرْتُ فِي (ص ، م ، وَهَامِشِ ح) .

(٥) فِي (ج) : بِالْخَاءِ . وَفِي الصَّحَاحِ وَالْقَامُوسِ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ .

(٦) فِي (ج) : بِالْمَعْجَمَةِ : مَنْصَلٌ . وَالْمَنْصَلُ بِضَمِّ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِهَا السِّيفُ .

(٧) سَقَطَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ كُلُّهَا مِنْ (د ، م ، شَع) .

٦٠ - باب أسماء الأفعال والأصوات

أسماء الأفعال ألفاظٌ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها ،
ولا تصرف الأسماء ، وحكمها غالباً في التعدى واللزوم
والإظهار والإضمار حكمُ الأفعال الموافقتِها معنى^(١) ، ولا
علامة للمضمر المرتفع بها ، وبروزُه مع شبهها^(٢) في عدم
التصرف دليل فعليته ، وأكثرها أوامر ، وقد تدلُّ على حدث
ماضٍ أو حاضر ، وقد تُضمَّن معنى نفى أو نهى أو استنفهام
أو تعجب استحسان أو تندُّم أو استعظام ، وقد يصحب بعضها
« لا » النافية^(٣) .

فمنها لِحُدْ ، هَا وهَاءٌ مجرِّدين ومتلوي^(٤) كاف الخطاب
بحسب المعنى ، وتَخْلُفُه^(٥) همزة هاء مصرفة تصريفه .
وقد^(٦) يقال : هَا وهَاءٌ مصرفين مع المخاطب تصريف
خَفْ ودَارِ ، ويقول المخاطب بهما : مَا أَهَاءُ وَمَا أَهَاءُ ، أَي مَا
أَخُذُ وَمَا أُعْطِي .

(١) في (م) : لموافقتها معنى . واستظهر : « غالباً » على آمين فهو بمعنى استجب ولا يتعدى مثله .

(٢) في (د ، ص) : مشبهها ٥

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) ، ومثل لها المصنف بقولهم : « لالعا » أى لإقامة ٥

(٤) في (شع) : ومتلوي بكاف الخطاب .

(٥) في (د) : وتخلفها ٥

(٦) سقطت هذه العبارة كلها من (ب ، م ، شع) .

ومنها لأحضر أو أقبل ، « هلم » الحجازية (١) ،
ولقدّم أو عجل أو أقبل (٢) حيّهلّ وحيهّل وحيهلا
وحيهّل وبتنوين أيضا (٣) ، ولأمهل « تيد » و« رويد » ،
ما لم يُنصب (٤) حالا أو مصدراً نائباً عن أروود مفرداً (٥) ،
أو مضافاً إلى المفعول ، أو نعتاً لمصدر مذكور أو مقدر ،
ولأسرع هيّت وهيّت وهياً وهياً وهيّك وهيّك (٦) ، ولدغ
بلّه وكذلك (٧) ، ولاسكت صه ، ولانكف إيها ومه ،
ولحدّث إيها ، ولاغرّ ونيهاً ، ولاستجب آمين وأمين ، ولا رفق
بس ، ولقرقر قرّار ، ولبعُد هيّهات وأيهات (٨) محرّكين
مطلقاً بتنوين ودونه ، وأيهات (٩) وأيهات وأيهات (١٠) ،

(١) بعدها في (د، س) : وقد تفتح لامها .

واحترز بالحجازية من التيمية فهي عندهم فعل .

(٢) في (د) بتقديم أقبل على عجل .

(٣) في هذه العبارة اضطراب بالنسخ فزاد في (د) بعد أيضاً : وحى علا ، وزاد في (م، ح) :

مركب من حى بمعنى أقبل ، وهلا بمعنى اسكن أو أسرع وحى علا . وذكر مثله في هامش (ص)

و ضرب في (ص) على : حى علا ، وسقط هذا اللفظ من (ح) ولم يذكر في (شع) غير حيهل ،

ولكن ذكر هذه الزيادات عند الشرح .

(٤) في (شع) : ينتصب .

(٥) في (شع) : مركبا .

(٦) في (شع) : وهيّك .

(٧) في (م) : وكذلك .

(٨) سقط هذا إلى آخر المادة من بعض النسخ ومن (شع) ولكن قال في (شع) : والحجاز تفتح

التاء ، وأسد وتيم تكسر ، وبعضهم يضم وقرىء بهن ، وذكر فيها ستة وثلاثون وجها .

(٩) في (ح) : وأيهان بالنون .

(١٠) في هذا الموضع اضطراب ببعض النسخ فذكر بعد هذا : ولأ توجع أوه . الخ

وسياتي هـ

ولِسْرُعِ سرعانٍ ووَشْكَانٍ مثلثين ، ولافترقَ شَتَّانٌ ، ولِأَبْطَأٍ (١)
بُطَّانٌ .

ولِأَعْجَبُ واهأُ ووَيُ ووا ، ولِأَتَوَجَّعُ (٢) أُوهُ ، ولِأَنْضَجِرُ
أُفٌّ ، وأُفِيٌّ (٣) مُمَّا لَأٌ ، وأُفٌّ مَثَلَّتْ الآخِرُ ، بتنووين
ودونه ، ويؤنَّثُ بالتاءِ (٤) وَيُنَوِّنُ جارياً مجرى مصدر
أُبدل من فعله لفظاً ، وقد يُرْفَعُ ، ولِأَتَكْرَهُ اخٌ وكخٌ ،
ولِأُجِيبُ هاءٌ ، ولِأَكْتَفَى بَجَلٍ وقطٌ وقد في أحدِ
الوجهين (٥) .

ومنها ظروفٌ وشبهها جارةٌ ضميرٌ مخاطبٌ كثيراً ، وضميرٌ
غائبٌ قليلاً (٦) ، كمكانك بمعنى أثبتُ ، وعندك ،

(١) في (س) : ولبطؤ .

(٢) في هذه العبارة اضطراب بالنسخ ، وقد ذكر في هامش (ص) لغات أوه ، كما ذكر
هذه اللغات في (ح) مرة .

(٣) وفي هذه العبارة أيضاً اضطراب واختلاف بين النسخ .

وفي بعض النسخ : ولِأَنْضَجِرُ أفٌ ما لم يؤنَّثُ بالتاء فينصب مصدرأً وقد يرفع . وهذا ما أثبتته
في (شع) :

(٤) سبق بيان الخلاف بين النسخ في هذه العبارة ، وما جاء بالتحقيق منقول عن (ص ، ح) .

(٥) والوجه الآخر كونها بمعنى حسب فلا تكون اسم فعل .

فعل في الأول تقول : يجاني وقطني وقدني مع نون الوقاية . بمعنى يكفيني وعلى الثاني تحذف النون
وتصل بها الياء كما يقال : حسبي ، وقد اجتمع الوجهان في قوله :

قدني من نصر الخبيبين قدي

(٦) سقط من (شع) من قوله : وشبهها إلى آخر العبارة وقال : وفي بعض النسخ : وشبهها

ولديك ودونك بمعنى خذ ، ووراءك بمعنى تأخر ،
وأمامك بمعنى تقدم ، وإليك وإلى بمعنى تنح
وأتحنى ، وعليك وعلى وعليه بمعنى ألزم وأولني وإلزم .
ويقيس على هذه الكسائي ، وعلى قرقار (١) الأخفض ،
ووافق سيبويه في القياس على فعال . وسمع الأخفض من
العرب الفصحاء : على عبد الله زيدا ، فموضع الضمير البارز
المتصل بها وبأخواتها مجرور لامرفوع ، خلافاً للفرء ، ولا منصوب ،
خلافاً للكسائي ، ولا يتقدم عند غيره معمولُ شيءٍ منها .
وما نونٌ منها نكرة ، وما لم ينون معرفة ، وكلها مبنى لشبه
الحرف بلزوم النيباة عن الأفعال وعدم مصاحبة العوامل ،
وما أمكنت مصدريته أو فعليته لم يُعدَّ منها .

(فصل) : وضع الأصوات إما لزجر كهلاً (٢) للخيل ، وعدس
للبغل ، وهيد وهاد وده وده (٣) وعاه وعيه وحب وحاي وعاي
وهاب للإبل ، وهينج وعاج (٤) وحل وحلا وحل للناقة (٥) ،
وحاب وحب وجاه للبعير ، وإس وهس ، وهج وقاع

(١) سقطت هذه العبارة من (شع) ولم يمثل لها ، وقد ذكر لها مثالا في هامش (ح) :
دحراج .

(٢) أى لاستحداث الخيل . وذكر غيره أنها لا ستحدث غير العقل ، وجاء للعقل كما في قوله :

ألا حياً ليلي وقولا لها هلا

(٣) جاء هذا اللفظ بالجيم (جه) في شرح الألفية الأشموني وفي شرح الكافية للرضي .

(٤) في (م) : وهاج .

(٥) في هذه العبارة اضطراب ببعض النسخ ، وما حقق خلاصة ما في النسخ الموثقة .

للغَنَمِ ، وهَجٌ ^(١) وهَجًا للكلبِ ، وسَعٌ وَحَجٌ للضَّانِّ ، وَوَحٌ
وَحُوٌ ^(٢) للبقرة ، وَعَزٌ وَعَيْزٌ وَحَيْزٌ للعنزِ ، وَحَرٌّ للحمارِ ، وَجَاهٌ
للسَّبْعِ .

وَإِذَا لِدَعَاءِ كَأَوْ ^(٣) وَهَبِي ^(٤) لِلْفَرَسِ ، وَدَوَهُ ^(٥)
لِلرُّبْعِ ، وَعَوْهُ ^(٦) لِلجَحْشِ ، وَبُسٌ لِلغَنَمِ ، وَجَوَتْ وَجِيءٌ
لِلْإِبِلِ الْمُرْدَةِ ، وَتَوُّ وَتَأٌ لِلتَّيْسِ الْمَنْزِيِّ ، وَنَخٌ مَشَدَّدًا وَمَخْفَفًا
لِلْبَعِيرِ الْمُنَاخِ ، وَهَدَعٌ لَصِغَارِ الْإِبِلِ الْمَسْكُونَةِ ، وَسَاءٌ وَتَشُوءٌ
لِلْحِمَارِ الْمُرْدِ ، وَدَجٌّ لِلدَّجَاجِ ، وَقُوسٌ لِلْكَلبِ .
وَإِذَا لِلْحِكَايَةِ ^(٧) كَغَاقٍ لِلغَرَابِ ، وَمَاءٌ لِلظُّبْيَةِ ، وَشَيْبٌ
لِشْرَبِ الْإِبِلِ ، وَعَيْطٌ لِلْمَتَلَاعِبِينَ ^(٨) ، وَطِيخٌ لِلضَّاحِكِ ،
وَطَاقٌ لِلضَّرْبِ ، وَطَقٌ لَوَقْعِ الْحِجَارَةِ ^(٩) ، وَقَبٌ لَوَقْعِ السَّيْفِ ،
وَخَازٍ بَازٍ لِلذُّبَابِ ^(١٠) ، وَخَاقٍ بَاقٍ لِلنِّكَاحِ ، وَقَاشٍ مَاشٍ ^(١١)
وَحَاطٍ بَاطٍ لِلقُمَاشِ ، كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِصَوْتِهِ .

-
- (١) سقطت من (د) .
 - (٢) زيادة في (س ، ص) : وزاد في (د) : قال قطرب : ولم أسمع غيرهما .
 - (٣) في (ص) : كأوه ، وفي (م) : وإما الدعاء .
 - (٤) في (م) : وهى .
 - (٥) وفي (م) : وزوه .
 - (٦) في (م) : وحوه .
 - (٧) في (م) : لحكاية .
 - (٨) في (م) : للملاعيب .
 - (٩) في (س) : لرفع .
 - (١٠) في (م) : للذباب .
 - (١١) في (د) : وقاش باش .

وحكم جميعها البناء^(١) ، وقد يُعرب بعضها لوقوعه موقعاً
متمكناً^(٢) ، وربما سُمي بعضها باسم فبني لسده مسدّ الحكاية
كـ « مِضْ » المعبرة عن صوت مُغْن عن « لآ » .

(١) لشبهها الحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة : (شع) .
وفي شرح الرضى على الكافية : « وإنما بنيت أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست
في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذي
هو مقتضى الاعراب » :
(٢) كقوله : إذ لمتي مثل جناح غاق .
أى مثل جناح الغراب . وقال الرضى في شرح الكافية : وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتبارا
بالتركيب العارض .

٦١ - باب نونى التوكيد

وهما خفيفة وثقيلة ^(١) تلحقان وجوباً المضارع الخالى من حرف تنفيس ^(٢) ، المقسم عليه مستقبلاً مثبتاً ، غير متعلق به جارُّ سابق ، وجوازاً فعلَ الأمر والمضارع التالى أداة طلب أو «ما» الزائدة الجائزة الحذف فى الشرط كثيراً ، وفى غيره قليلاً ، ولا يلزمان بعد «إما» الشرطية ، خلافاً لأبى إسحاق ، والنفى بـ«لا» متصلة كالنهى على الأصح . ويلحق به النفى بـ«لا» منفصلة وبـ«لم» ، والتقليل المكفوف ، والشرط مجرداً من «ما» ، وقد تلحق جواب الشرط اختياراً ، واسم الفاعل اضطراراً ، وربما لحقت المضارع خالياً ممّا ذكر .

(فصل) : الفعل المؤكّد بالنون مبنى ما لم يُسند إلى الألف أو الياء أو الواو ، خلافاً لمن حكم ببنائه مطلقاً ، فيفتح آخره ، وحذفه إن كان ياءً تلى كسرة لغة فزارية ، وإن كان مع الآخر واوً الضمير أو ياؤه حذفت بعد الحركة المجانسة وحُرّكت بها بعد الفتحة ، وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائفة ، وتكسر الثقيلة بعد ألف الاثنين ، وبعد ألف

(١) قال الخليل : التوكيد بالثقيلة أشد . واستدل سيوبه على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة بإبدال الخفيفة ألنا فى الوقف . وزعم الكوفيون أنها مخففة منها . (شع) .
(٢) فى (شع) : من حرف التنفيس .

فاصلٍ إثر نون الإناث ، وتُشارِكها الخفيفة في زيادة الفاصل المذكور عند من يرى لحاقها في الموضعين المذكورين ، وهو يونس والكوفيون .

(فصل) : تختص الخفيفة بحذفها وصلًا لملاقاة ساكن مطلقاً ، وبالوقف عليها مبدلةً ألفاً بعد فتحةٍ أو ألفٍ ، ومحذوفة بعد كسرةٍ أو ضمّةٍ ؛ وأجاز يونس للواقف إبدالها واواً وياءً^(١) في : «اخشون» «وأخشين»^(٢) ، ويعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها ما أُزيل في الوصل بسببها ، وربّما نُويت في أمرٍ الواحد^(٣) فيُفتح وصلًا .

(فصل) : التنوين نونٌ ساكنةٌ تُزادُ آخر الاسم تبيناً لبقاء أصالته ، أو لتنكيره^(٤) ، أو تعويضاً^(٥) ، أو مقابلةً لنون جمع المذكر ، أو إشعاراً بترك الترثم في روى مطلق في لغة تميم . ويشارك المتمكن المجرد في هذا ذو الألف واللام ، والمبنى ، والفعل ، وكذا اللّاحق رويًا مقيدًا عند من أثبتته ، ويسمى الغالي ، ويختص ذو التنكير بصوتٍ أو شبهه ، ويسمى اللّاحقُ به الأوّل أمكنَ ومنصرفاً ، وقد يسمّى لحاقُ غيره صرفاً .

(١) في (د ، س ، ش) : أوياء . والعطف بالواو أنسب .

(٢) فيقول : اخشوا واخشى .

(٣) في (د ، س) : في فعل أمر .

(٤) في (ش) : أو للتكثير .

(٥) وهوتنوين العوض ، عن جملة نحو : وأنتم حينئذٍ تنظرون « وعن جزء كافي جوارٍ ونحوه .

٦٢ - باب منع الصرف

يَمْنَعُ صَرْفَ الْاسْمِ أَلْفُ التَّائِيثِ مَطْلَقاً ، أَوْ مُوَازِنَةً
 مَفَاعِلٍ ، أَوْ مَفَاعِيلَ ^(١) فِي الْهَيْئَةِ ^(٢) ، لِابْعُرُوضِ الْكُسْرَةِ ^(٣)
 أَوْ يَأَى ^(٤) النَّسْبِ ، أَوْ الْأَلْفِ الْمُعَوِّضَةِ مِنْ إِحْدَاهُمَا تَحْقِيقاً
 أَوْ تَقْدِيرًا ، وَيَمْنَعُ صَرْفَهُ أَيْضاً عَدْلُهُ صِفَةً أَوْ كَصِفَةِ أَوْ
 كَعَلَمٍ ، أَوْ كَوْنِهِ صِفَةً عَلَى فَعْلَانِ ذَا فَعْلَى بِإِجْمَاعٍ ، وَلَا زَمَ
 التَّذْكِيرِ بِخُلْفٍ ^(٥) ، وَصَرْفُ سَكْرَانَ وَشَبْهَهُ لِلِاسْتِغْنَاءِ
 فِيهِ بِفَعْلَانَةٍ عَنْ فَعْلَى لُغَةً أَسَدِيَّةً ، وَيَمْنَعُ صَرْفَ الْاسْمِ أَيْضاً
 وَفَاقَهُ الْفِعْلَ فِيمَا يَخْصُّهُ أَوْ هُوَ بِهِ أَوْلَى مِنْ وَزْنٍ لَازِمٍ ^(٦) لَمْ
 يُخْرِجْهُ إِلَى شَبْهِهِ الْاسْمِ سَكُونُ تَخْفِيفٍ مَعَ وَصْفِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ
 بَاقِيَةٍ ، أَوْ مَغْلُوبَةٍ فِيمَا لَا تَلْحَقُهُ هَاءُ التَّائِيثِ أَوْ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ
 أَوْ شَبْهَيْهَا ، وَعَارِضُ سَكُونِ التَّخْفِيفِ كِلَازِمُهُ ، خِلَافاً لِقَوْمٍ ، وَفِي
 «يُعْفَرُ» ^(٧) مَضْمُومِ الْيَاءِ وَ«أَلْبَبُ» ^(٨) عَلَمًا خِلَافَ .

- (١) فِي (م) : وَمَفَاعِيلِ .
 (٢) أَى الْمَعْتَبَرُ كَوْنُهُ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ سِوَاءِ أَكَانَ أَوَّلُهُ فِيمَا أَمْ لَا .
 (٣) كِتْوَانٍ وَتَعَاذِ الْأَصْلِ : تَوَانِي وَتَعَاذِي .
 (٤) فِي (م) : أَوْيَاءِ النَّسْبِ . (٥) سَقَطَ سَطْرٌ مِنْ (س) .
 (٦) احْتِرَازٌ مِنْ أَمْرِيءَ إِذَا سُمِيَ بِهِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَتَّبَعُ ؛ فَيَصْرَفُ لِأَنَّ وَزْنَهِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ
 الْإِتْبَاعَ غَيْرَ لَازِمٍ فَلَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَى شَبْهِ الْفِعْلِ ؛
 (٧) فِي (م) : يَعْفُو . (٨) فِي (س) : أَلَيْتَ .

ولا يُؤثّر وزنٌ مستوًى فيه وإن نُقِلَ من فعل ، خلافاً ليعسى ،
وربّما اعتبر تقدير الوصفية في (١) «أجدل» و «أخيل»
و «أفعى» ، وألغيت أصلتها في «أبطح» ونحوه .
ويمنع أيضاً مع العلميّة زيادتا «فعلان» فيه وفي غيره ،
أو ألف الإلحاق المقصورة ، أو تركيبٌ يضاهى لحاق هاءِ
التأنيث ، أو عدلٌ عن مثالٍ إلى غيره أو من (٢) مصاحبة
الألف واللام إلى المجرد (٣) منها ، أو عجمة (٤) شخصيّة مع
الزيادة على ثلاثة أحرف ، أو حركة الوسط على رأى ، فإن
تجرّدت العجمة منهما (٥) تعيّن الصرفُ ، خلافاً لمن أجاز الوجهين .
ويمنع مع العلميّة أيضاً تأنيثٌ بالهاءِ ، أو بالتعليق على
مؤنث ، وإن سمى مذكراً بمؤنث مجرد فمنعه مشروط بزيادة
على الثلاثة لفظاً أو تقديراً كاللفظ (٦) ، وبعدم سبق
تذكير أنفرد به محققاً أو مقدراً ، وبعدم احتياج مؤنثه
إلى تأويلٍ لا يلزم ، وبعدم غلبة استعماله قبل العلميّة في
المذكّر ، وربّما ألغى التأنيث فيما قلّ استعماله في المذكّر ، فإن

(١) في (س) : في نحو : أجدل وأخيل .

(٢) في (د ، م ، شع) : عن مصاحبة .

(٣) في (د) : التجرد .

(٤) في (م) أو عجمة .

(٥) في (س) : منها .

(٦) نحو جيل في جبال وهو علم للضبع ، فإذا سميت به مذكراً منعتة للعلية والتأنيث كما

كان علماً للضبع ، والحرف الرابع يقدر كالملفوظ به .

كان علم المؤنث ثنائياً أو ثلاثياً ساكن الحشو وضِعاً أو إعلالاً
غير مصغر ففيه وجهان : أجودهما المنع ، إلا أن يكون الثلاثي
أعجمياً فيتعين منعه ، وكذا إن تحرك ثانيه لفظاً ، خلافاً
لابن الأنباري في كونه ذا وجهين ، وكذا إن كان مذكراً
الأصل ، خلافاً لعيسى في تجويز صرفه .

ولا اعتداد في منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل ،
أو مختوماً بنون أصلية تلي ألفاً زائدة ، خلافاً للفراء في المسألتين ،
ولا أكثرات بإبدال ما لولاه وجب^(١) منع الصرف .

(فصل) : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم
ومنعه^(٢) مبنيان على المعنى ؛ فإن كان أباً أو حياً أو مكاناً
أو لفظاً صرف^(٣) ؛ وإن كان أمماً أو قبيلةً أو
بقعةً أو كلمةً أو سورةً لم يُصرف ، وقد يتعين اعتبار
القبيلة أو البقعة أو الحي أو المكان ، وقد تسمى القبيلة
باسم الأب ، والحي باسم الأم ، فيوصفان بـ «ابن» و «بنت» ؛

(١) قال في (شع) : بعد أن ذكر عبارة التحقيق : وفي نسخة عليها خطه . وجب الصرف

(٢) في (م) : ومنعها .

(٣) زاد بعده في (س) : ما لم يكن ذا علامة تأنيث أو زيادة على الثلاثة ، وأثبت الزيادة

في (ص) وكتب عليها علامة الإلغاء والزيادة : (إلى - إلى) وذكرها في هامش (ح) وعليها
رمز (خ) .

وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث فلا يُمنع (١)
من الصرف ، وكذا قرأت هوداً ونحوه إن نويت إضافة
السورة .

(فصل) : ما مُنع صرفه دون علمية مُنع معها ، وبعدها
أيضاً ، إن لم يكن أفعل تفضيل مجرداً من «من» ، خلافاً
للأخفش في معدول (٢) العدد وفي مركب تركيب حَضْرَمَوْت
مختوم بمثل مفاعل أو مفاعيل أو بنى ألف التانيث ، وله في
أحد قوليهِ وللمبرد في نحو «هوازن» و «شراحيل» و «أحمر» ، وما
لم يمنع إلا مع العلمية صرف منكرًا بإجماع .

(فصل) : ينون في غير النصب ما آخره ياءٌ تلي كسرة (٣)
من الممنوع من الصّرف (٤) ، ويحكم للعلم منه عند يونس
بحكم الصحيح ، إلا في ظهور الرفع ، فإن قلبت الياء ألفاً منع
التنوين باتفاق (٥) .

(فصل) (٦) : قد يضاف صدرُ المركب فيتأثر بالعوامل
ما لم يعتلّ ، وللعجز حينئذ ماله لو كان مفرداً ، وقد لا

(١) في (س) : ولا يمنع .

(٢) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) .

(٣) في (م) : كسوة .

(٤) أشارني (شع) إلى سقوط هذا من بعض النسخ فقال : ثبت هذا الفصل في نسخة البهاء

الرقى ومثل له بنحو : جاءني جوار ، ومررت بجوار .

(٥) نحو : صحارى مخففاً من صحارى فيمتنع لكونه مثل سكارى .

(٦) سقط هذا الفصل من (شع) وثبت في نسخ التحقيق .

يصرف^(١) « كَرَب » مضافاً إليه « مَعْدِي » ، وقد يُبنى هذا المركَّب تشبيهاً^(٢) بخمسة عشر .

(فصل) : العدل المانع مع الوصفية مقصورٌ على « آخر » مقابل آخرين ،^(٣) وعلى موازن « فعال ومفعل »^(٤) من عشرة وخمسة فدونها^(٥) سماعاً ، وما بينهما قياساً ، وفاقاً للكوفيين والزجاج ، ولا يجوز صرفها مذهباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء^(٦) ، ولا مسمى بها ، خلافاً لأبي علي وابن برهان^(٧) ، ولا منكرة بعد التسمية بها خلافاً لبعضهم^(٨) . والمانع مع^(٩) شبه العلمية أو الوصفية في فعل توكيداً^(١٠) ، ومع العلمية في سحر الملازم للظرفية ، وفيما سمي به من المعدولات المذكورة ومن « فعل » المخصوص بالنداء ، وفي « فعل » المعدول عن « فاعل »

(١) في (س) : وقد لا يعرف .

(٢) في (س) : تشبيهاً .

(٣) نحو : مررت بهند ونساء آخر .

(٤) في (س) : أو مفعل .

(٥) (د) : فما دونها . وفي هذه العبارة خلاف بين النسخ نبه عليه في (شع) في (س) :

وعلى موازن فعال . أو مفعل من عشرة وواحد إلى خمسة ، ولا يقاس عليها إلى التسعة خلافاً للكوفيين والزجاج .

(٦) زاد في (ج) : رحمه الله .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، د ، م) . قال في (شع) : وهو قول الأخفش والجرمي ،

والجمهور على المنع للعلمية والعدل .

(٨) في (ص) كتب فوقها - بين السطور : خلافاً لسيبويه ، وفي هامش (ح) وفاقاً

لسيبويه . وقال في (شع) : وهو مروى عن الأخفش . . .

(٩) في (س) : من شبه العلمية . والمقصود : والمانع والعدل مع شبه العلمية .

(١٠) في (م) : في فعل التوكيد أو مع العلمية .

عَلَمًا ، وطريق العلم به سماعه غير مصروف عارياً من سائر
الموانع ، وفي حكمه عند تميم « فعال » معدولاً عَلَمًا لَمُوْنَتْ
كِرْقَاشِ ، وبينيه الحجازيون كَسْرًا ^(١) ، ويوافقهم أكثر تميم
فيما لامه راء ، واتفقوا على كسر « فعال » أمراً أو مصدرًا
أو حالاً أو صفةً ^(٢) جارية مجرى الأعلام ، أو ملازمةً للنداء ، وكلها
معدول عن مؤنث ^(٣) ، فإن سُمِّيَ ببعضها مذكراً فهو كَعْناق ،
وقد يُجعل كصباح ، وإن سُمِّيَ به مؤنث فهو كِرْقَاشِ على
المذهبين ، وفتح « فعال » أمراً لغة أسديّة .

(فصل) : يصرف مصغراً مالا يصرف ^(٤) مكبراً إن لم
يكن مؤنثاً أو أعجمياً أو مركباً أو مضارعاً لـ « فعلاء » مكبراً
ومصغراً ^(٥) أو ذا شبهة بالفعل ^(٦) المضارع سابقٍ للتصغير ،
أو عارض فيه ، وقد يكمل موجب المنع في التصغير فيمتنع ^(٧)
مصغراً ما صرف مكبراً .

(فصل) : يُصَرَفُ مالا ينصرف للتناسب أو للضرورة ^(٨) ،

-
- (١) في (ص) : كثيراً .
(٢) فالأمر كتنال والمصدر كحماد والحال كبداد والصفة كحلاق للمنية ويافساق وياخبث .
(٣) في (شع) : معدول بها .
(٤) في (د) : مالا ينصرف .
(٥) في (د) أو مصغراً .
(٦) في (شع) : للفعل .
(٧) في (س) فيمتنع .
(٨) في (م) : أو للضرورة .

وإن كان أفعل تفضيل ، خلافاً لمن أستثناه^(١) ، ويُمنع صرف المنصرف
أضطراراً ، خلافاً لأكثر البصريين ، لا اختياراً ، خلافاً لقوم ؛
وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة^(٢) ، والأعرف قصر
ذلك على نحو سلاسل وقوارير^(٣) .

(١) وهم الكوفيون ، ومذهب البصريين جوازه بدليل صرف : خير منه وشر منه : (شع) .
(٢) حكى الأخفش ذلك عن بعض العرب . قال : وكأنها لغة الشعراء . (شع) .
(٣) حكى الأخفش أيضاً أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي :

٦٣ - باب التسمية بلفظ كائن (١) ما كان

لما سُمِّيَ به من لفظ يتضمَّن إسناداً أو عملاً أو إتباعاً أو تركيبَ حرفين ، أو حرفٍ واسم ، أو حرفٍ وفعلٍ ، ما كان له قبل التسمية ، ولا يضاف ولا يُصغَّر . والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ، ويعرَب (٢) ماسوياً ذلك . فإن كان مثنيَّ أو مجموعاً على حدِّه (٣) ، أو جارياً مجرّياً أحدهما مطلقاً أعرب بما كان له قبل التسمية ، أو جعل المثني وموافقه كعمران ، والمجموع (٤) وموافقه كغسلين أو حمدون (٥) أو هارون ، ما لم يُجاوِزاً سبعةَ أحرف ، ويجرى نحو «حاميم» مجرى «هابيل» ، وإن كان ماسمياً به حرفي هجاءٍ ضَعْفٍ ثانيهما إن كان حرف لين ، وإن كان حرفاً واحداً كُمِّل بتضعيف مجانيس حركته إن كان متحرّكاً ولم يكن بعض كلمة ، وإن يكنه وهو ساكن فبالحرف الذي كان قبله على رأى ، وبهمزة الوصل على رأى .

(١) في (س) : كائن من كان .

(٢) ، (٣) سقط ما بين الرقمين من (شع) .

(٤) في (م وهامش د) : وجعل المجموع وموافقه .

(٥) سقطت من (د ، شع) .

وإن كان متحرّكاً فبالفاءِ إن كان عيناً ، وبالعينِ إن كان فاءً ، وبأحدهما إن كان لاماً ، لابلتضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه .

ويجعل « فو » « فماً » ، وذو المعرب « ذواً »^(١) أو ذواً^(٢) ، وتقطع همزة الوصل إن كان ما هي فيه فعلاً ، ويُجبر الفعلُ المحذوف آخره أو ما قبل آخره ، والمحذوف الفاء واللام أو العين واللام بردّ المحذوف ، وتحذف هاء السكت ممّا^(٣) هي فيه ، ويُدغم المفكوك للجزم أو للوقف^(٤) ، وإعراب ما جرّ من حرف وشبهه^(٥) كائن على أكثر من حرف ، وإضافته إلى مجروره معطى^(٦) ماله مستقلاً بالتسمية أجود من حكايتهما .

ويلحق نحو : « أسلمت » و « أسلما » ، و « يسلمان » و « أسلموا » و « يُسلمون » في لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، بمسلمة ومسلمين ، ومسلمين ، مسمى بها ، ونحو : « فعَلَنَ » في تلك اللغة معرب غير منصرف ، وإن سمي مذكراً « بنت » أو « أُخت » صرف عند الأكثر ، وتردّ « هنت » إلى هنة لفظاً وحكماً ، وينزع

(١) في (د ، ص ؛ م) : ذوى .

(٢) في (م) : ذوو .

(٣) في (ص) : من ما هي فيه .

(٤) في (س) : أو الوقف .

(٥) في (شع) : أو شبهه . وشبه الحرف نحو « منذ » الاسمية .

(٦) في (ص) . معطاً . بالألف .

من الألى (١) الألف واللام ، وكذا من الذى والتى واللاء (٢) واللاتى (٣) ، وتُجَعَلُ الياءُ مِنْهُنَّ حَرْفَ إِعْرَابٍ إِنْ ثَبَتَتْ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ (٤) ، وَإِلَّا فَمَا قَبْلَهَا (٥) ، وما ذكر من اسم حرف فموقوف (٦) ، فَإِنْ صَحِبَ عَامِلًا اخْتِيرَ جَرِيهُ مَجْرَى مُوَازِنِهِ مَسْمًى بِهِ (٧) ، وقد يقال : « هذا بآ » ، وقد يحكى المفرد المبني مسمى به ، وكذا الفعل غير المُسند على رأى .

(١) فى (م ، شع) : الأولى .

(٢) فى (م) : واللاى وفى ، (شع) : اللاتى .

(٣) زاد بعدها فى (س) واللاتى .

(٤) فَإِنْ كَانَتْ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ أَعْرَبَ مَا هِيَ فِيهِ كَوَيٌّْ فَيُقَالُ : جَاءَنِي لَدَيٌّْ وَرَأَيْتُ لَدِيًّا وَمَرَرْتُ بِلَدِيٍّ ، وَإِنْ كَانَتْ مُخَفَّفَةً أَعْرَبَ كَمَا لَمَنْقُوصٌ فَيُقَالُ : جَاءَنِي لَدَيٌّْ وَرَأَيْتُ لَدِيًّا وَمَرَرْتُ بِلَدَيٍّْ كَمَا يَفْعَلُ بَشَجٍ .

(٥) أَى وَإِنْ لَمْ تَثْبِتِ الْيَاءُ كَلِغَةً مِنْ يَقُولُ : اللَّذُّ وَالَّذِي فَيُقَالُ : قَامَ لَدَيٌّْ وَرَأَيْتُ لَدَيًّْا وَمَرَرْتُ

بِلَدَيٍّْ كَمَا يَفْعَلُ بِيَدٍ .

(٦) نحو : أَلْفٌ لَامٍ مِيمٍ ، وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا قَصَرَ نَحْوُ : بَأْتَانًا .

(٧) فَيُقَالُ : كَتَبْتُ أَلْفًا وَوَلَامًا وَمِيمًا كَمَا لَوْ سَمِيَتْ بِهَا .

٦٤ - باب إعراب الفعل (١) وعوامله

يرفع المضارع لتعريه من (٢) النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، لِالْوُقُوعِ (٣)
 مَوْقِعِ الْإِسْمِ ، خِلَافاً لِلْبَصْرِيِّينَ ؛ وَيُنْصَبُ بِـ «أَنَّ» مَا لَمْ تَلِ عِلْمًا
 أَوْ ظَنًّا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فَتَكُونُ مَخْفُفَةً مِنْ «أَنَّ» نَاصِبَةً لِاسْمِ لَيْبِرِزٍ
 إِلَّا اضْطِرَّارًا ، وَالْخَبْرُ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ ، أَوْ شَرْطِيَّةٌ ، أَوْ مُصَدَّرَةٌ
 بِـ «رُبَّ» أَوْ فِعْلٌ يَقْتَرِنُ غَالِبًا إِنْ تَصَرَّفَ وَلَمْ يَكُنْ دَعَاءً بِـ «قَدْ»
 وَحَدَّهَا أَوْ بَعْدَ نِدَاءٍ ، أَوْ بِـ «لَوْ» أَوْ بِحَرْفِ تَنْفِيْسٍ (٤) أَوْ
 نَفْيٍ ، وَقَدْ تَخَلُّوْا مِنَ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ فَتَلِيهَا جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ ، أَوْ مُضَارِعٌ
 مَرْفُوعٌ ، لِكُونِهَا مَخْفُفَةً (٥) مِنْ «أَنَّ» عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ،
 وَمَشْبَهَةٌ بِـ «مَا» أُخْتِهَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٦) ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولٌ
 مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا (٧) ، خِلَافاً لِلْفَرَّاءِ ، وَلَا حِجَّةٌ فِيْمَا أَسْتَشْهَدُ بِهِ

(١) المراد بالفعل المضارع فلا يعرب من الأفعال غيره ، خلافاً للكوفيين في فعل الأمر.

(٢) في (م) : عن .

(٣) في (شع) : لا بوقوعه .

(٤) في (م) : أوحرف تنفيس .

(٥) في (شع) : لكونها المخففة أو محمولة عليها أو على ما المصدرية . وقد ضرب على هذه العبارة في (ح) وقال : الضرب ضرب المصنف ، وأثبت العبارة المحققة وقال : هكذا بخط المصنف .

(٦) وأشار في (شع) إلى هذه الرواية ، ومثل لها بقوله : كقراءة من قرأ : « لمن أراد أن يتم

الرضاعة » . برفع يتم .

(٧) في (ب) : ولا تتقدم المخففة أو المحمولة عليها أو على ما المصدرية ولا يتقدم معمول

معمولها عليها .

لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمّر ؛ ولا تعمل زائدة ، خلافاً
للأخفش ، ولا بعد علم غير مؤول ، خلافاً للفراء وابن الأنباري ،
ولا يمتنع أن تجرى بعد العلم مجراها (١) بعد الظن لتأوله به ،
ولا بعد الخوف مجراها بعد العلم (٢) لتيقن المخوف ، خلافاً
للمبرد .

وأجاز (٣) بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف
وشبهه اختياراً ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراباً ، ولا يجزم
بها ، خلافاً لبعض الكوفيّين .

ويُنصب المضارع أيضاً بـ « لن » مستقبلاً ، بحدّ وغير حدّ ،
خلافاً لمن خصّها بالتأيد (٤) ، ولا يكون الفعل معها دعاءً ، خلافاً
لبعضهم ، وتقديم معمولٍ معمولٍ عليها دليلٌ على عدم تركيبها
من : « لا أن » ، خلافاً للخليل (٥) .

ويُنصب أيضاً بـ « كى » نفسها إن كانت الموصولة . وبـ « أن »
بعدها مضمرة (٦) غالباً إن كانت الجارّة ، وتتعين الأولى بعد

(١) سقط من (ب) صفتان لغاية ما نبه عليه بعد .

(٢) في (شع) : مجراها بعد اليقين خلافاً للمبرد .

(٣) سقط من (ج ، م) لغاية : وغير حد .

ونبه في (شع) على وجوده ببعض النسخ وجاء بأمثله وشواهد وآراء النحاة فيه .

(٤) في (م) بالتأيد - بيّاتين . قال في (شع) : وهو الزمخشري ، ذكره في الأنموذج .

(٥) زاد بعد هذا في (د ، س) : وهشام ، وكتب عليه في (ح) رمز (خ) ، وزاده في

(ص) بالهامش وعليه رمز (ط) .

(٦) في (ج) : وبأن مضمرة بعدها ، وسقطت « بعدها من (شع) .

اللَّامُ (١) غالباً ، والثانية قبلها ، وترجّح مع إظهار « أَنْ »
مُرَادِفَةُ اللَّامِ عَلَى مُرَادِفَةِ « أَنْ » ، ولا يتقدّم معمولٌ معمولِها ،
ولا يُبطل عملها الفصلُ ، خلافاً للكسائيّ في المسألتين .

ويُنصب غالباً بـ « إِذَنْ » مصدريةٌ إن وليها ، أو ولي قسماً
وليها ، ولم يكن حالاً ، وليست « أَنْ » مضمرةً بعدها ، خلافاً
للخليل في أحدٍ (٢) قوليه ، وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف
اختياراً ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراباً . ومعناها الجواب
والجزاء ، وربما نصب بها بعد عطف ، أو ذى خبر .

(فصل) : يُنصب الفعلُ بـ « أَنْ » لازمة الإضمار بعد
اللَّامِ المؤكدة لنفي في خبرٍ « كان » ماضيةً لفظاً أو معنًى ، وبعد
« حتّى » المرادفة لـ « إلى » أو « كى » الجارة أو « إِلَّا أَنْ » (٣) ،
وقد تظهر « أَنْ » مع (٤) المعطوف على منصوبها . .

وتُضمَرُ أيضاً « أَنْ » لزوماً بعد « أو » الواقعة موقع « إلى أَنْ »

(١) زاد بعد هذا في بعض النسخ ، ونبه في (شع) أن هذه الزيادة بنسخة اليهاء الرقى -
تلميذ ابن مالك .
وهي في (س) أيضاً ، وفي هامش (ص ، ح) : وتعين الأولى بعد اللام على رأى ، ومطلقاً
على رأى ، وتعين الثانية مطلقاً على رأى ، وقد تظهر أن بعدها مفردة ومقرونة باللّام ، وربما
وليتها اللّام .

وبين الاضطراب في هذه الزيادة فهي كالشرح الموضح لختلف الآراء التي سبق ذكرها ،
ولذا اكتفيت بعبارة التحقيق ، وفيها الخلاصة .

(٢) سقطت من (م) : في أحد قوليه .

(٣) استشهد له المصنف بقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

(٤) في (شع) : في المعطوف .

أو « إِلَّا أَنْ » ، ولا يفصل^(١) الفعل من « حَتَّى » ، ولا « أَوْ »
بظرف^(٢) ، ولا شرط^(٣) ماض^(٤) ، خلافاً للأخفش^(٥) ،
وقد تعلق قبل الشرط الآخذ حَقَّهُ « حَتَّى » وفاقاً له ، و« كَيْ »
وفاقاً للفراء^(٦) .

وتُضَمَّرُ أَيْضاً « أَنْ »^(٧) لزوماً^(٨) بعد فاء السبب جواباً
لأمر أو نهى أو دعاءٍ بفعل أصيل في ذلك ، أو لاستفهام لا يتضمن
وقوع الفعل ، أو لنفي محض أو مؤول ، أو عرض ، أو تحضيض
أو تمن ، أو رجاء ، ولا يتقدم ذا الجواب على سببه ، خلافاً
للكوفيين ، وقد يحذف سببه بعد الاستفهام ، ويلحق بالنفي
التشبيه الواقع موقعه ، وربما نفي بـ « قد » في نصب الجواب
بعدها .

(١) سقطت هذه العبارة من (م) إلى قوله : وفاقاً للفراء .

وفي العبارة اضطراب وخلاف بين النسخ .

(٢) في (ج ، د ، شع) : بإذن ، ونبه في (شع) : أن هذا جاء في نسخة عليها خط

المصنف .

(٣) في (ج ، د ، شع) : ولا يشرط ماض .

(٤) في (د) : ماضى اللفظ .

(٥) زاد في بعض النسخ : وابن السراج . وفي (شع) ذكر العبارة المحققة مع الزيادة وقال :

هي كذلك في نسخة البهاء الرقي .

(٦) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ . قال في (شع) : المراد بالتعليق إبطال العمل ،

ومثل له بنحو : أصبحك حتى إن تحسن إلى أحسن إليك .

(٧) سقطت من بعض النسخ .

(٨) سقطت من (شع) .

(فصل) : وتُضمَر « أن » الناصبة أيضاً لزوماً بعد واو الجمع واقعة في مواضع الفاء^(١) ، فإن عطف بهما^(٢) أو بـ « أو » على فعلٍ قبلُ أو قُصدَ الاستئنافُ بطل إضمار « أن » . ويميز واو الجمع تقدير « مع » موضعها ، وفاء الجواب تقدير شرطٍ قبلها أحوال مكانها ، وتنفرد الفاء^(٣) بأن مابعدَها في غير النفي يُجزم عند سقوطها بما قبلها ، لما فيه من معنى الشرط لا بـ « إن » مضمرةً ، خلافاً لمن زعم ذلك ، ويرفع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف .

والأمر^(٤) المدلول عليه بخبر^(٥) ، أو اسم فعلٍ كالمدلول عليه بفعله في جزم الجواب لافي نصبه ، خلافاً للكسائيّ فيه وفي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ، ولبعض أصحابنا في نصب جواب « نزال » وشبهه ، فإن لم يحسن إقامة « إن تفعل » مقام الأمر ، و « إن لاتفعل » مقام النهي^(٦) لم يُجزم جوابهما ، خلافاً للكسائيّ . وقد تُضمَر « أن » الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين^(٧) بين مجزوميّ أداة شرط أو بعدهما أو بعد

(١) في (د) : في مواقع الفاء .

(٢) في (د) : بها .

(٣) هنا آخر ما سقط من (ب) .

(٤) في (م) : أو الأمر مع اتصال الكلام .

(٥) في (شع) : لخبر .

(٦) في (م، شع) : فإن لم يحسن إقامة إن تفعل وإن لاتفعل مقام الأمر والنهي .. وأشار

في (شع) إلى أن ما ثبت هنا من نسخة عليها خط المصنف . وأتى له بالأمثلة .

(٧) في (م) : الواقعة .

حصراً بـ «إنما» اختياراً ، أو بعد الحصر (١) بـ «إلا» والخبر
المثبت الخالي من الشرط اضطراراً ، وقد يُجزم المعطوف على
ما قرن بالفاء اللّازم لسقوطها الجزم (٢) . والمنفى بـ «لا» الصالح
قبلها «كَيَّ» جائز الرفع والجزم سماعاً عن العرب .

(فصل) : تُظهِرُ «أَنَّ» وتُضَمَّرُ بعد عاطف الفعل (٣) على
اسم صريح ، وبعد لام الجرِّ غير الجُحُودِيَّةِ ، مالم يَقتَرَنَّ الفعلُ
بـ «لا» بعد اللّام ، فيتعيَّن الإظهار . ولا تُنصِبُ «أَنَّ» محذوفةً
في غير المواضع المذكورة إلا نادراً ، وفي القياس عليه خلاف .

(فصل) : تُزَادُ «أَنَّ» جوازاً بعد «لَمَّا» ، وبين القسم
و«لو» ، وشذوذاً بعد كاف الجرِّ ، وتفيد تفسيراً بعد كلامٍ
بمعنى القول (٤) لالفظه ، وتفيده «أَيُّ» غالباً فيما سوى ذلك ،
وتقع بين مشتركين في الإعراب فتعد عاطفةً على رأيٍ .

وإنَّ وَوَلِيَّ «أَنَّ» الصالحة للتفسير مضارعٌ معه «لا» ، رُفِعَ
على النَّفْيِ (٥) ، وَجُزِمَ على النَّهْيِ ، وَنُصِبَ على النَّفْيِ ، وَجَعَلَ «أَنَّ»

(١) في (م ، شع) : أو بعد حصر .

(٢) في (س) : لسقوط الجزم .

(٣) في (شع) : بعد عطف الفعل .

(٤) في (شع) : بعد معنى القول .

(٥) نحو : أشرت إليه أن لا تفعل . فأن تفسيرية وتحتل المصدرية .

مصدرية^(١) ، ولا تفيد « أن » مجازةً ، خلافاً للكوفيين ،
ولا نفيًا ، خلافاً لبعضهم^(٢) .

(فصل) : المنصوب بعد « حتى » مستقبل ، أو ماضٍ
في حكمه ، وعلامة ذلك كون ما بعدها غايةً لما قبلها ، أو متسبباً
عنه^(٣) ، وإن كان الفعل حالاً أو مؤولاً به رُفِعَ ، وعلامة ذلك
صلاحية جعل الفاء مكان « حتى » ، وكون ما بعدها فضلة متسبباً
عمّا قبلها ذا محلٍّ صالحٍ للابتداء ، فإن دَلَّ على حَدَثٍ غيرِ
واجب تعيينِ النصبِ خلافاً ، للأخفش^(٤) .

(١) في (شع) ونصب على جعل أن مصدرية . ثم قال : وفي نسخة عليها خطه : ونصب
على النفي وجعل أن مصدرية .

(٢) زاد بعد هذا في هامش (ح) : ولا بمعنى إذ ولا بمعنى أن المخففة من الثقيلة ، وعليه
الرمز (خ) .

(٣) في (م) : عنها .

(٤) زاد بعد هذا في بعض النسخ : وقال بعضهم كل مضارع ولي « حتى » فجائز رفعه
ونصبه إن صلح الماضي موضعه ، وإلا تعين نصبه .

وقد ذكرت بها مش (ص ، ح) وعليها رمز (ط خ) .

٦٥ - باب عوامل الجزم

منها لامُ الطَّلَبِ مكسورة ، وفتحُها لغة ، وقد تسكَّن بعد الفاءِ والواوِ وشمَّ (١) ، وتلزم في النَّثرِ في فعلٍ غيرِ الفاعلِ المخاطَبِ مطلقاً ، خلافاً لمن أجاز حذفها في نحو : قل له ليفعل (٢) . والغالبُ في أمرِ الفاعلِ المخاطَبِ خلوهُ منها ومن حرفِ المضارعة (٣) ، وهو موقوفٌ لا مجزومٌ بلامٍ محذوفة ، خلافاً للكوفيَّين ، ولا بمعنى الأمرِ ، خلافاً للأخفش في أحدِ قوليه ، ويلزم آخره (٤) ما يلزم آخرِ المجزوم .

ومنها « لا » الطَّلَبِيَّةُ ، وقد يليها معمولٌ مجزومٌ ، وجزمُ فعلِ المتكلمِ بها أقلُّ من جزمِهِ باللامِ . ومنها « لم » و « لَمَّا » أختُها ، وتنفرد « كَم » بمصاحبة أدوات الشرط وجوازِ انفصالِ نفيها (٥) عن الحال (٦) ، و « لَمَّا » بوجوبِ اتِّصالِ نفيها (٥) بالحال ، وجوازِ الاستغناءِ بها في الاختيارِ عن المنفىِّ إنْ دَلَّ عليه

(١) في (شع) بعد الواوِ والفاءِ وشم .

(٢) قال في (شع) عن هذه العبارة من قوله : مطلقاً - إلى قوله ليفعل :

ثبت هذا في نسخة عليها خطه .

(٣) في (شع) : ومن حروف المضارعة .

(٤) في (س) : في آخره .

(٥) في (م) : نفسها .

(٦) كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » .

دليل . وقد يلي « لم » معمولٌ مجزومٌها اضطراباً ، وقد لا يُجزم
بها حملاً على « لا » .

ومنها أدوات الشرط ، وهي « إن » ، و « من » ، و « ما » ،
و « مهما »^(١) ، و « أي » ، و « أنى »^(٢) ، و « متى » و « أيان » وهما
ظرفاً زمان . وكسر همزة « أيان » لغة سليم ، وقل^(٣) ما يُجازى
بها ، وتختص في الاستفهام بالمستقبل بخلاف « متى » ، وربما
استفهم بـ « مهما »^(١) وجوزى بـ « كيف » معنى لاعمالاً ، خلافاً للكوفيين .
ومن أدوات الشرط « إذا » و « حيثما »^(٤) و « أين »
وهما ظرفاً مكان ، وما سوى « إن » أسماء متضمنة معناها ،
فلذلك بُنيت إلا « أيًا » ، وفي اسمية « إذا » خلاف ، وقد
ترد « ما » و « مهما » ظرفاً زمان ، و « أي » بحسب ما تُضاف إليه .
وكلُّها تقتضى جملتين تسمى أولاهما شرطاً ، وتصدر بفعلٍ
ظاهرٍ أو مضمَّر مفسَّر بعد معموله بفعلٍ يشدُّ كونه مضارعاً
دون « كم » ، ولا يتقدَّم فيها الاسم مع غير « إن » إلا اضطراباً ،
وكذا بعد استفهام بغير الهمزة ، وتسمى الجملة الثانية جزاءً
وجواباً ، وتلزمه الفاء في غير الضرورة إن لم يصحَّ تقديره شرطاً ،

(١) في (ص ، ح) : مهمى .

(٢) في (ص) : وأنا .

(٣) في (س) : وقل يا ، وفي (د ، شع) : وقلما .

(٤) في (ص ، م) : وحيث ما :

وإنَّ مُصَدَّرَ بِمُضَارِعٍ صَالِحٍ لِلشَّرْطِيَّةِ جُزْمٌ ^(١) فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ
 وَجُوباً إِنْ كَانَ الشَّرْطُ مُضَارِعاً ، وَجَوَازاً إِنْ كَانَ مَاضِياً ، وَقَدْ
 يُرْفَعُ ^(٢) بِكَثْرَةِ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ مَاضِياً اللَّفْظَ أَوْ مَنْفِياً
 بِ« لَمْ » ، وَبِقَلَّةِ إِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا ^(٣) ، وَإِنْ قُرِنَ بِالْفَاءِ رُفِعَ
 مُطْلَقاً ^(٤) . وَجُزْمُ الْجَوَابِ بِفِعْلِ الشَّرْطِ ، لِابِلِ الْأَدَاةِ وَحَدَّهَا ، وَلَا يَمَّا ،
 وَلَا عَلَى الْجَوَارِ ، خِلَافاً لِزَاعِمِي ذَلِكَ .

(فصل) ^(٥) : قَدْ ^(٦) يُجْزَمُ بِ« إِذَا » الْاِسْتِقْبَالِيَّةِ

حَمَلاً عَلَى « مَتَى » ، وَتُهْمَلُ « مَتَى » حَمَلاً عَلَى « إِذَا » ، وَقَدْ
 تُهْمَلُ « إِنْ » حَمَلاً عَلَى « لَوْ » ، وَالْأَصْحَحُّ اِمْتِنَاعُ حَمَلِ « لَوْ »
 عَلَى « إِنْ » . وَقَدْ يُجْزَمُ مَسَبَّبٌ ^(٧) عَنْ صِلَةِ الَّذِي تُشْبِهُهَا
 بِجَوَابِ الشَّرْطِ . وَيَجُوزُ : إِنْ تَفَعَّلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ ، وَفِاقاً لِسَبْيُوِيهِ ،
 وَيَجُوزُ ^(٨) إِنْ تَنْطَلِقُ خَيْراً تُصِيبُ ، خِلَافاً لِلْفَرَاءِ ^(٩) ، وَلَا يَمْنَعُ

(١) فِي (شع) : يُجْزَمُ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ . وَفِي بَعْضِ النُّسخِ اضْطَرَّ ابِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ بَيْنَ
 هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَالتِّي تَلِيهَا .

(٢) وَرَدَّتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ فِي مَوْضِعِ السَّابِقَةِ وَوَرَدَتْ فِي هَامِشِ (ص ، ح)
 وَكُتِبَ عَلَيْهَا : هَكَذَا بِخَطِّ ابْنِهِ - أَيِ ابْنِ الْمُصَنِّفِ - وَأَشَارَ فِي (شع) إِلَى وَرُودِ هَذَا بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ
 فِي أَصْلِ التَّسْهِيلِ ، وَالتَّحْقِيقِ عَنِ (م) .

(٣) جَاءَ بَعْدَ هَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ عِبَارَةٌ : فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ .

(٤) نَحْوُ : « وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ » ، « فَمَنْ يَأْمَنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رَهَقاً » .

(٥) سَقَطَ لَفْظُ الْفَصْلِ مِنْ (ب ، ح ، ص) وَتُبِتَتْ عِلَامَةُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْكَلَامِ .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (شع) .

(٧) فِي (شع) : مُسَبَّبٌ .

(٨) فِي (ح) : وَنَحْوِ .

(٩) نَبِهَ فِي (شع) إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مِنْ أَوَّلِ الْفَصْلِ سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ ، وَتُبِتَتْ

فِي نَسْخَةِ شَرْحِهَا ابْنِ الْمُصَنِّفِ .

جزمه تقديم معموله عليه ، ولا يعمل فيما قبل الأداة إلا وهو غير مجزوم ، خلافاً للكوفيّين في المسألتين (١) . وقد تنوب بعد «إن» (٢) «إذا» المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية (٣) .

(فصل) : لأداة الشرط صدرُ الكلام ، فإن تقدم عليها شبيهه بالجواب معنًى فهو دليلٌ عليه ، وليس إياه ، خلافاً للكوفيّين والمبرد وأبي زيد ، ولا يكون الشرط حينئذٍ غير ماضٍ إلا في الشعر ، وإن (٤) كان غير ماضٍ مع «من» أو «ما» (٥) أو «أى» وجب لها في السّعة حكم «الذّي» ، وكذا إن أُضيفَ إليهن «حين» ويجب ذلك مطلقاً لهنّ إثر «هل» أو «ما» النافية أو «إن» أو «كان» أو إحدى أخواتها ، أو «لكن» أو «إذا» المفاجأة ، غير مضمّر بعدها مبتدأ .

ويُحذف (٦) الجوابُ كثير القرينة ، وكذا الشرط المنفى (٧)

(١) في (د) : في المثال . والمسألان هما : إن تنطلق خيراً تصب ؛ وخيراً إن انطلقت تصيب .
(٢) في (م) : وقد تنوب إن بعد إذا ، وسقطت : « بعد إن » من بعض النسخ .
(٣) ومثاله مع إن : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » ومع إذا : « فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون » .

(٤) في (م ، شع) : فإن .

(٥) في (شع) : مع ما أو من .

(٦) في (س) : ويضمّر .

(٧) سقطت عبارة : « المنفى بلا تالية إن » . من بعض النسخ ، ونبه إلى ذلك في (شع) بقوله إنها ثبتت في نسخة عليها خط المصنف . ثم قال : ومنه قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

بـ « لا » تالية « إن » ويُحذفان (١) بعد « إن » في الضرورة ،
وقد يسدّ مسدّ الجواب خبراً ما قبل الشرط .

وإن توالى شرطان أوقسم وشرط أستغنى بجواب سابقهما ،
وثانى الشرطين لفظاً أولهما معنى في نحو : إن تبت إن
تذنب تُرحم (٢) .

وربما أستغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق ،
ويتعيّن ذلك إن تقدّمهما ذو خبر (٣) ، أو كان حرف الشرط
« لو » أو « لولا » .

وإن (٤) توسّط بين الشرط والجزاء مضارعٌ جائز الحذف
غير صفة أُبدل من الشرط إن وافقه معنى ، وإلا رُفع وكان
في موضع الحال ، واتّصال « ما » الزائدة بـ « إن » و « أي » ،
و « أين » و « أيّان » (٥) و « متى » و « كيف » جائز .

وكون فعلى الشرط ماضيّين وضعاً ، أو بمصاحبة « لم »
أحدهما أو كليهما ، أو مضارعين دون « لم » أولى من سوى ذلك .

(١) في (س) : وقد يحذفان .

(٢) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خط المصنف ثم قال : وظاهر هذا الكلام يقتضى أنه إنما يراعى تقديم المؤخر فيما كان نحو هذا ، وهو ما يكون فيه الأول مرتباً على الثانى وقوعاً عادة كما في المثال .

(٣) في (ص) : طالب خبر ، وعليها الرمز (ق ، ط) .

(٤) سقط هذا السطر من (س) إلى قوله : أبدل من الشرط .

(٥) سقطت من (م) .

ولا يختص (١) نحو : إن تفعل فعلت بالشعر ، خلافاً لبعضهم .
 وإن حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعاً غير منفيّ بـ « لم »
 إلا قليلا ، ولا يكون الشرط غير مستقبلي المعنى بلفظ « كان »
 أو غيرها إلا مؤولا ، وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى
 مقروناً بالفاء مع « قد » ظاهرة أو مقدرّة ؛ ولا ترد « إن » بمعنى
 « إذ » ، خلافاً للكوفيين .

(فصل) : « لو » حرف شرط يقتضي امتناع (٢) ما يليه
 واستلزامه لتاليه (٣) ؛ وأستعمالها في الماضي غالباً (٤) ،
 فلذا (٥) لم يُجزم بها إلا اضطراراً ، وزعم اطّراد ذلك على لغة .
 وإن وليها أسم فهو معمول فعل مضمّر مفسّر بظاهر بعد الاسم ؛
 وربما وليها أسمان مرفوعان . وإن وليها « أن » لم يلزم كون
 خبرها فعلاً ، خلافاً لزاعم ذلك (٦) .

وجوابها في الغالب فعل « مجزومٌ بـ « لم » » ، أو ماضٍ منفيّ

(١) في (س) : ولا يختص .

(٢) في بعض النسخ بدلا من هذه العبارة عبارة : « يقتضي نفي ما يلزم لثبوت ثبوت

غيره » . وأشار إلى ذلك في هامش (ص ، ح) . وقد ذكرت العبارتان في (د) .

(٣) زاد بعد هذا في (د) : نفي ما يلزم لثبوت ثبوت غيره .

قال في (شع) : والعبارة المشهورة في « لو » أنها حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع الأول .

قال المصنف في شرح الكافية : العبارة الجيدة في « لو » أن يقال : حرف يدل على امتناع تال يلزم
 لثبوت ثبوت تاليه .

(٤) في (س) : في المعنى غالباً .

(٥) في (د) : فلذلك .

(٦) في (د) لزاعمي ذلك . وزاد بعد هذا في (س) : ولا يكون جوابها إلا فعلا مجزوما بلم

أو ماضياً مقروناً بما .

بـ «ما» ، أو مثبتٌ مقرونٌ غالباً بلام مفتوحة لا تُحذف غالباً
إِلَّا فِي صِلَةٍ (١) ، وقد تصحب «ما» النافية ؛ وإن (٢) ولى
الفعل الذى وليها جملة اسمية فهي جواب قسم مغنٍ عن جوابها .
(فصل) : إذا ولى «لما» فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى فهي ظرفٌ
بمعنى «إذ» فيه معنى الشرط ، أو حرفٌ يقتضى فيما مضى
وجوباً لوجوب ، وجوابها فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى (٣) ، أو جملة
اسمية مع «إذا» المفاجأة أو الفاء ، وربّما كان ماضياً مقروناً
بالفاء ، وقد يكون مضارعاً (٤) .

(١) زاد بعد هذا فى (ص) : أو نبي ، وزاد فى (ح) . أو نبي بما .

وقال فى (شع) : سقط هذا من نسخة عليها خط المصنف

قال : وتصحيحه حذفه وهو الصواب فقد نص الناس على أن المثبت الواقع جواباً للو يجوز
دخول اللام عليه وحذفها . والحذف فى كلام العرب كثير ، وفى القرآن كذلك : « لو نشاء
جعلناه أجاجاً » ، « لو نشاء أصبناهم » .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من بعض النسخ ، ونبه إلى ذلك فى (شع) .

(٣) فى (د) : أو معنى .

(٤) كقوله تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشرى يجادلنا فى قوم لوط » .

٦٦ - باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك

يُسْتَفْهَمُ بِ « كَيْفَ » عَنِ الْحَالِ قَبْلَ مَا يَسْتَعْنَى بِهِ ،
وَعَنِ الْخَبْرِ قَبْلَ مَا لَا يَسْتَعْنَى بِهِ . وَمَعْنَاهَا : عَلَى أَيِّ حَالٍ ؟
فَلذَا (١) تَسْمَى ظَرْفًا ، وَرَبَّمَا صَحَبَتْهَا «عَلَى» ؛ وَلِجَوَابِهَا
وَالْبَدَلِ (٢) مِنْهَا النَّصْبُ فِي الْأَوَّلِ ، وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي إِنْ عَدِمْتُ
نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَإِلَّا فَالنَّصْبُ . وَلَا يُجَازَى بِهَا قِيَاسًا ، خِلَافًا
لِلْكَوْفِيِّينَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ (٣) ، وَ«أَنَّى» مُرَادِفَةٌ لَهَا ، أَوْ «لَأَيْنَ»
أَوْ «مَتَى» .

(فصل) : تكون « قد » أَسْمَاءً لِكَفْيِ فَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ
أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، وَتُرَادَفُ «حَسْبًا» فَتَوَافَقُهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِ
يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَتَكُونُ حَرْفًا فَتَدْخُلُ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ مُتَوَقَّعٍ لَا يَشْبَهُ
الْحَرْفَ لِتَقْرِيبِهِ مِنَ الْحَالِ (٤) ، أَوْ عَلَى (٥) مُضَارَعٍ مُجَرَّدٍ مِنْ

(١) فِي (د) : فَلذَلِكَ .

(٢) فِي (م) ، (شع) : وَلِلْبَدَلِ مِنْهَا .

(٣) سَقَطَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي (شع) بِقَوْلِهِ :
وَتَبَيَّنَ فِي نَسْخَةِ عَلَيْهَا خَطْبُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ : لِلْكَوْفِيِّينَ ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ ، وَأَنَّى مُرَادِفَةٌ لَهَا أَوْلَايْنِ أَوْ مَتَى . وَقَالَ
فِي شَرْحِهِ : وَأَمَّا مَنْ وَافَقَهُمْ فَهُوَ قَطْرِبُ ، وَأَمَّا مَحَامِلُ «أَنَّى» فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا ، وَأَنَّهَا تَكُونُ فِي الْاسْتَفْهَامِ
بِمَعْنَى كَيْفٍ وَأَيْنَ وَمَتَى .

(٤) فِي (م) : فِي الْحَالِ .

(٥) فِي (شع) : وَعَلَى مُضَارَعٍ .

جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ،
ولا تُفصل من أحدهما بغير قَسَم ، وقد يغني عنه دليلٌ فيوقف
عليها (١) .

وترادفها « هل » ، وتساوى همزة الاستفهام فيما لم يصحب
نافياً ولم يُطلب به تعيين. ويكثر قيام « مَنْ » مقرونة بالواو
مقامَ النَّافِي فيُجاء غالباً بـ « إِلَّا » قصداً للإيجاب. وقد يُقصد
بـ « أَيَّ » نفى فيعطف على ما في حيزها بـ « وَلَا » ، ولأصالة الهمزة
استأثرت (٢) بتمام التصدير ، فدخلت على الواو والفاء وثم ،
ولم يدخلن عليها ، ولم تُعد بعد « أم » بخلاف « هل » وسائر
أخواتها ، ويجوز ألا تعاد « هل » لشبهها بالهمزة في الحرفية ، وأن
تعاد لشبهها بأخواتها الاسمية (٣) في عدم الأصالة ، وقد
تدخل عليها الهمزة فتترجح (٤) مرادفة « قد » ، وربما أبدلت
هاؤها همزة .

(فصل) : حروف التحضيض « هلاً » ، و « ألا » ، و « لولا » ،

و « لوما » ؛ ولا يليهن غالباً إلا فعل ظاهر ، أو معمولٌ فعلٍ مضمَرٍ

(١) زاد بعد هذا في بعض النسخ : ويسوغ اقترانها بالمضارع تأوله بالماضي كثيراً . وقد ضرب
على هذا في (ص ، ح) وقال : الضرب ضرب المصنف ، وقد مثل له في (شع) ثم قال : وقد
ضرب المصنف على هذا في نسخة .

(٢) في (س) : اختصت .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) في بعض النسخ « ففتعين » وأشار في (ص) إلى أنها في نسخة رمز لها بالحرف (ط) :

« فترجح » .

مدلول عليه بلفظٍ أو معنى^(١) ، وقل^(٢) ما يخلو مصحوبها من توبيخ ، وإذا خلا منه فقد يغني عنهن « لو » و « أَلَا » ، وتدل أيضاً « لولا » و « لوما » على امتناع لوجوب ، فيختصان بالأسماء ، ويقتضيان جواباً كجواب « لو » ؛ وقد يلي الفعل « لولا » غير مفهمة تحضيضاً^(٣) ، فتؤول ب « لولم » وتُجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة ل « أَنْ » مقدره^(٤)

(فصل) : « ها » و « يا » حرفاً تنبيه . وأكثر استعمال « ها » مع ضمير رفع منفصل ، أو اسم إشارة ، وأكثر ما يلي « يا »^(٥) نداءً أو أمرٌ أو تمنٍّ أو تقليل ، وقد يُعزى التنبيه إلى « أَلَا » و « أَمَا » وهما للاستفتاح مطلقاً ، وكثر « أَلَا » قبل النداء ، و « أَمَا » قبل القسم ، وتُبدل همزتها هاءً أو عيناً ؛ وقد تُحذف ألفها في الأحوال الثلاثة^(٦) .

(فصل) : من حروف الجواب^(٧) « نَعَمْ » ، وكسر عينها لغةً كنانية^(٨) ؛ وقد تُبدل حاءً ؛ وحاءً « حتى » عينا ،

(١) سقط من (م ، شع) : « بلفظ أو معنى » ونبه إلى هذا في (شع) بقوله : وثبت في نسخة البهاء الرقي وفي نسخة عليها خطه بعد هذا : « بلفظ أو معنى » .

(٢) في (د) : وقلما .

(٣) في (ص) : تخصيصاً .

(٤) في (شع) : والفعل صلة أن .

(٥) سقطت « يا » من (س) .

(٦) في (س) : الثلاثة . فيقال : أمّ والله ، وهمّ والله ، وعمّ والله .

(٧) سقطت من (س) .

(٨) وذكر الكسائي أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة :

وهي لتصديق مُخْبِرٍ ، أو إِعْلَامٍ مستخبرٍ ، أو وعد طالب^(١) ، و «إِي» بمعناها مختصة بالقسم ، وإن وليها الله حُذفتْ ياءُها أو فُتحتْ أو سكنت ، و «أَجَلٌ» لتصديق الخبير ، و «بَلَى»^(٢) لإثبات نفي مجرد أو مقرون باستفهام ، وقد توافقت «نعم» بعد المقرون .

(فصل) : «كَلَّا» حرفُ رَدْعٍ وَزَجْرٍ ، وقد تَوَوَّلَ بـ «حَقًّا» ، وتساوى^(٣) «إِي» معنىً وأستعمالاً ، ولا تكون لمجرد الاستفتاح ، خلافاً لبعضهم . و «أَمَّا» حرفُ تفصيلٍ مؤوَّلٌ بـ «مهما»^(٤) يكن من شيءٍ ، فلذا تلزم الفاءُ بعد ما يليها ، ولا يليها فعل بل معمولُهُ أو معمولٌ ما أشبَهه ، أو خبر ، أو مخبر عنه ، أو أداة شرطٍ يغني عن جوابها جواب «أَمَّا» ، ولا تُفصلُ الفاءُ بجملة تامّة ، ولا تحذف في السّعة إلاّ مع قولٍ يغني عنه مَحْكِيهِ ، ولا يمتنع أن يلي «أَمَّا» معمولٌ خبر «إِنَّ» ، خلافاً للمازني^(٥) ، وقد^(٦) تبدل ميمها الأولى ياءً ، وقد يليها مصدرٌ متلوٌّ بما اشتمل على مثله ، أو مشتق منه ، فينصبه

(١) في (م) : طلب .

(٢) في (د، س) : وبلى الإثبات .

(٣) في (س) : وقد تساوى .

(٤) في (ص، ح) : بمهمي .

(٥) سقطت عبارة الخلاف من (شع) .

(٦) سقطت هذه العبارة من (م) إلى آخر الفصل ونبه في (شع) إلى أنها ثبتت في نسخة

البهاء الرقي وغيرها .

الحجازيون مطلقاً ، ويرفعه التميميون معرفةً ، وينصبونه نكرةً ،
وقد يرفعونه (١) . والنَّصْب على تقدير (٢) : إِذْ ذَكَرْتَ ،
والرَّفْع على تقدير إِذْ ذَكَرَ . واستعمال العَلَم بالوجهين موضع
هذا المصدر جائزٌ على رأى .

(فصل) : قد يقوم مقام « ما يفعل أحد » (٣) ، « أَقْلٌ »
ملازماً للابتداء والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن
الخبر لازم كونها فعلاً أو ظرفاً ، وقد تُجَعَل خبراً ، ولا بدَّ
من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف إليها ، ويساوى « أَقْلٌ » المذكور
« قَلٌّ » رافعاً مجرور « أَقْلٌ » (٤) ، ويتَّصَل بـ « قَلٌّ » ما كافَّة
عن طلب فاعل فيلزم في غير ضرورة مباشرتها الأفعال . وقد
يُرَاد بها حينئذٍ التَّقْلِيل حقيقةً ، وقد يُدَلُّ على النَّفْي بـ « قَلِيلٌ »
و « قَلِيلَةٌ » .

(فصل) : مُنِعَتْ (٥) التصرّف أفعال : منها المثبتة في
نواسخ الابتداء وباب الاستثناء والتعجب وما يليه ، ومنها
« قَلٌّ » النافية ، و « تبارك » و « سُقِطَ فِي يَدِهِ » ، و « هَدَكَ مِنْ »

(١) في (س) : وقد يعرفونه .

(٢) سقط من (س) إلى قوله : « على تقدير » التالية .

(٣) سقطت كلمة « أحد » من (ح) .

(٤) في بعض النسخ : رافعاً مثل المجرور ، ومثل له في (شع) بنحو : قل رجل يقول ذلك ،
ثم قال : والمراد بالمثلية كونه نكرة موصوفاً بمثل ما سبق ذكره ، ودخل في النكرة نحو : قل من يقول
ذلك كما سبق .

(٥) في (شع) : منعت من التصرف .

رجل ، و «عَمَرْتُكَ اللهُ» ، و «كَذَبَ»^(١) في الإغراء ، و «ينبغي»
و «يهيط» ، و «أَهْلُمُّ» ، وَأَهَاءُ وَأُهَاءُ بمعنى آخِذٌ وَأَعْطَى ، و «هَلُمَّ»
التميميّة ، و «هَأَّ» و «هَاءٌ» بمعنى خُذْ ، و «عِمُّ صَبَاحاً» ،
و «تَعَلَّمْ» بمعنى اَعْلَمْ ، وفي زَجْرِ الخيلِ أَقْدِمْ وَاقْدِمْ وَهَبْ
وَأَرْحِبْ وَهَجِدْ ، وليست أصواتاً ولا أسماءً أفعالٍ لِرَفْعِهَا الضمائر
البارزة ، وأستغنى غالباً^(٢) بترك عن «وَذَرَ» و «وَدَعَ» ، وبالترك
عن الوَذْرِ والوَدْعِ ، وربّما قيل وَدَعٌ وودَعٌ ووَذَرَ^(٣) .

(١) روى عن عمر رضى الله عنه «كذب عليكم الحجج» ، كذب عليكم العمرة ، كذب
عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفار كذبن عليكم « وقد نص جماعة على استعمال «كذب» للإغراء منهم
أبو عبيدة ويونس والأخفش والأعلم ، وفسر «كذب» في الخبر بمعنى : وجب أو الزم ، والاسم
بعده مرفوع على الفاعلية ، أو منصوب على تضمن «كذب» معنى الأمر (شع) .

(٢) استظهر به على ما نقل من أنه نطق بمصدر «ينذر» «ويدع» وبالماضى منهما .

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من (م ، شع) وزاد في (د) : ووذر مرة أخرى .

٦٧ - باب الحكاية (١)

إِنْ سُئِلَ بِـ «أَيَّ» عَنْ مَذْكَورٍ (٢) مِنْكَرٍ عَاقِلٍ أَوْ غَيْرِهِ
حَكَى فِيهَا مَطْلَقًا مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ إِعْرَابٍ وَتَأْنِيثٍ وَتَثْنِيَةٍ أَوْ
جَمَعَ تَصْحِيحٍ (٣) مُوجُودٍ فِيهِ ، أَوْ صَالِحٍ لَوْصَفِهِ ، وَإِنْ سُئِلَ
عَنْهُ فِي الْوَقْفِ بِـ «مَنْ» فَكَذَلِكَ ، وَلَكِنْ تُشَبَّعُ الْحَرَكَاتُ فِي نَوْنِهَا
حَالَ الْإِفْرَادِ ، وَتُسَكَّنُ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ حَالَ التَّثْنِيَةِ ، وَرَبَّمَا
سُكِّنَتْ فِي الْإِفْرَادِ ، وَحَرَّكَتْ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلَانِ
مَعَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ (٤) الْمَذْكَورِ اسْتِعْمَالَهُمَا مَعَهُ .

وَلَا يُحَكَّى غَالِبًا مَعْرِفَةً إِلَّا الْعَلَمَ غَيْرَ الْمُتَيَقِّنِ نَفْسِي الْإِشْتِرَاكِ
فِيهِ ، فَيُحَكِّيهِ الْحِجَازِيُّونَ مَقْدَرًا إِعْرَابُهُ بَعْدَ «مَنْ» غَيْرَ مَقْرُونَةٍ
بِعَاطْفٍ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْمَعَارِفِ ، وَلَا يُحَكَّى فِي الْوَصْلِ
بِـ «مَنْ» ، خِلَافًا لِيُونَسَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ

وَفِي حِكَايَةِ الْعِلْمِ مَعْطُوفًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ خِلَافَ : مَنْعِهِ
يُونَسَ ، وَجُوزِهِ غَيْرِهِ ، وَأَسْتَحْسِنُهُ سَيَبُويَه (٥) .

(١) وهى إيراد لفظ المتكلم كما أورده . والمحكى إما أن يكون بعد القول وقد سبق ، وإما غيره وهو المقصود هنا بأى وبمن .

(٢) فى (د) : مذكر عاقل .

(٣) فى (س ، شع) : وجمع تصحيح .

(٤) سقط لفظ « المفرد » من (س) .

(٥) سقطت عبارة تفصيل الخلاف من (شع) ولكنه فى شرحه أشار إلى الخلاف .

ولا يُحكى موصوفٌ بغير « ابن » مضافاً إلى عَلم (١) ،
وربّما حُكى الاسمُ دون (٢) سؤال ، وربّما حكى العَلم والمضمر
بـ « من » حكاية المنكر ، وربّما قيل ضَربَ مَنْ مَنْه ،
ومُنومنا ، لمن قال : ضَربَ رجلُ امرأةً ، ورجلُ رجلاً . ويقال
في حكاية التمييز لمن قال : عندي عشرون ، عشرون ماذا ؟
وعشرون أيّاً ؟ على رأى ، ويحكى المفرد المنسوب إليه حكمٌ
هو للفظه ، أو يُجرى بوجوه الإعراب أسماءً للكلمة أو للفظ (٣) .
(فصل) (٤) : إن سأل بالهمزة عن مذكور مُنكرٌ اعتقاد
كونه على ما ذكر أو بخلافه حكاها غالباً ووصل منتهاه ، ولو
كان صفةً أو معطوفاً في الوقف جوازاً ، بمدّة تُجانس حرّكته
إن كان متحرّكا ، أو بياءٍ ساكنة بعد كسرة إن كان
تنويناً أو نون « إن » ، تلى المحكى توكيداً للبيان ، وربّما وليت
دون حكاية ما يصحّ به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ :
أنا إنيه ؟ وقد يقال : أذدبته (٥) ؟ لمن قال : ذهبْتُ ،
وأنا إنيه (٦) ؟ لمن قال : أنا فاعل ؛ فإن (٧) فصل بين

(١) في (شع) : مضافاً إلى العلم .

(٢) في (د) بغير سؤال .

(٣) سقط من (شع) : أسماءً للكلمة أو للفظ .

(٤) المراد بهذا الفصل ذكر حرف الإنكار ، ويأتى في الفصل التالى ذكر حرف التذکر ، وقد سبق ذكر الحرف اللاحق في الحكاية ، فهذه الأحرف تلحق أو آخر الكلم لقصد هذه المعاني .

(٥) في (م) : أذهبوه .

(٦) سقطت العبارة كلها من (م) وذكر بدلا منها : واثنا لمن قال . الخ .

(٧) في (شع) : وإن فصل .

الهمزة والمذكور «تقول» أو نحوه^(١) ، أو كان السائل واصلاً^(٢) أو غير منكر ولا متعجب لم تُلحَق هذه الزوائد .

(فصل) : إذا نطق بكلمة متذكّر غير قاصد للوقف وصل آخرها بمدة تُجانس حرّكته إن كان متحرّكاً^(٣) ، وبياء ساكنة بعد كسرة إن كان ساكناً صحيحاً^(٤) ، ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار^(٥) .

(١) كما لو قيل : قام زيد . فقلت : أتقول زيد؟ أو اليوم زيد؟

(٢) فقال : أزيد يا فتى ؟

(٣) فإن عرض للمتكلم قطع اللفظ عن تمامه يسبب عدم ذكره توقف ، فجعلوا هناك مدة ليتذكّر ، وتسمى مدة التذكّر ، وهي مثل مدة الإنكار فيقال في قال : قالا ، وفي يقول : يقولوا ، وفي من العام : من العامي .

(٤) فيقال في قد : قدى ، وفي ال : الى .

(٥) وذلك أن المنكر قاصد للوقف ، والمتذكر لا يقصده .

٦٨ - باب الإخبار

شرط الاسم المخبر عنه^(١) في هذا الباب إمكان الاستفادة والاستغناء عنه بأجنى^٢ ، وجواز استعماله مرفوعاً مؤخراً هو أو خلفه المنفصل مثبتاً منوباً عنه بضمير لا يطلبه بالعود شيان^(٢) ، وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة ، وإن كان معطوفاً أو معطوفاً عليه فيشترط اتحاد العامل حقيقةً أو حكماً ؛ فإن استوفى الشروط^(٣) أخبر عنه مطلقاً بما يوافقه من «الذي» وفروعه ، وبالألف واللام إن صدرت الجملة التي هو منها بفعلٍ موجبٍ يصاغ منه صلةٌ لهما ، وذلك بتقديم الموصول مبتدأً ، وتأخير الاسم أو خلفه خبراً ، وجعل ما بينهما صلةً عائداً منها^(٤) إلى الموصول ضميراً يخلف الاسم في إعرابه الكائن قبل^(٥) ذكر الموصول .

(١) وسماه مخبراً عنه وهو مخبر به توسعاً ، وقيل : يجوز كون عن بمعنى الباء .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٣) في (س) : الشرط .

(٤) في (س) : منهما .

(٥) اقتصر على هذا في بعض النسخ بضم «قبل» ، وفي (ص) أضاف بالهامش : ذكر الموصول ،

وفي (شع) أشار إلى الزيادة في بعض النسخ .

فإن (١) كان الاسم ظرفاً متصرفاً قرين الضمير بـ « في »
 إن لم يتوسّع فيه قبلُ ، فإن (٢) كان الموصول الألف واللام ،
 ومرفوعُ الصلة ضميرٌ لغيرهما وجب إبرازه . وهذا الاستعمال
 جائزٌ في خبر كان (٣) ، لا في البدل المفرد من متبوعه ، خلافاً
 لقوم . وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغيّر (٤)
 الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام ، والمخبر عنه غير
 المتنازع فيه (٥) ، فإن كان ذلك قدم المتنازع فيه معمولاً
 لأوّل المتنازعين ، وإن كان قبلُ معمولاً (٦) للثاني ، وهذا
 أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أوّل الموصولين غيرَ خبر
 الثاني (٧) .

(١) ذكر في (س) وفي هامش (ص) قبل هذا : « والإخبار عن خبر كان جائز خلافاً
 لمن منع » . ويظهر أنه تكرر لماسياتي في بدء الجملة التالية . ولذا وضع بعده في الهامش الرمز (خ) .
 (٢) في (ج) : وإن كان الموصول .
 (٣) وردت العبارة الزائدة التي سبقت الإشارة إليها في هامش (د) في هذا الموضع على هذا
 النحو : « والإخبار عن خبر كان جائز على ضعف خلافاً لمن منع » .

(٤) في (ص) : لم يعتبر .

(٥) سقط الجار والمجرور « فيه » من (م) وذكرها في هامش (ص) وعليها رمز (ق) .

(٦) في (س) : مفعولاً .

(٧) فإذا أخبر عن التاء من : ضربت وضربني زيد ، قيل : الضارب زيدا والضاربه هو
 أنا . وهذا أولى من : الضاربه أنا هو ، والضاربه زيد أنا ، لأن الأولى جملة واحدة ،
 والأخرى جملتان .

٦٩ - باب التذكير والتأنيث

أصل الاسم التذكير^(١) ، فاستغنى عن علامة^(٢) بخلاف التأنيث ، وحكيم^(٣) به لما جهل أمره كابن مسمى به مؤنث ، وأفتقر التأنيث إلى علامة ، وهي^(٤) في الاسم الممكن تاء ظاهرة^(٥) أو مقدرة ، أو ألف مقصورة أو ممدودة مبدلة همزة ، ويعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ، أو وصفه أو ضميره أو الإشارة إليه أو عدده أو جمعه على مثال يخص المؤنث أو يغلب فيه . وأكثر مجيء التاء لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف المذكر ، والآحاد المخلوقة من أجناسها ، وربما فصلت الأسماء الجامدة والآحاد المصنوعة ، وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد ، وربما لازمت صفات مشتركة أو خاصة بالمذكر لتأنيث ما وصف بها في الأصل^(٦) ، أو تنبيهاً على أن المؤنث أولى بها من المذكر .

(١) وذلك أنه ما من مذكرو لا مؤنث إلا ويقع عليه اسم « شئ » وهو مذكر في لسانهم . قيل : هذا إذا لم يرد « اللفظ » فإذا أريد بالكلمة « اللفظ » جاز التذكير والتأنيث اسمًا كان أو فعلاً أو حرفاً . (شع) .

(٢) في (م ، وشع) : العلامة .

(٣) هذه العبارة من (س ، ص) وأشار إليها في (د) وسقطت من بقية النسخ إلى قوله : إلى علامة .

(٤) في (ح ، م ، شع) : وعلامته .

(٥) كعائشة وقائمة ، وقد نص سيبويه على أن التأنيث بالتاء وقيل : التأنيث بالهاء فأبدلت في الوصل تاء .

(٦) سقطت عبارة : لتأنيث ما وصف من (شع) .

وتجىء أيضاً لتأكيد التانيث أو الجمع أو الوحدة أو لبيان النسب أو التعريب (١) أو المبالغة أو عوضاً من محذوف لازم الحذف ، أو معاقب (٢) . وتقدر منفصلة ما لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظير ، والجنس المميز واحده بها يؤنثه الحجازيون ، ويذكره التميميون والنجديون .

(فصل) : الغالب في الصفات المختصة بالإناث إن لم يقصد بها معنى الفعل ألا تلحقها التاء لتأديتها معنى النسب ، أو لتذكير ما وصف بها في الأصل ، أو لأمن اللبس ؛ وربما جاءت كذلك صفات مشتركة .

(فصل) : لا تلحق التاء غالباً صفة على مفعول أو مفعول أو مفعول أو مفعول أو مفعول بمعنى فاعل ، أو فاعل بمعنى مفعول ، إلا أن يحذف موصوف فاعل فتلحقه ، ولشبهه بفاعل بمعنى فاعل قد يحمل أحدهما على الآخر في اللحاق وعدمه ، وربما حمل على فاعل في عدم اللحاق فاعل وفاعل . وصوغ فاعل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس ، ويجيء أيضاً بمعنى مفعول ومفعول قليلا ، وبمعنى مفاعل كثيرا . وقد يُذكر المؤنث ، ويؤنث الذكر حملاً على المعنى ، ومنه تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر .

(١) في (س) : التعريف .

(٢) نحو : زنادقة وفرازة ، الأصل زناديق وفرازين فعاقبت التاء الياء ، ولذا لا يجتمعان ؛

٧٠ - باب ألفى التانيث

تعرف المقصورة بوزن حُبْلَى وَحُبَارَى وَشُقَارَى وَسُمَهَى (١)
 وَفَيْضُوصَى (٢) وَفَوْضُوصَى وَبَرَدَى وَشُعْبَى وَفَرْتَنَى وَخَوْزَلَى
 وَخَيْزَلَى وَخَنْسَرَى وَالْجَفْلَى وَقَرْفُصَا وَإِهْجِيرَى وَهَجِيرَى
 وَحُضِيضَى وَحَضِيضَى (٣) وَخَلِيطَى وَقِطْبَى وَمُصْطَكَى (٤)
 وَبُرْحَايَا وَأَرْبُعَاوَى وَأَرْبَعَى (٥) وَهَرَنْوَى وَقَعُولَى وَبَادُولَى
 وَبَادُولَى (٦) وَإِيجَلَى وَسَبْطَرَى وَدِفْقَى (٧) وَحُدْرَى وَعُرْضَى
 وَعِرْضَى (٨) وَعُرْضَنَى وَرَهْبُوتَى وَحَنْدُقُوقَا (٩) وَدَوْدَرَى وَهَبِيخَى (١٠)
 وَيَهِيرَى وَمُكُورَى وَمَرْقَدَى وَشِفْصَلَى (١١) وَمَرْحِيَا وَبَرْدَرَايَا وَحَوْلَايَا؛

- (١) في (م) : سميهي .
 (٢) سقط ما بعد هذا الوزن من بعض النسخ ومن (شع) إلى قوله : وبرحايا ، وثبت مصححا في هامش (ص ، ح) وعليه الرمز : (ق) .
 (٣) سقط من (ح) .
 (٤) في (ص) : مصطكا بالألف .
 (٥) سقط من (م) .
 (٦) سقط هذا الوزن من بعض النسخ وضرب عليه في (ص) ، وثبت في (ح) ، وقال في (شع) : هو موضع لم يجيء غيره .
 (٧) في (م) : دفيقي .
 (٨) سقط هذان الوزنان من بعض النسخ ، وذكر في (ص) بالألف ، وفي (ح) بالياء .
 (٩) في بعض النسخ بالياء ، وقال في (شع) : البصريون ذكروا هذه اللفظة بغير الألف ، وعلى ذلك كلام سيويه ، وذكرها ابن القطاع بالألف ، وفي الصحاح بدونها .
 (١٠) في (م) : وهبخى ويهسرى . قال في (شع) : والمعروف فيه حذف الألف .
 (١١) في (س) : سقصلى . قال في (شع) : وهذا الوزن مما استدركه الزبيدي على سيويه ، وأثبتته ابن القطاع بكسر الشين وفتحها . وهو نبات يلتوى على الشجر .

وبفَعَلَى أَنثَى فَعَلَان ، أَوْ مَصْدَرًا ، أَوْ جَمْعًا ؛ وَبِفَعْلَى (١)
 مَصْدَرًا أَوْ جَمْعًا ، فَإِنْ ذَكَرَ مَا سِوَى ذَلِكَ أَوْ لِحَقَّتْهُ التَّاءُ
 دُونَ نَدْوَرٍ أَوْ صَرَفَ فَالْفُهِ لِلْإِلْحَاقِ ، فَإِنْ كَانَ فِي صَرَفِهِ
 لَغْتَانِ ففِي الْفِهِ وَجِهَانِ .

وتعرف الممدودة بوزن حمراء ، وبراكاء (٢) ، وسيراء ،
 وقصاصة ، وقاصعاء (٣) ، وعشوراء ، وحروراء ، وديكساء ،
 وينابعاء ، وتركضاء ، ونفرجاء ، وكبرياء ، وبرنساء ،
 وبرناساء (٤) ، وقرفصاء (٥) وقرفصاء ، وعنصلاء (٦)
 وعنصلاء ، ومشيوخاء ومشيوخاء (٧) ، ومريزاء (٨) ،
 وأربعاء ، وأربعاء ، وأربعاء (٩) ، ومزيقياء ، وسلخفاء (١٠) ،
 وعقرباء ، وهندباء ، وحوصلاء ، وأرمداء ، وجنفاء ، وخيلاء ،
 وعاشوراء ، وإهجيراء ، وظرفاء ، وجخادباء ، وكريثاء ، وزكرياء ،
 وبعكوكاء ، وخيلاء ، ويشتركان في فعلى وفعلى وفعلى

- (١) سقطت هذه العبارة من (س) . ومثال المصدر : ذكرى والجمع حجلى وظربى .
 (٢) فى (م) : وبركاء . والبركاء أن يبركوا يابلهم ... وبركاء كل شيء معظمه وشدته .
 (٣) سقطت من (س) .
 (٤) سقط من (س) من : ينابعاء إلى : برناساء .
 (٥) سقط هذا الوزن من بعض النسخ .
 (٦) بضم العين وفتحها ، وهو البصل البرى .
 (٧) وفى شرح الكافية بالجم ، وفسره بالاختلاط .
 (٨) بتشديد الزاى ، وحكى فيه القصر فيكون مشتركاً .
 (٩) ذكرى فى (شع) وزنين فقط ، ثم ذكر الثالث عند الشرح .
 (١٠) سقط ما بعده من (د ، س ، م ، شع) . وذكر فى هامش (ص ، ح) وعليه الرمز (ق)
 إلى قوله : (ويشتركان) .

وَفَعَلَى وَفَوَعَلَى وَفَيْعَلَى وَفَعِيلَى وَفَاعُولَى (١) وَإِفْعِيلَى (٢)
وَفَعِيلَى (٣) وَفَعْلُولَى (٤) وَفَعْلِيَا وَفَعِيلَى وَفُعْنَى وَأَفْعَلَى وَيُفَاعَلَى
وَفُعَالِيَا ، وَأَمَّا فُعْلَاءَ وَفُعْلَاءَ وَفِعْلَاءَ (٥) فَمَلْحَقَاتُ بَقِرْطَاسٍ وَفُرْنَاسٍ
وَطِرْمَاحٍ .

(١) في بعض النسخ بالألف . ومثاله : باذولَى وعاشوراء .

(٢) اهجيري واجريّ وسمع فيهما المد .

(٣) قال أبو بكر الصولَى : ومن الطير الزمجي والزمكي بالمد والقصر .

(٤) سقط هذا الوزن والأوزان الأربعة التالية من (س) وجاء بالألف في بعض النسخ ،

ومنه فوضوضى ويعكوكاء .

(٥) لم يذكر هذا الوزن في (د ، س ، م ، شع) ، وذكر ضمن ما استدرك في هامش (ص ، ح) ،
وأشار إليه في (شع) عند الشرح وقال : إن المصنف عدّه منها في غير هذا الكتاب وجعل منه زمكاء
للطائر .

٧١ - باب المقصور والممدود^(١)

كلُّ معتلٍّ الآخر فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح لزوماً
أو غلبةً فقصره مقيس ، كاسم مفعول غير الثلاثي^(٢) ،
ومصدر فعل اللّازم ، والمفعل والمفعَل مراداً به الآلة ، وجمع
فُعلة وفُعلة والفُعلى أنثى الأفعَل ، فإن لزم قبل آخر نظيره
الصحيح ألفٌ أو غلب فمدّه مقيس كمصدر ما أوله همزة
وَصَل ، ومُوازن فَعَّال ، وتَفَعَّال ، ومِفْعَال صِفَةً ، ووَاحِدِ
أَفْعِلَةٍ ، وما لم يكن كذلك فمأخذ قصره ومدّه على السَّماع .

(١) في (د) : باب المقصورة والممدودة . قال في (شع) : المراد من هذا الباب ذكر ما يعرف
به المقصور القياسي وغيره ، والممدود القياسي وغيره ، وقد سبق تعريفهما في أول الكتاب .
(٢) في (د ، م ، شع) : كاسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف .

٧٢ - باب التقاء الساكنين

لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض إلا وأولهما حرف
لين ، وثانيهما مدغم متصل لفظاً أو حكماً ؛ وربما فر من ذلك
بجعل همزة مفتوحة بدل الألف ، فإن لم يكن الثاني مدغماً
متصلاً حذف الأول إن كان ممدوداً ، أو نون تو كيد خفيفة ،
أو نون «لن» غالباً ، فإن كان غيرهن حرك ، إلا أن يكون
الثاني آخر كلمة فيحرك هو ما لم يكن تنويناً فيحرك الأول .
وربما حذف الأول إن كان تنويناً ، وأثبت إن كان ألفاً .
ويتعين الإثبات إن أوتر الإبدال على التسهيل في نحو :
الغلام فعل ؟ وربما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل وقبل
الساكن العارض تحريكه . وأصل ما حرك منهما الكسر ،
ويعدل عنه تخفيفاً ، أو جبراً ، أو إتباعاً ، أو ردّاً للأصل ،
أو تجنباً للبس ، أو حملاً على نظير ، أو إيثارة للتجانس .

(فصل) : تفتح نون « من » مع حرف التعريف وشبهه (١) ،
وربما حذفت ، وتكسر مع غيره غالباً (٢) ، والكسر

(١) في (م) : أو شبهه .

(٢) في (م) مطلقاً ، وقد سقط من (شع) لفظ : « غالباً » .

معه^(١) أقل من الفتح مع غيره ، وتكسرُ نون «عن» مطلقاً ، وربّما ضُمَّت مع حرف التعريف ، وربّما حذفت^(٢) . وتُضمّ الواوُ المفتوحُ ما قبلها إن كانت للجمع ، وإلّا كسرت ، وقد ترد بالعكس ، وربّما فتحت ، وتُحذف^(٣) نون «لكن» للضرورة^(٤) .

(فصل) : استصحب بنو تميم إدغام الفعل المضعف اللّام الساكنها جزماً أو وقفاً في غير «أفعل» تعجباً ، والتزموا فتح المدغم فيه في «هلم» مطلقاً ، وفي غيرها قبل هاء غائبة ، وضمّه في المضموم الفاء قبل هاء غائب ، وربّما كُسر ، وقد يُفتح على رأى ، ولا يُضمّ قبل ساكن ، بل يُكسر ، وقد يُفتح . وإن لم يتصل بشيءٍ ممّا ذكر فُتح أو كُسر أو أُتبع حركة الفاء ، وفكّ الحجازيون كلّ ذلك إلّا «هلم» ، والتزم غير «بكر» الفكّ قبل تاء الضمير وأخويه^(٥) ، وحذف أول المثليين عند ذلك لغةً سليماً .

(١) أى مع حرف التعريف .

(٢) فى (س) : وربما فتحت . وقد سقطت العبارة من (د ، م ، شع) وثبتت فى (ص ، ح) وعليها رمز (خ) والقياس يجيز الحكم .

(٣) فى (د) : وحذفت .

(٤) فى (د) : ضرورة . وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها . خطه ، ومنه :

فأست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

(٥) فى (د) : ونونيه المرفوعين ، وذكر فى (شع) أن هذا ثبت فى نسخة عليها خطه .

٧٣ - باب النسب (١)

يجعل حرف (٢) إعراب المنسوب إليه ياءً مشددة تلي كسرةً ، ويُحذف لها عجزُ المركب غير المضاف ، وصدر المضاف إن تعرّف بالثاني تحقيقاً أو تقديراً ، وإلا فعجزه ، وقد يُحذف صدره خوف اللبس ، وقد يفعل ذلك بـ «بَعْلَبِكَ» ونحوه ، ولا يُقاس عليه الجملة ، خلافاً للجرمي ، ويُحذف الآخر إن كان تاءً تأنيث ، أو زيادتى تصحيح ، أو شبهتيهما ، أو ياءً منقوص غير ثلاثي ، أو (٣) مشددة بعد أكثر من حرفين ، أو ألفاً (٤) للتأنيث رابعة أو فوقها مطلقاً (٥) ، أو واواً تلي مضموماً ثالثاً فصاعداً ، أو حرف لين مع نونٍ تسقط للإضافة . ويقلب واواً ماتليه ياءً النسب من ألفٍ ثالثة أو رابعة لغير تأنيث ، أو همزة أُبدلت من ألف التأنيث ، وفي همزة غيرها تلي ألفاً وجهان ، : أجودُهُما في الأصليّة التصحيح ، وربما حُذفت الألفُ الرابعة كائنة لغير التأنيث ،

(١) قال سيويه : باب الإضافة ، وهو باب النسبة .

(٢) سقط من (شع) لفظ : « حرف » .

(٣) في (شع) : أو ياء مشددة .

(٤) في (د ، شع) : أو ألف .

(٥) سقطت من (شع) .

وَقُلِبَتْ كَائِنَةً لَهُ (١) فِيمَا يَسْكُنُ (٢) ثَانِيهِ . وَقَدْ تَزَادَ
أَلْفٌ قَبْلَ بَدَلِهَا وَبَدَلَ الرَّابِعَةَ الَّتِي لِلإِلْحَاقِ . وَلَا تُقْلَبُ أَلْفٌ
« مَعْلَى » وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُضَاعَفِ (٣) الْعَيْنِ ، خِلَافًا لِيُونُسَ .

وَالنَّسْبُ إِلَى شَجٍّ (٤) وَ« حَى » وَ« عَلَى » (٥) وَ« تَحِيَّة »
وَنَحْوَهُنَّ كَالنَّسْبِ إِلَى « فَتَى » ، وَيَفْتَحُ وَيُصَحِّحُ ثَانِي نَحْوِ
« حَى » وَشَدَّ نَحْوِ « حَيَّى » (٦) وَ« أُمَيِّى » (٧) . وَقَدْ يَعْمَلُ
نَحْوِ « قَاضٍ » وَ« مَرْمَى » مَعَامِلَةَ « شَجٍّ » وَ« عَلَى » . وَيُحَذَفُ
أَيْضًا لِيَاءُ النَّسْبِ مَا يَلِيهِ الْمَكْسُورُ لِأَجْلِهَا مِنْ يَاءٍ (٨)
مَكْسُورَةٌ مَدْغَمٌ فِيهَا مَا لَمْ يَنْفَصِلْ (٩) ، وَقَدْ يَبْنَى مِنْ جِزْءِ
الْمَرْكَبِ « فَعَلَلٌ » بِفَاءٍ كُلُّ مِنْهُمَا وَعَيْنِهِ ، فَإِنْ أَعْتَلَتْ عَيْنُ
الثَّانِي كَمَلِ الْبِنَاءِ بِلَامِهِ أَوْ بِلَامِ الْأَوَّلِ وَنَسِبَ إِلَيْهِ ، وَرَبَّمَا
نُسِبَ إِلَيْهِمَا مَعًا مُزَالًا تَرْكِيْبَهُمَا ، أَوْ صَيِّغًا عَلَى زَنْةٍ وَاحِدَةٍ ،
أَوْ شَبَّهَا بِهِ فَعُومِلًا مَعَامِلَتَهُ (١٠) .

(١) سَقَطَتْ مِنْ (د) .

(٢) فِي (س ، م ، شَع) : سَكَنَ .

(٣) فِي (د) : الْمُضَاعَفُ ، وَفِي (س) : الْمُضَاعَفَةُ .

(٤) فِي (م) : شَيْخٌ ، وَفِي (شَع) : سَحَ .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (م ، شَع) . وَأَشَارَ فِي (شَع) إِلَى ثُبُوتِ « عَلَى » فِي بَعْضِ النُّسخِ .

(٦) فِي (شَع) : وَشَدَّحِيي . ثُمَّ قَالَ : ذَكَرَ سَبِيوِيهِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي حَى حَيَوَى ، وَكَذَا كَلَّ

شَيْءٌ آخِرُهُ هَكَذَا ، وَحَكَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : حَيِي وَلِيِي .

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (شَع) .

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (شَع) .

(٩) سَقَطَتْ عِبَارَةٌ : « مَا لَمْ يَنْفَضِلْ » مِنْ (د ، شَع) .

(١٠) سَقَطَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ (شَع) .

(فصل) : يقال في «فُعَيْلَة»^(١) «فُعَلَى» ، وفي «فَعِيْلَة»
 وَفَعُولَة «فَعَلَى»^(٢) ما لم يضاعفن^(٣) ، أو تُعَدَم الشهرة ،
 أو تعتلَّ عين «فَعُولَة» و «فَعِيْلَة» أو «فُعَيْلَة»^(٤) صحيحة اللّام .
 وقد يقال فُعَلَى وَفَعَلَى في فُعَيْلٍ وَفَعِيلٍ صحيحي اللّام ، ولا
 يقاس عليه ، و «فَعُولَة» المعتلُّ اللّام كالصّحيحها لا ك «فَعُول»
 خلافاً للمبرّد في المسألتيّن .

وتُفْتَح غالباً عينُ الثلاثي المكسورة ، وقد يفعل ذلك
 بنحو «تَغْلِب» ، وفي القياس عليه خلاف^(٥) . والمنسوب
 إلى «إِرْمِينِيَة» «أَرْمَنِيَّ» ، وفي معاملة دهليز ونحوه معاملته
 نظر^(٦) ، ولا يغيّر نحو «جندل» .

(فصل) : لا يجبر في النسب من المحذوف ألفاء أو
 العين إلاّ المعتل اللّام ، وأمّا^(٧) المحذوفها فيجبر بردها إن
 كان معتلّ العين ، وكذا الصّحيحها إن جبر بردها في التثنية
 والجمع بالألف والتّاء ، وإلاّ فوجهان . وتُفْتَح عين المجبور

(١) في (ج) : فعيلي .

(٢) زاد في بعض النسخ : وفعل بضم الفاء .

(٣) في (ج) : مالم يضاعف .

(٤) مقط من بعض النسخ .

(٥) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه ، وبين النحويين خلاف كثير حول

هذه المسألة .

(٦) في بعض النسخ : خلاف موضع نظر ، وقد سقطت العبارة كلها من (شع) .

(٧) في (م) : فأما .

غير المضاعف مطلقاً ، خلافاً للأخفش في تسكين ما أصله
السكون ، وإن جبر ما فيه همزة (١) الوصل حذف (٢) ، وإن
لم يجبر لم تحذف (٣) ، وإن كان حرف لين آخر الثنائي (٤) الذي
لم يعلم له ثالث (٥) ضَعَف ، وإن كان ألفا جعل ضعفها
همزة .

(فصل) : تبدل همزة ياء نحو «سقاية» و «حولايا» ،
وقد تجعل واوا (٦) ، وفي نحو «غاية» ثلاثة أوجه :
أجودها الهمز (٧) ، ولا يغير ما لامه ياء أو واو من الثلاثي
الصحيح العين الساكنها باتفاق إن كان مجردا ، وإن (٨)
أنت بالتاء عومل معاملة منقوص ثلاثي إن كان ياء (٩) وفاقاً
ليونس ، لا إن كان واوا (١٠) ، وفاقاً لغيره (١١) . والنسب

(١) في بعض النسخ : ذو همزة الوصل .

(٢) سقطت من (س) .

(٣) في بعض النسخ : «ولا فلا» . وقال في (شع) : سقط هذا من بعض النسخ ، وثبت في

نسخة البهاء الرقي .

(٤) في (ح ، م) : الثاني .

(٥) في (م) : ثلاثي .

(٦) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة البهاء الرقي ، وهو صحيح فيقال : سقاوى

وحولاوى .

(٧) سقطت هذه العبارة من (م) ونبه في (شع) إلى أنها ثبتت في نسخة البهاء الرقي .

(٨) في (س) : وإن لم .

(٩) في (س) : يائيا .

(١٠) في (س) : واويا .

(١١) فيقال في غزوة : غزوى بسكون عينه ، قال في (شع) : وفي نسخة البهاء الرقي ،

وأشار إلى هذا في هامش (د) : « وإن أنت بالتاء فكذلك ، خلافاً ليونس في فتح عينه وقلب

يائه واوا » .

إلى «أخت» ونظائرها كالنَّسب إلى مذكَّراتها، خلافاً ليونس في إيلاء ياء النسب التاء . وتقول في «فم» ومن أسمه «فو زيد» : فمى وفموى ، وفي «أبنم» : ابنمى وأبنى وبنوى .

وينسب إلى الجمع بلفظ واحده إن استعمل ، وإلاَّ فبلفظه . وربَّما نسب إلى ذى الواحد بلفظه لشبهه بواحد (١) في الوزنِ وصَلاحيةِ الجَمع (٢) . وحكم أسم الجمع والجمع الغالب والمسمَّى به حُكْمُ الواحد ، وذو الواحد الشاذُّ كذى الواحد القياسيِّ ، لا كالمهمل الواحد ، خلافاً لأبى زيد .

ويُلْتزَم (٣) فتحُ عينِ «تَمَرَات» و«أَرَضِينَ» ونحوهما ، وكسراً فاءِ «سَنِين» ونحوه ، إن كَنَّ أَعْلَاماً ، وقد يرد الجمع المسمَّى به إلى الواحد إن أُمِن اللَّبَس (٤) ، وما غير في النسب تغييراً لم يذكر ، أو سلم مما ذكر أطْراده لم يُقَسَّ عليه .

(فصل) (٥) : قد تلحق ياء النسب (٦) أسماءً أبعاض

(١) في بعض النسخ : بواحد .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ج ، م ، شع) وأشار في (شع) إلى أنها ثبتت في نسخة عليها خط المصنف .

(٣) في (د ، س ، شع) : ويلزم .

(٤) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه . ومثاله : الفرهودى بالضم في النسب إلى الفراهيد .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ج) .

(٦) سقطت من (س) .

الجسد مبنية على فُعال ، أو مزيدا في آخرها ألف ونون
للدلالة على عِظْمِها ، وتلحق أيضا فارقة بين الواحد وجنسه ،
وعلامة للمبالغة ، وزائدة لازمة وغير لازمة . ويستغنى عنها
غالباً بصوغ «فَعَّال»^(١) من لفظ المنسوب إليه إن قصد الاحتراف
والمعالجة^(٢) ، وبصَوْغ «فاعِل» إن قصد صاحب الشيء ،
وقد يُقام أحدهما مقام الآخر ، وغيرهما مقامهما . وقد يعوّض
من إحدى ياءى النسب ألف قبل اللام ، وشذَّ اجتماعهما ،
وفتحوا تاء «تهام» لخفاء العوض^(٣) .

(١) في (د، م، ش) : بفعال .

(٢) سقطت من (س، ش) .

(٣) سقطت هذه العبارة كلها من (م) ، وفي (س) : بخفاء العوض . قال في (شع) : والقياس
ألا تفتح بل تبقى على كسرها ، ولكنهم فتحوها ليظهر التعويض فأصله : تهامة ، وردوه إلى : تهم ،
ثم عوضت الألف من إحدى ياءى النسب .

٧٤ - باب أمثلة الجمع وما يتعلّق به ممّا لم يسبق ذكره

كل اسم دلّ على أكثر من اثنين ^(١) ، ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدرّ إن كان على وزنٍ خاصٍّ بالجمع أو غالب فيه ، وإلّا فهو اسم جمع ، فإن كان له واحد يوافقُه في أصل اللفظ دون الهيئة ، وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع ، ما لم يُخالف الأوزان الآتي ذكرها ، أو يساو الواحد دون قبح في خبره ووصفه والنسب إليه ، أو يمتزّ من واحده بنزع ياء النسب ، أو تاء التانيث مع غلبة التذكير ، فإن كان كذلك فهو اسم جمع ، أو اسم جنس ^(٢) لا جمع ، خلافاً للأخفش في « ركب » ونحوه ^(٣) ، وللفرّاء في كلّ ماله واحد موافق في أصل اللفظ ، ومن الواقع على جمع ^(٤) ما يقع على الواحد ، فإن لم يُثنَّ فليس بجمع ، وإن ثنّي فهو جمع مقدرّ تغييره على رأى ، والأصحّ كونه اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

(١) في (د) : اسمين .

(٢) سقط من (س ، ح) .

(٣) سقط من (س) .

(٤) في (ص) : جميع .

(فصل) : تكسير (١) الواحد الممتاز بالتاء محفوظ
استغناءً (٢) بتجريده في الكثرة ، وبتصحيحه في القلة (٣) ،
وهي من ثلاثة إلى عشرة ، وأمثلتها : «أفعل» ، «أفعال» ،
«أفعله» ، ومنها «فعله» ، لا من أسماء الجمع ، خلافاً لابن
السراج ، وليس منها فَعَلٌ وفِعَلٌ وفِعْلةٌ ، خلافاً للفراء ، بل
هنَّ وسائر الأمثلة الآتي ذكرها لجمع الكثرة .
وربما استغنى بما لإحداهما عما (٤) للأخرى وضعاً أو
استعمالاً اتكالاً على قرينة .

وما حُذِفَ في الأفراد من الأصول رُدُّ في التكسير ما لم
يبق على ثلاثة فيكسر على لفظه ، ويغنى غالباً التصحيح عن
تكسير الخماسي الأصول ، وموازن «مفعول» ، والمشدد
العين من الصفات غير ثلاثي (٥) ، والمزيد أوله ميم مضمومة
إلا مفعلاً ، ومفعلاً يخص المؤنث . واستغنى بمذكر التصحيح في
بعض الثلاثي صفة لمذكر عاقل ، وبمؤنثه فيما لم يكسر من
أسم ما لم يعقل مذكراً ، وقد يفعل ذلك به (٦) ثابتاً تكسيره ،

(١) في (د) : تكثير .

(٢) سقطت من (س) .

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) .

(٤) في (ص ، م) : عن ما .

(٥) سقط هذا القيد من بعض النسخ ، وقال في (شع) : إنه ثبت في نسخة عليها خطه .

ومثاله نحو : شرايين وشرايات وقالوا في جبار ودجال . جبابرة ودجاجلة .

(٦) في بعض النسخ : وقد يفعل به ذلك .

ويكثر في صفاته مطلقاً ، وليس مطّرداً في اسمه الخماسيّ
فصاعداً ، ما لم يكن مصدرًا ذا همزة وصل ، خلافاً للفراء ،
وشذ نحو : رمضان وشوال (١) .

(فصل) : « أفعل » لاسم على « فعل » صحيح العين أو
مؤنث بلا علامة رباعيّ بمدّة ثالثة ، ويحفظ في « فعل »
مطلقاً ، وفي « فَعَل » ، و « فُعَل » و « فَعُل » و « فُعَلِ »
و فِعَل و فَعَلَة و فِعَلَة أسماء ، وفي نحو عبد وسيف وثوب وطحال
وعنان (٢) ومكان وجنين وأنبوب (٣) ، وليس التأنيث
مصحّحا لا طّراده ، في « فَعَل » ، خلافاً ليونس ، ولا في فِعَل
ولا في (٤) « فِعَل » ، وما بينهما ، خلافاً للفراء .

(فصل) : « أفعال » لاسم ثلاثيّ لم يطّرد فيه « أفعل » ،
وقلّ في « فَعَل » معتلّ العين ، ونَدَر في « فُعَل » ، ولزم في
« فِعَل » ، وغلب في نحو : مُدَى ولبّ ونمر وعنب وعضد
وطنب وفلّو وعدوّ ؛ ويحفظ في « فَعَل » صحيح العين ،
وليس مقيماً فيما فاوّه همزة أو واو ، خلافاً للفراء ،
ويحفظ أيضاً في « فَعِيل » بدعوى « فاعل » و « فَعَال » و « فَعَلَة »
و « فُعَلَة » ونحو : شعفة وفيقة ونميرة وجلف ، ونضوة

(١) إذكسروهما على أرمضة وشواويل . وقد سقط هذا الحكم من بعض النسخ .

(٢) : (٣) سقط من (شع) .

(٤) في بعض النسخ : ولا في فعل وفعل .

وَحَرٌّ وَخَلَقَ وَجُنُبٌ فِي لُغَةٍ مِنْ جَمْعِهِ ، وَيَقْظُ وَنَكَدَ وَكُوُودٌ
وَقِمَاطٌ وَغُثَاءٌ وَخَرِيدَةٌ وَمَيْتٌ وَمَيْتَةٌ وَجَاهِلٌ وَوَادٌ وَذَوِطَةٌ وَأَغِيدٌ
وَقِحْطَانِي .

(فصل) : « أَفْعَلَةٌ » ^(١) لاسم مذكر رباعيّ بمدّة ثالثة ،
فإن كانت ألفاً شدّاً غيره فيه معتلّ اللّام ، أو مضاعفاً على «فَعَالٍ»
أو «فِعَالٍ» ، ويحفظ في نحو شحيح ونجى ونجد ووهمي ،
وسدّ ، وسدّ ، وقِدْح ، وقِنٌّ ، وخال ، وقفأ ^(٢) ، وجائز ، وناجية ^(٣) ،
وظنين ، ونضيضة ^(٤) وعي ^(٥) وحزة ^(٦) وعيل ،
وعُقَاب ^(٧) ، وأدحى ، ورمضان ، وخوّان لربيع الأوّل .
ويحفظ « فِعْلَةٌ » في « فَعِيلٍ » و « فَعَلٍ » و « فَعَلٍ » ^(٨) ،
و « فُعَالٍ » و « فَعَالٍ » و « فَعَلٍ » ^(٩)

(فصل) : من أمثلة جمع الكثرة ^(١٠) « فُعَلٌ » وهو لأفْعَلٍ

(١) في (م) : أفعية .

(٢) في (ص) : وقفي .

(٣) في (ص) وناحية بالحاء المهملة ، وبالجميم الناقاة السريعة وتجمع على أنجية .

(٤) في (س) : ونضيفه بالفاء . والنضيضة المطر القليل .

(٥) في (س) : وغى .

(٦) في (س) : وحرة بالمهلتين ، وفي جميع النسخ بالجميم والزاي « جزّة » ولم يرد في
القاموس في جزّة إلا جزز وجزائر وفيه أحزة بالمهملة جمع حز وحزة ، وأحزة جمع خرز كصرده
وهو ذكر الأرنب

(٧) في (شع) : عتاب .

(٨) سقط هذا الوزن من بعض النسخ ومثاله : فتي وفتية .

(٩) هكذا جاء ضبطه في (ص ، ح) ومثل له في (شع) بشيخ وشيخة وثور وثيرة ، ثم

قال : وقالوا للذي دون السيد في المرتبة : الثنيان بالضم والثني بضم التاء وكسرها . وفي القاموس :
الثنيان والثني والثني جمعه : ثنية .

(١٠) سقطت من (ب) .

وفعلاء^(١) وصفين متقابلين أو منفردين لمانع في الخلقة ،
فإن كان المانع الاستعمال خاصة^(٢) ففُعَل فيه محفوظ ،
ويجوز في الشُّعر إن صحَّتْ لأمه أن تُضمَّ عينه مالم تعتلَّ أو
تضاعف ، ويحفظ أيضا في «فَعِيل» و«فَعُول» معتلَّ اللّام
صحيحَي العين ؛ وفي نحو سقّف وورد وخوّار وخوّارة ونموم
وعميمة وبازل وعائذ وحاج وأسد وأظّل وبدنة ، وكثر في نحو دار
وقارة ، وندر في زُعُوب^(٣) .

ومنها «فُعَل» ولا يكون لمعتل اللام ، وهو مَقْيَسٌ في «فَعُول»
لا بمعنى مفعول ، وفي «فَعِيل» اسماً ، و«فَعَال» و«فِعَال»
اسمين غير مضاعفين^(٤) ، وندر عنن ووُطُط . ويحفظ
في «فَعَل» و«فَعِل» و«فَعِيلَة» مطلقا ، وفي «فَعِيل» و«فَاعِل»
و«فَعَل»^(٥) و«فَعَال» و«فِعَال» و«فَعِلَة» أوصافا ،
وفي «فُعَال» و«فَعَلَة» و«فِعَل» أسماء^(٦) ، ويجب في غير
الضرورة^(٧) تسكين عينه إن كانت واوا ، ويجوز إن لم

(١) في (ب) : لأفعل فعلاء .

(٢) سقطت من (شع) .

(٣) في (ب) : زغوب ، وفي (م ، شع) : رعيوب . وفي القاموس : الزعوب بالضم

اللتيم القصير كالأزعب جمعه زعب بالضم شاذ .

(٤) في (س) : غير مضافين ، وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة البهاء الرق وغيره .

(٥) سقط من (شع) .

(٦) قال في (شع) : سقط هذا من بعض النسخ .

(٧) في (شع) : في غير ضرورة .

تَكْنُهَا ولم تَضَاعَف ، وربما سَكَنْت مع التَّضْعِيف ، فَإِنْ كَانَتْ
يَاءً كَسَرَتْ الْفَاءَ عِنْدَ التَّسْكِينِ .

ومنها (فَعَلَ) وهو «لِفْعَلَةٌ» و «فُعْلَةٌ» اسمين ، و «لِلْفُعْلَى»
أُنْثَى «الْأَفْعَلِ» ، ويحفظ ^(١) في نحو الرُّؤْيَا ونُوبَةَ ، ولا يقاس
عليهما ، خلافاً للفراء . ويحفظ أيضاً في فُعْلَةٌ ^(٢) وصفاً ، ونحو
تُخْمَةٌ ونُفَسَاءٌ وَظُبَّةٌ وَعَجَايِةٌ وقرية وحلية وعدو ^(٣) ، وأطرد
عند بعض بني تميم ^(٤) و كلب في المضاعف المجموع على «فَعُلٌ» .
ومنها «فِعْلٌ» وهو «لِفِعْلَةٌ» أسماً تاماً ، ويحفظ في «فِعْلَى»
اسماً ، ونحو «ضَيْعَةٌ» ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفراء . ويحفظ
باتِّفَاقٍ في «فِعْلَةٌ» واحد «فِعْلٌ» ، والمعوض من لامه «تَاءٌ» ،
وفي نحو معدة ، وقَشَعٌ وهَضْبَةٌ وقامة وهِدْمٌ وصورة وذربة
وعدو وحِدَاةٌ ، وأَلْحَقَ المبرِّدُ بِفُعْلَةٍ وَفِعْلَةٍ «فُعْلًا» و «فِعْلًا»
مؤنَّثين ، ولا يكون «فِعْلٌ» ولا «فِعَالٌ» لما فاوهُ ياءٌ إِلَّا ما ندر
كـ «يَعَارٌ» ^(٥) .

(فصل) : من أمثلة الكثرة «فِعَالٌ» ، وهو لـ «فَعْلٌ» غير
اليائى العين ، و «لِفِعْلَةٌ» ^(٦) مطلقاً ، و «لِفَعْلٌ» أسماً غير مضاعف

(١) في (د) : ويحفظ أيضاً .

(٢) في بعض النسخ : في نحو فعلة .

(٣) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة ابرق وغيره ، وسقط من بعض النسخ .

(٤) في بعض النسخ : عند بعض تميم .

(٥) في (س) : كيعان ، وفي (م) : كيعار ، وفي (شع) : إلا ما شد كيعار .

(٦) قال في (شع) ثبت هذا في نسخة الرقى وغيره . واحترز به من نحو : سَبَّحَ وَسَبَّحَ .

ولا معتل اللّام ، ولفعلة ولاسم على « فِعْل » أو « فُعْل »
 ما لم يكن كمُئدى أو حوت ، ولو وصف صحيح اللّام (١)
 على « فَعِيل » أو « فَعِيْلَة » (٢) بمعنى فاعل وفاعلة ، أو على
 « فَعْلَان » أو « فُعْلَان » أو « فَعْلَى » أو « فَعْلَانَة أو فُعْلَانَة » ، ولم
 يُجاوَز في نحو طويل وطويلة إلا للتصحيح (٣) .

ويحفظ في « فَعُول » و « فَعِيْلَة » و « فَعِل » و « فَعِيْلَة » (٤)
 و « فَعَالَة » ، وفي وصف على « فاعل » ، أو « فاعلة » أو « فَعْلَى » أو
 « فَعَال » أو « فَعَال » أو « فَيَعْل » أو « أَفَعْل » أو « فَعْلَاء »
 أو « فَعِيْل » بمعنى « مفعول » ، وفي اسم على « فَعْلَة » (٥)
 أو « فُعْل » أو « فُعْل » أو « فَعْلَان » أو « فَعِيْل » أو « فَعْل » أو
 « فَعِل » (٦) ، ونادر في يائيّ العين أو ألفاء ، وفي أيصر وحدأة
 وقنينة ، ويشاركة « فَعُول » قياساً في اسم على « فَعْل » ليس
 عينه واوا أو على « فَعْل » أو « فُعْل » غير مضاعف ، أو « فَعْل » ،
 وسماعا في « فاعل » وصفاً غير مضاعف ولا معتل العين ، وفي نحو
 فَسْل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقنّة ، وشذوذا في نحو ظريف

(١) في (شع) : صحيح العين .

(٢) في (م) : أوفعية .

(٣) في (د) : إلا للتصحيح .

(٤) سقط هذا الوزن من (س) .

(٥) سقط هذا الوزن والوزنان التاليان من (شع) وأمثلتها : برمة وبرام ، وربع ورباع

وجمد وجماد .

(٦) سقط من بعض النسخ ، وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه .

ومثاله : رخل ، وهو الأنثى من ولد الضأن جمعه : رخال .

وَأَسِينَةَ وَحُصَّ وَأَنَسَةَ (١) ، وانفرد مقيساً بنحو كبد وبيت
ومسموعا بنحو نُؤَى وطلل (٢) وعناق وسماء وهرأوة ،
وفاق «فِعَالاً» في «فَعَلَّ» و «فُعِلَّ» المخالف مُدْيَا ، وفاقه «فِعَال»
في «فَعَلَّ» غير المضاعف ، وشاركه شذوذاً في نحو ضيف ، وقد
تلحقهما التاء ، وقد يستغنى عنهما بـ «فَعِيل» و «فُعَال» ، والأصحّ
أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع ، فإن ذُكِرَ «فَعِيل» كغَزَى
فهو اسم جمع .

(فصل) : من أمثلة الكثرة «فَعَلَّ» ، وهو لـ «فَاعِل»
و «فَاعِلَةٌ» وصفين ، وشاركه «فُعَال» قياساً في المذكر ،
وسماعاً في المؤنث ، ويقلان في المعتل اللام ، وندراً في سخل (٣)
ونُفْسَاء ، و «فُعِلَّ» في نحو أعزل وسرؤء (٤) وخريدة ،
و «فُعَال» في حَكَم ، وحفيظ .

ومنها «فَعَلَةٌ» لـ «فَاعِل» وصفا مذكراً صحيح اللام ، ويقل
فيما لا يعقل ، وندراً في نحو : خبيث وسيد وبرّ وخير
وأجوق وذنغ (٥) .

(١) في بعض النسخ : وأنيسة ، وفي القاموس : جارية آتية طيبة النفس وفي (شع) : أنيسة
جمعوها شذوذاً على أنوس .

(٢) قال في (شع) : هذا إن لم يكن فيه تصحيف فيكون جمعهما على نُؤَى وطلول .

(٣) في (م) : سنحل . والسنحل الرجل الضعيف جمعه سُخُلٌ وسُخَالٌ .

(٤) في (س) بالشين المعجمة .

(٥) سقطت من (م ، شع) ، وفي (س) : ذنغ بالمعجمات وفي هامش (د) :

رجل دمنج ككتف جمعه دمنجة محرّكة ولم يتعرض الشراح لهذه اللفظة .

وفي القاموس : دمنج بالنون والغين المعجمة ككتف يجمع على دمنجة محرّكة . وهم سفلة الناس
وأراذلهم .

ومنها «فَعَلَةٌ» لـ «فاعل» وصفاً لمذكّر عاقل معتل اللّام، وندر
في نحو: غوىّ وعريان وعدوّ وهادر ورذى وباز .

ومنها «فِعْلَةٌ» لاسم صحيح اللّام على «فُعْلٌ» كثيراً ،
وعلى «فَعْلٌ» «وفِعْلٌ» قليلاً، وندر في نحو: علج ، ووقعة ، وهادر .
ومنها «فَعْلَى» لـ «فَعِيلٌ» بمعنى مُمات أو مُوجَع ، ويُحْمَل
عليه مادلاً على ذلك من «فَعِيلٌ» و«فَعِلٌ»^(١) و«فَعْلَانٌ» ،
و«فَيْعِلٌ» و«أَفْعَلٌ» و«فاعلٌ» ، وندر في كَيْسٍ
وذرب^(٢) وجَلْدٍ .

ومنها فَعْلَى لِحَجَلٍ وظَرَبَانٍ ، ومنها «فُعْلَاءٌ» لـ «فَعِيلٌ»
وصفاً لمذكّر عاقل بمعنى «فاعل» أو «مُفْعِلٌ» أو «مُفَاعِلٌ» ، وحمل
عليه خليفة وما دلّ على سجيّة^(٣) حمدٍ أو ذمٍّ من «فُعَالٌ»
أو «فاعلٌ» ، فإنّ ضوعف «فَعِيلٌ» المذكور أو اعتلّت لامه لزمه
«أَفْعَلَاءٌ» إلاّ ما ندر . وندر «فُعْلَاءٌ»^(٤) في رسول وودود
وحدث ، وفي نحو سفيهة وأسير ، وسمح ، وخِلْمٌ . ويحفظ
«أَفْعَلَاءٌ» في نحو نصيب ، وصديق ، وظنين ، وهين ، وقزٌّ ،
وندر في صديقة .

(١) في (س) : وفَعِيلٌ . ومثاله : زمن وزمني .

(٢) في (د ، م) : في نحو : كيس وجمعه كيسي .

(٣) زاد بعده في (س) : أو مدح .

(٤) في (م) : وندر أفْعَلَاءٌ في نحو رسول .

ومنها «فِعْلَان» لاسم على «فَعَلٌ» أو «فُعَالٌ» أو «فَعَلٌ» مطلقا ، أو «فُعَلٌ» واوى العين ، ويحفظ في اسم على «فِعَلٌ» أو «فِعَالٌ» أو «فَعَالٌ» أو «فَعُولٌ» أو «فَعِيلٌ» أو «فَاعِلٌ» أو «فِعْلَةٌ» (١) أو «فَعَلٌ» أو «فَعْلَةٌ» ، وفي وصف على «فَعَلٌ» أو «فُعَالٌ» ، وندر في كروان ، وفلتان ، وضيْفَنٌ .

ومنها «فُعْلَان» لاسم على «فَعِيلٌ» أو «فَعَلٌ» صحيح العين ، أو «فَعَلٌ» أو «فُعَلٌ» ، ويحفظ في «فاعل» و «أفعل فعلاء» ، ونحو حُور ، وزقاق ، وثني ، وقعيد ، وجذع ، ودَحَل (٢) .

ومنها «فَوَاعِلٌ» لغير فاعل الموصوف به مذكّر عاقل ممّا ثانيه ألف زائدة ، أو واو غير ملحقه بخماسي ، ويفصل عينه من لامه ياءٌ إن انفصلا في الأفراد ، وشذَّ نحو (٣) : دواخن وحوايج (٤) ، وفوارس ، ونواكس (٥) .

ومنها «فَعَالِيٌّ» لاسم على «فَعْلَاءٌ» أو «فَعْلِيٌّ» أو «فَعْلِيٌّ» ، ولو وصف على «فُعْلِيٌّ» (٦) لا أنثى «أفعل» ، أو على «فَعْلَانٌ»

(١) زاد بعده في (د) : أوفعلة بضم الفاء .

(٢) في بعض النسخ : رخل وجمعها في القاموس رخلان بكسر الراء ، وأما دحل بالدال والحاء المهملتين وفتح الدال وضمهما فيجمع على دحلان ، وفي بعض النسخ بالحاء المعجمة وهو لا يوافق هذا الوزن . وقد اضطربت هذه العبارة في (س) .

(٣) سقطت من (شع) .

(٤) في (م) : هوايج .

(٥) سقطت من بعض النسخ ، وقال في (شع) : ثبتت في نسخة البهاء الرقي وغيرها ، وهو جمع ناكس .

(٦) في (م) : فعلا .

أو «فَعَلَى» ، ويحفظ في نحو (١) حَبِطَ ، وَيَتِيمٌ ، وَأَيْمٌ ، وَظَاهِرٌ ،
وَعِذْرَاءٌ ، وَمَهْرِيٌّ ، وَشَاةٌ رَئِيسٌ (٢) ؛ و «فُعَالَى» في وصف على
«فَعَلَانٌ» أو «فَعَلَى» راجح (٣) ، وفي غير يتيم ، من نحو قديم ،
وَأَسِيرٌ مُسْتَغْنَى بِهِ ، وفي غير ذلك مُسْتَغْنَى عَنْهُ .

ويغنى الفَعَالَى عن الفَعَالَى جوازا في فَعَلَى وَمَاقِبَلَهَا ، ونحو:
عِذْرَاءٌ وَمَهْرِيٌّ ، وَلِزُومًا فِي نَحْوِ : حِذْرِيَّةٌ (٤) وَسَعْلَاءَةٌ
وَعِرْقَوَةٌ وَالْمَأْتِي (٥) ، وفيما حذف أول زائديه من نحو :
حَبْنَطِيٌّ ، وَعَفْرَنِيٌّ ، وَعُدُولِيٌّ ، وَقَهْوَبَاءَةٌ ، وَبُلْهَنِيَّةٌ ، وَقَلْنَسُوءَةٌ ،
وَحُبَّارِيٌّ ، وَنَدْرٌ فِي أَهْلِ ، وَعِشْرِينَ ، وَلَيْلَةٌ ، وَكَيْكَةٌ .

ومنها «فَعَالِيٌّ» لثلاثي ساكن العين زائد آخره ياءٌ مُشَدَّدَةٌ (٦)
لا لتجديد نسب (٧) ، وَلِنَحْوِ عِلْبَاءٍ ، وَقُوبَاءٍ ، وَحَوْلَايَا ،
ويحفظ في نحو صحراء ، وَعِذْرَاءٌ ، وَإِنْسَانٌ وَظَرِبَانَ (٨) .

ومنها «فَعَالِيلٌ» لـ «فَعِيلَةٌ» ، لِابْمَعْنَى «مَفْعُولَةٌ» ، وَلِنَحْوِ
شَمَالٍ ، وَجُرَايِضٍ ، وَقَرِيْثَاءٍ ، وَبَرَآكَاءٍ ، وَجَلُولَاءٍ ، وَحُبَّارِيٍّ ،

(١) سقطت من بعض النسخ .

(٢) في (م) : ورئيس .

(٣) أي المضموم الفاء راجح على مفتوحها في نحو سكران وسكري .

(٤) بالحاء المهملة والذال المعجمة ، وهي القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة

جمعها حذارى بكسر الراء ، وقد وردت في بعض النسخ بالحاء المعجمة والذال المهملة .

(٥) في (شع) : وأتافي .

(٦) في (د) : ياء زائدة .

(٧) في (شع) : لا لتحديد نسب ، بالحاء المهملة ، وفي بقية النسخ بالجيم المعجمة .

(٨) في (س) : وضربان .

وحزابية ، إن حذف ما زيد بعد لاميها^(١) ، و«فَعُولَة» ،
و«فَعَالَة» و«فِعَالَة» و«فُعَالَة» أسماء ، وإن خلون من التاء مع
أنتفاء التذكير حفظ فيهنّ ، وأحقهن به «فَعُول» ، وقد يثبت
له و«فَعَال» و«فَعِيل»^(٢) مذكرات ، وقد يثبت ل«فَعِيل»
و«فَعِيلَة» بمعنى «مفعول» و«مفعولة» ، ولنحو ضَرَّة ،
وظِنَّة ، وأمْرأة هَمَّة^(٣) ، وحرّة .

(فصل) : غير «فواعل»^(٤) و«فعايل» من المساويهما في
البنية لكل مازاد على ثلاثة أحرف ، لا بمدّة ثانية ، ولا بهمزة
«أَفْعَل فعلاء» ، مستعملة أو مقدّرة ، ولا بعلامة تأنيث
رابعة ، ولا بألف ونون يضارعان أَلْفَى فعلاء فيما لم يشدّ ،
ولا يفك^(٥) المضعّف اللّام في هذا الجمع إن لم يُفك^(٦)
في الإفراد مطلقاً ، خلافاً لمستثنى^(٧) ما كان ملحقا ، ومارابعه
حرف لين زائد^(٨) غير مدغم فيه إدغاماً أصلياً فصل في هذا
الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة^(٩) ، وقد يعاقبها هاء التأنيث .

(١) في (شع) : إن حذف ما بعد لاميها .

(٢) في (م) : ولفعل مذكرات .

(٣) سقطت هذه العبارة من (ب ، م ، شع) وصححها في (ص ، ح) .

(٤) في بعض النسخ : غير فعايل وفواعل .

(٥) في (م) : ولا يذكر .

(٦) في (م) : إن لم يذكر .

(٧) في بعض النسخ : لمستثنى - بدون ياء .

(٨) سقطت من (شع) ، وأشار عند الشرح بثبوتها في بعض النسخ .

(٩) نحو : يهلول وسربال وقد يبدل ، ونحو جدليل تصغير جدول .

ويحذف من (١) ذوات الزوائد (٢) ما يتعدّر ببقائه أحد المثلين (٣) ، فإن تآتى بحذف بعض وإبقاء بعض ، أبقى ماله مزيّة في المعنى أو اللفظ ، وما لا يغني حذفه عن حذف غيره ، فإن ثبت التكافؤ فالحاذف مخير ، وميم مُقَعْنَسِسٍ ونحوه أولى بالبقاء من الملحق (٤) ، خلافا للمبرّد .

ولا يعامل «أنفعال» و«أفتعال» معاملة «فعال» في تكسير ولا تصغير ، خلافاً للمازنيّ ، وإن تعدّر أحد المثلين ببعض الأصول حذف خامسها مطلقاً ، ورابعها إن وافق بعض الزوائد لفظاً أو مخرجاً ، ولا يعامل بذلك ما قبل الرابع ، خلافاً للكوفيّين والأنخفش . ولا يستبقى دون شذوذ في هذا الجُمع مع أربعة أصول زائد إلا أن يكون حرف لين رابعاً ؛ وجائز أن يعوّض ممّا حذف ياء ساكنة قبل آخر ما لم يستحقها لغير تعويض ، وقد تعوّض هاء التأنيث من ألفه الخامسة ، وهي أحقُّ بما حذف منه ياء النسب ، وتلحق لغير تعويض العجميّ كثيراً (٥) ، وغيره قليلاً .

(فصل) : تجوز مماثلة ما مائل «مفاعيل» ل«مفاعل» ، وكذلك العكس (٦) في غير «فواعل» ما لم يشدّ كسوابيغ ،

(١) في (س) : في .

(٢) في (م) : الزائد .

(٣) وهما موازياً فعالل وفعاليل .

(٤) فيقال مقاعس ، وهو مذهب سيويّه ، والمبرد يقول : قعاسس .

(٥) كموازيج وموازيجة .

(٦) في (شع) : وكذا العكس ، فيقال في درهم وصيرف دراهم وصيارف أودراهم

وصياريف .

وردّ غيره من مماثل «مفاعل» المعتلّ الآخر إلى مماثلة «فَعَالِي»
جائز ، ولا يفتتح هو ولا مماثل «مفاعيل» بما لم يفتتح واحده ،
ولا يختتم بحرف لينٍ ليس في الواحد هو ولا ما أُبدل منه ،
وما ورد بخلاف ذلك فهو في الأصل لو احد قياسيٌّ مهمل أو
مستعمل قليلا .

وقد يكون للمعنى اسمان ، فيُجمع أحدهما على ما يستحقه
الآخر ، ولا يقتصر في ذلك على السَّماع ، وفاقاً (١) للفراء ، وربما
قدر تجريدُ المزيد فيه فعومل معاملة المجرّد .

(فصل) : من أسماء (٢) الجمع ما لا واحد له من لفظه ،
وما له واحد ، فمن ذلك «فَعَلٌ» لنحو ركب ، وعائد ،
ونائحة ، وتمرّة ، وآلة ، وزنجي ، و«فَعْلَةٌ» لنحو راجل ، وكرم ؛
و«فَعْلٌ» لنحو خادم ، ورائح ، وغائب ، وناشئة ، وأديم ،
وبعيد ، وعمود ، وإهاب ، وحلقة ، وشجرة ، وفاقه ، وحبشي .
ومنها «فُعْلَةٌ» لنحو صاحب ، وفاره ، وأخ . ومنها «فَعِلٌ»
لنحو : نَبَقه ، ولَبِنه ، وظربان . ومنها «فَعِيلٌ» المذكّر لنحو
ضأن ، ويد ، ومعز ، وغاز ، وجريدة ، وسفينة . ومنها «فَعَالَاءٌ»
لنحو قصبه ، وحلِفة ، وطَرْفَاء ، وشيء . ومنها «مَفْعُولَاءٌ»
لنحو بعل ، وشيخ ، وعلج ، وكبير ، وأتان . ومنها «فَعُلٌ»

(١) في (م) : خلافا للفراء .

(٢) في (م) : من أمثلة الجمع .

لنحو سُمرة ، وعبد . ومنها « مفعلة » لنحو عبد ، وسيف ،
وشيوخ^(١) ، وأسد . ومنها ما يوحد بالتاء من « فعّال » و « فعّال »
و « فعّال » و « فعّلي » و « فعّلي » و « فعّلي » وغير ذلك .
ومنها « فعّالة » لنحو صاحب ، وقريب ، وجمل^(٢) . ومنها
« فعّالة » لنحو جَمَل ، و « فعّلان » لنحو مَرَجَانة وصِنُو .
وأقربها من الاطراد الموحد بالتاء اسماً لمخلوقٍ مُبايناً لـ « فعّلي »
و « فعّالي »^(٣) وشبههما ، وأغربها أروى ، وبلصّوص ، وعُراعر .
(فصل) : يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم
جامد مستقرّ له جمعٌ جمعٌ مُوازنه أو مقاربه من جوامد أسماء^(٤)
الأجناس الموافقة له في تذكيرٍ وتأنيث ، ولا يتجاوز^(٥)
بالمنقول من جامد مستقرّ له جمعٌ ما كان له ، فإن لم يستقرّ له
جمعٌ عومل معاملة ما استقرّ له جمعٌ من أشبه الأسماء به .
ويستغنى عن التثنية والجمع بخلف في نحو « سيبويه »
و « بعُلبك » ، وباتفاق في الجملة وشبهها ، بأن يضاف إليه
« ذو أو ذات » مشنّى أو مجموعاً ، وكذلك المُعرب بإعراب المثني
والمجموع على حده ، إلا ماندر كاثنين وأثنانين^(٦) . ويُتحيل

(١) سقط من (م) : وشيوخ . وفي (ص) : لنحو سيف وشيوخ وعبد وأسد .

(٢) سقط من (م) : وجمل ، وسقطت العبارة كلها من (شع) .

(٣) سقط هذا الوزن من (س) .

(٤) في (شع) : من جوامد الأسماء .

(٥) في (شع) : ولم يتجاوز .

(٦) قال في (شع) : ثبت هذا الاستثناء في نسخة عليها خطه .

لما أوهم جمعُه في وجه يلحقه بنظير . ويستغنى بتثنية المضافِ
وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه ، وكذا ما ليس فيه
التبأس من أسماء الأجناس .

ولا يقال في ابن كذا ^(١) وأخى كذا ، وذى ^(٢) كذا ،
مما لا يعقل إلا بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا ،
وقد يُجمع المضافُ والمضافُ إليه من الكُنى ، وإن كان المضافُ
إليه أباً أو أمّاً استغنى بجمعه ^(٣) غالباً على مثال «مفاعل» أو
«مفاعلة» ، أو بالواو والنون ^(٤) ، وقد يجمع بالألف والتاء .

(فصل) : يُجمع ^(٥) اسم الجمع وجمع التكسير غير
الموازن «مفاعل» أو «مفاعيل» أو «فَعَلَة» أو «فَعَلَة»
لما يشيان له ^(٦) ، جمع شبيهيهما ^(٧) من مثل الآحاد ،
وربما جمع جمع ^(٨) تصحيح موازن «مفاعل» أو «أفعل»
بالألف والتاء ، والواو والنون ، وقد يجمع «أفعال» و «أفَعَلَة» ،
بالألف والتاء ، ^(٩) و «فُعَل» بالواو والنون ، ويستغنى ^(١٠)

(١ ، ٢) في (شع) : أوأخى كذا أو ذى كذا .

(٣) في بعض النسخ : استغنى غالباً بجمعه .

(٤) في (س) : أو يجمع بالواو والنون .

(٥) في (ج ، ح ، ص ، م) : يكسر .

(٦) سقط هذا الحكم من بعض النسخ . وفسره في (شع) بأنهما يجمان لقصد المعنى المراد
عند تثنيتهما وهو اختلاف النوع .

(٧) في بعض النسخ : شبيههما .

(٨) سقط من بعض النسخ : جمع تصحيح .

(٩) كإبناء وأبنوات وأعطية وأعطيات .

(١٠) في (م) : وقد يستغنى .

بلفظ ألواحد عن الجمع مع الألف واللام (١) والنفي وشبهه (٢)
كثيراً ، ودون ذلك (٣) قليلاً ، فإن أضيف إليه العدد أو قصد
معنى التثنية تطابق اللفظ والمعنى (٤) غالباً .

-
- (١) كقولهم : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض .
(٢) النفي نحو : ما قام أحد إلا زيد ، وشبهه نحو : هل قام أحد إلا زيد ؟
(٣) أى دون الثلاثة المذكورة نحو : « علمت نفس » ، و« تمر خير من جرادة : أى
كل نفس وكل تمره .
(٤) فيقال : ثلاثة رجال ، لا ثلاثة رجل .

٧٥ - باب التصغير (١)

يَصْغُرُ الاسمُ المتَّصِلُ (٢) الخالي من التَّوَعُّلِ في شبه الحرف ،
ومن صِيغِ (٣) التصغير وشبهها ، ومنافاة معناه ، بضمَّ أوله
وفتحِ ثانيه ، وزيادةِ ياءٍ ساكنةٍ بعده ، يحذف لها أوَّلُ
ياعين ولياها ، ويقلب ياءً ماولياها من واوٍ وجوبا إن سكنت أو
اعتلت أو كانت لاما ، واختيارا إن تحرَّكت لفظاً في أفراد
وتكسير ، ولم تكن لاما .

ويُجْعَلُ المفتوحُ للتَّصْغِيرِ واواً وجوباً إن كان منقلِباً عنها ،
أو ألفاً زائدة أو مجهولة الأصل أو بدل همزة تلي همزة ، وجوازاً
مرجوحاً إن كان ياءً أو منقلِباً عنها . وللمجموعِ (٤) على مثال
« مفاعل » أو « مفاعيل » من هذا الجعل الواجب ما للمصغَّرِ ،
ويكسر ما ولي ياء التصغير غير آخر ولا متَّصِلٌ بهاء التَّانِيثِ أو اسم
مُنزَلٌ منزلتها ، أو ألف التَّانِيثِ أو الألف قبلها ، أو ألف « أفعال » (٥)

(١) ويقال أيضاً : التحقير : ويكون لمعان : تحقير شأن الشيء أو ذاته أو تقليل كميته وزمانه
ومسافته ومنزلته . وقيل : يأتي للتعظيم .

(٢) سقطت من (د ، س ، شع) .

(٣) في (م) : ومن صيغة .

(٤) في (شع) : وللجمع .

(٥) فيفتح المتصل بهذا كله نحو : ثمرة في ثمرة ، وبعيلك في بعيلك ، وحبيلي في حبلي ،
وحميراء في حمراء ، وأحيمال في أحمال .

جمعاً أو مفرداً^(١) ، أو ألف ونون مزيديتين^(٢) لم يُعلم^(٣)
جمعُ ماهما فيه على « فعالين » دون شذوذٍ إلا في حالٍ لا يصغرُ
فيها .

ويتوصّل إلى مثال « فُعَيْلٌ » في الثنائى بردّ ما حذِف منه إن
كان منقوصاً^(٤) ، وإلا فإلحاقه بدم أولى من إلحاقه بأف^(٥) ،
ولا أعتدَاد بما فيه من هاءٍ تانيثٍ أو تائه .

وتُزال ألف الوصل ممّا هي فيه ، وإن تاتى « فُعَيْلٌ » بما
بقي من منقوص لم يردّ إلى أصله ، وما شد^(٦) رده لم يُقس
عليه ، خلافاً لأبي عمرو .

ويتوصّل إلى مثال « فُعَيْعِلٌ »^(٧) أو « فُعَيْعَيْلٌ » فيما يكسر
على مثال « مفاعلٍ » أو « مفاعيلٍ » بما تُوصّل إليهما فيه ،
وللحاذف فيه^(٨) من الترجيح والتخيير ماله في التفسير .
إلا أنّ هاء التانيث ، وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والألف
والنون المزيديتين بعد أربعة أحرفٍ فصاعداً لا يُحذفن في التصغير

(١) سقط لفظ « جمعاً » من (م) وفي بعض النسخ : جمعاً وإفراداً ، وقال في (شع) :
ثبت قوله : جمعاً أو مفرداً في نسخة الرقى .

(٢) في (م) زائدتين .

(٣) في (د) ما لم يعلم .

(٤) المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف كعدة وسنة ويد .

(٥) أى وإلا يكن منقوصاً بل هو ثنائى بالوضع كمن وعن .

(٦) في (د) : وما يشد .

(٧) سقطت من (ج) وفي بعض النسخ : فُعَيْلٌ .

(٨) أى في التصغير . وقد سقطت « فيه » من بعض النسخ .

ولا يعتد بهنَّ ، وتُحذف واو جُلُولاء وشبهها ، خلافاً للمبرِّد ، ونحو (١) :
ثلاثين مطلقاً ، وظريفين علماً ، ملحق بجلولاء .

(فصل) : يرد إلى أصله في التصغير والتكسير على مثال
« مفاعل » أو « مفاعيل » أو « أفعال » أو « أفعلة » أو « فِعال » ذوالبدال
الكائن آخرًا مطلقاً ، فإن لم يكن آخرًا فيشترط كونه (٢)
حرف لين بدل غير (٣) همزة تلي همزة .

وما ورد بخلاف ذلك فمن مادة أخرى (٤) ، أو شاذ ،
ولا تُغَيَّر تاء مُتَعَدِّ ومُتَسَّر (٥) ونحوهما ، خلافاً لقوم . وإن صغُر
ذو القلب أو كُسِّر فعلى لفظه لا أصله .

(فصل) : تلحق تاء التانيث في تصغير ما لم يشذ من مؤنثٍ
بلا علامة ، ثلاثي أو رباعي بمدة (٦) قبل لام معتله (٧) ، إن لم
يكن مصدرًا (٨) في الأصل ، ولا اسم جنس مذكّر الأصل .
ولا اعتبار في العلم بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تانيث ، خلافاً لابن
الأنباري ، ولا تلحق دون سُذوذ غير ما ذكر إلا ما حذف منه ألف

(١) سقطت هذه العبارة كلها من بعض النسخ ، ونبه في (شع) إلى أنها ثبتت في نسخة البيهق
الرقى ، وجاءت في (د) قبل الخلاف .

(٢) في (د) : فيشترط في رده إلى أصله كونه .. الخ .

(٣) سقط لفظ « غير » من (د) .

(٤) زاد بعدهذا في (م) : أو تغيرتاء .

(٥) في (د) : ولا متسر .

(٦) في (س) : فمده .

(٧) نحو سماء أصله سماو فإذا صغر قيل : سمية .

(٨) في (س ، وج) : إن لم يكن اسم جنس .

التأنيث (١) خامسة أو سادسة ، ولا تُحذف الممدودة فيعوض منها ، خلافاً لابن الأنباري . وتُحذف تاءٌ ماسمى به مذكر من بنت ونحوه بلا عوض .

(فصل) : تُصغَّرُ أسماءُ الجموع وجموع القلة ، ولا يصغَّرُ جمع كثرة تصغير مُشاكله من الآحاد خلافاً للكوفيَّين ، بل مع الردِّ إلى تكسير قلة (٢) أو تصحيح مفرد (٣) المذكور (٤) إن كان لمذكر عاقل مطلقاً (٥) ، وإلَّا فجمع تصحيح الإناث مطلقاً . وإن كان جمعاً مكسراً على واحد مهمل وله واحد مستعمل ردَّ إليه لا إلى المهمل القياسي (٦) ، خلافاً لأبي زيد ، فإن لم يكن له واحدٌ مستعمل ردَّ إلى المهمل القياسي ، وعُومِلَ معاملة مستعمل ، وسرييل في سراويل أجود من سرييلات ، ويقال في ركب وسفر ركب وسفير ، لارويكبون ، ومسيفرون (٧) ، خلافاً لأبي الحسن .

(فصل) : قد يُستغنى بمصغَّر عن مكبَّر ، وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ، وبتصغير أحد المترادفين عن تصغير

(١) في (د، شع) : ألف تأنيث .

(٢) في (م) : غلة .

(٣) سقطت من (ج، د، ص، م) كلمة : « مفرد » .

(٤) في (ج، د، س، شع) : الذكور

(٥) أي سواء أكان المفرد يجمع مكبره بالواو والنون أم لا، وسواء أكان له جمع قلة

أم لا ، فيقال في زيود مثلاً : زبيدون ، وفي غلمان : غليمون .

(٦) سقط من (م) : « لا إلى » ، ومن (شع) : لا إلى المهمل القياسي ؛

(٧) في (س) : ولا مسيفرون .

الآخر ، ويطرّد ذلك فيهما جوازاً إن جمعهما أصل واحد ،
وقد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ وشاذ .

(فصل) : لا يصغر من غير المتمكّن إلا « ذا » و « الّذي »
وفروعهما الآتي ذكرها ، فيقال : « ذياً » و « تياً » و « الّذياً »
و « اللّتيا » و « ذيان » و « تيان » و « اللّذيان » و « اللّتيان »^(١) ،
و « ألياً » و « ألياء » و « اللّذيون » و « اللّذيون » في « الّذين »^(٢)
واللّتيات^(٣) و « اللّويتا » في اللّاتي ، واللّوياء واللّويون في اللّاتي
واللّاتين ، فوافقت المتمكّن بزيادة الياء ثلاثة^(٤) بعد فتحة ،
وخالفته بترك الأول على حاله وزيادة ألف^(٥) عوضاً منه^(٦) .

وأصل « ذياً » و « تياً » « ذيباً » و « تيباً » فخففاً بحذف الياء
الأولى ، ولهما و « لألياً » و « ألياء »^(٧) من التنبيه^(٨)
والخطاب مالهنّ في التكبير^(٩) ، وضمّ لام « اللّذياً » ،
و « اللّتياً » لغية^(١٠) .

(١) في (م) : واللياء واللياء .

(٢) في (د، ص، م) : في اللذين .

(٣) في (م) : واللتيان . وبعدها في (ص) : أو اللّويتا

(٤) في (م) : ثلاثة .

(٥) في (س، شع) : الألف .

(٦) سقط هذا من بعض النسخ - ونبه في (شع) إلى أنه ثبت في نسخة البهاء الرقي ، ووضحه

بقوله : والضمير للضم الحاصل بالتصغير .

(٧) في بعض النسخ : ولأوليا وأولياء .

(٨) في (س) : التنبيه .

(٩) في (س) : التكثير .

(١٠) في (م) : نغمة . وقد حكاهم الأخفش في الأوسط سماعاً . (شع) .

(فصل) : تصغير الترخيم جَعَلُ المزيِدِ فيه مجرداً معطًى ما يليقُ به من « فَعِيل » أو « فَعِيْعِل »^(١) ، ولا يَخْصُ الأَعْلَامُ خلافاً للْفَرَاءِ ، ولا يَسْتَعْنِي « فَعِيْعِل » عن هاءِ التَّأْنِيثِ إِنْ كانَ لِمَوْنَّثٍ^(٢) ، ولا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ إِنْ كانَ لِمَذْكَرٍ^(٣) ، وقد يَحْذَفُ لِهَذَا التَّصْغِيرِ أَصْلُ يُشْبِهُ الزَّائِدَ^(٤) .

(١) في (د) : أو فَعِيْعِل . وقد سُمِيَ بِتَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ لِأَنَّ فِي حَذْفِ الزَّائِدِ تَسْهِيلَ الْكَلِمَةِ بِتَقْلِيلِ لَفْظِهَا وَهُوَ مَعْنَى التَّرْخِيمِ لُغَةً .

(٢) فيقال في تصغير سعاد وحمراء وحبلى لمؤنثات : سعيدة وحميرة وحبيلية ، أما لو سُمِيَ بِهَا مَذْكَرٌ فَلَا تَدْخُلُ التَّاءُ ، وكذا صفات المؤنث الحالية من التاء كطامث وضامر ونصفاء يقال فيها : طميث وضمير ونصيف .

(٣) فيقال في تصغير أحمد تصغير ترخيم : حُمَيْدٌ مصروفاً .

(٤) نحو : بربه وسميع في إبراهيم وإسماعيل .

٧٦ - باب التصريف

التصريف^(١) عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِبِنْيَةِ الْكَلِمَةِ^(٢) وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك . ومتعلقه من الكَلِمِ الأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، والأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ ، ولها الأَصَالَةُ فِيهِ^(٣) ، وماليس بعضه زائداً سُمِّيَ^(٤) مجرداً ، ولا يتجاوزُ خمسةَ أَحْرَفٍ إِنْ كَانَ اسْمًا ، ولا أربعةَ إِنْ كَانَ فِعْلاً ، ولا يَنْقُصَانِ عَنْ ثَلَاثَةِ ، والمَزِيدِ فِيهِ^(٥) إِنْ كَانَ اسْمًا لَمْ يَتَجَاوِزْ^(٦) سَبْعَةً^(٧) إِلَّا بَهَاءِ التَّائِيثِ ، أو زيادتي التَّثْنِيَةِ ، أو التَّصْحِيحِ^(٨) ، أو النسبِ ، وإِنْ كَانَ فِعْلاً لَمْ يَتَجَاوِزْ سِتَّةً إِلَّا بِحَرْفِ التَّنْفِيسِ أَوْتَاءِ التَّائِيثِ أَوْ نُونِ التَّوَكِيدِ .

(فصل) : الاسمُ الثلاثيُّ المُجْرَدُ مُفْتَوِّحُ الأَوَّلِ ، ساكنُ الثاني أَوْ مُفْتَوِّحُهُ أَوْ مَكْسُورُهُ أَوْ مَضْمُومُهُ ، ومَكْسُورُ الأَوَّلِ ساكنُ الثاني أَوْ مُفْتَوِّحُهُ أَوْ مَكْسُورُهُ ، ومَضْمُومُ الأَوَّلِ ساكنُ الثاني أَوْ مُفْتَوِّحُهُ أَوْ مَضْمُومُهُ ، وَنَدْرَ مَكْسُورُهُ . والرُّبَاعِيُّ المُجْرَدُ

(١) في (س) : هو علم ، وفي (ج ، م) : وهو علم .

(٢) أي صيغتها . قال في (شع) : والأولى أن يقال : علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية

الكلم التي ليست بإعراب .

(٣) في (شع) : في ذلك .

(٤) في غير (ص ، ح) : يسمى مجرداً .

(٥) سقطت من (د ، شع) .

(٦) في (شع) : لا يتجاوز .

(٧) نحو : اشهباب مصدر اشهباب .

(٨) في (م) : أو الجمع .

مفتوح الأوّل والثالث أو مكسورهما^(١) أو مضمومهما ،
 ومكسور الأوّل مفتوح الثاني أو الثالث . وتفريع « فَعَلُّ » على
 « فَعْلُ » أظهر من أصالته ، وفُرِعَ « فَعَلُّ » على « فَعَلُّ » ،
 و « فَعَلُّ » على « فَعَالِلِ » ، و « فَعَلُّ » و « فَعَلُّ »^(٢)
 على فعيل لا على فعائل^(٣) خلافاً للبصريين^(٤) ، وفاقاً
 للفراء وأبي عليّ . والخماسيّ المجرد مفتوح الأوّل والثاني والرابع ،
 أو مفتوح الأوّل والثالث مكسور الرابع ، أو مكسور الأوّل مفتوح
 الثالث ، أو مضموم الأوّل مفتوح الثاني مكسور الرابع ، وماخرج
 عن هذه المثل فشاذ ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبهه^(٥)
 الحرف ، أو مركب ، أو أعجميّ .

(فصل) : استثقل تماثل أصلين في كلمة ، وسهله
 كونهما عيناً ولاماً ، وقلّ ذلك فيهما حرفيّ لين ، أو حلقيّين ،
 وأهمل كونهما همزتين ، وعزّ^(٦) كونهما هاءين ، ونحو^(٧)

(١) في (ح ، شع) : ومكسورهما .

(٢) سقط هذا الوزن من (شع) ومن بعض نسخ التسهيل ، ومثل له في (شع) بنحو خنثر
 كجعفر وزبرج وبرعم ، وفي (صن) : وفَعَالِلِ وفَعَالِلِ ...
 (٣) في (د) : فعائل .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من بعض النسخ ، وقال في (شع) : وفي نسخة عليها خطه ذكر
 الخلاف بدلا من قوله : وفاقاً للفراء... الخ .

(٥) في (شع) : أو شبهه الحرف نحو : من وكم .

(٦) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) وقد أشار في (شع) إلى أنها ثبتت في بعض النسخ ،
 ومثل لها بقوله : ومن كلامهم : كل شيء مهه ، ما النساء وذكرهن . أي كل شيء يسير ...
 والمهه والمهاه الطراوة والحسن .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، س ، م ، شع) .

قلق قليل ، وقلّ كون الفاء واللام حلقيين^(١) ، وأقلّ منه نحو كوكب^(٢) ، وأقلّ منه نحو بَبْر^(٣) ، وأقلّ منه نحو بَب^(٤) .

والأظهر كون الياء والواو نظيرتيه في التأليف من ثلاثة أمثال ، وإن تضمّنت كلمة ياءً وواوا أصليين لم تتقدّم الياء إلا في يوح ويوم وتصاريفه .

وواو حيوان ونحوه بدلٌ من ياءٍ على رأى الأكثرين . وقلّ بابٌ ويح ، وكثر باب طويت ، فائناً^(٥) باب « قَوُّ » ، فالحمل عليه عند خفاء الأصل أوّلى ، وأنيت^(٦) ، فالحمل عليهما أوّلى من بابي : « قَوُّ » و « أَجِيٌّ^(٧) » ، وأستغنوا في باب « قَوُّ » « بفعلٍ » عن « فعلٍ » و « فَعَلَّ » ، فإن اقتضى ذلك قياس رفض .

ويمائل كثيراً ثالث الرباعي أوّله ، ورابعه ثانيه ، وأهمّل ذلك مع الهمزة فاءً ، وقلّ مع الياء مطلقاً ، ومع الواو عينا ، فإن^(٨) كانت في فعل لم تقلب ألفاً ، وما أوهم

(١) في (د ، م) : حلقيتين : نحو : أجا أحد جبل طيء .

(٢) في (س) : مركب .

(٣) في (د) : بيبر .

(٤) مما فاؤه وعينه ولامه من جنس واحد . يقال : غلام ببة أى سمين ومنه : زرزته أى

صفتته . (شع) .

(٥) هذه العبارة والتالية من (ب ، ود ، وهامش ص) وسقطت من بقية النسخ .

(٦) سقطت هذه العبارة من (ب) وذكرت في بقية النسخ وفي العبارتين اضطراب ظاهر .

(٧) في بعض النسخ : وأجىء .

(٨) في بعض النسخ : وإن .

ذلك فأصله الياء كـ « حَاحَيْتِ » ، خلافاً للمازني .

ويسمى أول الأصول فاءً ، وثانيتها عيناً ، وثالثها ورابعها وخامسها لامات ، لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف ، مُسَوًى بينها^(١) في الحالِ والمحلِّ ، ومصاحبة زائد سابق أو لاحق ، وما لم تبين زيادته بدليل فهو أصل .

والزائد^(٢) بعض « سألتمونيها » أو تكرير عينٍ أو لام ، أو عين ولام ، مع مباينة الفاء ، أو فاء وعين مع مباينة اللام ؛ وإذا^(٣) كان الزائد من « سألتمونيها » قُوبِلَ في الوزن بمثله ، وإلا فبما يقابل الأصل من فاءٍ وعينٍ ولام ، خلافاً لمن يقابل بالمثل مطلقاً .

(فصل) : لأصالة الفعل في التصريف زيدَ قبلَ فاءِ ثلاثيه إلى ثلاثة ، وقبل فاءِ رباعيه إلى اثنين ، ومنع الاسم من ذلك ما لم يشاركه لمناسبة ، أو يكن ثلاثياً والمزيد واحد^(٤) . وشذَّ « إنقَحَلُّ » و « إنزَهُو » و « ينجَلِبُّ » و « استبرق » .

ومنتهى الزيادة في الثلاثيِّ من الأفعال ثلاثة ، ومن الأسماء أربعة ، وفي الرباعيِّ من الأفعال اثنان ، ومن الأسماء ثلاثة ،

(١) في بعض النسخ : بينهما .

(٢) في بعض النسخ : والزوائد .

(٣) في (م) : وإن كان ؛

(٤) في (م) : واحداً ؛

وقد يجتمع في آخر الاسم الثلاثي ثلاثة وأربعة ، وفي آخر الرباعي ثلاثة ، ولم يُزد في الخماسي غير حرف مدّ قبل الآخر أو بعده ، مجرداً ، أو مشفوعاً بهاء تأنيث^(١) . وندر قرعبلانة وإصطفلينة^(٢) وإصفعند .

(فصل) : أهمل من المزيد فيه « فَعْوِيل » و « فَعَوَلِي » ، إلاَّ عَدَوَلِي وقهوباة ، و « فَعَلَال » غير مضعّف^(٣) إلا الخزعال^(٤) ، و « فِيعَال » غير مصدر ، إلا ناقةً مِيعالاً^(٥) ، و « فِيعَالَال » مضعّف الأوّل والثاني غير مصدر إلا الدِّيداء^(٦) ، و « فَوَعَال » و « إِفْعَلَة » و « فِيعَلِي » أوصافاً ، إلا ما ندر كضيزي وعزهي ، و « فِيعَل » في المعتل دون ألف ونون ، و « فِيعَل » في الصحيح مطلقاً ، إلا ما ندر كعين وبيئس^(٧) ، وطيلسان في لغة ، وندر فَعِيل^(٨) وفُعِيل ، و كثر فِعِيل .

(١) في بعض النسخ : بهاء التأنيث .

(٢) في (ص) : إسطفلينة . بالسين .

(٣) في (شع) : مضاعف .

(٤) في القاموس : ناقة بها خز عال أي ظلع ، وليس فعلال من غير المضاعف سواه وقسطال

وخرطال . انتهى .

(٥) أي سريعة من الملع وهو السير الخفيف .

(٦) في (س) : الزيداء ، وفي (شع) الديراء . قال في (شع) : قال أبو عمرو : الدِّداء

والديداء آخر الشهر .

(٧) في (ج ، س) : وبيس بترك الهمزة ، وفي (شع) لفظة غير واضحة وقال في شرحها :

وهذه إحدى القراءات في : « بعدذاب بئيس » وفيها اثنتان وعشرون قراءة .

(٨) في (شع) فيعل ، ومثل له بنحو : صهيد اسم موضع . وفي (هامش ح و ص) وأشا

إليه في (شع) بأنه في نسخة عليها خطه بدل قوله : وندر فعيل .. الخ .. :

« وأهمل فَعِيل دون فِعِيل وفُعِيل » .

(فصل) : يُحَكِّمُ بزيادة ما صَحِبَ أَكْثَرَ من أَصْلين من ألف أو ياءٍ أو واو غير مصدرَّة أو همزة مصدرَّة أو مؤخِّرة هي أو نون بعد ألف زائدة أو ميم مصدرَّة إن لم يعارض دليل الأصلة كملازمة ميم «مَعَدَّ» في الاشتقاق ، وكالتَّقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم يشبِّهه^(١) ، فإن لم تَثَبَّتْ زيادة الألف فهي بدلٌ لا أصلٌ إلَّا في حرفٍ أو شبهه .

وزيدت النون أيضاً باطراد في «الانفعال» و «الافْعِنَال» وفروعهما ، وفي التثنية والجمع وغيرهما مما سبق ذكره ، وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، والتاء في المضارع^(٢) و «التفعل» و «التفاعل» و «التفعلل» و «الافتعال» وفروعن ، وفي «التفعليل» و «التفعال» ، ومع السين في «الاستفعال» وفروعه ، والهاء وقفاً في مواضع يأتي ذكرها ، واللام في الإشارة كما سبق .

وتَقِلُّ بزيادة ما قُيِّدَ إن خَلَ من القيد^(٣) ، ولا تقبل زيادته إلَّا بدليل جليّ كلزوم كون الثاني من نحو : «كِنْشَاوُ»^(٤) أحد «سَأَلْتُمُونِيهَا»^(٥) ، وكسقوط همزة «شَمَّال»

(١) في (د) شبهه .

(٢) سقط لفظ «المضارع» من (س ، م ، شع) .

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) .

(٤) في (م) : كشاف . والكنشأو بالتاء والتاء العظيم اللحية

(٥) في (د ، شع) : أحد حروف سألتمونيها .

و « شَأْمَل » و « احْبَنْطَأ » في الشمول والحبط ، وميم « دَلَامِص »
و « زُرْقَم » في الدَّلَاصَة والزُّرْقَة ، ونون « رَعَشَن » و « بَلْعَن » في
الرعش والبلوغ ، وهاء « أُمَّهَات » و « هِبْلَع » و « أَهْرَاق » في
الأمومة ، والبلع ، والإِراقَة ، ولام « فَحَجَل » و « هِدْمِل »^(١)
في الفحج والهدم ، وسين « قُدْموس » و « أَسْطَاع » في القدم
والطاعة . و كلزوم عدم النظير بتقدير أصالة^(٢) نون
نرْجَس ، وعُرْنَد ، وكنهَيْل وإِصْفَعْنَد وخبَعْنِيَة وخبَنْبِنَة^(٣)
وهُنْدَلِيع ، ولام وَرَنْتَل وعقرطَل ، وتاء تَنْضَب وتُدْرَأ وتُجْبِب^(٤)
وعزويت ، وما ثبتت زيادته بعدم النَّظِير فهو زائد وإن وجد
النظير على لغة ، والزيادة أَوْلَى إن عدم النظير مع تقديرها
وتقدير الأصالة .

(فصل) : إن تَضَمَّنَتْ كلمة متباينين ومتماثلين ولم
تثبت زيادة أحد المتباينين فأحد المتماثلين زائد ، إن لم يماثل
الفاء ولا العين المفصولة بأصل ك « حَدْرَد » ، فإن تماثلت أربعة
ولا أصل للكلمة غيرها عمته الأصالة مطلقاً ، خلافاً للزجاج^(٥)

(١) في (م) : هرمل .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) ثبتت في (ص ، ح) وفسرها بالمرأة السوداء ، وثبتت في نسخة البهاء الرقي ، وسقطت
من بعض النسخ :

(٤) في (شع) : تحجب بالخاء المعجمة ، بطن من كندة :

(٥) في (شع) : خلافا للكوفيين والزجاج ، ثم قال : ظاهر هذه النسخة أن مذهب

الزجاج والكوفيين واحد ، وثبتت في نسخة أخرى : خلافا للزجاج في نحو كبكة .. الخ :

في نحو « ككببة » مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه ، وليس الثالثُ بدلاً من مثل الثاني ، خلافاً للكوفيين^(١) ، فإن كان للكلمة أصلٌ غيرُ الأربعة حُكِمَ بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو : « صمحمح » ، وثالثها ورابعها في نحو : « مرمريس » ، وثاني المثليين أولى بالزيادة في نحو^(٢) « أقعنسَس » لوقوعه موقع ألف « احرَبني » ، وأولهما أولى في نحو « عَلَّم » لوقوعه موقع ألف فاعل وياء في فعل وواو فوعل ، وإن أمكن جعلُ الزائد تكريراً أو من « سألتمونيها » رجع ما عضد^(٣) بكثرة النظير إن لم يمنع اشتقاق أو ما يجري مجراه .

(فصل) : ما آخره همزة أو نونٌ بعد ألف بينها وبين الفاء حرفٌ مشدّد أو حرفان أحدهما لين فمحتمل لأصالة الآخر وزيادة أحد المثليين أو اللين ، وللعكس^(٤) ، ما لم يهمل أحد البنائين^(٥) أو الوزنين أو يقل نظيرُ أحدِ المثالين ، ويتعيّن اغتفارُ قِلَّةِ النظير إن سلم به من ترتيب حكم على غيرِ سبب ، وتترجّح زيادة ما صدر من ياءٍ أو همزة

(١) هذه النسخة على أن الزجاج يخالف غيره من البصريين في أن هذا من الرباعي وكذا الكوفيون ، إلا أن الكوفيين يقولون : الثالث بدل من مثل الثاني ، والزجاج لا يقول ذلك ، فيكون في المسألة ثلاثة أقوال .

(٢) سقطت من بعض النسخ :

(٣) في بعض النسخ : ما عضده كثرة النظير .

(٤) في (شع) : والعكس .

(٥) في نسخة الرقي وفي بعض النسخ : أحد التأيفين .

أو ميمٍ على زيادة ما بعده من حرفٍ لينٍ أو تضعيف ، فإنَّ
أدى ذلك إلى شذوذٍ فكُّ أو إعلالٍ أو عدمٍ نظير حكم
بأصالة ما صدر ، ما لم يؤدِّ ذلك إلى استعمال ما أهمل من تأليف
أو وزن « كمحجب » و « يأجج » .

(فصل) : الزائد^(١) إما للإلحاق^(٢) وإما لغيره ، فالذي
للإلحاق ما قصد^(٣) به جعلُ ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ موازناً لما فوقه ،
محكوماً له^(٤) بحكمٍ مُقابلٍه غالباً^(٥) ، ومساوياً له مطلقاً
في تجرّده من غير ما يحصلُ به الإلحاق وفي تضمّن زيادته
إن كان مزيداً فيه ، وفي حكمه ووزنٍ مصدره الشائع إن كان
فعالاً . ولا تلحق الألفُ إلاّ آخرةً مبدلةً من ياء ، ولا الهمزة
أولاً إلا مع مساعدٍ كنون^(٦) « أَلَنَدَد » وواو « إِدْرُون » . ولا
إلحاق في غير تدربٍّ وامتحانٍ إلاّ بسماع^(٧) .

(١) في (د) : الزيادة .

(٢) في (د) : لإلحاق .

(٣) قال في (شع) : في هذا التعبير تجوز ، والعربي لم يقصد ذلك وإنما هو اعتبار نحوي ،
والوجه أن يقال : ماوازن به ثلاثيٍّ ... الخ . بمعنى الموافقة في الصيغة .

(٤) في (س) : عليه .

(٥) سقطت عبارة الحكم من (م) وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه .

(٦) في (س) : كون .

(٧) وللتحويين في هذا الباب مذاهب ثلاثة : الأول أنه لا يجوز أن يلحق شيء من ذلك بكلام
العرب إلا أن يسمع من العرب ، وهو ظاهر قول الخليل ، وعليه كلام المصنف ، والثاني أن ذلك
يجوز على كل حال ، وهو قول الفارسي ، والثالث التفصيل ، وزيادة التفصيل بالشروح .

ويقارب الاطراد الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العربُ مثله^(١) ،
 فلا يلحق^(٢) بتضعيف الهمزة ، ولا بتضعيفين متصلين
 لإهمال العرب ذلك^(٣) ، فإن قصد التدرّب أو إجابة ممتحن
 فلا بأس به ، ولو كان إلحاقاً^(٤) بأعجمي ، أو بناءً مثل
 منقوص ، وفاقاً لأبي الحسن ، بشرط اجتناب^(٥) ما اجتنبت
 العربُ من تأليف أو هيئة^(٦) . وسلوك سبيل « صَمَحَمَح »
 و « حَبَنْطَى » في إلحاق ثلاثيٍّ بخماسيٍّ أولى من سلوك سبيل
 « غَدَوْدَن » و « عَفَنْجَج »^(٧) و « عَقَنْقَل »^(٨) و « خَفَيْدَد »^(٩)
 و « خَفَيْفَد » و « أَعَشَوْجَج » و « هَبَيْيَخ » و « قَتَّوَر » و « ضَرْبَب » ؛
 ويختار إبدال ياءٍ من آخر نحو « ضَرْبَب » من الردّ ونحوه .
 وجملة ما يتميِّز به الزائد تسعة أشياء : دلالته على معنى ،
 وسقوطه لغير عِلَّة^(١٠) من أصلٍ أو فرعٍ أو نظير ، وكونه

(١) كبناء مثل قردد من الضرب فيقال : ضرب ، فهذا قريب من المطرد .

(٢) في (شع) : ولا يلحق .

(٣) في (ح) : لذلك .

(٤) في (م) : إلحاق .

(٥) سقط من (م) : ما اجتنبت ، وفي بعض النسخ : ما اجتنب العرب .

(٦) ويقصد بالتأليف المادة أو الوزن ، وبالبناء والهيئة اللفظ .

(٧) في (م) : وعننجج ، وفي (شع) : وعنيجج .

(٨) سقطت من (شع) .

(٩) في (م) : وخفيدر .

(١٠) وهذا هو الذي يعبر عنه التصريفون بالاشتقاق ، والذي أثبتته الجمهور هو الاشتقاق الأصغر ، وهو إنشاء الكلمة من كلمة مع التوافق في أصل المعنى والحروف وترتيبها كضارب من ضرب ، وأما الاشتقاق الأكبر فأثبتته ابن جنّي ، وكان الفارسي يأنس به في بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد .

مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته أو تكثر مع وجود الاشتقاق ، وأختصاصه ببنية لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة ، ولزوم عدم النّظير بتقدير أصالته فيما هو منه ، أو في نظير ما هو منه .

(فصل) : يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام قولك : «لجدُّ صرْفُ شَكِسِ آمِنِ طِيَّ ثوبِ عزَّتِه .
والضروري في التصريف هجاء «طويت دائماً»^(١) . وعلامة صحّة البدلية الرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبةً ، فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين فهو من أصليين .

(فصل) : تُبدل الهمزة وجوباً من كلِّ حرفٍ لين يلي ألفاً زائدةً متطرفاً أو متصلاً بهاءٍ تأنيث عارضة ، وربّما صحّح مع العارضة ، وأُبدل مع اللازمة^(٢) . وتُبدل الهمزة أيضاً وجوباً من كلِّ ياءٍ أو واوٍ وقعت عيناً لما يوازن «فاعلاً» أو «فاعلة» من اسمٍ مُعْتَزٍ إلى فعلٍ معتلِّ العين ، أو اسمٍ لا فعل له ، ومن أوّل واوين صُدِّرتا ، وليست الثانية مدّة غير أصلية ولا مبدلة من همزة ، فإن عرّض اتصّالهما بحذف همزة فاصلة فوجهان ، وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة غير

(١) وهي على ما ذكره غيره اثناعشر حرفاً يجمعها : «طال جهدى وآمنت» فأسقط أربعة ، وقد عدّها في غير هذا الكتاب تسعة ، بزيادة الهاء .
(٢) في (د) : مع الهمزة اللازمة .

مشددة ولا موصوفة^(١) بموجب الإبدال السابق ، وكذا كل ياء مكسورة بين ألف وياءٍ مشددة . وهمز الواو المكسورة المصدرة^(٢) مطرد على لغة ، وربما همزت الواو لضمة عارضة^(٣) .

(فصل) : إذا اكتنف طرفاً اسم حرفي لزين بينهما ألف وجب في غير نُدورٍ إبدالُ الهمزة من ثانيهما إن لم يكن بدلاً من همزة ، ولا مفصلاً من الطرف لفظاً أو تقديراً ، ولا يختص هذا الإعلال بوأوين^(٤) في جمع ، خلافاً للأخفش .

(فصل) : يجب أيضاً إبدالُ الهمزة ممّا يلي ألف جمع يُشاكل «مفاعل» من مدّة^(٥) زيدت في الواحد ، فإن كانت المدّة عيناً لم تُبدل إلاّ سماعاً ، وتُفتح في غير شنوذ الهمزة العارضة في أجمع المشاكل مفاعل ، مجعولة واواً فيما لامه واوٌ سلمت في الواحد بعد ألف ، ومجعولة ياءً في غير ذلك ممّا لامه حرف علة أو همزة ، وربما عوملت الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع ، ونحو هدية وهداوى شاذٌ ولا يقاس عليه ، خلافاً للأخفش . وتُبدل الهمزة قليلاً من الهاء والعين ، وهما كثيراً منها .

(١) في (ص) : موصولة ، وصححها في الهامش بالفاء .

(٢) سقطت من (شع) .

(٣) كما قرئ في الشاذ : « وإن منهم لفريقا يلأون ألسنتهم » ، وكذا قرئ : « ولا تلأون

على أحد » .

(٤) في (م) : بالواوين .

(٥) في (ح) : في مدّة .

(فصل) : تُبدَلُ الهمزة الساكنة دونَ نُدور^(١) بعدَ همزة متحرِّكةٍ متصلةٍ ، مدَّةً تُجانِسُ الحركةَ .

فإنَّ تحرُّكتا والأولى لغير المضارعة ، أُبدِلت الثانية ياءً إن كسرت ، أو وليت^(٢) كسرةً ولم تضمَّ مطلقاً ، أو فُتحتْ بعد مكسور^(٣) ، أو كانت موضعَ اللّام مطلقاً ، وواوًا إن فُتحتْ بعد مفتوحة أو مضمومة ، أو ضُمَّت مطلقاً ، خلافاً للأخفش في إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة ، والياء من المضمومة بعد المكسورة ، وللمازني في استصحاب الياء المبدلة منها لكسرة أزالها التّصغير أو التّكسير ، وفي إبدال الياء منها فاءً لـ «أفعل» ، فإن سكنت الأولى أُبدِلت الثانية ياءً إن كانت موضعَ اللّام ، وإلا صحّحت ، ولا تأثير لاجتماع همزتين بفصل ، ولا يقاس على ذوايب إلا مثله جمعاً وإفراداً ، خلافاً للأخفش ، وتحقيق غير الساكنة مع الاتّصال لغة . ولو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت الثانية والرابعة .

(فصل) : إذا كان في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى

(١) سقط من (شع) ومن بعض النسخ : « دون نُدور » ونبه في (شع) إلى أنه ثبت في نسخة الرقي ، وقال إنه احترز به من قولهم : أو تمن بإقرار الهمزة الثانية بحالها وهونادر لا يقاس عليه .

(٢) سقطت هذه العبارة من أكثر النسخ ومن (شع) وأثبتها بالهامش استدراكاً

في (ص) ، ح وعليها رمز (ق) .

(٣) قال في شع : ثبت هذا في نسخة الرقي ، وفي نسخة أخرى عليها خط المصنف .

من كلمتها جازَ أن تخفَّف متحرِّكة ، متحرِّكا^(١) ما قبلها بإبدالها مفتوحةً بواوٍ بعد ضمَّة ، وبياءٍ بعد كسرة ، وأن تخفَّف مفتوحةً بعد فتحة ، ومكسورة أو مضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمَّة ، بجعلها كمجانس حركتها ، خلافاً للأخفش في إبدال المضمومة بعد كسرة ياءً ، والمكسورة بعد ضمَّة واواً ، وأن تُخفَّف ساكنةً بعد حركةٍ بإبدالها مدَّةً تُجانسها^(٢) ، وإن تحرَّكت بعد ساكنٍ فيحذفها ونقل حركتها إليه^(٣) ما لم يكن ألفاً^(٤) أو واواً مزيدةً للمدِّ ، أو ياءً مثلها ، أو للتصغير ، أو نون الانفعال عند الأكثر ، وتسهَّل بعد الألف إن أوثر التخفيف ، وتُجعل مثل ما قبلها من الواو والياء المذكورتين ، ويتعيَّن الإدغام . وربما حُمِل في ذلك الأصليُّ على الزائد ، والمنفصلُ على المتصلِّ . ونحو قولهم في كَمَاة : كَمَاة شاذٌّ^(٥) لا يقاس عليه ، خلافاً للكوفيَّين .

وإن كان المنقول إليه حرفَ التعريف رتب الحكم على سكونه الأصليِّ كـ «مِنَ الآن» أو على حركته العارضة كـ «مِنَ الآن» .

(١) في شع : بتحرك .

(٢) في (م ، شع) : تجانسها ، وبقية النسخ : تجانسه .

(٣) نحو : مِنَ أخيك في : من أخيك .

(٤) في (س) : ما لم تكن الفاء واواً .

(٥) سقط لفظ « شاذ » من (شع) .

وربما استغنى بحذف الهمزة عن النقل إلى الياء والواو المتحرك ما قبلهما ما لم تكن الحركة فتحةً ، وقد لا تستثنى الفتحة (١) . والتزم غالباً النقل فيما شاع من فروع الرؤية والرأى والرؤيا إلا مرأى ومرئياً ومرآه وأرأى منه وما أراه وأرء به .

(فصل) : تُبدل الياء بعد كسرة (٢) من واو هي عين مصدر لفعلٍ معتل العين أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقاً أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام ؛ وقد يصح ما حقه الإعلال من «فعلٍ» مصدرًا أو جمعاً ، و«فعالٍ» مصدرًا ، وقد يعل ما حقه التصحيح من «فعالٍ» جمعاً أو مفرداً غير مصدر ، ومن «فعلَةٍ» جمعاً ، وليس مقصوراً من «فعلالة» ، خلافاً للمبرد .

(فصل) : تُبدل الألف ياءً لوقوعها إثر كسرة أو ياء التصغير (٣) ، وكذلك (٤) الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة ، أو قبل عَلم تانيث ، أو زيادتَي «فعالانٍ» ، أو ساكنةً

(١) في (م) : وقد لا يستغنى ، وسقطت العبارة من بعض النسخ وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة الرقي ، وشرحه بقوله : فتحذف الهمزة وإن كانت مفتوحة ، ويستغنى بالحذف عن النقل فيقال : يغر حمد ، ويرم حمد .

(٢) في (د) : بعد الكسرة .

(٣) في (شع) : أو ياء تصغير .

(٤) في (م ، شع) : وكذا .

مفردة لفظاً أو تقديرًا ، وكذلك الواقعة إثر فتحة رابعة
فصاعداً طرفاً أو قبل هاء التانيث ، ونحو : «مقاتوة»
و«سواسوة» و«أقروة» و«ديوان» و«أجليواذ» شاذ لا يُقاس
عليه .

وتبدل الألف واواً لوقوعها إثر ضمة ، وكذلك الياء
الساكنة المفردة في غير جمع ، والواقعة آخر «فعل» ، أو
قبل زيادتي «فعلان» ، أو قبل علامة تانيث بنيت الكلمة
عليها .

وتُبدل الضمة في الجمع كسرةً فيتعيّن التصحيح ، ويفعل
ذلك بـ«الفعلى» صفةً كثيراً ، وبمفرد غيرها قليلاً ، وربما
قررت الضمة في جمع فيتعيّن الإبدال .

وتُبدل كسرةً أيضاً كلُّ ضمة تليها ياءٌ أو واو ، وهى
آخر اسم متمكن لا يتقيّد بالإضافة ، أو مدغمة في ياءٍ هى
آخر اسم لفظاً أو تقديرًا ، وكلُّ ضمة في واو قبل واوٍ
متحرّكة ، أو قبل ياءٍ تليها زيادتا «فعلان» ، أو علامة
تانيث ، فإن كانت في غير واوٍ قبل واو قبل هاء التانيث
لم تُبدل إلاّ إن قدر طرآن التانيث ، وفي ضمة مصدرّة قبل

ياءٍ مشدّدة^(١) أو متلوّة بأخرى مغيرة لياءٍ مشدّدة^(٢) ، أو منقولة إلى واوٍ من همزةٍ قبلَ واوٍ وجهان^(٣) .

وقد يسكن ذو الكسرة والضمة المؤثرتين إعلالَ اللام^(٤) فيبقى أثرهما^(٥) ، وقد يؤثران إعلالها محجوزة بساكن ، وربما أثرت الكسرة محجوزة بفتحة ، وربما جعلت الياءَ واوًا لإزالة الخفاء ، والواو ياءً لرفع لبس^(٦) ، أو تقليل ثقل .

(فصل) : تُحذف الياءُ المدغمة في مثلها قبلَ مدغمة في مثلها إن كانت ثالثة زائدة لغير معنى متجدد ، أو ثالثة عيناً ، ويُفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ، وإن كانت ثانية^(٧) فتحتُ وُردت واوًا إن كانت بدلاً منها ، وتُبدل الثانية واوًا ،

(١) نحو: صييم ولّى جمع صائم وألوى ، فيجوز ضم الصاد واللام وكسرهما ، فالضم على الأصل ، والكسر لمناسبة الياء .

(٢) نحو : عصى ودلى ، فيجوز ضم العين والدال على الأصل لأنهما فعول ويجوز كسرهما إتباعاً .

(٣) هذه العبارة الأخيرة مضروب عليها في (ص) وقال في الهامش : الضرب ثابت بخط المصنف ، وقد مثل له في (شع) بأن يبنى من سوء مثل عرقوة فيقال سوءة ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة فتحذف الهمزة لتصير : سوءة ، فيجوز فيها اعتباران : إن لم يعتد بالنقل لم يقلب ، وإن اعتد به صار مثل قووة فيقال : سوءة .

(٤) في (س) : إعلال اللام فيه .

(٥) في (م) : فينبغي أثرهما .

(٦) في (م) : لدفع لبس ، بالدال في دفع .

(٧) في (شع) : ثالثة .

ولا تَمْتَنَعُ سلامتُها إن كانت الثالثة والرابعة لغير النسب
خِلافاً للمَازنيّ .

وتُبدَلُ واوًا أيضًا بعد فتح ما وليتُه إن كان مكسورًا
الياء الواقعة ثالثة ^(١) بعد متحرك وقبل ياءٍ أُدغمت في أخرى ،
وتُحذف جوازًا رابعة ^(٢) ، ووجوبًا خامسة ^(٣) فصاعداً ،
وكذا ما وقع هذا الموقع من ألف أو واو تلت ضمة ، فإن كانت
ألفاً لغير تأنيث اختير قلبها واوًا ، وقد تقلب رابعة للتأنيث
فيما سكن ثانيه .

وتُحذفُ أيضًا كلُّ ياءٍ تطرّفتُ لفظاً أو تقديرًا بعد ياءٍ
مكسورةٍ مدغمٍ ^(٤) فيها أخرى ما لم يكن ذلك في فعل أو
جار عليه ، ولا يُمنع هذا الحذف لعدم زيادة المكسور ، خِلافاً
لأبي عمرو ، فإن تحرّكت الأولى ^(٥) والثانية حُذفت الثالثة ،
أو قلبت الوسطى واوًا أو ألفاً ، وسَلِمَت الثالثة ،
وقد تُبدَلُ ^(٦) ياءً الألفُ التالية ياءٍ ^(٧) التصغير ما لم تستحق
الحذف ^(٨) .

(١ ، ٢ ، ٣) سقطت من (شع) ومن بعض النسخ ، ونبه في (شع) إلى وجودها في نسخة
البهاء الرقي .

(٤) في (س) : مدغما ، وفي (م) : تدغم .

(٥) سقطت من (س) سطر من قوله : « الحذف إلى قوله : الأولى .

(٦) سقطت « قد » من بعض النسخ .

(٧) في (س) : الثالثة بالتصغير .

(٨) سقطت عبارة : « وقد تبدل من بعض النسخ ، ونبه في (شع) إلى وجودها

في نسخة الرقي .

(فصل) : اجتنبوا ضمة غير عارضة في واوٍ قبل واو ،
لأنَّ الضمة كالواو ، فاجتنابُ ثلاثِ واواتٍ أحق ، فإن عَرَضَ
اجتماعُها قُلبت الثالثةُ أو الثانيةُ ياءً .

وقد يَعْرِضُ اجتماعُ أربعٍ فتعلُّ الثالثة والرابعة نحو :
«قَوِيٌّ»^(١) مثل جَحْمَرِشٍ من قوَّة ، وقد تُعلُّ معهما الثانيةُ
نحو «اقوياً» مثل أَعْدُوْدَنَ منها ، وذا أُولَى من قَوَوٍ^(٢) واقووا^(٣) ،
وفاقاً لأبي الحسن^(٤) ، وحيوٍ أو حيا في مثل^(٥) جَحْمَرِشٍ
من حيت أُولَى من حياي .

(فصل) : تُبدَلُ ياءُ الواوِ المُلَاقِيَةِ ياءً في كلمةٍ إن
سَكَنَ سابقهما^(٦) سكوناً أصلياً ، ولم يكن بدلاً غير لازم
ويتعيَّن الإدغام ، ونحو : «عَوِيَّة»^(٧) ، و «ضَيُون» و «عَوَّة»
و «رِيَّة» شاذٌّ ، وبعضهم يقيس على «رِيَّة» فيقول في قَوِيٍّ
مخفف قَوِيٍّ : قَيٍّ .

وتُبدَلُ ياءُ أيضاً الواوِ المتطرفة لفظاً أو تقديراً بعد واوين

(١) في (شع) : قووي .

(٢) في (م) : قأو . والمقصود تصحيح الواو الثالثة .

(٣) في (م) : اقووا ، وفي (ج ، شع) : اقووي .

(٤) أي الأخصف .

(٥) في (ص) : مثال .

(٦) في (م) : سابقها .

(٧) في (د) : عيوة .

سكنت^(١) ثانيتهما ، والكائنة لام «فُعولٍ» جمعا ، ويُعطى متلوّهما ما تقرّر لمثله من إبدالٍ وإدغام ، فإن كانت لام «مفعول» ليست عينه واواً ، ولا هو من «فَعِلٍ» ، أو لام «أفْعول» أو «أفْعولة» ، أو «فُعول» مصدرًا ، أو عين «فُعِل» جمعا فوجهان ، والتّصحيح أكثر ، فإن كان «مفعولٌ» من «فَعِل» ترجّح الإعلال ، وقد يُعَلّ بذا^(٢) الإعلال ولأمه همزة ، وقد تُصحّح الواو وهي لامٌ «فُعول» جمعا ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً للفرّاء ، وربما أُعلّت وهي عين «فُعَال» جمعا .

(فصل) : تُبدَل الياء من الواو لآماً لـ «فُعَلِي» صفةً محضّة ، أو جاريةً مجرى الأسماء ، إلّا ما شدّ ، كالحلّوى بإجماع^(٣) ، والقُصوى^(٤) عند غيرِ تميم^(٥) . وشدّ^(٦) إبدال الواو من الياء لآماً لـ «لِفَعَلِي» اسماً . وربما فعل ذلك «بفعلاء» اسماً وصفةً^(٧) .

(١) في (م) : مسكنة .

(٢) في (شع) : هذا .

(٣) سقط الإجماع من بعض النسخ ومن (شع) ولكنه نبه إلى وجوده عند الشرح بقوله : تأنيث الأصلي ، وهو مجمع عليه .

(٤) في (ص) : والقصيا .

(٥) في (ص ، م) : عند غير بني تميم . واضطربت هذه العبارة في (شع) ولكنه أشار إليها عند الشرح بقوله : وشدّ أيضاً قول أهل الحجاز : القصوى ، وأما بنو تميم فيقولون : القصيا .

(٦) زاد قبل هذا في بعض النسخ ، وصححه في هامش (ص ، ح) : والصفة المحضّة كالعليا ، والدنيا تأنيث أدنى ، والجارية مجرى الأسماء : الدنيا إذا أريد بها هذه الدار ، ويبدو أنه من عبارات الشرح .

(٧) في (ص ، ح ، هـ) : بفعلٍ اسماً وصفةً ، وذكر في هامش (ص) : بفعلٍ اسماً

وصفةً ، وعليها رمز (طق) .

(فصل) : تُبَدَّل الألف بعد فتحة متصلة اتصالاً أصلياً من كلِّ واوٍ أو ياءٍ تحرّكت في الأصل وهي لامٌ أو بازياءٍ لامٍ ، غير متلوّة بألف ولا ياءٍ مدغمة في مثلها ، فإن كانت مضمومةً أو مكسورةً وتلتها مدّةٌ مُجانسةٌ لحركتها قُلبت ثم حُذفت ، ولا تصحح لكون ما هي فيه واحداً ، خلافاً لبعضهم .
وتعلُّ العين بعد الفتحة بالإعلال المذكور ، إن لم يمكن ما بعدها ، أو يعلُّ أو تكنُّ هي بدلاً من حرف لا يعلُّ ، أو يكن ما هي فيه فعلاً واوياً على «افتعل» بمعنى «تفاعل» ، أو «فعل» بمعنى «افعل» مطلقاً ، أو متصرفاً منهما (١) أو اسماً ختم بزيادة تُخرجه عن صورة فعلٍ . خالٍ من علامة تشنية أو موصول بها ، وقد يعلُّ فعلٌ المذكور ، وتصحيح نحو : «صَوْرِي» شاذٌّ لا يُقاس عليه ، وفاقاً لأبي الحسن .
وَشَدُّ نَحْوِ رَوْحٍ ، وَغَيْبٍ ، وَجَوْلٍ (٢) ، وَهَيْؤٍ (٣) ، وَعَفْوَةٍ (٤) ، وَأَوْوٍ (٥) ، كما شَدَّ إِعْلَالُ مَا وَلِيَ فَتْحَةً مِمَّا لَاحِظٌ لَهُ فِي حَرَكَةِ كَأَيَّةٍ فِي أَسْهَلِ الْوَجُوهِ .

وَأَطْرَدَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ «يَوْتَعِدُ» «وَيَيْتَسِرُ» (٦) ، عِنْدَ بَعْضِ

(١) فِي (ح) : أَوْ مَصْرُفًا مِنْهُمَا .

(٢) فِي (م) : وَعَوْلٍ .

(٣) وَقِيَاسُهُ هَاءٌ مِثْلَ طَالٍ .

(٤) فِي (م) : وَعِنْوَةٍ .

(٥) فِي (شَع) : وَأَوْرٍ ، وَفِي نَسْخَةِ أَشَارٍ إِلَيْهَا فِي (د ، ص) : وَأَقْرُوءَةٍ وَأَوْوٍ قِيَاسُهُ أَوْيٍ

كَغُدَيٍّ جَمْعُ غُدْوَةٍ ، وَالْأَوْوُ جَمْعُ أَوْهٍ وَهِيَ الدَاهِيَةُ . نَقَلَهُ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ (شَع) .

(٦) فِي (ص) : وَيَيْتَسِرُ .

الْحِجَازِيِّينَ^(١) ، وفي نحو « أولاد » من جمع ما فاؤه واو عند
تميم ، وفتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ما قبلها
وجعلها ألفاً لغة طائفة .

(فصل) : إن كانت الياء أو الواو عين « فَعِلَ »^(٢) لا
لتعجب ، ولا موافق « لَفَعِلَ » الذي بمعنى « اَفْعَلَّ » ، ولا
مصرفٍ منهما ، أو عين اسم يوافق^(٣) المضارع في وزنه
الشائع دون زيادته ، غير جارٍ على فعلٍ مصحح ، أو يوافقهُ
في زيادته وعدد حروفه وحركاته دون وزنه ، أو عين^(٤)
مصدرٍ على « اِفعال » ، أو « استفعال » . مما اعتلت عينه ،
نقلت حركتها إلى الساكن قبلها إن لم يكن حرف لين ،
ولا همزة ، ولم تعتل اللام أو تضاعف .
وأبدل من العين مجانس الحركة إن لم تجانسها ،
وتُحذَفُ واو « مفعول » مما اعتلت عينه ، ويفعل بعينه
ما ذكر ، وإن كانت ياءً وقيت الإبدال بجعل الضمة المنقولة
كسرةً ، وتصحيحها لغة تميمية ، وربما صُحِّحت الواو
« كَمَصُونُ »^(٥) ، ولا يقاس على ما حفظ منه ، خلافاً
للمبرد .

(١) فأبدلوا من الواو والياء المذكورتين ألفاً فقالوا : ياتعدو ياتسر ، ونسبها ابن الخشاب للحجازيين .

(٢) في (س) : فعيل .

(٣) في (م) : موافق .

(٤) في (س) : غير .

(٥) في (م) : كمصون .

وتُحذفُ ألفُ « إفعال » و « استفعال » ، ويعوّضُ منها في غير نُدورِ هاءِ التأنِيثِ ، وربما صحَّحَ الإفعال والاستفعال وفروعهُما ، ولا يُقاسُ على ذلك مطلقاً ، خلافاً لأبي زيد ، بل إذا أهمل الثلاثي كـ « استنواق » . وربما أُعِلَّ ماوافق المضارعَ في الزيادة والوزن ، ولا يشترط في إعلال نحو : « مقام » مناسبة الفعل في المعنى ، فيكون تصحيح « مَدِينَنَ » ونحوه مقيساً ، خلافاً لبعضهم .

(فصل) : تُبدَلُ في اللُّغةِ الفُصْحَى التاءُ من فاءِ الافتعال وفروعه إن كانت واواً أو ياءً غير مبدلة من همزة . وقد تُبدَلُ وهي بدلٌ منها .

وتُبدَلُ تاءُ الافتعال وفروعه ثاءً بعد التاءِ أو تدغمُ فيها ، ودالاً بعد الدالِ أو الذالِ أو الزاي ، وطاءً بعد الطاءِ أو الظاءِ (١) ، أو الصاد ، أو الضاد ، وتدغمُ في بدلها الظاء والذال أو يُظهران (٢) ، وقد تجعل مثل ماقبلها من ظاءٍ أو ذالٍ أو حرفٍ صَفير ، وقد تُبدَلُ دالاً بعد الجيم .

(فصل) : من وجوه الإعلال الحذف ، ويقلُّ في غير لامٍ ، وغير حرفِ لينٍ أو همزةٍ أو هاءٍ أو حرفٍ متَّصلٍ بمثله (٣) .

فمن مطَّرده حذفُ الواو من مضارعٍ ثلاثيٍّ فإوهُ واوٌ استثقلاً ، ولوقوعها في فعلٍ بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ ظاهرةٍ كـ « يَعِدُّ » ،

(١) سقطت من (س) : ومثاله : اظلم .

(٢) في بعض النسخ : ويظهران .

(٣) زاد بعده في (د ، س) : أو مضعف .

أومقدّرة كـ «يقع» و«يسع» ، وحمل على ذى الباء أخواته (١)
والأمر والمصدر الكائن على فعل محرّك العين بحركة الفاء معوضاً
منها هاء تأنيث ، وربّما فُتحت عينه لفتحها في المضارع ،
وربّما فعل هذا بمصدر «فَعَلَّ» ، وشذّ في الصلّة صلّة .
وربّما أُعِلَّ بذا (٢) الإِعْلَالُ أسماء كـ «رِقّة» ، وصفات
كـ «لُدّة» (٣) ، ولاحظْ للياء في هذا الإِعْلَالِ . إلّا ما شذّ
من قول بعضهم : يَثْسُ (٤) ، ولا ليفْعَلُ إلّا ما شذّ
من يَجْدُ ، ولا ليفْعَلُ إلّا ما شذّ من يُنذر ويُدع في لغة (٥) ،
ولا لاسم تقع فيه الواو موقعها من «يعد» ، بل يقال في مثل (٦)
يَقْطِين من وعد : «يوعيد» .

(فصل) : ومما اطرّد حذف همزة «أَفْعَلَّ» من مضارعه
واسمى فاعله ومفعوله ، ولا تثبت إلّا في ضرورة أو كلمة
مستندرة (٧) . ومن اللازم حذف فاءات «خُذْ» و«كُلْ» ،
و«مر» ، وإن ولى «مُر» (٨) واوا أوفاءً فالإثبات أجود ،

(١) سقطت من (س) .

(٢) في (د ، م) : هذا الإِعْلَالُ .

(٣) في (م) : كردة .

(٤) في (د) : يثس .

(٥) قال في (شع) : وفي نسخة صححت مع المصنف وعليها خطه الضرب على : وبدع .

(٦) في (ص) : مثال .

(٧) في (س) : مستندة .

(٨) سقط لفظ «مر» من (س) .

و « نُخِذُ » و « كُلُّ » بالعكس (١) ؛ ولا يقاس على هذه (٢)
 الأمثلة غيرها إلا في الضرورة . ومن اللازم حذف عين « فيعلولة »
 ك « بينونة » وليس أصله « فُعلولة » ، ففُتِحَتْ (٣) فاؤه لتَسَلَّمَ الياءُ
 خلافاً للكوفيَّين ، ويحفظ هذا الحذف في عين « فَيَعْلَانُ » و « فَيَعْمَلُ »
 و « فَيَعْمَلُ » و « فَاعِلٌ » ، وربما حذف ألف فاعل مضاعفاً ، والردُّ
 إلى أصليين أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال (٤) .

ويجوز في لغة سُليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف
 المتصل بتاء الضمير أونونه ، مجعولة حركتها على الفاء وجوباً
 إن سكنت ، وجوازا إن تحرّكت ولم تكن حركة العين فتحة ؛
 وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع .

وبعض العرب يحذف همزة « يَجِيءُ » و « يَسُوءُ » ، وإحدى
 ياءى « يستحي » (٥) ويُجْرِيهِنَّ مجرى « يفي » و « يستبي »
 في الإعراب والبناء والإفراد وغيره .

والتزم في غير نُدورٍ واضطرار (٦) حذف ألف « ما »
 الاستفهامية المفردة المجرورة ، وقد تسكَّن ميمها اضطرارا إن

(١) سقطت هذه العبارة من (د ، ش) ؛ وأشار في (ش) إلى ثبوتها في بعض النسخ .

(٢) في (س ، ص ، م) ؛ ولا يلحق بهذه .

(٣) في (م) ؛ ففتتح .

(٤) كالمده والمدح فهما أصلان ، وتمدّه تمدّح ، وهذا أولى من الإبدال .

(٥) في (م) يستحي ، يياء واحدة .

(٦) سقطت من بعض النسخ .

جُرَّتْ بحرف ؛ وزعم المبردُ أنَّ حذف ألف « ما » الموصولة
بشئت لغة .

وشدَّ في الأسماء حذف اللّام لفظاً ونيةً بكثرة إن كانت
واواً ، وبقلّة إن كانت ياءً أو هاءً (١) أو همزة أو نونا ، أو حاءً
أو مثل العين ؛ وربما حذفت العينُ وهي نون أو واو أو تاءُ
أو همزة ، والفاءُ وهي واو (٢) أو همزة . وكثُر في أب
بعد « لا » « ويا » ، ونَدَرَ بعد غيرهما ، وشدَّ (٣) في الفعل (٤)
« لا أدِر » (٥) ، و « لا أبال » ، و « عم صباحاً » (٦) ،
ونحو : « خافوا » (٧) ، و « لو ترَّ (٨) ما الصبيان » .

(فصل) : من وجوه الإعلال القلب (٩) ، وأكثر ما يكون
في المعتلِّ والمهموز ، وذو الواو أمكن فيه من ذى الياء ، وهو
بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلوه الآخر على العين ،
أو بتقديم العين على الفاء ، وربما ورد بتقديم اللّام على الفاء ،

(١) سقط من بعض النسخ : أو ياء ، وسقط من بعضها : أو هاء ، ومثال الياء : يد ، ومثال
الهاء : شفه .

(٢) سقطت من بعض النسخ .

(٣) في (شع) : وقياسه .

(٤) في (س) : الأفعال .

(٥) زاد بعده في (س) : وما أدِر .

(٦) سقط من بعض النسخ

(٧) في بعض النسخ : خافوا .

(٨) في (س) : ولاتر .

(٩) والمراد به هنا جعل حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير ، ويطلق القلب أيضاً على تحويل
حرف العلة إلى حرف علة آخر .

وبتأخير الفاء عن العين واللام ، وكثر نحو : راء (١) في رأى ، وآبار في آبآر .

وعلاوة صحة القلب كون أحد التاليفين فائقاً للآخر ببعض وجوه التصريف ، فإن لم يثبت ذلك (٢) فهما أصلان .

وليس « جاء » و « خطايا » مقلوبين ، خلافاً للخليل .

(فصل) : أبدلت الياء سماعاً من ثالث الأمثال كتظنيت ،

وثانيهما كانتميت (٣) ، وأولهما (٤) كأيما ، ومن هاء

كدهديت (٥) ، ومن نون كئاسي ، ومن عين ضفادع (٦) ،

وباء أرناب ، وسين سادس ، وثاء ثالث ، وربما أُبدل

من حرف اللين تضعيف ما قبله ، وقد تُبدل تاء الضمير طاءً

بعد الطاء والصاد ، ودالاً بعد الدال (٧) والزاي ، وشذَّ إبدال

التاء من واو ك « تراث » ومن ياء ك « أسنتوا » ، ومن سين

ك « ست » ، ومن صاد ك « لُصت » (٨) ، وربما أُبدلت من

هاء كما أُبدلت (٩) الهاء منها (١٠) .

(١) اضطرب هذا اللفظ في بعض النسخ ، والمحقق عن أوثق النسخ .

(٢) في بعض النسخ : ذلك .

(٣) في (م) : وثانيها ، وفي (س) : كانتميت .

(٤) في (م) : وأوطا .

(٥) في (م) : كدهويت .

(٦) في (س) : كضفادع .

(٧) زاد في هامش (ص) : والدال ، بالمعجمة .

(٨) في (م) : ككصت .

(٩) في (ح) : أُبدل .

(١٠) كوقفهم على طلحة ونحوه بالهاء ، وحكى قطرب أن طينثا تبدل تاء جمع المؤنث السالم هاء في الوقف .

وأُبدِلت الميمُ من النون الساكنة قبلَ باءٍ ، وقد تُبدَل منها ساكنة ومتحرّكة دون باءٍ ، وقد تُبدَل هي من الميم ، وتُبدَل الصّاد من السّين جوازاً على لغة ، إن وقع بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاءً ، وإن فصل حرفٌ أو حرفان فالجواز باق ، وإن سكنت السين قبل دالٍ جازَ إبدالها زايّاً ^(١) ، وإن تحرّكت قبلَ قاف فكذلك .

وربّما أُبدلت بعد جيمٍ أو راءٍ ، ويُحسّن ^(٢) مضارعة الزّاي ماسكناً قبل دالٍ من صادٍ أو جيمٍ أو شين ، ولا يمتنع الإخلاص في الصاد المذكورة ، فإن تحرّكت قبل دالٍ أو طاءً جازت المضارعة ، وشدّد الإبدال .

(فصل) : وقع التكافؤ في الإبدال بين الطّاء والدّال والتّاء ، وبين الميم والباء ، وبين الثّاء والفاء ، وبين الكاف والقاف ، وبين اللّام والراء ، وبين النّون واللام ، وبين العين والحاء ^(٣) ، وربّما وقع بين الغين والحاء ، وبين الضّاد واللام ، وبين الدّال والثّاء ، وبين الفاء والباء ، وبين الجيم والياء ، والأكثر كونُ الياء المبدل منها الجيم مشدّدة موقوفاً ^(٤) عليها أو مسبوقاً بعين ،

(١) سقط من (س) لفظنا : « جاز ، وزايا » .

(٢) في (شع) : وحسن .

(٣) سقط هذا السطر من (م) .

(٤) في (م) : أو موقوفاً .

وهي عَجَّجَة (١) قُضَاعَة ، وربما أُبْدِلت الميمُ من الواو ،
وقد تُبَدَّل من الهاءِ الحاءُ (٢) بعد حاءٍ أَوْعِينِ إِنَّ أَوْثِرَ الإِدْغَامِ ،
وربَّما أُبْدِلت الشينُ من الجيمِ ، وإِذا سَكَنْت الجيمُ قَبْل دالٍ
جَازَ جَعْلُها كَشِينٍ .

وَأُبْدِلت الهاءُ وَقَفًا مِنْ أَلْفٍ «أنا» و«ما» و«هنا» و«حيَّهلا»
ومن ياءٍ «هذي» و«هنيَّه» (٣) ، وَعَوَّضتُ هِيَ وَالسِينُ مِنْ سِلامَةِ
العَيْنِ فِي «أهراق» و«أسطاع» .

(١) فِي بَعْضِ النسخِ : جَعَجَجَة .

(٢) سَقَطتِ الحاءُ مِنْ (م) .

(٣) قالوا : أَنَّهُ وَمَهْ وَهِنَه وَحِيَّهله وَهذه وَهنيَّه .

٧٧ - باب مخارج الحروف^(١)

أَقْصَى الْحَلْقِ^(٢) لِلْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ وَالْأَلْفِ ، وَوَسَطُهُ لِلْعَيْنِ
وَالْحَاءِ ، وَأُذُنَاهُ لِلغَيْنِ وَالْخَاءِ ، وَمَا يَلِيهِ لِلْقَافِ ، وَمَا يَلِيهِ لِلْكَافِ ،
وَمَا يَلِيهِ لِلجِيمِ وَالشَّيْنِ وَالْيَاءِ ، وَأَوَّلُ حَافَةِ اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهِ مِنْ
الْأَضْرَاسِ لِلضَّادِ ، وَمَا دُونَ حَافَتِهِ إِلَى مَنْتَهَى طَرَفِهِ وَمَحَاضِي ذَلِكَ
مِنَ الْحَنْكِ الْأَعْلَى لِلَّامِ . وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَفَوْقِ الثَّنَائِيَا لِلنُّونِ وَالرَّاءِ
وَهِيَ أَدْخَلَ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلاً ، وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَأَصُولِ الثَّنَائِيَا
لِلطَّاءِ وَالذَّالِ وَالتَّاءِ ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّنَائِيَا لِلزَّيِّ وَالسَّيْنِ وَالصَّادِ ،
وَهِيَ أَحْرَفُ الصَّفِيرِ ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَطْرَافِ الثَّنَائِيَا لِلظَّاءِ وَالذَّالِ
وَالثَّاءِ ، وَبِاطْنِ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا الْعُلْيَا لِلْفَاءِ ، وَمَا بَيْنَ
الشَّفَتَيْنِ لِلْبَاءِ وَالْوَاوِ وَالْمِيمِ^(٣) .

(فصل) : لِهَذِهِ الْحُرُوفِ فُرُوعٌ تُسْتَحْسَنُ ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ
الْمُسَهَّلَةُ ، وَالغُنَّةُ وَمَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ ، وَالْإِفَاءُ الْإِمَالَةُ وَالتَّفْخِيمُ ،
وَالشَّيْنُ كَالجِيمِ ، وَالصَّادُ كَالزَّيِّ ؛ وَفُرُوعٌ تُسْتَقْبَحُ وَهِيَ كَافٌ

(١) والمراد حروف الهجاء ، ويقال لها أيضاً حروف التهجي ويسمى الخليل . وسيبويه :
حروف العربية ، ويقال لها أيضاً حروف المعجم ، وحروف أبي جاد . ومخرج الحرف الموضع
الذي ينشأ الحرف منه .

(٢) في (م) : أقصى أصل الحلق .

(٣) فثلاثها مما بين الشفتين ، غير أن الشفتين تنطبقان في الباء والميم ولا تنطبقان في الواو .

كجيم ، وبالعكس ، وجيمٌ كشين ، وصادٌ كسين ، وطاءٌ كتاء ،
وظاءٌ كتاء ، وباءٌ كفاء ، وضادٌ ضعيفة .

(فصل) : من الحروف مهموسة ، يجمعها : « سَكَتٌ
فَحْتُهُ شَخْصٌ » ، وما عداها مجهورة ، ومنها شديدة يجمعها :
« أَجْدُكَ تُطْبِقُ » ، ومتوسطة يجمعها : « لِمَ يَرُوعُنَا » (١) ؟
وما عداها رخوة . والصاد والضاد والطاء والظاء مُطبَّقة ، وما عداها
منفتحة . والمطبَّقة مع الغين والخاء والقاف مستعلية ، وما عداها
منخفضة ، وأحرف القَلْقَلَةِ : « قُطْبُ جُد » ، والليِّنة : « وَاي »
والمعتلة هُنَّ والهمزة ، والمنحرف اللّام ، والمكرر الرّاء ، والهاوى
الألف ، والمهتوت الهمزة ، وأحرف الذّلاقة : « مُرٌ بَنَفْل » (٢) ،
والمُصمّتة ما عداها ، وما سِوَى هذه من ألقاب الحروف نِسَبٌ
إلى مخارجها أو ما جاورها (٣) .

فصل في الادغام (٤) : يدغم أول المثلين وجوباً إن سَكَنَ
ولم يكن هاءً سَكَتٍ ، ولا همزة منفصلة عن ألفاء ،
ولا مدَّة في آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم ، ولا
ممدوداً (٥) ، ما لم يكن جارياً بالتجريد مجرى الحرف الصحيح ،

(١) في (م) : لم يأوعنا .

(٢) في (م) : بندل .

(٣) في (س) : وما جاوزها .

(٤) وتعبير سيبويه « الادغام » على الافتعال ، وعبارة الكوفيين « إدغام » على إفعال .

(٥) هذه العبارة إلى : الصحيح من (ص ، ح) وسقطت من بقية النسخ .

وكذلك (١) إن تحرّكا في كلمة لم تشدّ ، ولم يضطرّ إلى فكّهما ، ولم يصدّرا ، ولم تلّهما نون توكيد (٢) ، ولم يسبقهما مزيدٌ للإلحاق ، ولا مدغمٌ في أولهما ، ولم يكن أحدهما ملحقا (٣) ولا عارضا تحريك ثانيهما ، ولا موازنا ماهما فيه بجملته أو صدره «فَعَلًا أَوْ فَعَلًا أَوْ فَعَلًا أَوْ فَعَلًا» (٤) ، وتُنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن سكن ولم يكن حرف مدّ أو ياء تصغير ؛ ويجوز كسره إن كان المدغم تاء الافتعال ، فإن سكن ثانيهما لاتصاله بضمير مرفوع (٥) أو لكون ماهما فيه «أفعل» تعجبا تعيّن الفكّ .

والإدغام قبل الضمير لغية ، فإن سكن الثاني جزما أو بناء في غير أفعل المذكور أو كان ياء لازما تحريكها أو ولى المثالان فاء «افتعال» أو «افعال» ، أو كان أولهما بدل غير مدة دون لزوم ، جاز (٦) الفكّ والإدغام (٧) .

(١) في (د) : وكذا .

(٢) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) .

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) ومثاله : : قردد .

(٤) سقط هذا الوزن الأخير «فَعِل» ونبه عليه في (شع) قال : لأن «فعلا» كإبل مفقود في المضاعفة ، وعلى هذا لوبنيت من الرد كإبل لقلت : ردد ، وبقية الأوزان أمثلتها على الترتيب : طلل ، درر ، مرر ، ذلل .

(٥) في (م) : المرفوع ، وسقط هذا اللفظ من (شع) .

(٦) ثبت قبل هذا في (د ، س) : أو كان أولهما نونا هي آخر فعل أو علامة رفع أو جمع إناث ، وليس قبلها ساكن صحيح ، وذكر هذا في (ح) وضرب عليه بالأحمر وسقط من (ص ، م ، شع) .

(٧) وهذا جواب قوله : فإن سكن الثاني جزما ... الخ ولغة الحجاز الفك ، ولغة تميم الإدغام ، وقرئ بهما : «ليحي من حي عن بيته» .

وقد يرد الإدغام في ياءين غير لازم تحريك ثانيهما ، فلا يقاس عليه ، ويُعلّ ثانی اللّامين في « أفعلّ » و « أفعالّ » من ذوات الياء والواو ، فلا يلتقي مثلاً فيحتاج إلى الإدغام^(١) خلافاً للكوفيّين في المثالين^(٢) ، وفي مثل^(٣) سَبْعان من القوّة ثلاثة أوجه ، أقيسها إبدال الضمّة كسرةً ، وتاليتها ياءً ، والإدغام أسهل من الفكّ ، ولا يجوز إدغام في مثل جَحْمَرِش من الرمي ، لعدم وزن الفعل ، خلافاً لأبي الحسن .

(فصل) : إذا^(٤) تحرك المثالان من كلمتين ولم يكونا همزتين جازَ الإدغام ، ما لم يليهما ساكناً غير لين ، ويُبدل الحرفُ التّالي متحرّكاً أو ساكناً لينا بمثل مُقاربه الذي يليه ، ويدغم جوازاً ما لم يكن لينا ، أو همزةً ، أو ضاداً ، أو شيناً ، أو فاءً ، أو ميماً ، أو صفيرياً قبل غير صفيريٍّ ، أو يلتقي^(٥) الحرفان في كلمة يوهم الإدغام فيها التضعيف . وإدغام الراء في اللّام

(١) في بعض النسخ : إلى ادغام .

(٢) في بعض النسخ : في المثليين ، وفي بعضها : في المسألتيين ، وفي (ص) ذكر اللفظين معاً ، وفي (ح) ذكر المثليين وأثبت في الهامش « المسألتيين » وقال : يعني أفعلّ وأفعالّ ، وفي (شع) ذكر المثاليين ثم قال : وفي نسخة الرقي : المسألتيين . والمراد : مسألنا ذوات الياء وذوات الواو ومسألنا أفعال وأفعال .

(٣) سقط لفظ « مثل » من (م) .

(٤) في (ب) : إن تحرك .

(٥) في (م) : أو يلتقي .

جائز (١) خلافاً لأكثرهم (٢). وربما أُدغم الفاء في الباء ، والضاد في الظاء ، والشين في السين (٣). وتُدغم في الفاء والميمِ الباء ، وفي الحاء الهاء ، وفي الشين والثاء الجيمُ ، وفيها وفي الشين والضاد الطاء والظاء وشركاؤهما في المخرج ، والأولى إبقاءً إطباق المطبق.

(فصل) : وقع التكافؤ في الإدغام (٤) بين الحاء والعين ، وبين الخاء والغين (٥) ، وبين القاف والكاف ، وبين الصفيرية ، وبين الطاء والدال ، والثاء والظاء ، والدال والثاء ، وتدغم (٦) الستة في الصفيرية ، وتدغم في التسعة ، وفي الشين والضاد والنون والراء اللامُ وجوباً إن كانت للتعريف ، أو شبيهتها ، وإلا فجوازاً بقوة في الراء ، وبضعف في النون ، وبتوسط فيما بقى .

(فصل) : تُدغم التّون الساكنة دون غنة في الراء واللام ، وبها في مثلها والميم والواو والياء ، وتُظهر عند الحلقية ، وتُقلب ميماً عند الباء ، وتخفى مع البواقي (٧) .

(١) في بعض النسخ : « محفوظ » بدلا من « جائز » وقال في (شع) :

وفي نسخة قرئت عليه وعليها خطه : وإدغام الراء في اللام محفوظ .

(٢) في (م) : لأكثر تميم .

(٣) في (شع) : وفي بعض النسخ . المهملة قبل المعجمة .

(٤) سقط من (د) : في الإدغام .

(٥) سقطت هذه العبارة من (س) .

(٦) في (د) : وقد تدغم .

(٧) وهي خمسة عشر حرفا . والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام .

وكذا يفعل قاصد التَّخْفِيفِ (١) بكل حرف امتنع إدغامه
لوصف فيه ، أو لتقدّم ساكن صحيح ، وقد يجرى المنفصل
مجرى المتّصل في نقل حركة المدغم إلى الساكن
(فصل) : تُدْغَمُ تَاءُ « تَفَعَّلَ » وشبهه في مثلها (٢) ومقارنها (٣)
تاليةً لهزمة وصل في الماضي والأمر (٤) ، وقد يحذف تخفيفاً
المتعذر إدغامه لسكون الثاني ، « كاسْتَخَذَ » في الأظهر ، أو
لاستثقاله بتصدّر المدغم كتنزّل ، « وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ » ،
والمحذوفة هي الثانية لا الأولى ، خلافاً لهشام .

(١) في (ص) : قاصد تخفيف كل حرف .
(٢) في (م) : تدغم تاء تفعّل ومثله في شبهها . ومثاله : اتّبع تتبع ، واتّابع في تتابع .
(٣) نحو : « أنّا قلتم » أصله : تناقلتم ، و « يظاهرون » أصله : يتظاهرون .
(٤) سقط من بعض النسخ ، وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة قرئت علي المصنف
وعليها خطه .

٧٨ - باب الإمالة

وهي أن يُنحَى جوازا في فعلٍ أو اسمٍ متمكن بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء لتطرفها وانقلابها عنها ، أو ما آلت إليها باتِّفاق دون مُمازجة زائد ، أو لكونها مبدلةً من عين (١) ما يقال فيه : « فِلْتُ » (٢) ، أو متقدِّمة على ياء تليها ، أو متأخِّرة عنها متصلةً ، أو منفصلةً (٣) بحرفٍ أو حرفين ثانيهما هاء ، أو لكونها متقدِّمة على كسرةٍ تليها ، أو متأخِّرة عنها منفصلةً بحرفٍ أو حرفين أولهما ساكن ، فإن تأخَّر عن الألف مُستعَل متصل أو منفصل بحرفٍ أو حرفين غلب - في غير سُذوذ - الياء والكسرة الموجودتين لا المنويَّتين ، خلافاً للمدعى المنع مطلقاً (٤) ، وكذا إن تقدَّم عليها المستعَل (٥) ، لا مكسوراً ولا ساكناً بعد مكسور (٦) ، وربما منع قبلها مطلقاً (٧) .

(١) في (س) : من غير . (٢) في (س) : قلب .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من بعض النسخ ، وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه .

(٥) في هذه العبارة اضطراب في بعض النسخ ، وفي بعض النسخ كما قال في (شع) إنه في

نسخة الرق : « وكذا إن تقدم عليها غير مكسور . وما جاء بالتحقيق قال عنه في (شع) إنه ثبت في نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه ، والمقصود بالعبارة أن المستعَل إذا تقدم غير مكسور

منع الإمالة .

(٦) المكسور نحو : غلاف ، والساكن نحو : مصباح ، فلا يمنع المستعَل الإمالة في هذين

ونحوهما .

(٧) سقط هذا من بعض النسخ ، وعبارة سيويه تفيد أن الإمالة والترك كلاهما عربي ،

والإمالة أرجح ، ولهذا قال المصنف : وربما منع . وزاد في (س) : غير مكسور .

فإن تقدم سا كناً بعد كسرة فوجهان . وربما غلب المتأخر
 رابعاً ، وقد لا يُعتدُّ به تالياً من غير كلمتها (١) ، وتالياً من
 كلمتها (٢) . وشدَّ عدم الاعتداد به وبالحركة في قول بعضهم :
 رأيت عرقاً وعنبا ، وإن فتحت الراء متصلة بالألف أو
 ضُمَّت فحكما حكم (٣) المستعلى غالباً ، وإن كُسرَتْ كَفَّتْ
 المانع ، وربما أثرت منفصلة تأثيرها متصلة ، ولا يؤثر سبب
 الإمالة إلا وهو بعض ما الألف بعضه ، ويؤثر مانعها مطلقاً ،
 وربما أثرت الكسرة منوية في مُدغم أو موقوفٍ عليه ، أو
 زائداً تباعدها بالهاء (٤) لخفائها .

وقد يُمالُ عارٍ من سبب الإمالة (٥) لمجاورة المُمال ، أو
 لكونه آخر مجاور (٦) ما أميل آخره طلباً للتناسب (٧) .
 وأميل من غير المتمكن « ذا » و « متي » و « أني » ، ومن الحروف
 « بلي » و « يا » و « لا » في « إمالا » ، ومن الفتحات ماتلته

(١) في (م) : من غير كليهما .

(٢) في (م) : من كليهما .

(٣) في (ص) : كحكم المستعلى .

(٤) في (م) : أوزائد اتباعها ، وسقط من (ج ، ح ، ص ، م ، شع) : ، لخفائها .
 ثم قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة الرق وفي نسخة عليها خطه .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) في (م) : مجاوره .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، م ، شع) .

هَاءُ^(١) تَأْنِيثٌ مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا ، أَوْ رَاءٌ مَكْسُورَةٌ وَهِيَ لَامٌ^(٢)
مَتَّصِلَةٌ أَوْ مَنفَصِلَةٌ بِسَاكِنٍ ، مَا لَمْ يَكُنِ الْمَفْتُوحُ يَاءً أَوْ قَبْلَ يَاءٍ
مَكْسُورَةٍ ، وَمِنَ الضَّمَّاتِ ضَمَّةٌ « مَدْعُورٌ » وَ « سَمُرٌ » وَنَحْوَهُمَا
وَمُسْتَنَدٌ الْإِمَالَةِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ النِّقْلُ ، عَلَّمَا كَانَ^(٣) كَالْحَجَّاجِ ،
أَوْ غَيْرِ عَلَّمِ كَالنَّاسِ فِي غَيْرِ الْجَرِّ^(٤) .

(١) فِي (س) : يَاءٌ مَكْسُورَةٌ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ قَدِمَ الرَّاءُ الْمَكْسُورَةُ عَلَى الْهَاءِ :

(٢) سَقَطَتِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ : « يَاءٌ مَكْسُورَةٌ » مِنْ بَعْضِ النُّسخِ ، وَأَشَارَ فِي (شع)

إِلَى أَنَّهُ ثَبِتَ فِي نَسْخَةٍ عَلَيْهَا خَطُّهُ .

(٣) سَقَطَتِ « كَانَ » مِنْ بَعْضِ النُّسخِ :

(٤) فَأَمَّا فِي الْجَرِّ فإِمَالَتُهُ لِلْكَسْرِ ، وَفِي غَيْرِهِ لِكثْرَةِ مَا يَنْطِقُ بِهِ ، وَجَاءَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ

إِمَالَةُ النَّاسِ حَيْثُ وَقَعَ ، مَنْصُوبًا كَانَ أَوْ مَرْفُوعًا أَوْ مَجْرُورًا ، وَكَذَا جَاءَ عَنِ الْكِسَائِيِّ .

وَمَا أَمِيلُ شَدُوذًا قَوْلَهُمْ : هَذَا بَابٌ ، وَهَذَا غَابَ . ذَكَرَ ذَلِكَ سَيَّبِيهِ فِي كِتَابِهِ (ج ٢

ص ٢٦٤) .

٧٩ - باب الوقف (١)

إن (٢) كان آخرُ الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله ، إلا أن يكون مهملاً في الخطِّ فيُحذف ، إلا تنوينَ مفتوح غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفاً في لغة غير ربيعة ، ويُحذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدل في لغة غير الأزد ، وكالصحيح في ذلك المقصور ، خلافاً للمازني (٣) في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً ، ولأبي عمرو والكسائي في عدم الإبدال منه مطلقاً .

وتبدل ألفاً نون «إذن» ، وربما قلبت الألف الموقوف عليها ياءً أو واواً أو همزةً ، وربما وصلت بهاء السكت ألفاً «هنا» و«ألا» ، وقد تُحذف ألف المقصور اضطراراً ، وألف ضمير الغائبة منقولاً فتحه اختياراً .

والمنقوص غير المنصوب إن كان منوناً فاستصحاب حذف يائه أجود ، إلا (٤) أن تُحذف فاؤه أو عينه فيتعين الإثبات ، وإن لم يكن منوناً فالإثبات أجود ، إلا أن حكم ياء المتكلم الساكنة

(١) وهو قطع اللفظ الموقوف عليه عن الاتصال ، ويكون ترنما واستثباتاً وإنكاراً .

(٢) في (س) : إذا كان .

(٣) زاد بعده في (م) : والقراء والجرمي .

(٤) سقطت هذه العبارة إلى قوله : «أجود» من (د) :

وصلاً ، وحكم الياء (١) والواو المتحرّكتين حكمُ الصَّحيح ،
ولا حذفٌ « في نحو : يعصى (٢) وافعلى ويدعو وافعلوا غالباً إلا في
قافية أوافصلة .

(فصل) : إن كان الموقوف عليه متحرّكاً غير هاءٍ تأنِيثٍ
سُكِّنَ ، وهو الأصل ، أو رِيِمَتْ حركته مطلقاً ، أو أُشِيرَ إليها
دون صوتٍ إن كانت ضمّةً ، وهو الإِشمام ، أو ضُعِفَ الحرف
إن لم يكن همزةً ولا حرفَ لينٍ ولا تالي ساكن ، أو نُقِلَتْ (٣)
الحركة إلى الساكن قبله (٤) ، ما لم يتعذَّرَ تحريكه أو يوجب
عدمَ النظير أو تكن الحركةُ فتحةً فلا تُنقلُ إلا من همزة ، خلافاً
للكوفيين .

وعدمُ النظير في النقل منها مغتفرٌ إلا عند بعض تميم ،
فيفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاءٍ إِتباعاً ، وإذا
نُقلَتْ (٥) حركةُ الهمزة حذَفَها الحجازيون واقفين على حامل
حركتها ، كما يُوقَفُ عليه مستبدّاً بها ، وأثبتها غيرهم ساكنةً
أو مبدلةً بمجانس حركة ما قبلها ناقلاً أو متبعاً ، وربما أبدلتُ
بمجانس حركتها بعد سكون باق ، أو حركة غير منقولة

(١) في (م ، شع) : الواو والياء .

(٢) في (م ، شع) : يقضى .

(٣) في (س) : تنقلب .

(٤) في (م) : فيها .

(٥) سقطت هذه العبارة إلى قوله : « حركتها » من (شع) .

ولا يُبدلُها الحجازيون بعد حركة إِيَّا بمجانستها ، والوقف
بالنقل إلى المتحرك (١) لغة لَخْمِيَّة (٢) .

(فصل) : إبدال الهاء من تاء التانيث الاسميَّة (٣)
المتحرك ما قبلها لفظاً أو تقديراً في آخر الاسم أعرف من سلامتها ،
وتاء جمع السَّلامة والمحمول عليه بالعكس ، وفي «هَيْهَات»
و«أولات» (٤) و«لات» و«رُبَّت» و«ثَمَّت» (٥) و«أَبت»
وجهان ؛ وإن سُمِّيَ بها فهي كطَّلحة على لغة من أبدل ، وكعرَفات
على لغة من لم يُبدل .

(فصل) : يُوقَف (٦) بهاء السكت على الفعل المعتل
الآخر جزماً أو وَقْفاً ، وعلى « ما » الاستفهامية المجرورة وجوباً
فيهما ، محذوف (٧) الفاء والعين ، ومجرورة (٨) باسم ، وإِلَّا

(١) في (ص ، م) : متحرك.

(٢) سقط من (شع) : « لخمية » وقال إنها ثبتت في نسخة الرقي وفي نسخة عليها خطه :
وكذلك نسبها إلى لخم في الكافية الشافية وشرحها ، واستشهد بقوله :

من يأتمر للجزم فيما قصده محمد مساعيه ويعلم رشده

ومثل له سيبويه بقول زياد الأعجم :

عجبت والدهر كثير عجيبه من عتري سبني لم أضربه

(٣) سقطت من (شع) .

(٤) سقطت وما بعدها إلى قوله : « وجهان » من (د ، م ، شع) وثبتت في بقية النسخ

وصححها في (ص) .

(٥) كررت في بعض النسخ ، ولعل التكرار بفتح الأول مرة وبضمه أخرى .

(٦) في (هـ) : وقف .

(٧) في (م) : محذوفة . والمقصود : وجوبا فيهما : في الفعل محذوف الفاء والعين ، نحو : فه .

(٨) أي وفي ما الاستفهامية مجرورة باسم نحو : جئت مجيء مه ؟

فاختياراً ، ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية ،
ولا شبيهة بها ، فلا (١) تتصل باسم « لا » ، ولا بمُنَادى
مضموم ، ولا بمبنى لقطعِهِ عن الإضافة ، ولا بفعلٍ ماضٍ (٢) ،
وشدَّ اتّصالها بـ « عَلُّ » (٣) .

وقد يُوقَف على حرف واحدٍ كحرف المضارعة فيوصل بهمزةٍ
تليها ألف ، وربما اقتصر على الألف . ويجرى الوصلُ مجرى
الوقف (٤) اضطراراً ، وربما أُجرى مجراه اختياراً ، ومنه
إبدال بعض الطائيين في الوصل ألفَ المقصور واواً .

(فصل) : وَقَفَ قَوْمٌ بِتَسْكِينِ الرَّوِيِّ الْمَوْصُولِ بِمَدَّةٍ ،
وَأَثَبَتَهَا الْحِجَازِيُّونَ مُطْلَقاً ، وَإِنْ تَرَنَّمِ التَّمِيمِيُّونَ فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا
عَوَّضُوا مِنْهَا التَّنْوِينَ مُطْلَقاً .

(١) في (س) : ولا .

(٢) قال في (شع) : وزاد في موضع آخر العدد المركب كخمسة عشر ، على أن في لحاق
هاء السكت بالماضي ثلاثة مذاهب : المنع ، والجواز ، والمنع إن ألبس .

(٣) كما في قوله :

يا رب يوم لى لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عله

(٤) في (م) : الوقوف .

ملحوظة : إلى هنا ينتهى الكتاب في نسخة الظاهرية (هـ) وبعده ختام الكتاب .

٨٠ - باب الهجاء

وله في غير العروض أصلان ، ولا يُعدّل عنهما إلا انقيادا
لسببٍ جليٍّ ، أو اقتداءً بالرسم السلفيِّ .
الأصل الأوّل : فصلُ الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشيءٍ
واحدٍ إما بتركيب كَبَعْلَبِكَ ، وإمّا لكونِ إحداهما لا يُبتدأُ بها
أو لا يُوقَف عليها ، وإمّا لكونها مع الأخرى كشيءٍ واحد في حال ،
فاستصحب لها الاتّصال غالباً . ووُصِلتُ مِنْ بَمَنْ مطلقاً ، وبما
الموصولة غالباً ، وعن بَمَنْ كذلك ، وفي بَمَنْ الاستفهاميّة
مطلقاً ، وبما الموصولة غالباً ، والثلاثة بما الاستفهاميّة
محذوفة الألف .

وشدّد وصل « بئس » بما قبل « اشتروا به » ، و « خلقتُموني » ،
ووصل إن بـ « لَمْ يستجيبوا » ، ووصل « أَنْ » بَلَنْ في الكهف
والقيامة ، وبلا في بعض المواضع ، وكذا وصل أَمْ بَمَنْ ،
وكَيِّ بِبَلَا ، وتُحذَفُ نونُ مِنْ وَعَنْ وَإِنْ وَأَنْ وميمُ أَمْ عند
وصلهن .

الأصل الثاني : مطابقة المكتوب المنطوق^(١) به « في ذوات

(١) في (شع) وفي بعض النسخ : للمنطوق به .

الحروف وعددها ، ما لم يجب الاقتصار على أوّل الكلمة لكونها (١)
اسمَ حرفٍ وارداً ورودَ الأصوات (٢) ، أو يُحذفِ الحرف لإدغامه
فيما هو من كلمته (٣) . وشدّ : « بَأَيِّكُمْ (٤) المَفْتُون » .
(فصل) : تُعتبر المطابقة بالأصل إن كان الحرفُ مدغماً
فيما ليس من كلمته ، أونوناً ساكنةً مخفاةً ، أو مبدلةً ميماً
لمجاورة باءٍ ، أو حرفٌ مدٌّ حُذِف (٥) لساكنٍ يليه (٦) في الوصل (٧)
وربّما حُذِفَ خَطأً إن أُمِن اللّبس ، ويجب ذلك مع نون التوكيد
والتنوين .

وتُعتبر (٨) المطابقة بالمآل ، إمّا في وقف لا مانع (٩)
من اعتبار ما يعرض فيه ، ولذا حذف تنوين غير المفتوح ،
وَمَدَّةٌ ضميرِ الغائب والغائبين ، وكتب بالألف «أنا» ، والمنون
المفتوح ، وإدّأ ، ونحو : « لنسفعاً (١٠) » إن أُمِن اللّبس ؛ وبهاء ،

(١) في (م) : لكونها .

(٢) فألف اسم لأول حروف المعجم ، وباء اسم لثانيها وكذا الباقي ، فإذا قيل :
اكتب باء كتب هكذا (ب) فأشبه اسم الحرف اسم الصوت (غاق) مثلاً من جهة أن المقصود
به صوت فقط .

(٣) في (م) : من كلمة .

(٤) في (م) : بأبيكم . وقد كتب في المصحف بيّئين والقياس بواحدة .

(٥) سقطت من (س ، م) .

(٦) في (س) : ثلاثة .

(٧) سقطت من (م ، شع) .

(٨) سقطت من (س) .

(٩) في بعض النسخ : لا مانع له .

(١٠) زاد في (س) : بالناصية .

نحو: «رحمة» ، و«ره ذاك» (١) ، و«مجيء مة جيت» ؟
 وشدَّ «كأين» ، ونحو: «بنعمت (٢) الله» ، وإما في
 غير وقف ، ولذا نابت الياء عن كلِّ أَلْفٍ مختوم بها (٣)
 فعلٌ أو اسمٌ متممٌ ، ثالثةٌ مبدلة (٤) من ياءٍ ، أو رابعةٌ
 فصاعداً مطلقاً ، ما لم تلِّ ياءٌ في غير «يحيي» علماً ، ولا يقاس
 عليه علمٌ مثله ، خلافاً للمبرد ، وفي التزام هذه النيباة خلاف ،
 وكذا امتناعها عند مباشرة ضميرٍ متصلٍ ، واستعملت في
 «حتى» ، و«ما زكَّى» شدوذا ، وفي «متى» و«بلى» لإمالتها ،
 وفي «الضحى» ونحوه لمشاكلة المجاور ، فإن وليت «ما»
 الاستفهامية «حتى» أو «إلى» أو «على» كتبت بألفٍ ، وشدَّت
 الألفُ في «كلتا» (٥) ، و«تترا» (٦) ، و«نخشنا» (٧)
 أن تُصيّبنا ، والواو في الصلوة والزكوة والحيوة والنجوة
 ومشكوة ومنوة والـ (٨) ربوا .

(فصل) : من اعتبار المطابقة بالمآل تصويرُ الهمزة غير

(١) في بعض النسخ : « ذلك » .

(٢) في (د ، م) : بنعمة الله . ولا يكون فيها على هذا شدوذا .

(٣) في (س) : به .

(٤) في (ص) : نائيةٌ لمبدلة .

(٥) في (ص) : كلتي .

(٦) في بعض النسخ : وتترى .

(٧) في بعض النسخ : ونخشى .

(٨) وإنما رسموها بالواو لأن من العرب من يقرب اللفظ بالألف إلى اللفظ بالواو ، وهو المسمى عند القراء تفخيماً ، وكتبوا الربا خاصة بالواو والألف فجمعوا بين العوض والمعوض منه .

الكائنة أولاً بالحرف الَّذِي تَوُولُ إِلَيْهِ فِي التَّخْفِيفِ إِبْدَالاً
وتسهيلاً ، وَإِنْ كَانَ تَخْفِيفُهَا ^(١) بِالنَّقْلِ حَذَفَتْ . وَقَدْ
تَصَوَّرَ الْمُتَوَسِّطَةُ الصَّالِحَةُ لِلنَّقْلِ بِمَجَانِسِ حَرَكَتِهَا ، وَغَلَبَ
فِي الْآخِرَةِ كَتَبَهَا أَلْفًا بَعْدَ فَتْحَةٍ ، وَحَذَفَهَا بَعْدَ أَلْفٍ ^(٢) ، مَا لَمْ
يَلِهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ ، فَتُعْطَى مَا لِلتَّوَسُّطَةِ . وَتَصَوَّرَ أَلْفًا
الْكائِنَةَ أَوَّلًا مُطْلَقًا . إِلَّا أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ هَمْزَةً وَصَلٍ حَذَفَتْ
بَيْنَ الْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ ^(٣) وَبَيْنَ هَمْزَةٍ هِيَ فَاءٌ ، وَبَعْدَ هَمْزَةٍ
الاسْتِفْهَامِ مُطْلَقًا ؛ وَفِي نَحْوِ : جَاءَ فُلَانٌ بِنِ فُلَانٍ ،
وَفُلَانَةٌ بِنَةِ ^(٤) فُلَانٍ ، وَنَحْوِ : لِلدَّارِ ، وَلِلدَّارِ ، وَفِي «بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ، وَتَثَبَّتْ أَلْفًا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ .

وَيُكْتَبُ مَا وَلِيَ الثَّانِيَةَ بِحَسَبِ حَالِهَا إِذَا ابْتَدَأَ بِهَا ،
إِلَّا فَاءَ «افْعَلْ» مِنْ نَحْوِ : «يَوْجَلْ» فَإِنَّهَا تَكْتَبُ وَاوًا بَعْدَ الْوَاوِ
وَالْفَاءِ خَاصَّةً . وَتَصَوَّرَ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ هَمْزَةَ الْقَطْعِ
بِمَجَانِسِ حَرَكَتِهَا ، وَقَدْ تُحَذَفُ الْمَفْتُوحَةُ ، وَيُكْتَبُ غَيْرُهَا
أَلْفًا . وَأَلْحَقْتُ بِالْمُتَوَسِّطَةِ هَمْزَةَ «هُؤُلَاءِ» وَ«ابْنُؤُمَّ» ، وَ«لِئَلَّا»
وَ«لِئِنَّ» ، وَ«يَوْمِئِذٍ» وَ«حِينَئِذٍ» .

(١) فِي (م) : تَخْفِيفًا .

(٢) فِي (د) بَعْدَ الْأَلْفِ .

(٣) فِي (شَع) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : وَالْوَاوِ .

(٤) فِي (م) - بِنْتُ فُلَانَةٍ ، وَفِي (شَع) : بِنَةُ فُلَانَةٍ ، وَفِي (ص) : ابْنَةُ فُلَانٍ .

(فصل) : إن أدى القياس في المهموز وغيره إلى توالي
 ليين متماثلين أو ثلاثة في كلمة أو كلمتين ككلمة حذف
 واحد إن لم تفتح الأولى كقراً وقارئين ، ولووا ، وفي
 « آله » وجهان : أجودهما الحذف . وما سوى ما ذكر شاذ
 لا يقاس عليه ، أو مخالف للرسم فلا يلتفت إليه .

(فصل) (١) : حذفت الألف من الله (٢) والرحمن
 والحرث علماً ، ما لم تخل (٣) من الألف واللام ، ومن
 « السلم عليكم » ، و« عبد السلم » ، و« ذلك » ، و« أولئك » ،
 « وثمانية » ، « وثمانى » (٤) ، ثابت الياء ، وفي ثمانين وجهان ،
 وحذفت أيضاً من ثلث وثلثين (٥) ، ومن ياء متصلة بهمزة
 ليست كهمزة آدم (٦) ، ومن «ها» (٧) متصلة بـ «ذا» ،
 خالية من كاف (٨) ، وبجميع فروعها (٩) إلا «تا» و«تى» ،
 وحذفت أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على
 ثلاثة أحرف ما لم يحذف منها شيء ، كـ «إسرائيل» ، و«داود» ،

(١) في (ب) : باب .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) في هامش (ح ، ص) : يخلوا . والمقصود الألفاظ الثلاثة ، وما جاء بالتحقيق أنسب .

(٤) في (ص) : وثمانى ، وفي (ح) : وثمان .

(٥) في (م ، ح) : ثلاث وثلثين .

(٦) في (س) : إدغام .

(٧) في (س) : هنا ، وفي (م) : هاء .

(٨) فإن اتصلت الكاف بالإثبات نحو : هاذك .

(٩) في (شع) : ومن جميع فروعها .

أو يخف التباسه كـ «عامر» ؛ وحُذفتُ أيضاً من نحو «مفاعل»
و «مفاعيل» ، غير ملتبسين بواحد له لكونه على غير صورته ،
أو في غير موضعه ، ومن ملئكة^(١) وسموات ، وصالحات
و «صالحين»^(٢) ، ونحوهما غير ملتبس^(٣) ولا مضعّف ،
ولا معتل اللام .

ويُكتَبُ^(٤) بلامٍ واحدةٍ «الَّذِي» وجمعه ، و «الَّتِي»
وفروعه ، و «اليلة» و «الليل»^(٥) في الأجود ، وبلامين
«لله» ونحوه ممّا فيه ثلاث لامات لفظاً .

(فصل) : زِيدَتْ أَلْفٌ فِي «مائة» و «مائتين» ، وبعد
واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماضٍ أو أمر .

وربّما زِيدَتْ فِي نَحْوِ : يَدْعُو^(٦) ، وَهَمْ ضَارِبُو زَيْدٍ^(٧) ،
وَشَدَّتْ زِيَادَتِهَا فِي الرَّبُّوَا^(٨) ، وَ «إِنْ امْرُؤًا»^(٩) ، وَزِيدَتْ
وَإِذَا فِي «أَوْلَيْكَ» ، وَ «أَوْلُوا»^(١٠) ، وَ «أَوْلَاتٍ»

(١) فِي (م ، ش) : مَلَائِكَةٌ .

(٢) فِي (ص ، ش) : وَصَالِحِينَ وَصَالِحَاتٍ .

(٣) سَقَطَتْ «غَيْرٌ» مِنْ (س) وَفِي (د) : غَيْرٌ مَلْتَبَسِينَ .

(٤) فِي (د) : وَتَكْتَبُ .

(٥) فِي (س ، م) : وَاللَّيْلَةُ وَاللَّيْلِيلُ .

(٦) فِي بَعْضِ النُّسخِ : يَدْعُوا .

(٧) فِي بَعْضِ النُّسخِ : ضَارِبُوا زَيْدًا .

(٨) فِي بَعْضِ النُّسخِ : الرَّبُّو .

(٩) فِي بَعْضِ النُّسخِ : وَإِنْ امْرُؤًا .

(١٠) فِي بَعْضِ النُّسخِ : وَأَوْلُوا .

و «يَا أُخَيَّ» (١) ، و «عمرو» غير منصوب (٢) ، وزيدت ياءً
في «بأييد» ، و «من (٣) نبأى المرسلين» ، و «ملايه» ،
و «ملايهم» (٤) ، وهذا مما ينقاد إليه ولا يقاس
عليه (٥)

(١) في (م) : يا أخى .

(٢) للفرقة بينه وبين عمر .

(٣) في (ص) : وفي «نبأى المرسلين» .

(٤) وهذا كله من رسم المصحف .

(٥) فالانقياد إليه في رسم المصحف اتباعا للسلف ، وعدم اقتباسه أن لا يكتب هكذا إلا في

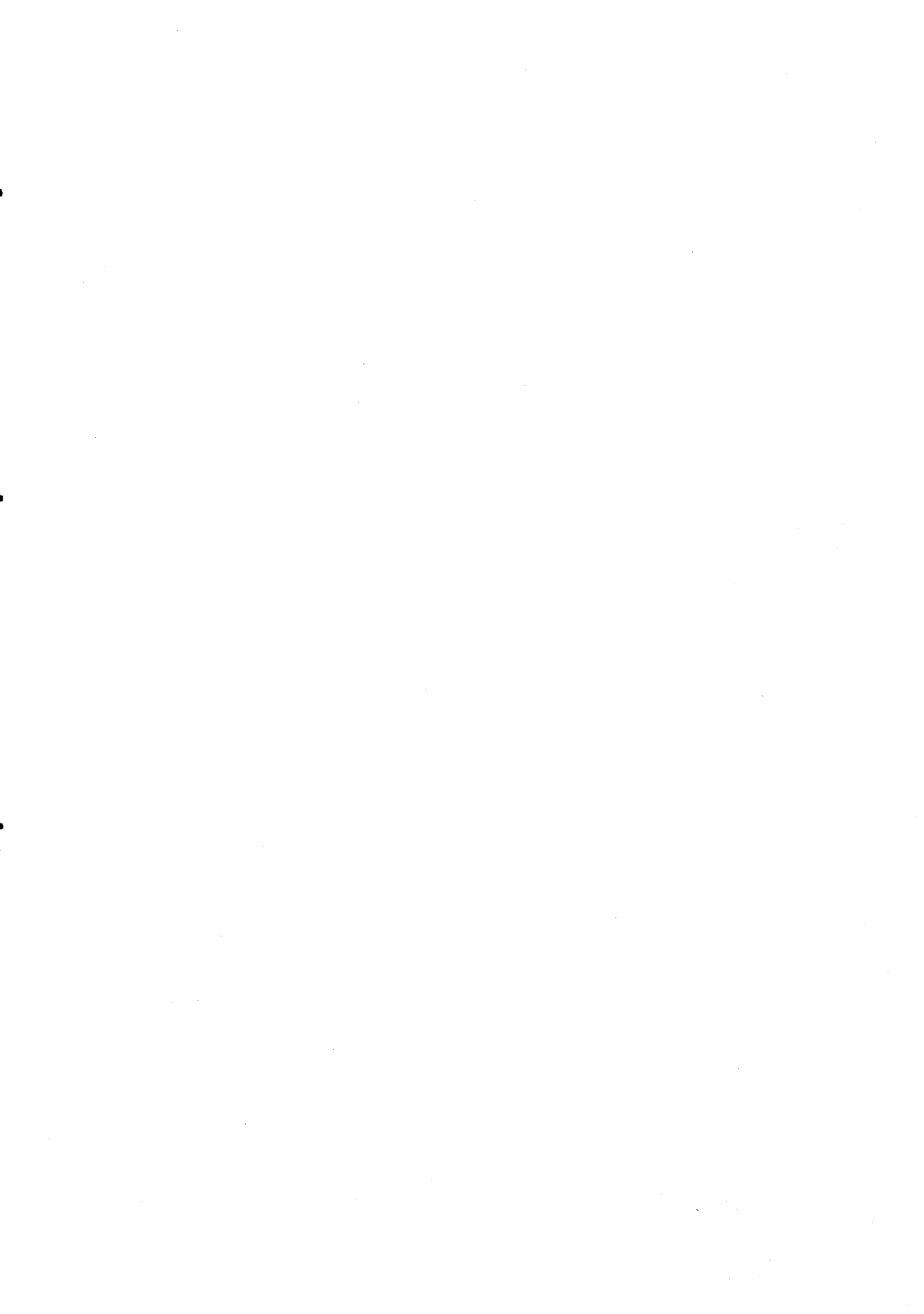
أولا : فهرس التمهيدي

- ١ - أولا : ابن مالك : حياته ومؤلفاته ومذهبه النحوى نسبه .
- ٢ - نسبه و منزل الطائيين بالأندلس . مسقط رأسه . مولده .
- ٣ - أسرته . دراسته وأساتذته بالأندلس :
- ٤ - ثابت بن خيار ، أبو علي الشلوين . رحلة ابن مالك إلى الشرق وأثرها في حياته . الفتن والاضطرابات أيام نشأة ابن مالك .
- ٦ - مصر والشام عند مقدم ابن مالك .
- ٧ - الحركة الفكرية في مصر والشام في ذلك العصر . جولة ابن مالك ببلاد الشرق واستقراره بدمشق .
- ٨ - أثر الرحلة في ابن مالك .
- ٩ - دراساته وأساتذته بالشرق : العلم السخاوى .
- ١٠ - ابن صباح ، ومكرم ، وابن يعيش .
- ١١ - ابن عمرون . اشتغاله بالإمامة والتدريس .
- ١٢ - الظاهرية (السلطانية) .
- ١٣ - العادلية . قسم القراءات واللغة العربية . المشيخة الكبرى .
- ١٤ - أسرته بالشرق ووفاته . بدر الدين .
- ١٥ - تقي الدين الأسد . أخلاق ابن مالك وصفاته .
- ١٦ - وفاته وورثاؤه .
- ١٧ - مؤلفاته :
- ١٨ - مؤلفاته النحوية :
- (١) الكافية الشافية .
- ١٩ - (٢) الوافية في شرح الكافية الشافية .
- ٢٠ - (٣) الخلاصة المشهورة بالألفية .
- ٢١ - (٤) التسهيل .
- (٥) شرح التسهيل .
- (٦) المؤصل في نظم المفصل .
- (٧) سبك المنظوم وفك المختوم .

- ٢١ - (٨) عمدة الحافظ وعدة الالفاظ .
- ٢٢ - (٩) شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ (شرح العمدة) .
- (١٠) إكمال العمدة .
- (١١) شرح إكمال العمدة .
- (١٢) شواهد التوضيح والتصحيح .
- ٢٣ - (١٣) المقدمة الأسدية .
- (١٤) شرح الجزولية .
- (١٥) نكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب .
- ٢٤ - مؤلفاته اللغوية :
- (١٦) نظم الفرائد .
- ٢٦ - (١٧) مثلثات ابن مالك المسماة : إكمال الإعلام بمثلث الكلام .
- ٢٨ - (١٨) إكمال الإعلام بتثليث الكلام .
- ٢٩ - (١٩) ثلاثيات الأفعال .
- (٢٠) لامية الأفعال .
- ٣٠ - (٢١) شرح لامية الأفعال .
- ٣١ - (٢٢) تحفة المودود في المقصور والممدود .
- ٣٢ - (٢٣) شرح تحفة المودود .
- (٢٤) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .
- ٣٣ - (٢٥) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد .
- ٣٤ - (٢٦) قصيدة أخرى في الظاء والضاد .
- (٢٧) أرجوزة أخرى في الظاء والضاد .
- (٢٨) النظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز .
- (٢٩) الوفاق في الإبدال .
- (٣٠) كتاب الألفاظ المختلفة .
- (٣١) ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل .
- (٣٢) فتاوى في العربية .
- ٣٥ - (٣٣) منظومة في ماورد من الأفعال بالواو والياء .

الموضوع	ص
كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر .	٣٥ - (٣٤)
مؤلفاته في الصرف :	٣٦ -
إيجاز التعريف في علم التصريف .	٣٧ - (٣٥)
شرح تصريف ابن مالك المأخوذ من كافيته .	٣٨ - (٣٦)
في القراءات :	
المالكية في القراءات .	(٣٧)
اللامية في القراءات .	٣٩ - (٣٨)
كتاب العروض وخطأ نسبته إليه ، وكتاب نظم الكفاية في اللغة .	
الفوائد والمقاصد .	٤٠ -
شعره .	٤١ -
نظم المصنفات .	٤٢ -
مذهبه النحوى :	٤٣ -
(١) التجديد في منهج التأليف .	
(٢) النظم العلمى .	٤٤ -
(٣) التيسير .	
(٤) المزج والاختيار .	٤٥ -
(٥) مزج النحو باللغة والتصريف .	
(٦) الشواهد عند ابن مالك .	
(٧) الاحتجاج بالحديث .	٤٦ -
(٨) الضرورة عند ابن مالك .	٤٨ -
(٩) الاصطلاحات عند ابن مالك .	٤٩ -
(١٠) القياس عند ابن مالك .	٥١ -
(١١) احترام السماع .	٥٥ -
(١٢) مذهبه في الإلحاق .	
(١٣) العامل عند ابن مالك .	٥٧ -
(١٤) العلة عند ابن مالك .	٥٩ -
(١٥) الدقة في التعبير .	٦١ -

الموضوع	ص
مقدمة التسهيل	
٦٤ - ثانيا : التسهيل وخصائصه :	
٦٥ - موضوع الكتاب .	
٦٦ - الخلافات والمذاهب فى التسهيل .	
٦٨ - نسبة الكتاب لابن مالك . نسخ التسهيل .	
٦٩ - نسخ التحقيق : (١) النسخة (ص) .	
٧٠ - (٢) النسخة . (ح) .	
(٣) النسخة (د) .	
٧١ - (٤) النسخة (س) .	
٧٢ - (٥) النسخة (م) .	
(٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) نسخ الظاهرية : (١ ، ب ، ج ، هـ)	
٧٣ - شروح التحقيق :	
(١) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك وولده بدر الدين : (شم) .	
٧٥ - (٢) المساعد على تسهيل الفوائد : (شع) .	
٧٦ - (٣) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد : (شد) .	
٧٧ - (٤) الجامع بين التسهيل والخلاصة .	
(٥) شرح التكميل لخاتمة التسهيل .	
٧٨ - شروح أخرى للتسهيل .	
٧٩ - النسخة المحققة ومنهج التحقيق .	
٨٠ - بين الكافية والألفية والتسهيل .	
٨١ - الخلافات الشكلية .	
٨٤ - الخلافات الموضوعية .	
٨٥ - زيادات التسهيل .	
٩٠ - الخلافات فى نقل الآراء .	
٩٣ - اختلاف آراء ابن مالك .	
١٠٠ - التسهيل بين كعب النحو .	



ثانيا : فهرس الأبواب والفصول

صفحة	الموضوع	الفصل	الباب
٣	باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	—	١
٧	باب إعراب الصحيح الآخر	—	٢
١١	باب إعراب المعتل الآخر	—	٣
١٢	باب إعراب المثني والمجموع على حده	—	٤
١٦	باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح :	—	٥
١٩	فصل : يتم في التثنية من المحذوف اللام	١	—
٢٠	فصل : يجمع بالألف والتاء قياسا	٢	—
٢١	باب المعرفة والنكرة	—	٦
٢٢	باب المضمرة :	—	٧
٢٥	فصل : تلحق قبل باء المتكلم إن نصب بغير صفة	٣	—
٢٥	فصل : من المضمرة منفصل في الرفع	٤	—
٢٦	فصل : يتعين انفصال الضمير إن حصر وإنما	٥	—
٢٧	فصل : الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب	٦	—
٢٩	فصل : من المضمرة المسمى عند البصريين فصلا	٧	—
٣٠	باب الاسم العلم	—	٨
٣٣	باب الموصول :	—	٩
٣٦	فصل : من وما في اللفظ مفردان مذكوران	٨	—
٣٧	فصل : وتقع أى شرطية واستفهامية	٩	—
٣٧	فصل : من الموصول الحرفية أن الناصبة مضارعا	١٠	—
٣٨	فصل : الموصول والصلة كجزء من اسم	١١	—
٣٩	باب اسم الإشارة	—	١٠
٤٢	باب المعرفة بالأداة :	—	١١
٤٢	فصل : مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة	١٢	—
٤٤	باب المبتدأ :	—	١٢
٤٧	فصل : الخبر مفرد وجملة	١٣	—
٥١	فصل : تدخل الفاء على خبر المبتدأ	١٤	—

الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
١٣	-	باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :	٥٢
-	١٥	فصل : يقترن بإلا الخبر المنفى إن قصد إيجابه	٥٤
-	١٦	فصل : ألحق الحجازيون بليس ما النافية	٥٦
١٤	-	باب أفعال المقاربة :	٥٩
١٥	-	باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	٦١
-	١٧	فصل : يستدام كسر إن ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر	٦٢
-	١٨	فصل : يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة	٦٣
-	١٩	فصل : ترادف إن نعم فلا إعمال	٦٥
-	٢٠	فصل : لتأول أن ومعمولها بمصدر	٦٦
-	٢١	فصل : يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن	٦٦
١٦	-	باب لا العاملة عمل إن :	٦٧
-	٢٢	فصل : إذا انفصل مصحوب لا	٦٨
١٧	-	باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :	٧٠
-	٢٣	فصل : يحكى بالقول وفروعه الجمل	٧٣
-	٢٤	فصل : تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين	٧٤
١٨	-	باب الفاعل	٧٥
١٩	-	باب النائب عن الفاعل :	٧٧
-	٢٥	فصل : يضم مطلقاً أول فعل النائب	٧٧
-	٢٦	فصل : يجب وصل الفعل بمرفوعه	٧٨
٢٠	-	باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه	٨٠
٢١	-	باب تعدى الفعل ولزومه :	٨٣
-	٢٧	فصل : المتعدى من غير بابي ظن وأعلم	٨٤
-	٢٨	فصل : يجب تأخير منصوب الفعل	٨٤
-	٢٩	فصل : يجوز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل	٨٥
-	٣٠	فصل : يحذف كثيراً المفعول به غير الخبر عنه	٨٥
-	٣١	فصل : تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدى	٨٥
٢٢	-	باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً	٨٦
٢٣	-	باب الواقع مفعولاً مطلقاً :	٨٧
-	٣٢	فصل : المجموع بدلاً من اللفظ بفعل مهمل	٨٨
٢٤	-	باب المفعول له	٩٠
٢٥	-	باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه :	٩١

الـباب	الفصل	الموضوع	صفحة
—	٣٣	فصل : وفي الظروف ظروف مبنية لا التركيب	٩٢
—	٣٤	فصل : الصالح للظرفية القياسية	٩٦
—	٣٥	فصل : من الظروف المكانية كثير التصرف	٦٩
٢٦	—	باب المفعول معه	٩٩
٢٧	—	باب المستثنى :	١٠١
—	٣٦	فصل : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئين	١٠٣
—	٣٧	فصل : تكرر إلا بعد المستثنى بها توكيدا	١٠٤
—	٣٨	فصل : تؤول إلا بغير	١٠٤
—	٣٩	فصل : يستثنى بحاشا وعدا وخلا	١٠٥
—	٤٠	فصل : يستثنى بغير فتحة المستثنى	١٠٩
٢٨	—	باب الحال :	١٠٨
—	٤١	فصل : الحال واجب التنكير	١٠٨
—	٤٢	فصل : وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال	١٠٩
—	٤٣	فصل : لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة	١٠٩
—	٤٤	فصل : يجوز تقديم الحال على عاملها	١١٠
—	٤٥	فصل : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها	١١١
—	٣٦	فصل : يؤكد بالحال مانصبها من فعل أو اسم يشبهه	١١٢
—	٤٧	فصل : تقع الحال جملة خبرية	١١٢
—	٤٨	فصل : لا محل إعراب للجملة المنفصلة	١١٣
٢٩	—	باب التمييز :	١١٤
—	٤٩	فصل : مميز الجملة منصوب منها بفعل يقدر غالبا	١١٥
٣٠	—	باب العدد :	١١٦
—	٥٠	فصل : تحذف تاء الثلاثة وأخواتها	١١٦
—	٥١	فصل : يعطف العشرون وأخواته على النيف	١١٧
—	٥٢	فصل : لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المنفردة إلى تمييز لإلامائة	
		وألـف	١١٩
—	٥٣	فصل : حكم العدد المميز بشيئين في التركيب	١٢٠
—	٥٤	فصل : يؤرخ بالليل لسبقها	١٢٠
—	٥٥	فصل : يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة	١٢١
—	٥٦	فصل : استعمل كخمسة عشر ظروف كيوم يوم	٦٢٢
٣١	—	باب كم وكأين وكذا :	١٢٤
—	٥٧	فصل : لزم كم التصدير	١٢٥
—	٥٨	فصل : معنى كأين وكذا كم الخبرية	١٢٥
٣٢	—	باب نعم وبئس :	١٢٦

صفحة	الموضوع	الباب	الفصل
١٢٦	فصل : فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر	—	٥٩
١٢٩	باب حبذا	٣٣	—
١٣٠	باب التعجب :	٣٤	—
١٣٠	فصل : همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدى	—	٦٠
١٣١	فصل : بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثى مجرد	—	٦١
١٣٣	باب أفعل التفضيل :	٣٥	—
١٣٤	فصل : إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف	—	٦٢
١٣٥	فصل : لا يرفع أفعل التفضيل في الأعراف ظاهراً	—	٦٣
١٣٦	باب اسم الفاعل :	٣٦	—
١٣٦	فصل : يعمل اسم الفاعل غير المصغر	—	٦٤
١٣٧	فصل : يضاف اسم الفاعل المجرد	—	٦٥
١٣٨	فصل : يعمل اسم الفاعل عمل فعله	—	٦٦
١٣٩	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :	٣٧	—
١٣٩	فصل : معمول الصفة المشبهة ضمير بارز	—	٦٧
١٤٠	فصل : إذا كان معنى الصفة سابقتها رفعت ضميره	—	٦٨
١٤٢	باب لإعمال المصدر :	٣٨	—
	فصل : يجيء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معمول عامله على	—	٦٩
١٤٣	الأصح البدل		
١٤٤	باب حروف الجر سوى المستثنى بها :	٣٩	—
	فصل : قد يلي — عند غير المبرد — لولا الامتناعية الضمير الموضوع	—	٧٠
١٤٨	للتنصب		
١٤٨	فصل : في الجر بحرف محذوف	—	٧١
١٥٠	باب القسم :	٤٠	—
١٥٢	فصل : المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم	—	٧٢
١٥٣	فصل : وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعى	—	٧٣
١٥٤	فصل : لا يتقدم على جواب قسم معموله	—	٧٤
١٥٥	باب الإضافة :	٤١	—
١٥٦	فصل : لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه	—	٧٥
١٥٧	فصل : لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء	—	٧٦
١٥٨	فصل : ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى	—	٧٧
١٥٨	فصل : تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة	—	٧٨
١٥٩	فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به	—	٧٩

الرقم	الموضوع	الفصل	الرقم
١٦٠	فصل : يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف	٨٠	—
١٦١	فصل : الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم	٨١	—
١٦٣	باب التابع	—	٤٢
١٦٤	باب التوكيد :	—	٤٣
١٦٦	فصل : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته	٨٢	—
١٦٧	باب النعت :	—	٤٤
١٦٧	فصل : المنعوت به مفرد أو جملة	٨٣	—
١٦٩	فصل : يفرق نعت غير الواحد بالعطف	٨٤	—
١٧٠	فصل : من الأسماء ما ينعت به وينعت	٨٥	—
١٧٠	فصل : يقام النعت مقام المنعوت كثيراً	٨٦	—
١٧١	باب عطف البيان	—	٤٥
١٧٢	باب البدل :	—	٤٦
١٧٣	فصل : المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول	٨٧	—
١٧٤	باب المعطوف عطف النسق :	—	٤٧
١٧٥	فصل : المعطوف بحتى بعض متبوعه أو كبعضه	٨٨	—
	فصل : لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف	٨٩	—
١٧٧	عليه		
١٧٨	فصل : قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه	٩٠	—
١٧٩	باب النداء :	—	٤٨
١٧٩	فصل : يبنى المنادى لفظاً أو تقديراً	٩١	—
١٨١	فصل : لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام	٩٢	—
١٨١	فصل : لتابع غير أى واسم الإشارة من منادى كرفوع	٩٣	—
١٨٢	فصل : حال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى	٩٤	—
	فصل : يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير ياهن وياهنان	٩٥	—
١٨٣	وياهنون		
١٨٤	باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها	—	٤٩
١٨٥	باب الندبة :	—	٥٠
١٨٥	فصل : يبدل من ألف الندبة مجانس ما وليت	٩٦	—
١٨٧	باب أسماء لازمت النداء	—	٥١
١٨٨	باب ترخيم المنادى :	—	٥٢
١٨٩	فصل : تقدير ثبوت المحذوف لترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه	٩٧	—

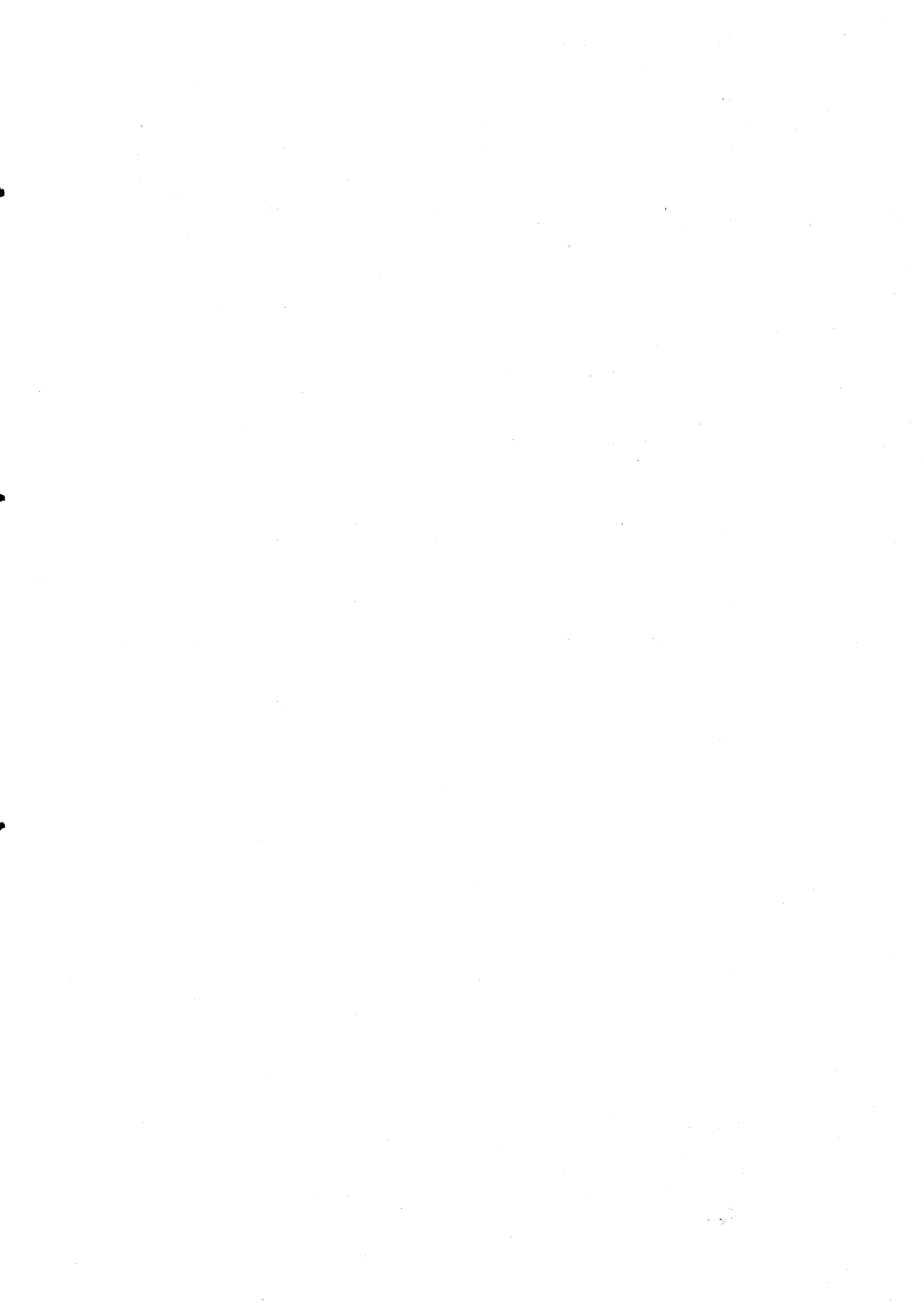
صفحة	الموضوع	الباب	الاصول
١٨٩	فصل : قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخيماً	—	٩٨
١٩١	باب الاختصاص	—	٥٣
١٩٢	باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما :	—	٥٤
١٩٣	فصل : ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثل وشبهه	—	٩٩
١٩٥	باب أبنية الأفعال ومعانيها :	—	٥٥
١٩٥	فصل : حق عين مضارع فعل الفتح	—	١٠٠
١٩٦	فصل : اسم الفاعل من متعدى فعل على فاعل	—	١٠١
١٩٦	فصل : لفعل تعد ولزوم	—	١٠٢
١٩٧	فصل : يكسر ما قبل آخر المضارع	—	١٠٣
١٩٨	فصل : انفرد الرباعي بفعل لازماً ومتعدياً	—	١٠٤
١٩٨	فصل من مثل المزيد فيه أفعال	—	١٠٥
٢٠١	فصل : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل	—	١٠٦
٢٠٢	فصل : يقال للمعتل الفاء مثال	—	١٠٧
٢٠٢	فصل : صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المحزوم المحذوف أوله	—	١٠٨
٢٠٣	باب همزة الوصل :	—	٥٦
٢٠٣	فصل : لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا في ضرورة	—	١٠٩
٢٠٤	باب مصادر الفعل الثلاثي	—	٥٧
٢٠٦	باب مصادر غير الثلاثي	—	٥٨
٢٠٧	فصل : تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال	—	١١٠
٢٠٧	فصل : يجيء المصدر على زنة اسم المفعول	—	١١١
٢٠٨	باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة :	—	٥٩
٢٠٩	فصل : يصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرتة أو محلها مفعلة	—	١١٢
٢١٠	باب أسماء الأفعال والأصوات :	—	٦٠
٢١٣	فصل : وضع الأصوات إما لجزر كهلا للخيل	—	١١٣
٢١٦	باب تونى التوكيد :	—	٦١
٢١٦	فصل : الفعل المؤكد بالنون مبني	—	١١٤
٢١٧	فصل : تختص الخفيفة بحذفها وصلها للملافة ساكن	—	١١٥
٢١٧	فصل : التنوين نون ساكنة تزداد آخر الاسم	—	١١٦
٢١٨	باب منع الصرف :	—	٦٢
٢٢٠	فصل : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه	—	١١٧
٢٢١	فصل : ما منع صرفه دون علمية منع معها	—	١١٨
٢٢١	فصل : ينون في غير النصب ما آخره ياء تلي كسرة	—	١١٩
٢٢١	فصل : قد يضاف صدر المركب فيتأثر بالعوامل	—	١٢٠

الـباب	الفصل	الموضوع	صفحة
—	١٢١	فصل : العدل المانع مع الوصفية	٢٢٢
—	١٢٢	فصل : يصرف مصغراً ما لا يصرف مكبراً	٢٢٣
—	١٢٣	فصل : يصرف ما لا ينصرف للتناسب أو للضرورة	٢٢٣
٦٣	—	باب التسمية بلفظ كائن ما كان	٢٢٥
٦٤	—	باب إعراب الفعل وعوامله :	٢٢٨
—	١٢٤	فصل : ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار	٢٣٠
—	١٢٥	فصل : وتضمير أن الناصبة أيضاً لزوماً	٢٣٢
—	١٢٦	فصل : تظهر أن وتضمير بعد عاطف الفعل على اسم صريح	٢٣٣
—	١٢٧	فصل : تزداد أن جوازا بعد لما	٢٣٣
—	١٢٨	فصل : المنصوب بعد حتى مستقبل أو ماض في حكمه	٢٣٤
٦٥	—	باب عوامل الجزم :	٢٣٥
—	١٢٩	فصل : قد يجزم بإذا الاستقبالية حملاً على متى	٢٣٧
—	١٣٠	فصل : لأداة الشرط صدر الكلام	٢٣٨
—	١٣١	فصل : لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه	٢٤٠
—	١٣٢	فصل : إذا ولي لما فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف	٢٤١
٦٦	—	باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك :	٢٤٢
—	١٣٣	فصل : تكون قد اسماً لكفى	٢٤٢
—	١٣٤	فصل : حروف التحضيض هلا وألولا ولوما	٢٤٣
—	١٣٥	فصل : ها ويا حرفا تنبيه	٢٤٤
—	١٣٦	فصل : من حروف الجواب نعم	٢٤٤
—	١٣٧	فصل : كلا حرف ردع وزجر	٢٤٥
—	١٣٨	فصل : قد يقوم مقام ما يفعل أحد أقل	٢٤٦
—	١٣٩	فصل : منعت التصرف أفعال	٢٤٦
٦٧	—	باب الحكاية :	٢٤٨
—	١٤٠	فصل : إن سأل بالهمزة عن مذكور منكر	٢٤٩
—	١٤١	فصل : إذا نطق بكلمة متذكر غير قاصد للوقف	٢٥٠
٦٨	—	باب الإخبار	٢٥١
٦٩	—	باب التذكير والتأنيث :	٢٥٣
—	١٤٢	فصل : الغالب في الصفات المختصة بالإناث	٢٥٤
—	١٤٣	فصل : لا تلحق التاء غالباً صفة على مفعول	٢٥٤
٧٠	—	باب ألفى التأنيث	٢٥٥
٧١	—	باب المقصور والمدود	٢٥٨

الـباب	الفصل	الموضوع	صفحة
٧٢	—	باب التقاء الساكنين :	٢٥٩
—	١٤٤	فصل : تفتح نون من مع حرف التعريف وشبهه	٢٥٩
—	١٤٥	فصل : استصحاب بنو تميم إدغام الفعل المضعف	٢٦٠
٧٣	—	باب النسب :	٢٦١
—	١٤٦	فصل : يقال في فَعَيْلَة فُعَيْلٌ	٢٦٣
—	١٤٧	فصل : لا يجبر في النسب من المحذوف الفاء أو العين إلا المعتل اللام	٢٦٣
—	١٤٨	فصل : تبدل همزة ياء نحو سقاية	٢٦٤
—	١٤٩	فصل : قد تلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد	٢٦٥
٧٤	—	باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره :	٢٦٧
—	١٥٠	فصل : تكسير الواحد الممتاز بالياء محفوظ	٢٦٨
—	١٥١	فصل : أفعال لاسم على فَعَلَّ صحيح العين	٢٦٩
—	١٥٢	فصل : أفعال لاسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعال	٢٦٩
—	١٥٣	فصل : أفعلة لاسم مذكر رباعي بمدة ثالثة	٢٧٠
—	١٥٤	فصل : من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَّ	٢٧٠
—	١٥٥	فصل : من أمثلة الكثرة فعال	٢٧٢
—	١٥٦	فصل : من أمثلة الكثرة فَعَلَّ	٢٧٤
—	١٥٧	فصل : غير فواعل وفعاليل من المساويهما في البنية لكل ما زاد على	
		ثلاثة أحرف	٢٧٨
—	١٥٨	فصل : تجوز مماثلة ما مائل مفاعيل لمفاعل	٢٧٩
—	١٥٩	فصل : من أسماء الجمع مالا واحدا له من لفظه	٢٨٠
—	١٦٠	فصل : يجمع العلم المرتجل والمنقول	٢٨١
—	١٦١	فصل : يجمع اسم الجمع وجمع التكسير	٢٨٢
٧٥	—	باب التصغير :	٢٨٤
—	١٦٢	فصل : يرد إلى أصله في التصغير والتكسير	٢٨٦
—	١٦٣	فصل : تلحق تاء التأنيث في تصغير ما لم يشذ من مؤنث بلا علامة	٢٨٦
—	١٦٤	فصل : تصغر أسماء الجموع وجموع القلة	٢٨٧
—	١٦٥	فصل : قد يستغنى بمصغر عن مكبر	٢٨٧
—	١٦٦	فصل : لا يصغر من غير المتمكن إلا إذا والذى وفروعهما الآتى	
		ذكرها	٢٨٨
—	١٦٧	فصل : تصغير الترخيم	٢٨٩
٧٦	—	باب التصريف :	٢٩٠
—	١٦٨	فصل : الاسم الثلاثي المجرد مفتوح الأول	٢٩٠

صفحة	الموضوع	الفصل	الباب
٢٩١	فصل : استثقل تماثل أصلين في كلمة	١٦٩	—
٢٩٣	فصل : لأصالة الفعل في التصريف زيد قبل فاء ثلاثيه إلى ثلاثة	١٧٠	—
٢٩٤	فصل : أهمل من المزيد فيه فعول وفعول	١٧١	—
٢٩٥	فصل : يحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين	١٧٢	—
٢٩٦	فصل : إن تضمنت كلمة متباينين ومتماثلين	١٧٣	—
٢٩٧	فصل : ما آخره همزة أو نون بعد ألف	١٧٤	—
٢٩٨	فصل : الزائد إما للإلحاق وإما لغيره	١٧٥	—
٣٠٠	فصل : يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام	١٧٦	—
٣٠٠	فصل : تبدل الهمزة وجوبا	١٧٧	—
٣٠١	فصل : إذا اكتنف طرفا اسم حرفي لين بينهما ألف	١٧٨	—
٣٠١	فصل : يجب أيضا إبدال الهمزة مما يلي ألف جمع يشاكل مفاعل	١٧٩	—
٣٠٢	فصل : تبدل الهمزة الساكنة دون ندور	١٨٠	—
٣٠٢	فصل : إذا كان في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى	١٨١	—
٣٠٤	فصل : تبدل الياء بعد كسرة	١٨٢	—
٣٠٤	فصل : تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة	١٨٣	—
٣٠٦	فصل : تحذف الياء المدغمة في مثلها	١٨٤	—
٣٠٨	فصل : اجتنبوا ضمة غير عارضة في واو قبل واو	١٨٥	—
٣٠٨	فصل : تبدل ياء الواو الملاقية ياء في كلمة	١٨٦	—
٣٠٩	فصل : تبدل الياء من الواو لاما لفعل	١٨٧	—
٣١٠	فصل : تبدل الألف بعد فتحة متصلة	١٨٨	—
٣١١	فصل : إن كانت الياء أو الواو عين فعل	١٨٩	—
٣١٢	فصل : تبدل في اللغة الفصحى التاء من فاء الافعال وفروعه	١٩٠	—
٣١٢	فصل : من وجوه الإعلال الحذف	١٩١	—
٣١٣	فصل : وما اطرد حذف همزة أفعل	١٩٢	—
٣١٥	فصل : من وجوه الإعلال القلب	١٩٣	—
٣١٦	فصل : أبدلت الياء سماعا من ثالث الأمثال	١٩٤	—
٣١٧	فصل : وقع التكافؤ في الإبدال بين الطاء والذال والتاء	١٩٥	—
٣١٩	باب مخارج الحروف :	—	٧٧
٣١٩	فصل : هذه الحروف فروع تستحسن	١٩٦	—
٣٢٠	فصل : من الحروف مهموسة	١٩٧	—

صفحة	موضوع	الباب	الفصل
٣٢٠	فصل : في الإدغام	—	١٩٨
٣٢٢	فصل : إذا تحرك المثلان من كلمتين	—	١٩٩
٣٢٣	فصل : وقع التكافؤ في الإدغام بين الحاء والعين	—	٢٠٠
٣٢٣	فصل : تدغم النون الساكنة دون غنة في الراء واللام	—	٢٠١
٣٢٤	فصل : تدغم تاء تفاعل وشبهه في مثلها	—	٢٠٢
٣٢٥	باب الإمالة .	٧٨	—
٣٢٨	باب الوقف .	٧٩	—
٣٢٩	فصل : إن كان الموقوف عليه متحركاً غير هاء تأنيث سكن	—	٢٠٣
٣٣٠	فصل : إبدال الهاء من تاء التأنيث الاسمية	—	٢٠٤
٣٣٠	فصل : يوقف بهاء السكت على الفعل المعتل الآخر جزماً أو وقفاً	—	٢٠٥
٣٣١	فصل : وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة	—	٢٠٦
٣٣٢	باب الهجاء :	٨٠	—
	فصل : تعتبر المطابقة بالأصل إن كان الحرف مدغماً فيما ليس من	—	٢٠٧
٣٣٣	كلمته	—	—
٣٣٤	فصل : من اعتبار المطابقة بالمآل	—	٢٠٨
	فصل : إن أدى القياس في المهموز وغيره إلى توالي لينين متماثلين	—	٢٠٩
٣٣٦	أو ثلاثة	—	—
٣٣٦	فصل : حذفت الألف من الله والرحمن	—	٢١٠
٣٣٧	فصل : زيدت ألف في مائة ومائتين	—	٢١١



ثالثا : الفهرس التفصیلی للقواعد والأحكام

- ١ - مقدمة التسهيل
- ٣ - (١) باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به :
الكلمة ، أنواعها ، الكلام .
الاسم ، الفعل ، الحرف .
مميزات الاسم ، المسميات .
- ٤ - مميزات الفعل ، أقسامه .
مميزات الفعل الماضي ، والأمر ، والمضارع .
زمن الأمر والمضارع ، صلاحية المضارع للمستقبل والحال .
- ٥ - ترجيح الحال وتعيينه في المضارع ، تخلصه للاستقبال .
حروف التنفيس ، انصراف المضارع إلى المضي .
انصراف الماضي إلى الحال ، وانصرافه إلى الاستقبال .
- ٦ - احتماله المضي والاستقبال .
- ٧ - (٢) باب إعراب الصحيح الآخر :
الإعراب . في الاسم .
بناء الحروف والأفعال إلا المضارع .
علة إعراب المضارع ، وأحوال بنائه .
امتناع إعراب الاسم ، الاسم المتمكن .
أنواع الإعراب .
- ٨ - اختصاص الجر بالاسم ، والجزم بالفعل وعلة ذلك .
الإعراب الأصلي والنيابة .
علامات الإعراب الأصلي .
نيابة الفتحة عن الكسرة ، والكسرة عن الفتحة ، والواو عن الضمة ، والألف عن
الفتحة ، والياء عن الكسرة .
الأسماء الستة وأحوالها وإعرابها .
- ٩ - نيابة النون عن الضمة .
- ١٠ - حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة .
البناء ، أنواعه .

- ١١ - (٣) باب إعراب المعتل الآخر :
ظهور الإعراب وتقديره .
تقدير الإعراب فيما آخره ألف .
تقديره فيما آخره واو أو ياء .
حذف حروف العلة .
أثر الضرورة في إعراب المعتل الآخر .
- ١٢ - (٤) باب إعراب المثني والمجموع على حده :
الثنية ، وعلاماتها ، وإعراب المثني ، نون الثنية ولغاتها ، حذف نون الثنية ، ألف
الثنية في لغة بني الحارث .
الملحق بالمثني ، كلا وكلتا ، قيام العطف مقام الثنية .
- ١٣ - الجمع ، جمع التكسير وجمع التصحيح للمذكر ، علامات جمع التصحيح ، وإعرابه ،
نون الجمع وأحوالها ، حكم الألف والواو والياء والنون عند ابن مالك .
جمع المؤنث وعلاماته .
- ١٤ - شروط تصحيح المذكر ، الملحق بجمع المذكر .
- ١٥ - إعراب المعتل اللام .
- ١٦ - (٥) باب كيفية الثنية وجمعي التصحيح :
الاسم المقصور ، والمنقوص ، والممدود .
ثنية كل وجمعه جمع تصحيح .
- ١٨ - جمع ابن وأب وأخ وهن وذى ، وبنت وابنة وأخت وهنت وذات .
جمع الأم من الناس ومن غير الناس .
جمع الإناث القياسى والسماعى والشاذ .
- ١٩ - ثنية المحذوف اللام واسم الجمع والمكسر .
اختار في المضافين إلى متضمنهما لفظاً أو معنى .
تعاقب الإفراد الثنية ، وقوع الجمع موقع واحده أو مثناه .
- ٢٠ - ما يجمع بالألف والتاء قياساً .
- ٢١ - (٦) باب المعرفة والنكرة :
أنواع المعرفة . النكرة .

- ٢٢ - (٧) باب المضمير :
تعريف المضمير ، واجب الخفاء ، وجائز الخفاء ، البارز المتصل ، ميم الجمع .
- ٢٣ - أحوال الفعل المسند إلى الضمير ، ضمير الرفع .
استعمال ضمير الغائبة والغائب في موضع ضمير الغائبين ، وكذا ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل .
- ٢٤ - البارز المتصل في الجر والنصب .
- ٢٥ - نون الوقاية ، حالات حذفها :
المنفصل في الرفع .
- ٢٦ - الضمير ليّنا .
تعين انفصال الضمير ، حالات الاتصال .
- ٢٧ - تقديم مفسر ضمير الغائب .
- ٢٩ - بناء المضمير .
على الضمائر اختصاصا وأدائها .
تليب الأخص في الاجتماع .
ضمير الفصل والعماد ، لفظه ، مواضع وقوعه ، إعرابه ، تعيين فصايته .
- ٣٠ - (٨) باب الاسم العلم :
تعريف العلم ، المنقول والمرئجل ، المقيس والشاذ ، المفرد والمركب ، الكنية ، ذو المزج وإعرابه ، واللقب ،
- ٣١ - وإعرابه ، العلم المنكر ، العلم النوعي ، الأمثلة الموزون بها .
- ٣٢ - الكناية بفلان وفلانة ، وهن وهنة ، وكيت وذيت ... الخ
- ٣٣ - (٩) باب الموصول :
بريف الموصول ، العائد وجملة الصلة ، الحروف الموصولة .
الأسماء الموصولة ، ثنية الأسماء الموصولة وجمعها وإعرابها .
ذات وذوات مرادفتا التي واللاقي ، من وما وذا ، ذو الطائية ، أي الموصولة ، الألف واللام بمعنى الذي وفروعه .
- ٣٤ - حذف عائد غير الألف واللام ، حذف منصوب صلة الألف واللام .
- ٣٥ - إعراب أي الموصولة إن حذف ما تضاف إليه ، جواز الحضور والغيبة في ضمير الخبر به أو بموصوفه ، ما يغني عن جملة الصلة .

- ٣٦ - قد يعنى عن عائد الجملة ظاهره . من وما ومراعاة اللفظ والمعنى معهما .
اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، واعتبار اللفظ بعد ذلك .
وقوع من وما شرطيتين واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين .
- ٣٦ - الوصف بما على رأى ، عدم زيادة من ، خلافا للكسائى ، وقوعها على ما لا يعقل ،
وقوع الذى مصدرية وموصوفة .
- ٣٧ - وقوع أى شرطية واستفهامية وصفة لنكرة وحالا .
الاستغناء فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه .
أى بمنزلة كل مع النكرة ، وبمنزلة بعض مع المعرفة ، إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة .
من الموصلات الحرفية أن وأن وكى وما ولو .
- ٣٨ - أحكام الصلة مع الموصول ، حذف ما علم من موصول وصلته غير الألف واللام .
حذف صلة الحرف ، تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه
صلة « ال » .
- ٣٩ - (١٠) باب اسم الإشارة :
تعريفه ، أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى وجمعا .
- ٤٠ - للقريب وللبعيد . اتصاله بالكاف واستصحابه لهاء التثنية .
الكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب ، اتصالها بأرأيت وحيهبل والتجاء ورويد ،
وربما اتصلت ببلى وأبصر وكلا وليس ونعم وبشس وحسبت . نيابة ذى البعد عن ذى
القرب ، وذى القرب عن ذى البعد وتعاقبهما .
- ٤١ - الإشارة إلى الاثنين وإلى الجمع بما للواحد ، الإشارة إلى المكان ، وقد يراد بهنالك وهنالك
وهنا الزمان . بناء اسم الإشارة .
- ٤٢ - (١١) باب المعرف بالأداة :
الأداة هى « ال » لا اللام وحدها ، وقد تخلفها « أم » .
« ال » العهدية والجنسية وللشمول والاستغراق .
زيادة « ال » وقيامها فى الصلة مقام ضمير .
مدلول إعراب الاسم ماهو به عمدة أو فضلة أو بينهما .
الرفع للعمدة وهى مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيهه به لفظا .
والنصب للفضلة وهى مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه
بالمفعول به .

- ٤٣ - والجزم لما بين العمد والفضلة ، وهو المضاف إليه .
وألحق من العمد بالفضلات المنصوب في باب كان وإن ولا .
- ٤٤ - (١٢) باب المبتدأ :
- تعريف المبتدأ والابتداء ، رفع المبتدأ الخبر والخبر المبتدأ . واختلاف الآراء في ذلك ،
الفاعل الذي يسد مسد الخبر ، عدم تثنيته أو جمعه لإعلى لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » .
إجراؤه ذلك المجرى باستحسان ، إجراء غير قائم وشبهه مجرى ما قائم .
- ٤٥ - حذف الخبر جوازا ووجوبا ، إعراب الاسم الذي يلي « لولا » .
- ٤٦ - حذف المبتدأ جوازا ووجوبا . الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر . وقد يعرفان
وينكران بشرط الفائدة . المعرفة خبر النكرة في نحو ؟ كم مالك ؟ واقصد رجلا خير
منه أبوه .
- الأصل تأخير الخبر ، جواز تقديمه ووجوب تقديمه .
- ٤٧ - الخبر مفرد وجملة ، والمفرد مشتق وغيره .
عدم تحمل غير المشتق للضمير مالم يؤول بمشتق .
تحمل المشتق للضمير . استتار الضمير وبروزه .
- ٤٨ - الجملة اسمية وفعلية ، ولا يتمتع كونها طلبية ولا قسمية .
استغناؤها عن العائد ، حذف العائد .
- ٤٩ - ما يعنى عن الخبر باطراد ، ما يعزى للظرف من خبرية وعمل .
لا يعنى ظرف زمان - غالبا - عن خبر اسم عين إلا بشروط .
اسم الزمان خاص أو مشئول به عن خاص .
ويعنى عن خبر اسم معنى مطلقا .
وربما رفع خبراً الزمان الموقوع فى بعضه .
ولا يخص رفع المعرفة بالشعر أو بكونه بعد اسم مكان .
- ٥٠ - رفع المؤنث المتصرف من الظرفين : الزمانى والمكانى .
أحوال يتعين فيها النصب .
جواز نصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها .
إعراب الخلف مخبراً به عن الظاهر .
ما يعنى عن خبر اسم عين :

- ٥٠ - وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا .
توالى المبتدآت وطريقة الإخبار عنها .
- ٥١ - دخول الفاء على خبر المبتدأ وجوبا وجوازا .
دخولها على خبر كل وعلى خبر موصول .
عدم دخولها على خبر غير ذلك .
وتزيلها نواسخ الابتداء إلا « إن وأن ولكن » على الأصح .
- ٥٢ - (١٣) باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :
بلا شرط : كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل ويات وصار وليس ، وصلة لما الظرفية : دام .
ومتنية أو مطلوبة النفي : زال وانفك وبرح وفتى وفتأ وفتأ وونى ورام . دخولها على
المبتدأ قترفعه ويسمى اسما وفاعلا ، وتنصب خبره ويسمى خبرا ومفعولا .
جواز تعدد الخبر .
اختصاص دام والمنقى بما بعدم الدخول على ذى خبر مفرد طلبى .
علة تسميتها نواقص .
- ٥٣ - دلالتها على الزمن والحدث إلا ليس .
كان التامة وأخواتها وعملها عمل مارادفت .
تصرفها كلها إلا ليس ودام ، ولتصاريفها ما لها .
عدم دخول صار وما بعدها على ما خبره فعل ماض .
ورود الخمسة الأوائل بمعنى صار .
- ٥٤ - ويلحق بها مارادفها من آض وعاد وآل ورجع وصار واستحال وتحول وارتد .
وندر الإلحاق بصار فى : ما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حربة .
جواز توسيط أخبارها كلها ، وتقديم خبر صار وما قبلها .
تقدم خبر زال وشرطه .
عدم تقدم خبر دام اتفاقا ، ولا خبر ليس على الأصح .
موانع تقديم الخبر الجائز التقدم .
قد يخبر هنا وفى باب « إن » بمعرفة عن نكرة اختيارا .
اقتران الخبر المنقى بإلا .
- ٥٥ - اختصاص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة ...
ربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا .

- وتختص كان بمراذفة لم يزل كثيرا ، ويجواز زيادتها وسطا وآخرًا .
 اختصاص كان بعد إن ولو بجواز حذفها مع اسمها .
 إضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة .
 وربما أضمرت الناقصة بعد لدن وشبهها .
 التزام حذفها معوضا منها « ما » بعد أن كثيرا ، وبعد إن قليلا .
- ٥٦ - جواز حذف لامها الساكن جزما . ما الحجازية .
 ٥٧ - ويلحق بليس إن النافية قليلا ، و« لا » كثيرا .
 لات واستعمالاتها .
 رفع ما بعد « إلا » في نحو : ليس الطيب إلا المسك لغة تميم .
 زيادة الباء كثيرا في الخبر المنفي بليس وما أختها ، وبعد نفي فعل ناسخ للابتداء . .
- ٥٨ - وقد يسجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها .
 وقد يفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل .
 حكم الوصف الذي يلي العاطف بعد خبر ليس أو ما .
- ٥٩ - (١٤) باب أفعال المقاربة :
 للشروع طفيق وطفق وطيق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهب وقام .
 وللمقاربة هلهل وكاد وكرب وأوشك وألم وأولى .
 وللرجاء عسى وحرى واخولق ، وقد ترد عسى إشفاقا . عملها في الأصل عمل كان .
 التزام كون الخبر مضارعا مجردا مع هلهل وما قبلها ، ومقرونا بأن مع أولى وما بعدها ،
 وبالوجهين مع البواقى .
 خبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرية بإذا أو كلما .
- ٦٠ - عدم تقدم الخبر هنا وجواز توسطه وحذفه إن علم .
 إسناد أوشك وعسى واخولق لأن يفعل .
 اتصال الضمير الموضوع للنصب بعسى وحكمه معها .
 تعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم .
 كاد المنفية .
- ٦١ - (١٥) باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة للخبر :
 وهى إن ولكن وكأن وليت ولعل .
 لزومها المبتدأ والخبر والاستغناء بهما .

- ٦١ - عملها عكس عمل كان الناقصة .
- جواز نصب الاسم والخبر بليت عند الفراء وبالخمسة عند بعض أصحابه .
- ٦٢ - وجوب تأخير الخبر ما لم يكن ظرفاً أو شبهه فيجوز توسيطه .
- جواز حذف الخبر إن علم .
- قد يسد مسده واو المصاحبة والحال .
- الترام الحذف في « ليت شعري » مردفاً باستفهام .
- جواز الإخبار عن نكرة بنكرة أو معرفة .
- يستدام كسر « إن » ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر .
- ٦٣ - إن لزم التأويل لزم الفتح ، وإلا فوجهان .
- مواضع كسر « إن » ، ومواضع فتحها ، ومواضع الوجهين .
- جواز دخول لام الابتداء بعد « إن » المكسورة .
- ٦٤ - زيادة اللام .
- ٦٥ - ترادف إن نعم فلا إعمال .
- وتخفف فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال .
- لزوم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس .
- موقع لكن بين متناقضين ، وامتناع إعمالها مخففة .
- ليتما بين الإعمال والإهمال .
- قلة الإعمال في إنما وعدم سماعه في كأنما ولعلما ولكنما .
- وقوع « أن » ومعموليتها اسماً لعوامل هذا الباب .
- ٦٦ - تخفيف « أن » و « كأن » .
- لغات لعل .
- جواز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع .
- إجازة الكسائي رفع المعطوف على أول مفعول ظن إن خني إعراب الثاني .
- ٦٧ - (١٦) باب « لا » العاملة عمل « إن » :
- عملها عمل « إن » إذا لم تكرر .
- تركيب اسمها معها وبنائوه على ما كان ينصب به إذا لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به .
- ورفع الخبر بها إن لم يركب الاسم معها ، وكذا مع التركيب على الأصح .
- حذف الخبر إذا علم .

- ٦٧ - حذف الاسم وإبقاء الخبر .
 إعراب « لا رجلين فيها » ، و « لا أحد فيها » .
 دخول الباء على « لا » يمنع التركيب غالبا .
 ربما ركبت النكرة مع « لا » الزائدة .
 قد يعامل غير المضاف معاملة في الإعراب .
- ٦٨ - إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة بطل العمل ولزم التكرار .
 وكذا التاليفها خبر مفرد أو شبهه .
 « لا نولك أن تفعل » وتأويله بـ « لا ينبغي » .
 تأويل غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة .
 وجوه إعراب « لا حول ولا قوة إلا بالله » .
 رفع صفة اسم لا أو نصبها أو تركيبها كخمسة عشر .
 إعراب البديل الصالح لعمل لا .
- ٦٩ - حكم الثاني إن كرر اسم لا المفرد دون فصل .
 لا المقرونة بهزمة الاستفهام في التثنية ، وفي غير العرض والتثنية .
 جواز إلحاق « لا » العاملة بليس فيما لا تنمى فيه إن لم تقصد الدلالة بعملها على خصوصية
 العموم .
- ٧٠ - (١٧) باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :
 نصبها مفعولين .
 عدم حذفهما معا أو أحدهما إلا بدليل .
 لهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين .
 ولثانيتهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان .
 إن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة امتنع الاقتصار عليه ...
 فائدة هذه الأفعال في الخبر ظن أو يقين أو كلاهما أو تحويل .
 فللظن حجا وعدّ وزعم وجعل وهب غير متصرف .
 ولليقين علم ووجد وأنفي مرادفتها ودرى وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف ، ولهما ظن
 وحسب وخال ورأى .
 وللتحويل صير وأصار وما رادفهما .

- ٧٠ - ما ألحق بهذه الأفعال .
- ٧١ - اختصاص متصرفاتها بفتح الإلغاء في بعض المواضع وبضعفه في بعضها ويجوزة في غير ذلك .
- وقوع الملغى بين معمولي إن وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه .
- جواز إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه .
- فتح تأكيد الملغى بمصدر منصوب ، وضعفه بمضاف إلى الياء .
- تأكيد الجملة بمصدر الفعل وإلغاؤه وجوبا .
- إعمال المنصوب في الأمر والاستفهام .
- ٧٢ - اختصاص القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظا ...
- قد يعلق « نسي » .
- نصب مفعول نحو : علمت زيدا أبو من هو أولى من رفعه .
- ورفعه ممتنع بعد رأيت بمعنى أخبرني .
- موقع الجملة بعد المعلق .
- ٧٣ - وتختص القلبية المتصرفة ورأى الخلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى .
- عديم وفقد ومعاملتهما كذلك .
- حكاية الجمل بالقول وفروعه ، ونصب المفرد المؤدى معناها والمراد به مجرد اللفظ .
- ٧٤ - إضافة القول والقائل إلى الكلام المحكى .
- الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل .
- ٧٥ - (١٨) باب الفاعل :
- تعريف الفاعل ، وحكمه الرفع ، ورافعه ، والخلاف في ذلك .
- حكمه إن قُدِّم ولم يل ما يطلب الفعل .
- وحكمه إن قدم وولى ما يطلب الفعل .
- تاء التأنيث ولحاقها الماضى المسند إلى مؤنث أو مؤول به أو مخبر به عنه أو مضاف إليه مقدر الحذف .
- مواضع جواز حذفها .
- حكمها مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء .

- ٧٥ - وحكمها مع جمع التصحيح ومع البنين والبنات .
تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية .
- ٧٦ - قد تلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحداً من ظاهر أو ضمير منفصل علامة كضميره .
إضمار فعل الفاعل المشعر به ما قبله والحجاب به نفي أو استفهام .
لا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه .
رفع توهم الحذف إن خفي الفاعل .
- ٧٧ - (١٩) باب النائب عن الفاعل :
ترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازا أو وجوبا .
ما ينوب عن الفاعل عند تركه .
حكم ما ينوب عن الفاعل .
ما تمنع وما لا تمنع نيابته عن الفاعل .
عدم جواز : كين يُقام ولا جعل يُفعل .
- ٧٨ - أحوال فعل النائب ماضيا أو مضارعا ، صحيحا أو معتلا .
ما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظا أو محلا .
ربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس .
وصل الفعل بمرفوعه وجوبا إن خيف التباسه بالمتصوب أو كان ضميرا غير محصور .
- ٨٠ - (٢٠) باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه :
أحكام الاشتغال ومواضعه .
وجوب نصب السابق ومواضعه .
العامل في النصب .
جواز رفع السابق .
رجحان النصب على الرفع .
- ٨١ - جواز الوجهين .
ابتداء المسبوق باستفهام أو لى من نصبه إن لى فصلا بغير ظرف أو شبهه .
وابتداء المتلوّ بلم أو لن أو لا كذلك .
رجحان الابتداء إن عدم المانع والموجب والمرجح والمستوى .

- ٨١ - ملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل كملابسته بدونهما .
- ٨٢ - لا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرد حرق فاعلية ما عكق به .
إن رفع المشغول شاغله لفظاً أو تقديراً فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه .
عدم جواز الاشتغال في نحو : زيد ذُهِبَ به .
- ٨٣ - (٢١) باب تعدى الفعل ولزومه :
الفعل المتعدى والفعل اللازم .
ما يصلح للاستعمالين .
المتعدى بحرف الجر .
ما يجرى مجرى المتعدى .
اطراد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أن وان .
شدوذ بقاء الجر في نحو : أشارت كليب بالأكف الأصابع .
- ٨٤ - المتعدى إلى واحد والمتعدى إلى اثنين .
المتعدى بنفسه وجوبا .
جائر التعدى واللزوم .
الأصل تقديم ماهر فاعل معنى على ما ليس كذلك ، وتقديم مالا يجرّ على ما يجرّ .
ترك هذا الأصل واجب وجائر وممنوع للقرائن الملائمة لكل .
وجوب تأخير منصوب الفعل ، ووجوب تقديمه .
جواز تأخير الفعل .
لا يوقع فعل مضمّر متصل على مفسره الظاهر .
- ٨٥ - جواز الاقتصار على منصوب الفعل مستغنى بحضور معناه أو سببه ... الخ
لزوم الاقتصار في مثل أو شبهه .
حذف ثاني الجزئين .
حذف المفعول به .
تعدى اللازم ، وزيادة مفعول للمتعدى بدخول همزة النقل أو بالتضعيف .
- ٨٦ - (٢٢) باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً :
تعلق عاملين بما تأخر غير سببي مرفوع وعمل أحدهما فيه لا كلاهما .

- ٨٦ - الأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق .
 عمل الملغى في ضمير المتنازع .
 جواز حذف الضمير غير المرفوع .
 وحذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما .
 صحة إلغاء الأول رافعا .
 حمل نحو : ما قام وقعد إلا زيد على الحذف لا على التنازع .
 الحكم في تنازع أكثر من عاملين .
 لا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب .
- ٨٧ - (٢٢) باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجرى مجراه :
 تعريف المصدر .
 تسميته فعلا وحدثا وحدثانا .
 هو أصل الفعل لا فرعه .
 وينصب بمثله أو بفرعه أو بقاءم مقام أحدهما .
 المصدر المبهم والمصدر المختص .
 ما يقوم مقام كل .
- ٨٨ - حذف عامل المصدر جوازا ووجوبا .
 التزام إضمار ناصبه المشبه به .
 جواز إتباعه .
 وقوع صفتة موقعه .
 قد يرفع مبتدأ المفيد طلبا ، وخبرا المكرر والمحضور والمؤكد نفسه ... الخ .
- ٨٩ - المجعول بدلا من اللفظ بفعل مهمل مفرد وجائز الأفراد والإضافة ومضاف .
 لبيك ولديك .
 قد يتوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات وأسماء أعيان .
 الأصح كون الأسماء مفعولات ، والمصادر التي لا أفعال لها مفعولا بها ، والصفات أحوالا .
- ٩٠ - (٢٤) باب المفعول له :
 تعريفه ، ناصبه ، جرّه باللام أو ما في معناها .

- ٩٠ - جرّ المستوفى لشروط النصب .
- ٩١ - (٢٥) باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه :
تعريفه ، ظرف الزمان والمكان ، مبهم الزمان ومختصه .
الظرف المتصرف وغير المتصرف ، والمنصرف وغير المنصرف .
أنواع الظرف :
- متصرف منصرف ، وغير متصرف ولا منصرف ، ومتصرف لا ينصرف ، ومنصرف لا يتصرف .
- الملحق بالمنوع التصرف :
- ٩٢ - الظروف المبنية لا تركيب :
إذ وأحوالها وإعرابها ، وتركها بعد بينا وبيننا أقيس من ذكرها .
لزوم بينا وبيننا الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة .
قد تضاف بينا إلى مصدر .
- ٩٣ - إذا وأحوالها ومواقعها .
وقوعها موقع إذّ وإذّ موقعها .
قد تفارقها الظرفية ، دلالتها على المفاجأة حرفا لا ظرفا .
- ٩٤ - مذ ومنذ وأحوالهما ومعانيهما .
- ٩٥ - الآن وظرفيتها غالبية لا لازمة .
بناؤها وعلته ، وقد تعرب على رأى .
قط وعوض واختصاصهما بالنفى .
استعمال قط دون نفي .
ورود عوض للمضى وإضافته إلى العائضين وإعرابه .
أمس ، بناؤه وإعرابه .
- ٩٦ - الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة .
كثير التصرف من الظروف المكانية ، ومتوسط التصرف ، ونادر التصرف ، وعادم التصرف .
- ٩٧ - حيث وأحوالها .
لذن ومواقعها ولغاتها وإعرابها .

- ٩٧ - وقوع غدوة بعد لدن وأحوال إعرابها .
لدى وأحوالها .
- ٩٨ - مع وأحوالها .
التوسع في الظرف المتصرف .
- ٩٩ - (٢٦) باب المفعول معه :
- تعريفه ، انتصابه والعامل فيه ، والخلاف حول ذلك ، وقوع الواو قبل مالا يصح عطفه .
- عدم تقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق ، ولا عليه خلافا لابن جني ، وجوب العطف في نحو : أنت ورأيك ، وأنت أعلم ومالك .
والنصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ؟
إن كان المجرور ظاهرا رجح العطف .
النصب بفعل مقدر .
- ١٠٠ - رجحان العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن .
ورجحان النصب على المعية إن خيف فوات ما يفسر فواته .
عامل النصب في نحو : حسبك وزيد ادرهم ، وبعد : ويله ، وويلاله .
امتناع نحو : هذا لك وأباك في الاختيار .
الاختلاف حول اقتباس هذا الباب .
ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله متقدماً .
وقد يعطى حكم ما بعد المعطوف .
- ١٠١ - (٢٧) باب المستثنى :
- تعريفه ، المتصل والمنقطع .
إعراب المستثنى بإلا إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له .
حذف عامل المتروك على رأى .
نصب المستثنى بإلا إن لم يترك المستثنى منه .
الخلاف حول عامل النصب .
- ١٠٢ - موضع اختيار نصب المستثنى بإلا متراخيا ، وإتباعه بدلا غير متراخ .
إتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته ...

- ١٠٢ - ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل .
 جواز إتيان المنقطع المتأخر عند بني تميم .
 حكم الضمير العائد على المستثنى منه قبل المستثنى بإلا الصالح للإتيان .
 حكم المضاف والمضاف إليه في نحو : ماجاء أخو أحد إلا زيد . وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا .
 لا يقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً بل على أحدهما .
- ١٠٣ - لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيثان .
 لا يمتنع استثناء النصف ولا استثناء الأكثر .
 السابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى .
 وإن تأخر عنهما فالثاني أولى ، وإن تقدم فالأول أولى .
- ١٠٤ - تكرير إلا توكيدا ولغير توكيد .
 حكم نحو : له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة .
 تأويل إلا بغير .
- ١٠٥ - معنى : أنشدك إلا فعلت .
 لا يعمل ما بعد إلا فما قبلها مطلقا ، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا بشرط .
 الاستثناء بحاشا وخلا وعدا .
 أحوال حاشا ولغاتها .
 النصب في : ما النساء وذكرهن بعداً مضمرة .
- ١٠٦ - الاستثناء بليس ولا يكون .
- ١٠٧ - الاستثناء بغير ، وتساويها في الاستثناء المنقطع «بيد» مضافا إلى أن وصلتها ، وتساويها مطلقا سوى .
 أحوال سوى وأحكامها ، أحكام المذكور بعد «لاسيما» .
- ١٠٨ - (٢٨) باب الحال :
 تعريفه ، وحكمه النصب ، وقد يجر بياء زائدة .
 اشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان .
 ما يفنى عن الاشتقاق .
 حكم « فاه » من : كلمته فاه إلى في .

- ١٠٨ - وجوب تنكيره ، ومجيئه معرفا بالأداة أو بالإضافة .
 حكم مركب العدد ، وقضهم بقضيتهم .
 مجيء المؤول بنكرة علماً .
- ١٠٩ - وقوع المصدر موقع الحال .
 حكم : أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم .
 حكم المصدر التالى أمّا فى التنكير وفى التعريف .
 لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة إلا بشروط .
 جواز تقديم الحال على صاحبه .
- ١١٠ - ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا بشرط .
 جواز تقديم الحال على عاملها .
 لزوم تقديم العامل .
 توسط التفضيل بين حالين غالبا ، وفعل ذلك بذى التشبيه .
- ١١١ - توسط بذى الحال بقوة وبضعف :
 عدم لزوم الحالية فى نحو : فيها زيد قائما فيها .
 ولزوم الخبرية فى نحو : فيك زيد راغب .
 جواز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده .
 إضمار العامل جوازا ووجوبا .
 جواز حذف الحال :
- ١١٢ - التأكيد بالحال :
 وقوع الحال جملة خبرية .
 واو الحال أو واو الابتداء وإغناؤها عن ضمير صاحب الحال .
- ١١٣ - استصحاب الواو المضارع المثبت .
 ثبوت قد قبل الماضى .
 لزومها إن عدم الضمير .
 لا محل لإعراب للجملة المفسرة ولا للاعتراضية .

- ١١٣ - تمييز الاعتراضية من الحالية .
قد تعرض جملتان .
- ١١٤ - (٢٩) باب التمييز :
تعريفه ، المميز إما جملة وإما مفرد .
نصبه وناصبه .
جره بالإضافة إن حذف ما به التمام .
وجوب الإضافة ورجحانها .
جواز إظهار « من » مع ما ذكر في هذا الفصل .
- ١١٥ - مميز الجملة وحكمه .
مطابقة مميز الجملة ما قبله
تعريف مميز الجملة وتقدير تنكيره أو تأويل ناصبه .
عدم امتناع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا متصرفا .
- ١١٦ - (٣٠) باب العدد :
مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز .
إضافة غيره إلى مفسره ، مجموعا أو مفردا .
لا يجمع المفسر جمع تصحيح ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال
غيرهما إلا قليلا .
إن كان المفسر اسم جنس أو جمع فصل بمن .
ويغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره .
حذف تاء الثلاثة وأخواتها .
- ١١٧ - تأويل المذكر بمؤنث والمؤنث بمذكر ومجيء العدد على حسب التأويل .
اعتبار حال الموصوف الذي نابت عنه صفته .
عطف العشرين وأخواته على النيف عند قصد التعيين وعدمه .
تاء الثلاثة وأخواتها عند عطف عشرين وأخواتها .
لتاء العشرة في التركيب عكس ما لها قبله .
- ١١٨ - إعراب اثنا عشر واثنا عشرة .

- ١١٨ - جواز إجراء ما أضيف مجرى بعلبك أو ابن عرس .
 عدم جواز ثمانى عشرةٍ إلاّ فى الشعر .
 بآء الثمانى فى التركيب والإفراد .
 رباع وشناح وجوارٍ وشبهها .
 استعمال أحد استعمال واحد فى غير تننيف .
 استعمالات أحد وإحدى .
- ١١٩ - قد يعنى عن ننى ما قبل أحد ننى مابعده .
 لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف .
 تعريف العدد .
- ١٢٠ - حكم العدد المميز بشيئين .
 التأريخ بالليالى لسبقها .
- ١٢١ - صوغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله .
 إضافة المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله ، أو عطفه أو تركيبه .
- ١٢٢ - حكم فاعل المذكور بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل .
 ظروف مستعملة كخمسة عشر نحو : يوم يوم ، وصباح مساء ، وبين بين ، وأحوال
 أصلها العطف كتنفروا شجر بفر ، وشذر مدر .. الخ
 وأحوال أصلها الإضافة كبادى بدا ، وأيدى سبا ... الخ
 جرّ الثانى من مركب الظروف بالإضافة .
- ١٢٣ - وألحق بهذا : وقعوا فى حيص بيص ، والحاز باز ... الخ
- ١٢٤ - (٣١) باب كم وكأين وكذا :
 كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميز .
 إن دخل عليها حرف جر جاز جر المميز بمن مضمرة .
 ولا يكون المميز جمعا .
 مميزها فى الاستفهام كمميز عشرين وأخواته ، وفى الإخبار للتكثير كمميز عشرة
 أو مائة .

١٢٥ - لزومها التصدير والبناء .

وقوعها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها وظرفا ومصدرا .

معنى كأين وكذا بمعنى كم الخبرية .

حكم مميزهما .

لغات كأين

١٢٦ - (٣٢) باب نعم وبئس :

هما فعلان لا يتصرفان .

أصلهما ولغتهما .

فاعل نعم وبئس .

قيام « ما » معرفة تامة مقام ذى الألف واللام .

أحوال الفاعل .

١٢٧ - المخصوص بالمدح أو الذم وأحواله وأحكامه .

جواز حذفه .

١٢٨ - تأنيثهما لتأنيث المخصوص .

إلحاق ساء ببئس ، ووزن فَعَلَّ بهما .

١٢٩ - (٣٣) باب حبذا :

أصل حبذا .

لزوم عدم التصرف .

لاحبذا توافق ببئس معنى .

ذكر المخصوص بعدهما ، أحواله وأحكامه .

التمييز المطابق أو الحال .

جواز الاستغناء به أو بدليل آخر عن المخصوص .

١٣٠ - (٣٤) باب التعجب :

أحوال المتعجب منه وأحكامه .

فعلا التعجب .

التعجب من مختص وإذا علم جاز حذفه .

- ١٣٠ - همزة أفعل في التعجب ، وهمزة أفعل .
- ١٣١ - التعجب من نحو : كسازيد الفقراء الثياب ، وظن عمرو بشراً صديقاً .
بناء فعلى التعجب .
- ١٣٢ - بناؤهما من غير المستوفى للشروط .
- ١٣٣ - (٣٥) باب أفعل التفضيل :
- صوغ أفعل التفضيل .
أحواله وأحكامه .
همزة أخير وأشر .
لزومه عارياً من الإضافة للإفراد والتذكير .
أحوال المفضول وأحكامه .
حذف المفضول للعلم به .
- ١٣٤ - اقتران أفعل التفضيل بحرف التعريف وإضافته إلى معرفة .
مطابقة ما هو له في الإفراد والتذكير وفروعهما .
جواز المطابقة وعدمها .
استعماله مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة وأحكام الوارد كذلك .
أحوال المضاف إليه إن كان مشتقاً .
- ١٣٥ - لا يرفع أفعل التفضيل في الأعراف ظاهراً إلا بشروط .. ولا ينصب مفعولاً به ..
- ١٣٦ - (٣٦) باب اسم الفاعل :
- تعريفه .
وزنه من الثلاثي المجرد ومن غيره .
الاستغناء ببعض الأوزان عن بعض .
عمل اسم الفاعل .
عمله محولاً للمبالغة أو إلى فَعِيل أو فَعِيل .
- ١٣٧ - نصب ما بعد المقرون بال .
إضافة اسم الفاعل إلى المفعول .
إضافة المقرون بالألف واللام .

١٣٨ - حكم المعطوف على مجرور ذى الألف واللام .
عمل اسم المفعول ، وبنائوه ، وما ينوب عنه .

١٣٩ - (٣٧) باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :

تعريفها ، وأحوالها وأوزانها .

تمييزها من اسم فاعل الفعل اللازم .

أحكامها .

معمول الصفة المشبهة وأحواله وأحكامه .

١٤٠ - عمل الصفة المشبهة إذا كان معناها لسابقتها أو لغيره .

١٤١ - لاتعمل الصفة المشبهة فى أجنبي محض .

ولا تؤخر عن منصوبها .

١٤٢ - (٣٨) باب إعمال المصدر :

الأحوال التى يعمل فيها المصدر .

عدم لزوم ذكر مرفوعه .

معمول المصدر .

إعماله منونا أكثر من إعماله مقرونا بالألف واللام .

إضافته إلى المرفوع أو المنصوب أو إلى ظرف .

اسم المصدر وعمله .

١٤٣ - المصدر الكائن بدلا من الفعل

١٤٤ - (٣٩) باب حروف الجر سوى المستثنى بها :

« من » وأحوالها ومعانيها ، وما توافقه من الحروف .

١٤٥ - « إلى » ومعانيها وأحوالها وما توافقه من الحروف .

اللام ومعانيها وما توافقه من الحروف وزيادتها فى بعض المواضع .

الباء ومعانيها وموافقها لبعض الحروف وزيادتها فى بعض المواضع .

« فى » ومعانيها وما توافقه من الحروف .

١٤٦ - « عن » ومعانيها وموافقها لبعض الحروف وزيادتها هى وعلى والباء عوضا .

« على » ومعانيها وموافقاتها وزيادتها دون تعويض .

- ١٤٦ - « حتى » ومعانيها وأحوالها وأحوال تاليها .
- ١٤٧ - « الكاف » ومعانيها وما تدخل عليه وما توافقه من الحروف وزيادتها واسميتها وحرفيته .
« ما » كافة وغير كافة ، اتصالها بالكاف ورب والباء ، زيادتها غير كافة .
« ربما » إن وليها اسم مرفوع .
« مذ » و « منذ » انظر باب المفعول المسمى ظرفا .
« رب » لغاتها وأحوالها وحرفيته ومعانيها ، ولزوم تصديرها وتنكير مجرورها ،
- ١٤٨ - أحوال المعطوف على مجرورها . الضمير المجرور بها .
« لولا » الامتناعية إن وليها الضمير الموضوع للنصب والجر .
الجر بلعل وعلّ ويحتى .
- ١٤٩ - الجر بحرف محذوف : الجر بربّ محذوفة ، والجر بغير ربّ محذوفا .
الفصل في الضرورة بين الجار والمجرور .
الفصل في غير الضرورة بالقسم بين الجار والمجرور ، وبين المضاف والمضاف إليه .
- ١٥٠ - (٤٠) باب القسم :
نوعاه : صريح وغير صريح ، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية .
صيغة الفعلية غير الصريحة في الخبر وفي الطلب ، عمرك الله ، وقعدك الله .
إبدال المصدر أو ما بمعناه من فعل الصريحة . إضمار الفعل في الطلب كثيرا .
حذف الفعل وجوبا . أحوال المقسم به وأحكامه .
- ١٥١ - حذف الخبر وجوبا وجوازا في الجملة الاسمية . لغات ايمن وأحواله وأحكامه
الابتداء بالنذر قسما .
- ١٥٢ - المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم . أحوالها في الإثبات ، وفي الشرط الامتناعي وفي
الطلب . لام القسم ونون التوكيد . حذف نافي المضارع المجرد . وحذف نافي الماضي
إن أمن اللبس .
- ١٥٣ - وحذف نافي الجملة الاسمية . قد يكون الجواب قسما .
أحوال الماضي المثبت المجاب به . . .
إذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي .
- ١٥٤ - عدم تقدم المعمول على جواب القسم إلا بشرط .. الاستغناء بالجواب عن القسم .
وعن الجواب بمعموله . « جبر » من أحرف الإجابة في القسم . إغناؤنا هي و « لاجرم »
عن لفظ القسم . الإجابة بجبر دون إرادة قسم .

- ١٥٥ - (٤١) باب الإضافة :
- المضاف، والمضاف إليه ، معانى المضاف ، أحواله وأحكامه ، إزالة تنوينه وما يشبهه ، تخصصه بالثاني إن كان نكرة ، وتعرفه به إن كان معرفة .
- ١٥٦ - الإضافة المحضة والشبيهة بالمحضة . إضافة الاسم إلى الصفة ، والمسمى إلى الاسم ، والصفة إلى الموصوف ... الخ . لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلا على « غير » مراداً به نفي . تأنيث المضاف لتأنيث المضاف إليه . إضافة الشيء بأدنى ملائمة .
- ١٥٧ - أسماء لازمت الإضافة لفظاً ومعنى ، وانظر ما مر في الظروف والمصادر والقسم . حمادى وقصارى ووحده . كلا وكلتا . ذو وفروعه . أسماء لازمت الإضافة معنى لا لفظاً . قبل وبعد وآل بمعنى أهل ، وكل .
- ١٥٨ - ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى ..
- إضافة أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل .
- ١٥٩ - عدم إضافة اسم الزمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلاً . إضافة « آية » بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف . لدن وريث . اذهب بذى تسلم ولا بذى تسلم ما كان كذا .. بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة . حذف المضاف للعلم به .
- ١٦٠ - قيام المضاف إليه مقام المضاف . حذف المضاف والمضاف إليه وما يقوم مقامهما . الجراً بالمضاف محذوفاً . فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور .
- ١٦١ - إضافة المصدر إلى فاعله مفصلاً بمفعوله . فصل اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور . بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهراً في مواضع ، وتقديره في سواها .
- ١٦٢ - أحوال المضاف إلى ياء المتكلم وأحكامه .
- ١٦٣ - (٤٢) باب التابع :
- تعريفه وأنواعه :
- توكيد ونعت وعطف بيان وعطف نسق وبدل .
- جواز فصله من المتبوع بما لم تتمحض مباينته ..
- عدم تقدم معمول تابع على متبوع .
- ١٦٤ - (٤٣) باب التوكيد :
- نوعاه : معنوى ولفظى . التوكيد المعنوى وألفاظه وأحواله وأحكامه .
- ١٦٥ - إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض . لا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا

- ١٦٥ - اتحد معنى عامليهما . جواز توكيد النكرة . عدم حذف المؤكد وقيام المؤكد مقامه .
- ١٦٦ - ما أجرى مجرى « كل » مما أفاد معناه من الضرع والزرع ، والسهل والجبل ... الخ
- لزوم اعتبار المعنى في خبر « كل » مضافاً إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة . التوكيد اللفظي وأحكامه . التوكيد بالضمير .
- ١٦٧ - (٤٤) - باب النعت :
- تعريفه ، والغرض منه . موافقته المتبوع . كونه مفوقاً في الاختصاص أو مساوياً أكثر من كونه فائقاً . المنعوت به مفرد أو جملة . أحكام الجملة المنعوت بها . أحكام المنعوت بها اسم زمان .
- ١٦٨ - أحوال النعت المفرد وأحكامه . المطرد وغير المطرد . تعدد العامل .
- ١٦٩ - النعت المقطوع وأحواله وأحكامه . عطف بعض النعوت على بعض . اجتماع النعت بالمفرد والظرف والجملة .
- ١٧٠ - الأسماء التي ينعت بها وتنعت ، والأسماء التي لا ينعت بها ولا تنعت ، والتي تنعت ولا ينعت بها ، والتي ينعت بها ولا تنعت . قيام النعت مقام المنعوت . الاستغناء عن موصوفات بصفاتها . الاكتفاء بنية النعت عن لفظه للعلم به .
- ١٧١ - (٤٥) - باب عطف البيان :
- تعريفه وأحواله وأحكامه . جواز كونه بدلاً . حكمه إذا أفرد تابعا للمنادى . حكم الزائد بياناً .
- ١٧٢ - (٤٦) - باب البدل :
- تعريفه ، موافقته المتبوع في بعض الأحوال ومخالفته في بعضها . عدم إبدال المضممر . بدل كل من كل ، بدل بعض .
- ١٧٣ - بدل اشتمال ، بدل إضراب ، بدل غلط .
- المشتمل في بدل الاشتمال . الاستغناء في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه . إبدال جملة من مفرد ، وفعل من فعل . ترتيب التوابع عند اجتماعها .
- ١٧٤ - (٤٧) - باب المعطوف عطف النسق :
- تعريفه . حروف العطف . واو العطف وخصائصها .
- ١٧٥ - ثم ولغاتها وخصائصها . فاء العطف وخصائصها . وقوع الفاء موقع ثم وثم موقعها . الحكم بزيادة الفاء والواو . المعطوف بحتي وأحواله وأحكامه .

- ١٧٦ - أم متصلة ومنقطعة . أو ومعانيها وأحوال العطف بها . العطف بإما .
- ١٧٧ - المعطوف بيل . تكرار بيل ، وزيادة لاقبلها . ما يشترط في صحة العطف . العطف على الضمير .
- ١٧٨ - حذف الواو مع معطوفها ودونه . ما يشاركها في ذلك من حروف العطف . إغناء المعطوف عن المعطوف عليه . تقديم المعطوف بالواو للضرورة . عطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل ، والماضي على المضارع والمضارع على الماضي . الفصل بين العاطف والمعطوف .
- ١٧٩ - (٤٨) - باب النداء :
- المنادى منصوب لفظاً أو تقديرأ . عامل النصب في المنادى . أدوات النداء . حذف أداة النداء . حذف المنادى ولزوم « يا » .
- « يا » مع ليت أو رب أو حبذا للتنبيه . عمل عامل المنادى في المصدر والظرف والحال . فصل حرف النداء بأمر . المنادى المبني .
- ١٨٠ - المنادى المعرب . العلم الموصوف بابن والملحق به . العلم الموصوف بابنة والموصوف ببنت .
- ١٨١ - نداء ذى الألف واللام . نداء لفظ الجلالة « الله » . تابع المنادى وأحواله وأحكامه .
- ١٨٢ - وتابع نعت المنادى . أحوال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى .
- ١٨٣ - المنادى غير المصرح باسمه .
- ١٨٤ - (٤٩) - باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها :
- أحوال المنادى المستغاث أو المتعجب منه وأحكامه . حذف المستغاث .
- إن ولي « يا » اسم لاينادى إلا مجازأ . وقوع المستغاث مستغاثاً من أجله . لام الاستغاثة ، والاستغناء عنها في التعجب .
- ١٨٥ - (٥٠) - باب الندبة :
- تعريف المنسوب وأحواله وأحكامه . مساواته المنادى في بعض الأقسام والأحكام . تعيين إيلائه « وا » عند خوف اللبس . بما يلحق آخره جوازأ . نعت المنسوب والمجرور بإضافة نعتة .
- ١٨٦ - ما يبديل من ألف الندبة .
- ١٨٧ - (٥١) - باب أسماء لازمت النداء :
- فل وفلة ومكرمان وملاّمان وملاّم ولؤمان وتؤمان . المعدول إلى فعّال في سبّ المذكور . المعدول إلى فعّال في سبّ المؤنث .

- ١٨٧ - « أمسك فلاناً عن فل » ، و « قعيدته لكاع » .
- ١٨٨ - (٥٢) - باب ترخيم المنادى :
- ما يجوز ترخيمه . ما يحذف للترخيم من المفرد والمركب . ترخيم الجملة .
- ١٨٩ - تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه . تقدير حذف هاء التانيث ترخيماً .
- ١٩٠ - ما يرخم في الضرورة والشذوذ . ترخيم المنادى المضاف .
- ١٩١ - (٥٣) - باب الاختصاص :
- حالة الاختصاص وحكمه . المنصوب على الاختصاص . الاختصاص مع ضمير المخاطب .
- ١٩٢ - (٥٤) باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما :
- ما ينصب محذراً وما ينصب تحذيراً . أحوال المحذور وأحكامه . لزوم الإظهار . حذف العاطف بعد « إيّا » . حكم الضمير في هذا الباب .
- ١٩٣ - نصب المغرى به . العطف في هذا الباب بالواو . جواز كون ما يلي الواو مفعولاً معه . ما ألحق بالتحذير والإغراء .
- ١٩٥ - (٥٥) باب أبنية الأفعال ومعانيها :
- الماضي المجرد مبنياً للفاعل : فَعَلٌ وفَعِّلٌ وفَعَّلٌ وفَعَّلٌ وفَعَّلٌ وفَعَّلٌ .
- فَعَّلٌ ومعانيه وتصاريفه وتعدّيه ولزومه . اسم الفاعل منه . فَعَّلٌ ومضارعه ومعانيه ولزومه وتعدّيه .
- ١٩٦ - مشاركته فَعَّلٌ وإغناؤه عنه ومطاوعته فَعَّلٌ . اسم الفاعل من متعدّي فَعَّلٌ ومن لازمه . فَعَّلٌ وتعدّيه ولزومه ومعانيه ومضارعه وأحواله .
- ١٩٧ - مضارع غير الثلاثي وأحواله .
- ١٩٨ - انفراد الرباعي بفعل لازم ومتعديا ومعانيه ومبانيه .
- من مثل المزيديه :
- أفعل ومعانيه وما يوافقه وما يطاوعه . وفَعَّلٌ ومعانيه وما يوافقه وما يغنى عنه . وتفَعَّلٌ ومعانيه وما يوافقه وما يغنى عنه .
- ١٩٩ - وفاعل ومعانيه وأحواله . وتفاعل ومعانيه وأحواله . وافتعل ومعانيه وأحواله .
- ٢٠٠ - وانفعل ومعانيه وأحواله . واستفعل ومعانيه وأحواله . وافعلت ومعانيه وأحواله . وافعول ومعانيه وأحواله . وافعول بناء مقتضب . وافعول وافعيل .
- ٢٠١ - وفوعل وفعول وفعلل ذو الزيادة ، وفعل وفعلل وفعلل وفعلل وفعلل وفعلل .

٢٠١ - زيادة التاء قبل متعدياتها للإلحاق بتفعلل . و افعَلَلَّ بناء مقتضب . قبول هذه الأمثلة للتعدى إلا افعَلَّ و افعالَّ و افعَلَّلَّ .

٢٠٢ - المثال والأجوف والناقص واللفيف المقرون واللفيف المفروق .
صيغة الأمر .

٢٠٣ - (٥٦) - باب همزة الوصل :

مواضع همزة الوصل وأحوالها . مواضع ثبوتها ضرورة واختيارا .

٢٠٤ - (٥٧) - باب مصادر الفعل الثلاثي :

منها الثلاثي محرك الفاء بالثلاث مفتوح العين أو ساكنها ، ومنها فعَلَّان و فعَلَّ و فعِلَّة و فعِيل و فعِيل... الخ .

٢٠٥ - معاني فعَّالة و فعُولة و معاني فعَّالة وشبهها . معاني فعال و فعَّال و فعِيل و فعَّعلان و فعَّعل و فعُّلة . المقيس في المتعدى وفي اللازم . الدلالة على المرَّة وعلى الهيئة .

٢٠٦ - (٥٨) - باب مصادر غير الثلاثي :

صوغ المصدر من الماضي المبدوء بهمزة . صوغه مما أوله تاء المطاوعة أو شبهها .

صوغه من أفعال ومن فعَّعل ومن فاعل وفعال والملحق به .

فعَّال وفعال غير مصدر .

٢٠٧ - لزوم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال معتلتي العين .

لحاقها سائر أمثلة الباب المجردة منها للدلالة على المرَّة .

صياغة مثل اسم المفعول للدلالة على الحدث أو الزمان أو المكان .

مجيء المصدر على زنة اسم المفعول .

٢٠٨ - (٥٩) - باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة :

مفعَّل من الفعل الثلاثي ومعانيه وأحواله . ماشدَّ بكسر العين . وما جاء بفتح العين وكسرها .

٢٠٩ - وما جاء بالثلاث . مفعَّلته من الثلاثي ودلالته . ما يصاغ لآلة الفعل الثلاثي .

٢١٠ - (٦٠) - باب أسماء الأفعال والأصوات :

المقصود بأسماء الأفعال . حكمها في التعدى والوزوم والإظهار والإضمار . المضمر المرتفع بها . دلالاتها وما تضمنته من المعاني . قد تصحب بعضها « لا » النافية . ها وهاء وأحوالهما ولغاتها وتصاريفهما ومعانيهما .

٢١١ - هلم وحيهل وأحوالهما ولغاتها ومعانيهما . تيد ورويد وأحوالهما ودلالاتهما . هيت وهيك

- ٢١١ ولغاتها وأحوالهما ودلالتهما . بله وكذلك وصه وإيها ومه وإيه وويها وآمين وأمين ... الخ
- ٢١٢ - ومنها ظروف وشبهها تجرّ ضمير المخاطب كثيراً وضمير الغائب قليلاً . كما كانك وعندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك وإليك وعليك ... الخ .
- ٢١٣ - القياس على بعضها عند بعض النحاة .
- موضع الضمير البارز المتصل بها وبأخواتها . ما نون منها وما لم ينون . بناؤها وعلته . ما أمكنته من ندرته أو فعليته لم يعدّ منها . أسماء الأصوات ودلالاتها وإعرابها .
- ٢١٦ - (٦١) - باب نونى التوكيد :
- نوعاهما ، وما يلحقانه وجوبا وجوازا . بناء الفعل المؤكد بالنون ما لم يسند إلى الألف أو الياء أو الواو . أحوال الفعل معهما .
- ٢١٧ - خصائص الخفيفة . التنوين ودلالته وأنواعه . الاسم المتمكن وما يشاركه في التنوين . المقصود بالصرف .
- ٢١٨ - (٦٢) - باب منع الصرف :
- موانع صرف الاسم :
- ألف التأنيث مطلقاً ، أو موازنة مفاعل أو مفاعيل ، وعدله صفة أو كصفة أو كعلم أو كونه صفة على فعّلان ذا فعّلى ، وواقفه الفعل .
- ٢١٩ - ومع العلمية زيادتا فعّلان أو ألف الإلحاق المقصورة أو تركيب يضاهاى لحاق هاء التأنيث أو عدل عن مثال إلى غيره أو عجمة أو تأنيث بالهاء أو بالتعليق على مؤنث . منع المذكر المسمى بمؤنث .
- ٢٢٠ - علم المؤنث الثنائى والثلاثى ساكن الحشو . صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعها مبنيا على المعنى .
- ٢٢١ - ما منع صرفه دون علمية ، وما لم يمنع إلا مع العلمية . ما ينون من الممنوع من الصرف . أحوال المركب .
- ٢٢٢ - العدل المانع مع الوصفية والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية .
- ٢٢٣ - المسمى بموازن فعّال . يصرف مصغراً ما لا ينصرف مكبراً . وقد يكمل موجب المنع فى التصغير فيمنع مصغراً ما صرف مكبراً . صرف ما لا ينصرف للتناسب أو للضرورة .

- ٢٢٤ - ويمنع صرف المنصرف اضطراراً .
- ٢٢٥ - (٦٣) - باب التسمية بلفظ كائن ما كان :
- حكم المسمى به من لفظ يتضمن إسناداً أو عملاً أو إتباعاً أو تركيباً . حكم المثنى والمجموع على حده وما جرى مجراها . حاميم وما يجرى مجراها . حكم التسمية بجرفين أو حرف من حروف الهجاء .
- ٢٢٦ - التسمية بلفظ « فو » أو « ذو » .
- حكم همزة الوصل في المسمى به . حكم التسمية بفعل ناقص . التسمية بحرف جر . إلحاق أسلمت وأسلما ويسلمان وأسلموا ويسلمون بمسلمة ومسلمين ومسلمين مسمى بها . تسمية المذكر بينت أو أخت أو هنت .
- ٢٢٧ - التسمية بالأولى والذى والتى واللائى واللائى . التسمية باسم حرف . حكاية المفرد المبني والفعل غير المسند .
- ٢٢٨ - (٦٤) - باب إعراب الفعل وعوامله :
- علة رفع المضارع . نصب المضارع بأن . أن الخفيفة من أن وحكم ما يليها . عدم تقدم معول أن الناصبة عليها .
- ٢٢٩ - بطلان عملها زائدة . جواز الفصل بين أن الناصبة وبين منصوبها بالظرف وشبهه ، نصب المضارع بلن وحكم الفعل معها . نصبه بكى الموصولة ، وبأن مضمرة بعد كى الجارة .
- ٢٣٠ - عدم تقدم معول معمولها . عدم بطلان عملها بالفصل . نصبه بإذن وحكم الفعل معها . جواز فصل منصوبها بظرف . معناها الجواب والجزاء . النصب بها بعد عطف أو ذى خبر . نصبه بأن مضمرة وجوبا بعد اللام المؤكدة لثنى فى خبر كان ، وبعد حتى المرادفة إلى أو كى الجارة أو إلا أن ، وبعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن .
- ٢٣١ - وبعد فاء السبب ، وبعد واو الجمع .
- ٢٣٢ - تمييز واو الجمع وفاء السبب .
- جزم جواب الأمر . إضمار أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر يانما .
- ٢٣٣ - جزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم . حكم المنفى بلا الصالح قبلها « كى » .
- جواز إضمار أن وإظهارها . المواضع التى تراد فيها أن جوازاً وشذوذاً . أن المفسرة وأن العاطفة .

- ٢٣٤ - زمان المنصوب بعد حتى وعلامته .
- ٢٣٥ - (٦٥) باب عوامل الجزم :
- منها لام الطلب ، وأحوالها ومواضعها وجواز حذفها . ولا الظلية ، ولم ولما أختها وخصائص كل .
- ٢٣٦ - وأدوات الشرط وهي إن ومن وما ومهما وأى وأنى ومتى وأيان وإذما وحيثما وأين .
- ٢٣٦ - حرفية « إن » واسمية البواقى ، وفي اسمية « إذا » خلاف . بناؤها إلا « أياً » .
- ورود ما ومهما ظرفى زمان - انظر باب المفعول المسمى ظرفاً .
- وأى بحسب ما تضاف إليه . جملة الشرط وأحوالها وأحكامها . جملة الجزاء أو الجواب وأحوالها وأحكامها . لزوم الفاء فى جواب الشرط . جزم الجواب وعامله .
- ٢٣٧ - الجزم إذا الاستقبالية حملاً على متى ، وإهمال متى حملاً على إذا ، وإهمال إن حملاً على لو ، والأصح امتناع حمل لو على إن . جزم المسبب عن صلة « الذى » تشبيهاً بجواب الشرط . نيابة إذا المفاجأة عن الفاء بعد إن الشرطية .
- ٢٣٨ - لأداة الشرط صدر الكلام . تقدم الشبيهة بالجواب على أداة الشرط وأحوال الشرط حيثئذ . حذف الجواب ، وحذف الشرط ، وحذفهما معاً .
- ٢٣٩ - توالى شرطين أو شرط وقسم - انظر باب القسم - اتصال ما الزائدة بين أى وأين وأيان ومتى وكيف .
- ٢٤٠ - أحوال فعلى الشرط . لو الشرطية وأحوالها وأحوال ما يليها . استعمالاتها وأحوال الجواب معها .
- ٢٤١ - لما متبوعة بالماضى ظرفية أو حرفية . أحوال الجواب معها .
- ٢٤٢ - (٦٦) باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك :
- الاستفهام بكيف ، ظرفيتها واستصحابها « على » . أحوال جوابها وأحكامها . عدم المجازاة بها قياساً . مرادفة أنى لها أو لأين أو متى .
- قد اسما لكفى ، ومرادفة لحسب ، وحرف يدخل على الماضى والمضارع للتحقيق أو التقليل أو التقريب .
- ٢٤٣ - مرادفة هل لقد .
- مساواة هل لهزمة الاستفهام فيما لم يصحب نافية ولم يطلب به تعيين . أى مقصوداً بها النفى .

٢٤٣ - الفرق بين هل والهمزة في الاستعمال والأحوال . دخول الهمزة عليها . حروف التحضيض : هلا وألا ولولا ولوما وما يليهن من فعل ظاهر أو معمول فعل مضمر .

٢٤٤ - لولا ولوما تدلان على امتناع لوجوب . ها ويا حرفا تنبيه واستعمالتهما . وقد يعزى التنبيه إلى «ألا» و«أما» وهما للاستفتاح .
من حروف الجواب : «نعم» . لغاتها ودلالاتها .
«إي» بمعنى نعم واختصاصها بالقسم .

٢٤٥ - كلا حرف ردع وزجر وقد تؤول بحقا وقد تساوى «إي» معنى واستعمالا . أما حرف تفصيل ، أحوالها واستعمالاتها .

٢٤٦ - قيام «أقل» مقام «ما يفعل أحد» واتصال «ما» الكافة بها . الأفعال غير المتصرفه - انظر باب الأفعال الناسخة والاستثناء والتعجب وما يليه . ومنها : قلّ النافية ، وتبارك ، وسقط في يده ، وهدّك من رجل ، وعمرتك الله ، وكذب في الإغراء ... الخ . انظر باب التحذير والإغراء وأسماء الأفعال والأصوات .

٢٤٨ - (٦٧) - باب الحكاية :

السؤال بأى وبمن عن مذكور منكر عاقل أو غيره وحكايته .

حكاية العلم عند المحجّازيين . الخلاف حول حكاية العلم معطوفاً أو معطوفاً عليه .

٢٤٩ - حكاية الموصوف . حكاية المضممر . حكاية التمييز . حكاية المفرد . سؤال المنكر عن مذكور بالهمزة وحكايته . مدة الإنكار وزوائده .

٢٥٠ - مدة التذکر وزيادته .

٢٥١ - (٦٨) - باب الإخبار :

شرط الخبر عنه في هذا الباب . طريقة الإخبار عما استوفى الشروط . جواز الإخبار عن خبر كان .

٢٥٢ - الإخبار عن الظرف المتصرف . الإخبار في الجملة ذات التنازع .

٢٥٣ - (٦٩) - باب التذكير والتأنيث :

أصل الاسم التذكير . افتقار التأنيث إلى علامة . علامة التأنيث في الاسم المتمكن ، ما لم تظهر العلامة فيه .

٢٥٤ - التاء وأحوالها ودلالاتها . الجنس المميز واحده بالتاء . الصفات المختصة بالإناث . ما لا تلحقه التاء من الصفات ، وما حمل عليها . تذكير المؤنث وتأنيث المذكر حملا على المعنى .
تأنيث الخبر عنه لتأنيث الخبر .

- ٢٥٥ - (٧٠) - باب ألفي التأنيث :
مميزات المقصورة وأوزانها .
- ٢٥٦ - ومميزات الممدودة وأوزانها . الأوزان المشتركة .
- ٢٥٨ - (٧١) - باب المقصورة والممدودة :
المقصور قياساً ، والممدود قياساً ، والمقصور والممدود سماعاً . انظر الاسم المقصور
والمقصود والممدود في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح .
- ٢٥٩ - (٧٢) باب التقاء الساكنين :
تقدير التقاء ساكنين في الوصل المحض . التخلص من التقاء الساكنين . ما يحذف لالتقاء
الساكنين وما يبدل وما يغير . أحوال نون « من وعن ولكن » .
- ٢٦٠ - إدغام الفعل المضعف اللام الساكنها عند بنى تميم .
فتح المدغم في « هلم » وفي غيرها قبل هاء غائبة :
ضمه في المضموم الفاء قبل هاء غائب وجواز كسره وفتحه .
فك ذلك عند الحجازيين إلا هلم . التزام الفك عند غير بكر قبل تاء الضمير وأخويه .
حذف أول المثلين عند سَلِّم .
- ٢٦١ - (٧٣) - باب النسب :
حرف إعراب المنسوب إليه . ما يحذف لياء النسب . ما تليه ياء النسب وأحواله وأحكامه
من قلب أو تصحيح أو حذف أو زيادة .
- ٢٦٢ - النسب إلى شج وحيّ وعلّيّ وتحيّة ونحوهن .
النسب إلى قاضٍ ومرمى .
- ٢٦٣ - النسب إلى فُعَيْلة وفَعَيْلة وفَعُولَة . فتح عين الثلاثي المكسورة عند النسب .
ما يجبر في النسب وما لا يجبر . أحوال المجبور وأحكامه .
- ٢٦٤ - ما يغير لأجل النسب .
- ٢٦٥ - النسب إلى أخت ونظائرها . النسب إلى فم وابنم . النسب إلى الجمع . حكم اسم الجمع
والجمع الغالب أو المسمى به عند النسب . لحاق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد .
- ٢٦٦ - لحاقها أيضاً فارقة بين الواحد وجنسه وعلامة للمبالغة وزائدة لازمة وغير لازمة . الاستغناء
عنها والتعويض من إحدى ياء تى النسب .
- ٢٦٧ - (٧٤) - باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره :
اسم الجمع والجمع الذي لا واحد له من لفظه . اسم الجنس .

- ٢٨٧ - تصغير أسماء الجموع وجموع القلة . تصغير جمع الكثرة . الجمع المكسر على واحد مهمل وله واحد مستعمل ، وما ليس له واحد مستعمل . تصغير سراويل وركب وسفّر . الاستغناء بمصغر عن مكبر وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل .^٩
- وبتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر . قد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ وشاذ .
- ٢٨٨ - تصغير غير المتمكن : ذا والذى وفروعهما .
- ٢٨٩ - تصغير الترخيم .
- ٢٩٠ - (٧٦) باب التصريف :
- التصريف ومتعلقه من الأسماء والأفعال . المجرد والمزيد فيه من الأسماء والأفعال .
- أوزان الثلاثى المجرد والرباعى المجرد والخماسى المجرد من الأسماء .
- ٢٩١ - ماخرج عن هذه المثل . تماثل أصليين فى كلمة .
- ٢٩٢ - تضمن الكلمة ياء وواواً أصليّين . باب ويح وباب طويت . مماثلة ثالث الرباعى أوله ورابعه ثانيه .
- ٢٩٣ - أول الأصول وثانيها وثالثها ورابعها وخامسها . الأصل والزائد .
- الزائد من سأتونونها ومن غير سأتونونها . مايزاد فى الفعل . منتهى الزيادة فى الثلاثى وفى الرباعى من الأفعال ومن الأسماء ، وما يزداد فى الخماسى .
- ٢٩٤ - المهمل من المزيد فيه .
- ٢٩٥ - الحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصليين . زيادة الألف والنون ، والتاء وحدها ومع السين ، والهاء واللام ، وزيادة ماقيّد إن خلا من القيد .
- ٢٩٦ - ماثبت زيادته بعدم النظر . تضمن الكلمة متباينين ومتماثلين .
- ٢٩٧ - ما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد أو حرفان أحدهما لين .
- ٢٩٨ - الزائد إما للإلحاق وإما لغيره .
- ٢٩٩ - الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله . ما يتميز به الزائد .
- ٣٠٠ - حروف البدل الشائع فى غير إدغام . الضرورى فى التصريف . علامة صحة البدلية .
- ذو الاستعمالين . إبدال همزة وجوبا .
- ٣٠١ - إذا اكتنف طرفا اسم حرفى لين بينهما ألف وجب إبدال همزة من ثانيهما .
- ٣٠٢ - إبدال همزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة . توالى أكثر من همزتين إذا كان فى الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها .
- ٣٠٣ - تخفيف همزة وتسهيلها . الاستغناء بحذف همزة عن النقل إلى الياء والواو .

- ٣٠٤ - إبدال الياء من واو . تصحيح ماحقه الإعلال ، وإعلال ماحقه التصحيح .
إبدال الألف ياء .
- ٣٠٥ - إبدال الألف واوا ، والياء الساكنة المفردة في غير جمع ... إبدال الضمة كسرة .
- ٣٠٦ - تسكين ذو الكسرة والضمة المؤثرتين إعلال اللام . جعل الياء واوا لإزالة الخفاء ،
والواو ياء لرفع لبس أو تقليل ثقل . حذف الياء المدغمة في مثلها قبل مدغمة في مثلها .
- ٣٠٧ - إبدال الياء واوا . حذف الياء جوازا . قلب الألف واوا . حذف الياء المتطرفة .
- ٣٠٨ - اجتناب الضمة غير العارضة في واو قبل واو . اجتماع ثلاث واوات أو أربع .
إبدال الواو انملاقية ياء في كلمة . إبدال الواو المتطرفة بعد واوين والكائنة لام فُعول
جمعا .
- ٣٠٩ - إبدال الياء من الواو لأمّا لُفعلِي صفة محضة أو جارية مجرى الأسماء .
- ٣١٠ - إبدال الألف بعد فتحة متصلة اتصالاً أصلياً ...
- ٣١١ - نقل حركة الياء أو الواو عيننا لفتحيل إلى الساكن قبلها وإبدال مجانس الحركة من العين
إن لم تجانسها .
حذف واو مفعول مما اعتلت عينه .
- ٣١٢ - حذف ألف إفعال واستفعال والتعويض منها . إعلال ما وافق المضارع في الزيادة
والوزن . إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه . إبدال تاء الافتعال تاء بعد التاء ، ودالا
بعد الدال أو الذال أو الزاي ، وطاء بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد . إدغام الظاء
والذال في بدلها .
- من وجوه الإعلال الحذف ، مواضعه . من مطرده حذف الواو من مضارع ثلاثي
فأوه واو .
- ٣١٣ وربما أعل بدأ الإعلال أسماء كركة وصفات كلدة .
حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله .
- ٣١٤ - حذف فاءات خذ وكل ومر . حذف عين فيعلولة كيبنونة ، وعين فيعلان وفيعل وفيعلة
وفاعل . الرد إلى أصليين أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال . حذف عين الفعل
الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه .
حذف همزة يحيى ويسوء وإحدى ياءى يستحي .
حذف ألف ما الاستفهامية ، وألف ما الموصولة .
- ٣١٥ - حذف اللام من الأسماء إن كانت واواً أو ياء أو هاء أو همزة أو نونا أو حاء أو معتل

٣١٥ العين . حذف العين إن كانت نونا أو واوا أو تاء أو همزة . حذف الفاء إن كانت واوا أو همزة . من وجوه الإعلال القلب . مواضعه بكثرة وبقلّة .

٣١٦ — علامة صحة القلب . جاء وخطايا . إبدال الياء من ثالث الأمثال كتنظيت ، ومن ثانيهما كائتميت ، ومن أولهما كإيما ، ومن هاء ومن نون ومن عين وياء وسين وتاء . ربما أبدل من حرفين تضعيف ما قبله .

إبدال تاء الضمير طاء أو دالا . إبدال التاء من واو أو من ياء أو من سين أو من صاد أو من هاء .

٣١٧ — إبدال الميم من النون الساكنة قبل باء ، وإبدال النون من الميم . إبدال الصاد من السين جوازا . إبدال السين زايا . التكافؤ في الإبدال .

٣١٨ — عجمجة قضاة ، إبدال الهاء وقفا من ألف أنا وما ..

٣١٩ — (٧٧) باب مخارج الحروف :

أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف ، ووسطه للعين والحاء ، وأدناه للغين والحاء ، وما يليه للقاف ، وما يليه للكاف ، وما يليه للجيم والشين والياء . وأول حافة اللسان وما يليه للضاد ، وما دون حافته لللام ، وما بين طرفه وفويق الثنايا للنون والراء ، وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء والذال والتاء ، وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد ، وما بينه وبين أطراف الثنايا للظاء والذال والتاء . وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء . وما بين الشفتين للباء والواو والميم . الفروع المستحسنة لهذه الحروف ، والفروع المستقبحة .

٣٢٠ — الحروف المهموسة والجهورة . والحروف الشديدة والمتوسطة والرخوة . الحروف المطبقة والمنفتحة . الحروف المستعملية والمنخفضة . أحرف القلقلّة . الأحرف اللينة . الأحرف المعتلة . المنحرف والمكرر والهاوى والمهتوت . أحرف الدلاقة . الحروف المصمتة . ماسوى هذه من ألقاب الحروف .

الإدغام : إدغام أول المثليين وجوبا .

٣٢١ — نقل حركة المدغم . فك المدغم . الإدغام قبل الضمير . جواز الفك والإدغام .

٣٢٢ — الإعلال والإدغام في أفعالٍ وأفعالٍ من ذوات الياء والواو . أوجه إعلال مثل سبّعان من القوة . حكم الإدغام إذا تحرك المثلان من كلمتين ولم يكونا همزتين . إدغام الراء في اللام . إدغام الفاء في الباء ، والضاد في الطاء .. الخ

٣٢٣ — التكافؤ في الإدغام . إدغام النون الساكنة دون غنة وإظهارها وقلبها مما وإخفاؤها . التخفيف .

- ٣٢٤ - إدغام تاء تفعل .
حذف المتعذر إدغامه .
- ٣٢٥ - (٧٨) باب الإمالة :
المقصود بالإمالة ، ومواضعها ، وأسبابها . تأثير سبب الإمالة .
- ٣٢٦ - إمالة العارى من سبب الإمالة . ما أميل من غير المتمكن . ما أميل من الحروف .
ما أميل من الفتحاح .
- ٣٢٧ - ما أميل من الضمات . مستند الإمالة في غير ما ذكر .
- ٣٢٨ - (٧٩) باب الوقف :
آخر الموقوف عليه الساكن . ما يحذف للوقف . ما يبدل في الوقف . قلب الألف الموقوف عليها ياء أو واوا أو همزة .
- ٣٢٩ - حكم الموقوف عليه متحركا غير هاء تأنيث . نقل حركة الهمزة وحذفها أو إثباتها .
إبدال الهمزة بمجانس حركتها . الوقف بالنقل إلى المتحرك .
- ٣٣٠ - إبدال الهاء من تاء التأنيث الاسمية . تاء جمع السلامة والمحمول عليه . هيات وأولات ولات وربت وثمت وأبت . الوقوف بهاء السكت . جواز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية ولا شبيهة بها .
- ٣٣١ - الوقوف على حرف واحد . إجراء النوصل مجرى الوقف . تسكين الروى الموصول بمدة .
- ٣٣٢ - (٨٠) باب الهجاء :
أصله في غير العروض . الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشيء واحد . وصل مين بتمن وبما الموصولة . وصل عن بتمن . وصل في بتمن الاستفهامية وبما الموصولة . وصل الثلاثة بما الاستفهامية محذوفة الألف .
ماشد وصله . حذف نون من وعن وإن وأن وميم أم عند وصلهن .
الأصل الثاني : مطابقة المكتوب للمنطوق به في ذوات الحروف وعددها .
مايستثنى من هذا الأصل . الاختصار على أول الكلمة . حذف الحرف لإدغامه فيما هو من كلمته . وشد « بأييكم المفتون » بيايين .
- ٣٣٣ - اعتبار المطابقة بالأصل . اعتبار المطابقة بالمال : في الوقف وفي غير الوقف . نيابة الياء عن كل ألف مختوم بها فعل أو اسم متمكن . حتم وإلام وعلام .
- ٣٣٤ - شدوذ الألف في كلتا وترا و « نخشا أن تصيبنا » . شدوذ الواو في الصلوة والزكوة والحياة والنجوة ومشكوة ومسنواه والربوا . من اعتبار المطابقة بالمال تصوير الهمزة

- ٣٣٤ غير الكائنة أولاً بالحرف الذي تؤول إليه في التخفيف إبدالا وتسهيلا . تصوير المتوسطة الصالحة للنقل بمجانس حركتها . همزة الآخرة .
- ٣٣٥ - همزة الكائنة أولاً . همزة الوصل - وانظر باب همزة الوصل ص ٢٠٣ وما بعدها . حكم ما ولى الثانية . همزة القطع بعد همزة الاستفهام . همزة هؤلاء وابنؤم ولثلا ولئن ويومئذ وحيثذ .
- ٣٣٦ - إن أدى القياس في المهموز وغيره إلى توالي لينين متماثلين أو ثلاثة .. حذف الألف من الله والرحمن والحرف علماء ... الخ .
- ٣٣٧ - الذى وجمعه والتى وفروعه والليلة والليل . ما زيدت فيه ألف ، وما زيدت فيه واو .
- ٣٣٨ - وما زيدت فيه ياء .

رابعاً : فهرس الشواهد القرآنية

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٥٥	- شرح الكلمة والكلام	« والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا » .	٧٨	النحل
٩٥	- إعراب الصحيح الآخر	« أتعد انى أن أخرج وقد خلقت القرون من قبلى »	١٧	الأحقاف
١١٥	- إعراب المعتل الآخر	« إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » .	٢٣٧	البقرة
١١٥	- « » »	« وبعولتهن أحق بردهن »	٢٢٨	البقرة
١١٥	- « » »	« فتوبوا إلى بارئكم »	٥٤	البقرة
١١٥	- « » »	« إنه من يتقى ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين »	٩٠	يوسف
١٣٥	- إعراب المثني والمجموع على حده	« والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين »	٤	يوسف
١٤٥	- إعراب المثني والمجموع على حده	« وإنا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون »	٢٣	الحجر
٢٤٥	- المضمرة	« وإذا الرسل أقتت »	١١	المرسلات
٢٨٥	- »	« فأوجس فى نفسه خيفة موسى »	٦٧	طه
٢٩٥	- »	« وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا »	٢٠	المزمل
٣٦٥	- الموصول	« ومن الناس من يشترى لى الحديت ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهمين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا » .	٧٠٦	لقمان
٤٢٥	- المعرف بالأداة	« كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول »	١٦، ١٥	المزمل
٤٢٥	- « »	« ثانى اثنين إذ هما فى الغار »	٤٠	التوبة
٤٤٥	- المبتدأ	« وأن تصوموا خير لكم »	١٨٤	البقرة

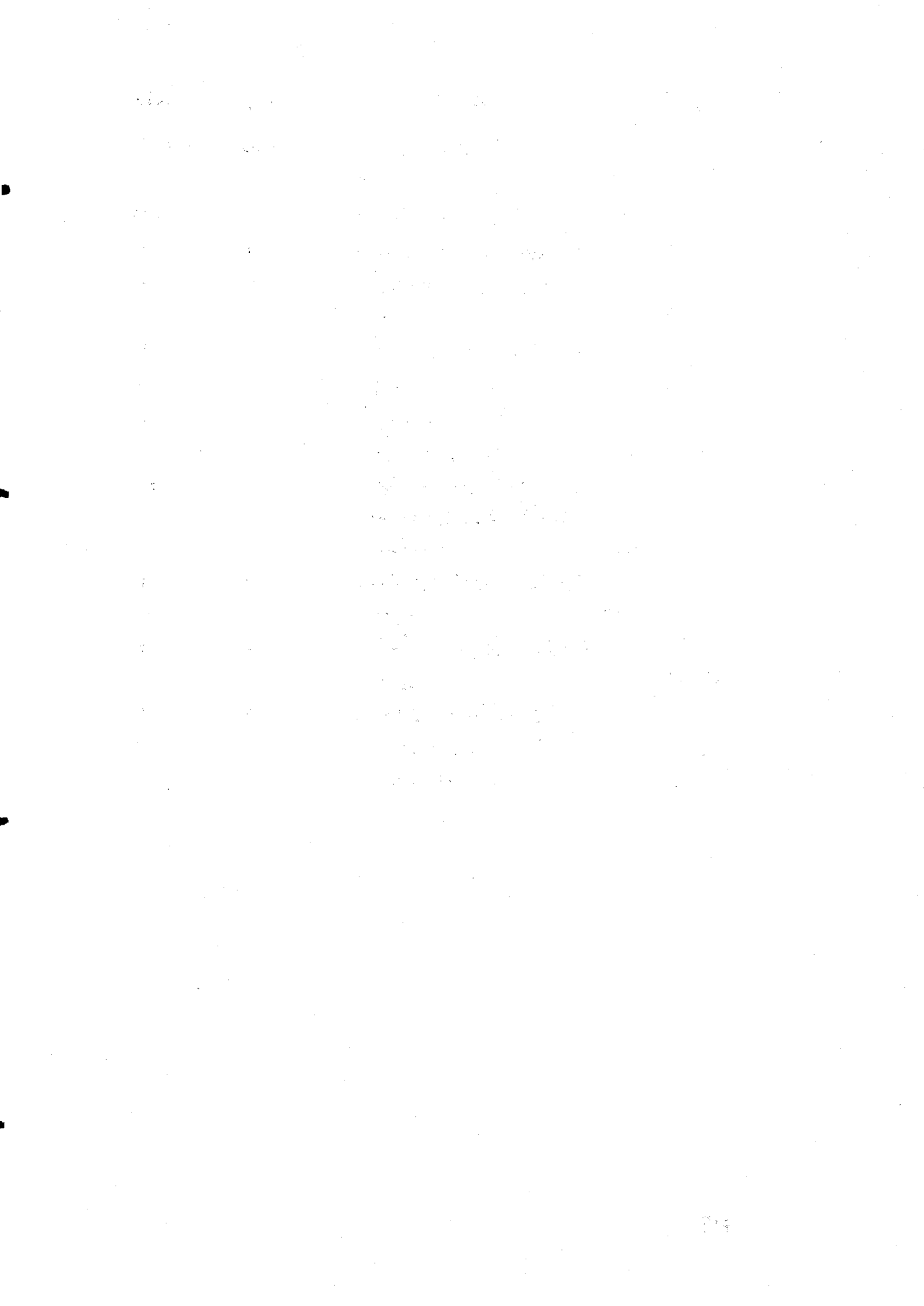
صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
هـ ٤٤ -	المبتدأ	« هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض »	٣	فاطر
هـ ٤٨ -	المبتدأ	« والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيع أجر المصلحين »	١٧٠	الأعراف
هـ ٤٨ -	»	« والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا »	٢٣٤	البقرة
هـ ٥١ -	»	« فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتُم بعد إيمانكم »	١٠٦	آل عمران
هـ ٦٣ -	الأحرف الناصبة الاسم	« فلولا أنه كان من المسبحين »	١٤٣	الصفات
هـ ٧٢ -	الأفعال الداخلة على المبتدأ	« ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق »	١٠٢	البقرة
هـ ٧٦ -	الفاعل	« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين »	٣٥	يوسف
هـ ٨٧ -	الواقع مفعولا مطلقا	« ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا »	٢٣	الأحزاب
هـ ٨٧ -	» » »	« والذاريات ذروا »	١	الذاريات
هـ ٩٣ -	المفعول المسمى ظرفا	« وإذا اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله »	١٦	الكهف
»	» » »	« وإذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم »	١١	الأحقاف
»	» » »	« والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى »	٢٠١	الليل
هـ ٩٤ -	» » »	« وإذا وقعت الواقعة . ليس لوقعتها كاذبة . خافضة رافعة »	٣، ٢٠١	الواقعة
»	» » »	« فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة »	٨	الواقعة
هـ ١١٣ -	الحال	« وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله »	٧٥	البقرة
هـ ١١٣ -	الحال	« وآلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين »	٩١	يونس
هـ ١١٣ -	الحال	« وجاءوا أباهم عشاء يبكون »	١٦	يوسف
هـ ١١٣ -	»	« أو جاءوكم حصرت صدورهم »	٩٠	النساء
هـ ١٢٨ -	نعم وبئس	« كبرت كلمة تخرج من أفواههم »	٥	الكهف

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
١٤١ هـ -	الصفة المشبهة	« إنك ميت وإنهم ميتون »	٣٠	الزمر
١٤٣ هـ -	إعمال المصدر	« ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا »	٢٦، ٢٥	المرسلات
١٤٤ هـ -	حروف الجر	« ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء »	١٨	الفرقان
١٤٥ -	»	« إن كنتم للرؤيا تعبرون »	٤٣	يوسف
١٤٥ -	»	« إن ربك فعال لما يريد »	١٠٧	هود
١٤٥ -	»	« قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون »	٧٢	النمل
١٤٥ هـ -	»	« وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال »	٤٦	إبراهيم
١٤٥ هـ -	»	« وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم »	٣٣	الأنفال
١٤٦ هـ -	»	« ليسجننه حتى حين »	٣٥	يوسف
١٥٢ هـ -	القسم	« تالله تفتأ تذكر يوسف »	٨٥	يوسف
١٥٣ هـ -	»	« ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون »	٥١	الروم
١٥٥ هـ -	الإضافة	« ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام »	٢٠٤	البقرة
١٥٥ هـ -	»	« للذين يؤولون من نسأهم تربص أربعة أشهر »	٢٢٦	»
١٥٨ هـ -	»	« وكلهم آتية يوم القيامة فردا »	٩٥	مريم
١٥٨ هـ -	»	« وكل أتوه داخرين »	٨٧	النمل
١٥٨ هـ -	»	« أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى »	١١٠	الإسراء
١٥٩ هـ -	»	« قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقاتهم »	١١٩	المائدة
١٥٩ هـ -	»	« يوم لا تملك نفس لنفس شيئا »	١٩	الانفطار
١٦٢ هـ -	»	« ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي »	٢٢	إبراهيم
١٦٩ هـ -	النعث	« وقال الله لاتتخذوا إلهاين اثنين »	٥١	النحل
١٦٩ هـ -	النعث	« فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة »	١٣	الحاقة

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
١٧٠ هـ -	التعت	« ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين »	٥٩	الأنعام
١٧٠ هـ -	»	« لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها »	٤٩	الكهف
١٧٠ هـ -	»	« وكذب به قومك وهو الحق »	٦٦	الأنعام
١٧٦ هـ -	المعطوف عطف النسق	« ومن يكسب خطيئة أو إثما »	١١٢	النساء
٢١٧ هـ -	نوفى التوكيد	« وأنتم حيثئذ تنظرون »	٨٤	الواقعة
٢٢٨ هـ -	إعراب الفعل	« حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة »	٢٣٣	البقرة
٢٣٥ هـ -	عوامل الجزم	« هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا »	١	الدهر
٢٣٧ هـ -	»	« ومن عاد فيستقم الله منه »	٩٥	المائدة
٢٣٧ هـ -	»	« فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا »	١٣	الجن
٢٣٨ هـ -	»	« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون »	٣٦	الروم
٢٣٨ هـ -	»	« فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون »	٤٨	الروم
٢٤١ هـ -	»	« لو نشاء جعلناه أجاجا »	٧٠	الواقعة
٢٤١ هـ -	»	« أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم »	١٠٠	الأعراف
٢٤١ هـ -	»	« فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط »	٧٤	هود
٢٨٣ هـ -	أمثلة الجمع	« علمت نفس ما قدمت وأخرت »	٥	الانفطار
٣٠١ هـ -	التصريف	« وإن منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب »	٧٨	آل عمران
٣٢١ هـ -	مخارج الحروف	« إذ تصعدون ولا تلوون على أحد »	١٥٣	آل عمران
		« لهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة »	٤٢	الأنفال

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٣٢٤ -	مخارج الحروف	« ما نزل الملائكة إلا بالحق »	٨	الحجر
»	»	« ونزل الملائكة تنزيلا »	٢٥	الفرقان
٣٢٤ هـ -	»	« مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقتم إلى الأرض »	٣٨	التوبة
٣٣٢ -	الهجاء	« بشما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله »	٩٠	البقرة
»	»	« بشما خلفتموني من بعدي »	١٥٠	الأعراف
»	»	« فلم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله »	١٤	هود
»	»	« بل زعمتم أن نجعل لكم موعدا »	٤٨	الكهف
»	»	« أيحسب الإنسان أن نجعل عظامه »	٣	القيامة
٣٣٣ -	»	« بأبيكم المفتون »	٦	القلم
»	»	« لنسفعا بالناصية »	١٥	العلق
٣٣٤ -	»	« وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير »	١٤٦	آل عمران
»	»	« وكأين من آية في السموات والأرض »	١٠٥	يوسف
»	»	« فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة »	٤٥	الحج
»	»	« وكأين من قرية أمليت لها وهي ظالمة »	٤٨	الحج
»	»	« وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم »	٦٠	العنكبوت
»	»	« وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكناهم فلا ناصر لهم »	١٣	محمد
»	»	« وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا »	٨	الطلاق
٣٣٤ -	الهجاء	« أقبالباطل يؤمنون وبنعمت الله هم يكفرون »	٧٢	النحل
»	»	« يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة »	٥٢	المائدة
٣٣٥ -	الهجاء	« بسم الله الرحمن الرحيم » - في أوائل السور ، وفي الآية	٣٠	من النمل
٣٣٥ -	»	« قال يا بنوؤم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي »	٩٤	طه

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٣٣٧ -	التهجاء	« إن امرؤا هلك ليس له ولد وله أخت »	١٧٦	النساء
٣٣٨ -	»	« والسماء بنيناها بأيدٍ وإنا لموسعون »	٤٧	الذاريات
»	»	« ولقد جاءك من نبى المرسلين »	٣٤	الأنعام
»	»	« ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا إلى فرعون وملايئه »	١٠٣	الأعراف
»	»	« ثم بعثنا من بعدهم موسى وهارون إلى فرعون وملايئه بآياتنا »	٧٥	يونس
»	»	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وملايئه »	٩٧، ٩٦	هود
»	»	« ثم أرسلنا موسى وأخاه هارون بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وملايئه فاستكبروا »	٤٦، ٤٥	المؤمنون
»	»	« فذانك برهانان من ربك إلى فرعون وملايئه »	٣٢	القصص
»	»	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا إلى فرعون وملايئه »	٤٦	الزخرف
»	»	« فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملايئهم أن يفتنهم »	٨٣	يونس



خامسا: فهرس شواهد الحديث الشريف

- ص الباب الشاهد
- هـ ٩ - إعراب الصحيح الآخر :
« نخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .
- ٤٤ - المبتدأ :
« يتعاقبون فيكم ملائكة ... » .
- هـ ٤٥ - المبتدأ :
« لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم » .
- هـ ٤٨ - المبتدأ :
« هجيري أبي بكر لا إله إلا الله » .
- هـ ٥٩ - أفعال المقاربة :
« لولا أنه شيء قضاه الله لألتم أن يذهب بصره » .
- ٦٢ - الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :
« إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » .
- هـ ٦٤ - الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :
من حديث أم حبيبة : « إني كنت عن هذا لغنيّة » .
- ٦٨ - لا العاملة عمل إن :
« لا حول ولا قوة إلا بالله » .
- ١٠٠ - المفعول معه :
من حديث عائشة : « وأنا وإياه في لحاف » .
- ١٤٠ - الصفة المشبهة :
« يتعاقبون فيكم ملائكة » .
- هـ ١٧٦ - المعطوف عطف النسق :
« اسكن حراء ، فما عليك إلا نبيّ و صديق أو شهيد » .
- ٢٢٦ - التسمية بلفظ كائن ما كان :
« يتعاقبون فيكم ملائكة » .
- هـ ٢٤٧ - تتميم الكلام :
من حديث عمر : « كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ... الخ » .
- هـ ٢٨٣ - أمثلة الجمع :
« أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض » .
- هـ ٢٨٣ - أمثلة الجمع :
« تمرّة خير من جرادة » .

سادسما : فهرس شواهد الشعر والرجز

- ٤ - شرح الكلمة والكلام :
- أريت إن جاءت به أملودا مرجّـلا ويلبس البرودا
أقائلن : أحضروا الشهودا ؟
- ٩ - إعراب الصحيح الآخر :
يصبح ظمآن وفي البحر فمه
- ١١ هـ - المعتل الآخر
هجوت زبان ثم جئت معتذراً
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
- ١١ هـ - المعتل الآخر :
إذا العجوز غضبت فطلت
أم يأتيك والأنباء تنمي
ولا ترضاها ولا تملق
بما لاقت لبون بني زياد
- ١١ هـ - المعتل الآخر :
ويوما يوافق الهوى غير ماضى
ويوما ترى فيهن غولا تقول
- ١١ هـ - المعتل الآخر :
فعوضنى منها غناى ولم تكن
تساوى عندى غير خمس دراهم
- ١١ هـ - المعتل الآخر :
إذا قلت عمل القلب يسلو قيضت
هواجس لاتفك تغريه بالوجد
- ١١ هـ - المعتل الآخر :
أرجو وآمل أن تدنو مودتها
وما إخال لدينا منك تنوئل
- ١١ هـ - المعتل الآخر :
ولو أن واش بالمامة داره
ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا
- ١٣ هـ - إعراب المثنى والمجموع على حده :
ما أقدر الله أن يدنى على شحط
من داره الحزن ممن داره صول
- ١٤ هـ - إعراب المثنى والمجموع على حده :
ولسنا إذا تأبون سلما بمذعى
لكم غير أنا إن نسالم نسالم
- ١٩ هـ -
تلقى الإوزون فى أكناف دارتها
تمشى وبين يديها الدر مشور
فإن تزجرانى يابن عفاف أنزجر
وإن تدعانى أحمر عرضا ممنعا
- ٢٤ هـ - المضمّر :
وإنى رأيت الضامرين متاعهم
يموت ويفنى فارضحى من وعائيا

- ٢٥ هـ - المضمَر :
- تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فلينى
- ٢٦ هـ - المضمَر :
- بنصركم نحن كنم ظافرين وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا
- ٢٧ - المضمَر :
- بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير
- ٢٧ - المضمَر :
- وما أصحاب من قوم فأذكروهم إلا يزيدهم حبا إلى هُم
- ٣٠ هـ - الاسم العلم :
- أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغها عنى حديثاً وبعض القول تكذيب
- بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسبا يبطن شروان يعوى حوله الذيب
- ٤٥ هـ - المبتدأ :
- يذيب الرعب منه كل عصب فلولا الغمد يمسكه لسالا
- ٤٨ هـ - المبتدأ :
- أصبح فالذى توضى به أنت مفلح
- ٤٩ هـ - المبتدأ :
- أكل عام نعم تحوونوه يلحقه قوم وتتنجونوه
- ٥٦ هـ - الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :
- قنافذ هدأجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا
- ٥٨ هـ - الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :
- وليس بمدن حتفه ذو تقدم لحرب ولا مستسئء العمر محجم
- ٥٩ هـ - أفعال المقاربة :
- قامت تلوم وبعض اللوم آونة مما يضر ولا يبقى له نفل
- ٦٢ هـ - الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :
- ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة بواد وحولى إذخر وجليل
- ٦٣ هـ - الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :
- وكنيت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهـازم

ص	الباب	الشاهد
٦٤ هـ	الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها
٦٤ هـ	الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	لكالهاثم المقصى بكل مراد
٩٥	الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	بكفيك أسباب المني والآرب
٩٥	الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	شلت يمينك إن قتلت لمسلما
٩٥	الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	حلت عليك عقوبة التعمد
٧٠ هـ	الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :	قد كنت أحجو أبا عمرو أخائقة
٧٦ هـ	الفاعل :	حتى أمت بنا يوماً ملمات
٧٦ هـ	الفاعل :	يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلهم ألسوم
٧٩ هـ	النائب عن الفاعل :	فأعرضني عنى بالحدود النواضر
٨٠ هـ	اشتغال العامل :	ورق نداء ذا الندى في ذرى المجد
٨٣	تعدى الفعل ولزومه	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
٩٣ هـ	المفعول المسمى ظرفاً :	• أشارت كليب بالأكف الأصابع •
٩٤ هـ	المفعول المسمى ظرفاً :	• إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر •
٩٥ هـ	المفعول المسمى ظرفاً :	له ولد منها فذاك المذرع
١٠٠	المفعول معه :	وإني وقفت اليوم والأمس قبله
١٠٦ هـ	المستثنى :	لزم الرحالة أن تميل مميلا
		فإنا نحن أفضلهم فعالا

- ص الباب الشاهد
- ١١٧ هـ - العدد :
- كأن بها البدر ابن عشر وأربع إذا هبوات الصيف عنه تجلت
- ١٥٣ هـ - القسم :
- لعمري لنعم الفتى مــــــــالك إذا الحرب أصلت لظاها رجالا
- ١٥٦ هـ - الإضافة :
- إن امرأ خصني عمداً مودتــــــــه على التناؤى لعندي غير مكفور
- ١٥٦ هـ - الإضافة :
- رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب التــــــــــــــــواني
- ١٥٧ هـ - الإضافة :
- كلا أخي وخليلي واجدى عضداً في النائبات وإلام الملمــــــــــــــــات
- ١٥٨ هـ - الإضافة :
- قبل وبعد كل قول يغتــــــــــــــــنم حمد الإله البرّ وهاب النعم
- ١٦٠ هـ - الإضافة :
- ولم أر مثل الخير يتركه الفــــــــــــــــتى ولا الشر يأتيه الفتى وهو طائع
- ١٦١ هـ - الإضافة :
- بأى تراهم الأرضين حلــــــــــــــــوا أبى الدبران أم عسفوا الكفارارا
- ١٦٤ هـ - التوكيد : • يا أشبه الناس كل الناس بالقمر •
- ١٧٧ هـ - عطف النسق :
- فإما أن تكون أخي بهمدق فأعرف منك غشى من سميني
- وإلا فاطرحني وانخــــــــــــــــلذني عدوا أتقيك وتقيــــــــــــــــني
- ١٨٤ هـ - الاستغائة والتعجب :
- حتى يقول الناس مــــــــــــــــارأوا يا عجبا للميت النــــــــــــــــاشر
- ١٨٧ هـ - أسماء لازمت النداء :
- في لجنة أمسك فلانا عن فــــــــــــــــل •
- ١٨٧ هـ - أسماء لازمت النداء :
- أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكــــــــــــــــاع
- ١٩٠ هـ - ترخيم المنادى :
- يا عبد هل تذكرني ساعــــــــة في موكب أورائد للقنيص

- ١٩٠ هـ - ترخيم المنادى :
يا علقم الخير قد طالت إقامتنا
هل كان منا إلى ذى الغمر تسريح
- ٢٠١ هـ - أبينة الأفعال :
قد جعل النعاس يعرنديني
أطرده عنى ويسرنى
- ٢١٢ هـ - أسماء الأفعال والأصوات
• قدنى من نصر الخبيين قدى •
- ٢١٣ هـ - أسماء الأفعال والأصوات :
• الأحياء ليلى وقولا لها هلا •
- ٢٣٠ هـ - إعراب الفعل :
ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل
- ٢٣٨ هـ - عوامل الجزم :
فطلقها فلست لها بكفء
وإلا يعل مفرك الحسام
- ٢٦٠ هـ - التقاء الساكنين :
فلست بآتيه ولا أستطيعه
ولاك اسقى إن كان ماؤك ذا فضل
- ٣٣٠ هـ - الوقف :
من يآتمر للجزم فيما قصده
تحمدا مساعيه ويعلم رشده
- ٣٣١ هـ - الوقف :
عجبت والدهر كثير عجبه
من عترى سبى لم أضربه
- ياربّ يوم لى لا أظللّه
أرمرض من تحت وأضحى من عله

سابعاً : فهرس الكتب والمصنفات

المصنّف	صاحبه	الصفحات التي ذكر بها
الأمالى	أبو على القالى	١٨٣٥
الأموذج	الزنجشبرى	٢٢٩٥
الأوسط	الأخفش	٢٨٨٥
البسيط	ابن العليج	١٠٦٥
الحجة	أبو على الفارسى	١٧٣٥
شرح الألفية :		
(منهج السالك)	الأشمونى	٢١٣٥ ، ١٦٠٥ ، ٤٤٤٥
شرح التسهيل :		
(تعليق الفرائد)	الدمامبى	١٠٤٥ ، ٨٨٥
شرح التسهيل :		
(المساعد على تسهيل الفوائد)	ابن عقيل	٨٣٥ ، ٤٤٥ ، ٣٠٥ ، ١٧٥ ، ٥٥ ١٥٦٥ ، ١٠٤٥ ، ٩٥٥ ، ٩٣٥ ، ٨٨٥ ١٧٢٥ ، ١٧١٥ ، ١٦٧٥ ، ١٦٤٥ ١٩٥٥ ، ١٨٤٥ ، ١٨٢٥ ، ١٧٥٥ ٢٤١٥ ، ٢٤٠٥ ، ٢٣٩٥ ، ٢١١٥ ٣٠٦٥ ، ٢٩٨٥ ، ٢٩٤٥ ، ٢٤٢٥ ٣٢٢٥
شرح التسهيل	ابن مالك وابنه بدر الدين	٩٣٥ ، ٨٨٥ ، ٤٥٥ ، ٣٩٥ ، ١٦٥ ١٠٧٥
شرح الكافية	الرضى	٢١٥٥ ، ٢١٣٥
شرح الكافية	ابن مالك	٣٣٠٥ ، ٢٥٦٥ ، ٢٤٠٥
شرح كتاب سيويه	الأعلم الشتمرى	٧٥
الصحاح	الجوهرى	٢٥٥٥ ، ٢٠٩٥
صحيح البخارى	البخارى	٦٤٥
القاموس المحيط	الفيروز ابادى	٢٧٠٥ ، ٢٠٩٥ ، ١٢٣٥ ، ٨٩٥ ، ١٨٥ ٢٩٤٥ ، ٢٧٦٥ ، ٢٧٢٥ ، ٢٧١٥
الكافية الشافية	ابن مالك	٣٣٠٥
الكتاب	سيويه	٣٢٧٥
كتاب الهمزة	أبو زيد	١٧٥
المحتسب	ابن جنى	٩٤٥
المستوفى	أبو سعد كمال الدين على	
	ابن مسعود القرغانى	١٧٤

ثامنا : فهرس أعلام النحاة واللغويين

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التي ذكر بها
البهاء الرقي بهاء الدين ابن الرقي	—	(٦٨٠ هـ)	٢٢١ هـ ، ٢٠٧ هـ ،
ثعلب أبو العباس أحمد	٢٠٠ هـ	(٢٩١ هـ ببغداد)	٢٨٥ هـ ، ٢٧٦ هـ ، ٢٧٢ هـ ، ٢٧١ هـ ، ٢٦٤ هـ ، ٢٤٥ هـ ، ٢٤٤ هـ ، ٢٣١ هـ ، ٢٤٤ هـ ، ٢٤٥ هـ ، ٢٦٤ هـ ، ٢٧١ هـ ، ٢٧٢ هـ ، ٢٧٦ هـ ، ٢٨٥ هـ ، ٢٨٦ هـ ، ٢٨٨ هـ ، ٢٩٦ هـ ، ٢٩٧ هـ ، ٣٠٢ هـ ، ٣٠٤ هـ ، ٣٠٧ هـ ، ٣٢٢ هـ ، ٣٢٥ هـ ، ٣٢٦ هـ ، ٣٣٠ هـ
ابن يحيى الجرجاني أبو بكر عبدالقاهر	—	(٤٧١ أو ٤٧٤ هـ)	١٠١ هـ ، ٩٩ هـ ،
ابن عبد الرحمن الجرمي أبو عمر صالح	—	(٢٢٥ هـ)	١٠٥ هـ ، ٦٦ هـ ، ٢٩ هـ ،
ابن جنى أبو الفتح عثمان	٣٣٠ هـ قبل	(٣٩٢ أو ٣٧٢ هـ ببغداد)	٢٠١ هـ ، ٩٩ هـ ، ٩٤ هـ ، ٢٩٩ هـ
أبو حاتم السجستاني سهل	١٦٥ هـ حوالى	(٢٤٨ أو ٢٥٠ أو ٢٥٤ أو ٢٥٥ هـ)	١٨٣ هـ
ابن محمد بن عثمان	٦٥٤ هـ	(٧٤٥ هـ بمصر)	٩٣ هـ ، ٧٠ هـ ،
أبو حيان أثير الدين محمد	٥٢٠ هـ حوالى	(٦٠٦ أو ٦٠٩ أو ٦٠٩ هـ)	١٠٣ هـ ، ٩٩ هـ ،
ابن يوسف بن علي	—	(٥٦٧ هـ)	١٣١ هـ ، ١٣٠ هـ ، ١١٢ هـ
ابن خروف أبو الحسن علي	—	(في حدود ١٨٠ هـ)	٧٥ هـ
ابن محمد بن علي	١٠٠ هـ حوالى	(١٧٥ أو ١٧٠ أو ١٦٠ هـ)	٨٣ هـ ، ٤٢ هـ ، ٣٥ هـ ، ٢٦ هـ ،
ابن الخشاب أبو محمد	—	(١٨٠ هـ)	٣١٦ هـ ، ٢٩٨ هـ ، ٢٣٠ هـ ، ٢٢٩ هـ ، ٢١٦ هـ ، ١٨٤ هـ ، ١٨٢ هـ ، ١٨١ هـ ، ١٨٠ هـ ، ٣١٩ هـ
عبد الله بن أحمد	—	(١٨٠ هـ)	٣١٦ هـ ، ٢٩٨ هـ ، ٢٣٠ هـ ، ٢٢٩ هـ ، ٢١٦ هـ ، ١٨٤ هـ ، ١٨٢ هـ ، ١٨١ هـ ، ١٨٠ هـ ، ٣١٩ هـ
خلف الأحمر أبو محرز	—	(١٨٠ هـ)	٣١٦ هـ ، ٢٩٨ هـ ، ٢٣٠ هـ ، ٢٢٩ هـ ، ٢١٦ هـ ، ١٨٤ هـ ، ١٨٢ هـ ، ١٨١ هـ ، ١٨٠ هـ ، ٣١٩ هـ
ابن حيان البصرى	—	(١٨٠ هـ)	٣١٦ هـ ، ٢٩٨ هـ ، ٢٣٠ هـ ، ٢٢٩ هـ ، ٢١٦ هـ ، ١٨٤ هـ ، ١٨٢ هـ ، ١٨١ هـ ، ١٨٠ هـ ، ٣١٩ هـ
الخليل بن أحمد الفراهيدي	١٠٠ هـ حوالى	(١٨٠ هـ)	٣١٦ هـ ، ٢٩٨ هـ ، ٢٣٠ هـ ، ٢٢٩ هـ ، ٢١٦ هـ ، ١٨٤ هـ ، ١٨٢ هـ ، ١٨١ هـ ، ١٨٠ هـ ، ٣١٩ هـ
الدماميني بدر الدين محمد	٧٦٣ هـ بالإسكندرية	(٨٣٧ أو ٨٣٨ هـ بالهند)	١٠٤ هـ ، ٨٨ هـ ، ٥٥ هـ ،

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التي ذكر بها
سيويه			
ابن السيد أبو محمد عبدالله			١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠
ابن محمد بن السيد			
البطيوسي	٤٤٤ هـ	(٥٢١ هـ بيلنسية)	٨١
السيرافي أبو سعيد الحسن ابن			
عبد الله بن المرزبان	قبل ٢٧٠ هـ	(٣٦٨ هـ ببغداد)	٦٧ ، ٨٢ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٠٣
ابن الشجري أبو السعادات			
هبة الله بن علي	٤٥٠ هـ	(٥٤٢ هـ)	٤٥
الشلوين أبو علي عمر			
ابن محمد بن عمر	٥٦٢ هـ	(٦٤٥ هـ)	٤٥ ، ٥٣ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ١٣١
الصفار أبو علي إسماعيل			
ابن محمد	٢٤٧ هـ	(٣٠١ هـ)	٣٩
أبو عبيد القاسم بن سلام	حوالي ١٥٧ هـ	(٢٢٣ أو ٢٢٤ هـ بمكة)	١٠٣
أبو عبيدة معمر بن المثنى	١١٢ هـ	(٢٠٨ أو ٢٠٩ أو ٢١٠ أو ٢١١ هـ)	٩٣ ، ٢٤٧
ابن عصفور أبو الحسن			
علي بن مؤمن	٥٩٧ هـ	(٦٦٣ أو ٦٦٩ هـ)	٩٥
ابن عقيل بهاء الدين ابن			
عبد الرحمن المصري	٦٩٨ هـ	(٧٦٩ هـ بالقاهرة)	٥٥ ، ١٧ ، ٣٠
			٨٣ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠١
ابن العلي ضياء الدين صاحب البسيط ، يكثر من النقل عنه أبو حيان وابن عقيل . قال السيوطي في			
فهارس بغية الوعاة ص ٤٢٨ : لم أقف له على ترجمة .			
أبو علي الفارسي الحسن ابن			
أحمد بن عبد الغفار	—	(٣٧٧ هـ ببغداد)	٩ ، ١٥ ، ١٥٥

العالم	مواده	وفاته	الصفحات التي ذكر بها
أبو علي الفارسي			٣٧ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٩٥ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٢٢٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ .
أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم بن عيذون	٢٨٨ هـ	(٣٥٦ هـ بقرطبة)	١٨٣ هـ
أبو عمرو الشيباني إسحاق ابن مرار الكوفي	حوالي ١٩٥ هـ	(٢٠٥ أو ٢٠٦ أو ٢١٣ هـ)	٣١٠ هـ
أبو عمرو بن العلاء	—	(١٥٤ أو ١٥٩ هـ)	١١٥ ، ١٦٥ ، ٣٥٠ ، ١٨٢ ، ٢٦٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٧ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ .
عيسى بن عمر الثقفي	—	(١٤٩ أو ١٥٠ هـ)	١٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠
الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد	حوالي ١٤٠ هـ	(٢٠٧ وقيل ١٨٧ هـ)	١٩ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٢٩١ هـ ، ٣٠٩ ، ٣٢٨ هـ
قطرب أبو علي محمد ابن المستنير	—	(٢٠٦ هـ)	١٨ ، ٣٦ ، ١٢١ هـ
ابن القطاع علي بن جعفر ٤٣٣ هـ		(١٥١ أو ١٥٤ هـ بالقاهرة)	٢٥٥ هـ
الكسائي أبو الحسن علي ابن حمزة	—	(١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٢ هـ)	١٧ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٢١ هـ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٥١ هـ ، ١٥٦ ، ١٧٠ ، ١٨٨ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٤٤ هـ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ .
ابن كيسان أبو الحسن محمد ابن إبراهيم	—	(٣٢٠ أو ٢٩٩ هـ)	٢١ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ١٠٠ هـ
اللحياني أبو الحسن علي ابن المبارك		(كان في زمن الفراء وأخذ عن الكسائي)	٩٧ هـ
المازني أبو عثمان بكر ابن محمد بن بقية	—	(٢٤٨ أو ٢٤٩ أو ٢٣٦ هـ)	٢٣ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٦٩ هـ

العلم مولده وفاته الصفحات التي ذكر بها

المازني

١٠١ هـ ، ١٠٢ هـ ، ١١٥ هـ ، ١١٥ هـ ، ١٨١ هـ ، ١٨٢ هـ ، ٢٤٥ هـ ، ٢٧٩ هـ ، ٢٩٣ هـ ، ٣٠٢ هـ ، ٣٢٨ هـ ، ٣٠٧ هـ .

الميرد أبو العباس محمد

ابن يزيد بن عبد الأكبر هـ ٢١٠ هـ (٢٨٥ هـ) ١٨ هـ ، ٢٤ هـ ، ٢٧ هـ ، ٦٠ هـ

٦٧ هـ ، ٦٨ هـ ، ٩٤ هـ ، ٩٥ هـ ، ١٠١ هـ ، ١٠٥ هـ ، ١٠٩ هـ ، ١١٥ هـ ، ١١٥ هـ ، ١١٦ هـ ، ١١٩ هـ ، ١٢٧ هـ ، ١٢٩ هـ ، ١٣٨ هـ ، ١٤٨ هـ ، ١٦٢ هـ ، ١٨٢ هـ ، ١٩٠ هـ ، ٢٢١ هـ ، ٢٢٩ هـ ، ٢٣٨ هـ ، ٢٦٣ هـ ، ٢٧٢ هـ ، ٢٧٩ هـ ، ٢٧٩ هـ ، ٢٨٦ هـ ، ٣٠٤ هـ ، ٣١١ هـ ، ٣١٥ هـ ، ٣٣٤ هـ .

الهروي أبو سهل محمد

ابن علي هـ ٣٧٢ هـ (٤٣٣ هـ بمصر) ١٥١ هـ

هشام الكوفي أبو عبد الله

هشام بن معاوية الضرير — (٢٠٩ هـ) ٤٧ هـ ، ٥٠ هـ ، ٧١ هـ ، ١٠٨ هـ

١٣٧ هـ ، ١٤٣ هـ ، ٢٢٩ هـ ، ٣٢٤ هـ

يونس أبو عبد الرحمن

يونس بن حبيب الضبي هـ ٩٠ هـ (١٨٢ أو ١٨٣ هـ) ٢٣ هـ ، ٣٥ هـ ، ٥٦ هـ ، ٥٦ هـ

٥٧ هـ ، ٦٥ هـ ، ٦٨ هـ ، ٧٢ هـ ، ٨٩ هـ ، ٩٨ هـ ، ١٧٤ هـ ، ١٧٨ هـ ، ١٨٠ هـ ، ١٨٢ هـ ، ١٨٥ هـ ، ١٧ هـ ، ٢٢١ هـ ، ٢٤٧ هـ ، ٢٤٨ هـ ، ٢٦٢ هـ ، ٢٦٤ هـ ، ٢٦٤ هـ ، ٢٦٥ هـ ، ٢٦٩ هـ .

تم بحمد الله

كتاب تكميل المفاهيم
لأبي مالك رحمه الله
ضبطه من خط السيد المراد في
وهي النسخة الأولى

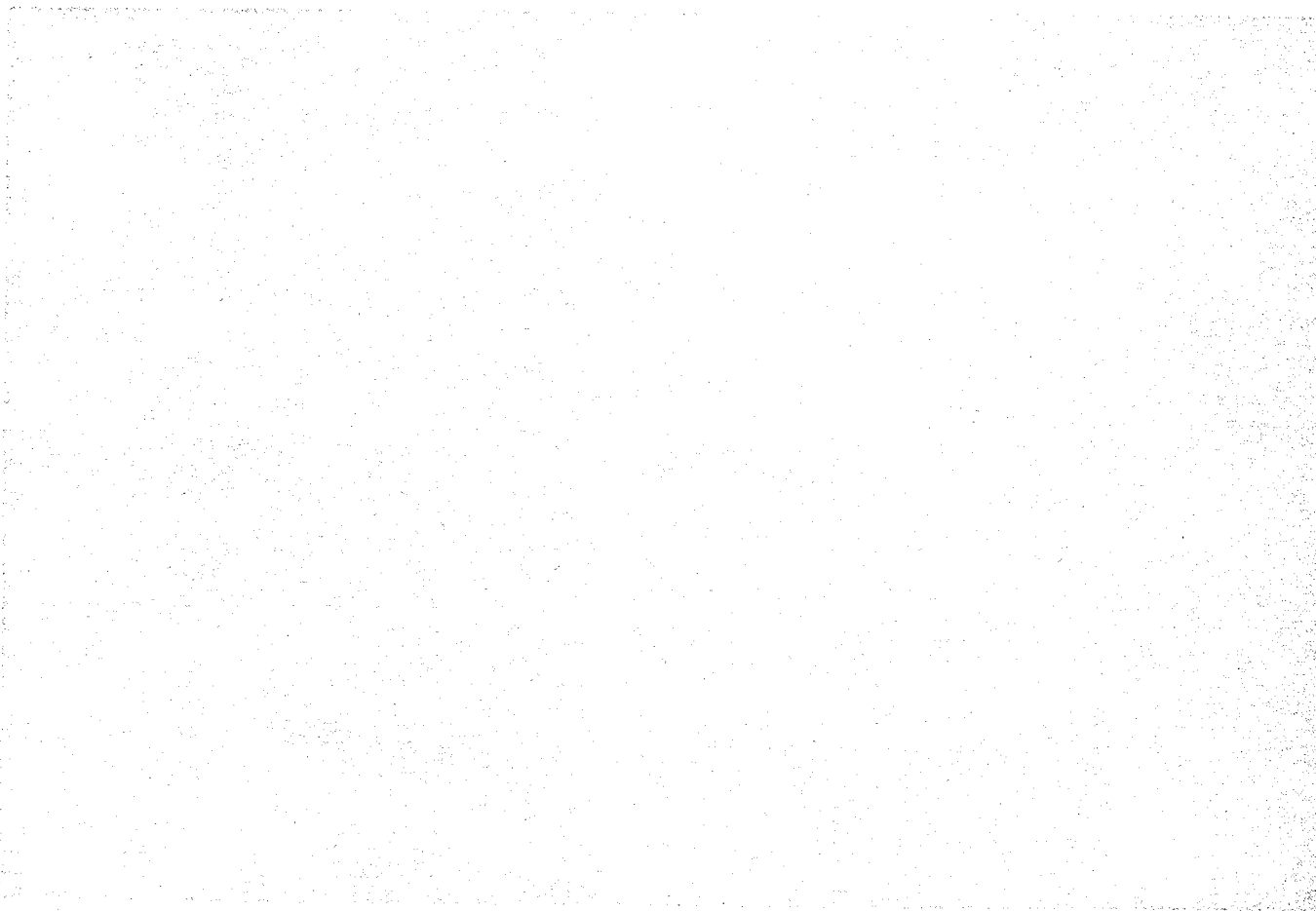
تصحيحه
تكميل المفاهيم
بخط السيد المراد
في سنة 1280



رقم القيد 1280

تكميل المفاهيم

تصحيحه
بخط السيد المراد
في سنة 1280





الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة

ابن مالك

نسهيل الفوائد ونكيب المفاصد

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
محمَّد كامل بركات

الناشر

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالمطبعة

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة

المكثبة العربية

— ٧٤ —

(١٧)

التراث

[٤٢]

الأدب

القاهرة

١٢٨٧ هـ - ١٩٦٧ م